بسم الله الرحمن الرحيم

"وبه نستعين"

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى بمكة المكرمة

كلية اللغة العربية وآدابها

قسم الدراسات العليا العربية

آراءُ الفرّاءِ النّحويّة
في كتاب القطع والائتناف لأبي جعفر النحاس
وأثرها في أحكام الوقف والابتداء

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية "فرع اللغة والنحو والصرف"

إعداد الطالبة:

بندري بنت سعيد بن محمد الغامدي

٤٣١٨٠٢٧٢

إشراف سعادة الدكتور:

عبدالله بن محمد المسمليّ

١٤٣٥هـ - ١٤٣٦هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

الْنَّحْوُ قَنْطَرَةُ الْآدَاب هَلْ أَحَدٌ

يُجَاوِزُ الْبَحْرَ إِلَّا بِالْقَنَاطِيْر

لَوْ تَعْلَمُ الطَّيْرُ مَا فِي الْنَّحْوِ مِنْ أَدَب

حَنَتْ وَأَوْمَتْ عَلَيْهِ بِالْمَنَاقِيْر

ملخص الدراسة

عنوان الدراسة

آرَاءُ الْفَرَّاء النحوية في كتاب القطع والائتناف لأبي جعفر النحاس وأثرها فِيْ أحكام الْوَقْف وَالِابْتْدَاءِ .

موضوع الدراسة

تتبع آراء الفراء النحوية في الوقف والابتداء من خلال كتاب القطع والائتناف للنحاس، ومقارنتها بغيرها من الآراء التي تصب في هذا الباب، بمضمون التوضيح " والتوثيق، و بيان موقف النحاس من ذلك، في محاولة ترجيح ما أراه راجحًا بالدليل والحجة .

هدف الدراسة

١- **الهدف العام** : إظهار أثر الخلاف النحوي القائم بين المدرستين البصرية والكوفية، في الجانب التطبيقي المتعلق بقراءة القرآن الكريم وقفا وابتداء.

٢- **الهدف الخاص**: الوصول للرأي الفصل في الوقف والابتداء في القرآن الكريم من خلال بسط آراء الفراء في كتاب أبي جعفر النحاس في مقارنة موضوعية يحكمها الدليل وتقودها الحجة.

خطة البحث

المقدمة : وتُعطي لمحةً موجزة عن أهمية الموضوع، ودوافع اختياره، وخطة البحث .

التمهيد: ويفتح نافذة على أصل الموضوع وكنهه؛ **من حيث :**

١- مفهوم علم الوقف والابتداء، وعلاقته بعلم النحو.

٢- عرض موجز لبعض المصنفات التي تناولت علم الوقف والابتداء.

٣- تعريف موجز بكتاب: " القطع والائتناف " للنحاس.

العرض والدراسة:

يحتوي على ثلاثة فصول :

الفصل الأول: آراء الفراء المتعلقة بالعامل وأثرها في الوقف والابتداء ، وموقف النحاس منها.

الفصل الثاني: آراء الفراء المتعلقة بالحذف والتقدير وأثرها في الوقف والابتداء، وموقف النحاس منها..

الفصل الثالث : آراء الفراء المتعلقة بتوجيه الإعراب وأثرها في الوقف والابتداء ، وموقف النحاس منها..

الخاتمة

وبها تنطوي صفحات البحث، متضمنة أهم النتائج والتوصيات التي تمثل مخرجات البحث الأساس، وخلاصته.

منهج الدراسة

إن طبيعة الموضوع اقتضت استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يتغلغل بين ثنايا الأصول النحوية والمصطلحات العلمية ويوغل في المسائل اللغوية التي تكشف رأي الفراء وتوجهاته النحوية وأثرها في الوقف والابتداء مع الموازنة بين رأي الفراء ورأي غيره من العلماء، وترجيح ما يُظهر الدليل قوته وتبين الحجة رجحانه .

من نتائج الدراسة :

١- اعتمد الفراء في تقرير آرائه النحوية على السماع والقياس والمعنى .

٢- كان للفراء آراء تفرّد بها مخالفا غيره من النحاة بصريين وكوفيين ، وله آراء تبع فيها البصريين مع أنه كوفيّ المذهب .

٣- نسب النحاس للفراء من الآراء مالم ترد في كتابه :" معاني القرآن " المطبوع .

٤- سيطرت الموضوعية على موقف النحاس تجاه رأي الفراء ، حيث كان قبوله الرأي أو رفضه مبنيا على الحجة والعلة.

٥- المصطلحات التي استخدمها الفراء في توجيه آرائه النحوية كانت متسقة مع مصطلحات مدرسته - المدرسة الكوفية- التي تختلف في كثير منها عن المصطلحات البصرية .

٦- ترجيح الفراء بين الأوجه الإعرابية والقرائية المحتملة تأسس على أدلة نحوية قوية ، كالحمل على المعنى في الأغلب.

أبرز التوصيات :

- أن يُدثّر تراثنا اللغوي الأصيل بالعباءة الوسائلية المعاصرة ؛ ليخترق الآذان ، ويهيمن على الألباب.
- ضرورة تكثيف الجهود في النظر في الخلاف القائم بين المدرستين (الكوفية والبصرية) والنظر فيه بدقة أكثر، وموضوعية أكبر، فيما يحقق الهدف المنشود لا التعصّب المبغوض.
- فتح الباب على مصراعيه لتقديم الشروح المستفيضة لكتب التراث الوارفة من أمثال : كتب النّحاس والفراء وغيرهما ، ويتولّى تشكيلها والقيام عليها لجان منتخبة موثوقة تخضع لأدق معايير الانتخاب لتقوم على ذلك .
- إعادة دراسة وإعداد شروح لكتاب الفراء " معاني القرآن " وكتاب " القطع والائتناف " للنحاس، لتفسير النصوص، وفهم المصطلحات؛ للوقوف على المراد في كل نص، ومن كل موقف .

❖❖❖❖❖❖

ABSTRACT

Title of study:

AlFarra's grammatical views on the book of *The Stop & Resume* by AbiJa'farAlNahas, and its impact on the provisions of stop & resume (During recitation of The Holy Quran).

Scope of study:

To trace AlFarra's grammatical views on stop & resume (During recitation of The Holy Quran) through the book of *The Stop & Resume* by AlNahas, compared to other views in this scope by the content of clarification and documentation and to show AlNahas' view against that in order to try to chose what I believe to be the right supported by evidence.

Goal of study:

1- **General goal:** To show the impact of the grammatical dispute existing between the two schools of grammar, the Basra and the Koufah, on the applied side related to recitation of The Holy Quran while sopping and resuming.

2- **Sub-goal:** To get to the absolute point of view about stop & resume (During recitation of The Holy Quran) through detailing AlFarra's views on AlNahas' book following an objective comparison which is led by evidence.

Research structure:

Introduction: To give a brief overview about the importance of the subject, the reason of choosing this topic and the research proposal.

Preface: To open a window at the roots of this subject:

1- The concept of stop & resume science, and its relationship to the science of grammar.

2- A summary of some works written in stop & resume science.

3- A brief introduction to AlNahas' book, *Stop & Resume*.

Presentation and study:

Contains three chapters:

First chapter: AlFarra's views on the factor and their impact on stop & resume, and AlNahas' point of view against them.

Second chapter: AlFarra's views on deletion and indication, and its impact on stop & resume, and AlNahas' point of view against them.

Third chapter: AlFarra's views on direction of syntactic analysis and its effect on stop & resume, and AlNahas' point of view against them.

Conclusion:

Here is the end of research which includes the most important outcomes that will be the research findings and summary.

Method of study:

The nature of this subject requires a descriptive analytical method that deeply studies grammatical roots, academic terms and linguistic issues that reveal AlFarra's views and grammatical directions, and their impact on stop & resume balancing AlFarra's views with others, and choosing what seems to be proved and supported by evidence.

Some of the study findings:

1- To determine his grammatical views, AlFarra depended on irregular and regular grammars and meaning.

2- AlFarra had some unique views where no other Basri or Kufigrammaticians shared him that. In some views, he adopted Basri school although he belonged to the Kufi school.

3- AlNahas attributed to AlFarra some views which were not mentioned in his published book, *Meanings of The Quran*.

4- Objectivity controlled AlNahas' view against AlFarra's views where he was accepting or rejecting based on evidence and defect.

5- Terms used by AlFarra to direct his grammatical views were consistent with his Kufi school terms which are much different from Basri terms.

6- AlFarra choosing between the potential views of syntactic analysis and Quranic readings (Qera'at) was built on strong grammatical evidence, such as depending often on the meaning.

Main outcomes:

- To cover our inveterate linguistic heritage with the contemporary educational means in order to inspire ears and minds.
- It is necessary to intensify efforts to precisely and objectively examine the debate between the two schools (AlKufa&AlBasra) in order to achieve the required goal not the odious intolerance.
- To open the door widely for providing extensive explanations of rich heritage books such as books of AlFarra and AlNahas and others. They shall be prepared and maintained by elected and reliable committees which are subject to high election standards.
- To restudy and prepare explanations for AlFarra's book, *Meanings of The Quran* and AlNahas' book, *Stop & Resume*. This is to interpret texts and understand terms for getting what is required from each text and situation.

المقدمة

الحمد لله الذي جلت آلاؤه عن أن تحاط بعدّ، وتعالى كبرياؤه عن أن يُشتمل بحدّ، وغرقت في بحار عزته سابحة الأوهام، وتعالى كنهه على كل ما يخطر ببال ذوي الأفكار والأفهام، وصلوات ربي على خاتم أنبيائه، ومبلّغ أنبائه، محمد بن عبد الله المبّشر به قبل ميلاده، وعلى السادة الأطهار من عترته وأبنائه. وبعد:

فإن علم الوقف والابتداء المعني بالعبارة القرآنية وصلا وانفصالا ؛ لهو من أبرز العلوم وأجلّ الموضوعات التي لا بد لقارئ القرآن من معرفتها ومراعاتها في قراءته ؛ تطبيقاً وامتثالاً للتدبر الذي أُمرنا به في قوله تعالى: ﴿ كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ إِلَيۡكَ مُبَٰرَكٞ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ﴾[سورة ص:٢٩] و تطبيقاً وامتثالاً لصحة القراءة وحسن الأداء كما أمر الله نبيه في قوله تعالى: ﴿ وَرَتِّلِ ٱلۡقُرۡءَانَ تَرۡتِيلًا ﴾[سورة المزمل:٤] فكان من الترتيل معرفة الوقوف، كما جاء عن علي بن أبى طالب -كرَّم الله وجهه – حينما فسّر هذه الآية فقال: " الترتيل تجويد الحروف ومعرفة الوقوف"[١]، وبه – بلا شك – يتحقق فهم معاني القرآن والقدرة على تدبر آياته وإدراك أسراره ، وهو يكفل استقامة المعنى، وصحّة التركيب في البناء القرآني الحق ؛ ما دفع بكثير من علمائنا للتبحَّر في هذا العلم والتأليف فيه، متحملين قطع قفاره وجوب فيافيه، وكان على رأس من خاض غماره وبحث أسراره : إمام العربية (أبو جعفر النحاس) الإمام النحوي البصري، الذي يُعدمن أشهر اللغويين وأبرز النحويين الذين طرقوا بابه وجابوا قفاره، حتى اعتُمد رأيه في كتابة بعض المصاحف، وعلى رأسها : مصحف المدينة المنورة المعروف.

وقد قال عنه بعض[٢] من حقق كتابه بأنه من أشهر من صنف في الوقف والابتداء، بل وممن أولاها عناية وأشبعها أهمية؛ حتى بلغ به ذلك أن ألّف كتابه المسمى بـ: "القطع والائتناف"، والذي عُني فيه ببيان تلك المواضع وأحكامها وعللها، متقصّياً مواقف العلماء منها؛ في استيفاء وتحكيم علميّ بحت.

---

(١)الإتقان في علوم القرآن ، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي،ص٢٢١.

(٢) د. عبدالرحمن بن إبراهيم المطرودي ، في مقدمة كتاب القطع والائتناف ، للنحاس .

ومن يتصفح الكتاب يجده إلى جانب قيمته العلمية في مجاله، وفيراً بالآراء الخلافية في المسائل النحوية، حيث إن هذا العلم ينطلق من جذور نحوية أصيلة؛ لتعلقه بالمعنى والتركيب اللذين يحكمان العبارةَ اللغويةَ بصفة عامة و العبارةَ القرآنيةَ بصفة خاصة.

ولأن الكتاب غزير بالنحو، وجامع لآراء عمالقة النحاة ؛ فلا غرو أن تجد زعماء المذاهب النحوية وممثليها بين إقبال وإدبار على صفحات "القطع والائتناف"، ولا عجب أن نجد إمام المدرسة الكوفية (أبا زكريا الفرّاء) أحد من تناثرت آراؤهم بقوة وتمكّن بين دفتي الكتاب، وقد أشار أبو جعفر في مقدمة كتابه إلى استئناسه ببعض آرائه حين قال: " فأما النحويون فلهم كتب، سنذكر منها ما يحتاج إليه في هذا الكتاب ، فمن النحويين سعيد بن مسعدة وسهل بن محمد و أحمد بن جعفر ولمحمد بن وليد شيء قد كان عمله في التمام، وفي كتب الكسائي والفراء و أبي عبيده وغيرهم ما يحتاج إليه في هذا الكتاب..."

وهذا ما جعل الدراسة تتمحور حول آراء الفراء في كتاب القطع والائتناف للنحاس أو فيما يُعرف بالوقف والابتداء.

إن فكرة هذا الموضوع تنطلق من الإضافات النحوية التي يلقيها فكر الفراء النحوي على قضية الوقف والابتداء من خلال كتاب النحاس: " القطع والائتناف".

وتحاول هذه الدراسة التالي :

١- عرض آراء الفراء في كتاب أبي جعفر النحاس وتوثيقها من خلال كتاب "معاني القرآن " للفراء وغيره.

٢- موازنة آراء الفراء بآراء غيره من النحاة من خلال كتب الوقف والابتداء وكتب معاني القرآن وإعرابه وغيرها، مع الوقوف على تحليلها وكشف كنهها.

٣- دراسة موقف العلماء من آراء الفراء بوجه عام ، وموقف النحاس بوجه خاص في كتابه: " القطع والائتناف ".

٤- تجلية أثر رأي الفراء غي توجيه القراءة القرآنية في ضبط ألفاظه، ومراعاة وقفه وابتدائه.

أسباب اختيار الموضوع

تعود أسباب اختيار هذا الموضوع إلى أسباب عامة ، وأسباب خاصة:

فـالأسباب العامة تتمثل في :

١-الحاجة المتأصلة شرعا لقراءة كتاب الله الكريم وتدبره، كونه المنهج الرباني، والدستور الإلهي، الذي لا نملك البعد عنه ولا ننفك عن الحاجة إليه، مع ضرورة تدارس أحكامه وتعلم علومه، والتي ينشق منها: علم الوقف والابتداء .

٢- شغف أهل اللغة بلغتهم وضرورة الحفاظ عليها معنى ومبنى ، وتعلق ذوي الأفهام بالنحو ، في ظل اختلاف المذاهب النحوية وتباين آراء النحاة الفكرية؛ التي تخلق جو البحث والتحري وطول النظر للإفادة والإدلاء بالحجة وإحكام الأدلة .

وأما الأسباب الخاصة فتتمثل في :

أ: أسباب اختيار هذا العلم

(أي: الوقف والابتداء أو القطع والائتناف)

١- ارتباطه الوثيق بالقرآن الكريم : كلام الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، والذي يُعد الاشتغال به من أعظم القربات وأرفع المنزلات .

٢- تعلقه بالمعنى والتركيب اللذين يشكلان لب اللغة وأساس النحو: فمعرفة الوقف تتوقف على بعض العلوم التي من أهمها النحو، إذ إن الوقف على بعض المواضع يخل بالمعنى ويفقد التركيب قيمته، كما لو ترك الفعل بلا فاعل، والمبتدأ دون خبر، والموصوف دون الصفة، والموصول دون الصلة وغير ذلك، كما في قراءة من قرأ في قوله تعالى: ﴿ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ﴾، و يبتدئ بـ : ﴿ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ (١) فيبقي

(١) سورة التكوير-٢٩.

الفعل(يشاء) بغير فاعل، وفي ذلك تحريف.[1] وقد قال أبو بكر بن مجاهد:(لا يقوم بالتمام إلا نحوي عالم بالقراءة ...)، وقال أبو جعفر النحاس:(ويحتاج إلى معرفة بالنحو وتقديراته، ألا ترى أن من قال: ﴿ مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ ﴾[2]منصوبة بمعنى كملّة، وأعمل فيها ما قبلها لم يقف على ما قبلها، ومن نصبها على الإغراء وقف على ما قبلها)[3].

٣- أهميته في سلامة القراءة وحسن السبك ودقة التعبير وجودة الفهم في تلاوة القرآن بخاصة، و النصوص عامة: حيث لا يلتبس الفهم أو يخرج الكلام عن معناه إلى معنى مختلف أو مكروه مستهجن، وقد قال أبو جعفر النحاس:(فقد صار في معرفة القطع والائتناف التفريق بين المعاني، فينبغي لقارئ القرآن إذا قرأ أن يتفهم ما يقرأه، ويشغل قلبه به، ويتفقد القطع و الائتناف، ويحرص على أن يُفهم المستمعين في الصلاة وغيرها، وأن يكون وقفه عند كلام مستغنٍ أو شبيهٍ، وأن يكون ابتداؤه حسنا، ولا يقف على الموتى في قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ وَالْمَوْتَىٰ ﴾[4]، ولا أمثاله؛ لأن الوقف -هاهنا- قد أشرك بين السامعين والموتى، والموتى لا يسمعون، ولا يستجيبون، وإنما أخبر عنهم أنهم يبعثون..)[5]، وإن المتأمل لبعض المواضع قد يجد أن الوقوف فيها قد يفسد المعنى و يخل بالتركيب، بل وقد يخرجه مخرجا منكرا مستهجنا، والعكس صحيح، فبعض المواقع إن وصل القارئ فيها قراءته كان المعنى فيها خلاف المراد والمرجو، والأمثلة على ذلك وفيرة لا يتسع المقام لذكرها.

٤- قيمته لدى أرباب العلم وطلابه حيث قال عنه أبو حاتم: «من لم يعرف الوقف لم يعرف القرآن»[6]، وقال الزركشي: «وهو فنٌّ جليلٌ، وبه يُعرف كيف أداء القرآن؟ ويترتب على ذلك فوائد كثيرة، واستنباطات غزيرة، وبه تتبيّن معاني القرآن ويُؤمَن

(١)النشر في القراءات العشر، ابن الجزري . ٢٣٢/١.

(٢)سورة الحج – ٧٨.

(٣)القطع و الائتناف، أبو جعفر النحاس .ص:٩٥.

(٤)سورة الأنعام- ٣٦

(٥) القطع و الائتناف، أبو جعفر النحاس .ص: ٩٧.

(٦)الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها، أبو القاسم الهُذَلي اليشكري الجزائري،١٣٢.

الاحتراز عن الوقوع في المشكلات»[1]، وقول الهذلي : «الوقف حلية التلاوة، وزينة القارئ، وبلاغ التالي، وفهم المستمع، وفخر العالم، وبه يعرف الفرق بين المعنيين المختلفين والنقيضين المتنافيين والحُكمين المتغايرين».[2]

ب: كان الاختيار لـآراء الفراء لكونه : إمامَ المدرسة الكوفية، ومن كبار منظريهم ومستقرئيهم .وهو علم بارز أسهم بجلاء في بناء كيان نحوي شاهق، تجاوز بيئته ليمتد أثره في سائر البيئات الفكرية والنحوية التي نهلت من علمه وثمرة جهده، مما جعله يعتلي في نفوس العلماء والأئمة، فذاع صيته وغدا بحقّ إماما سابقا لعصره، ومهيمنا بعلمه .

الأسئلة التي تجيب عنها الدراسة

تجيب الدراسة عن التساؤلات الآتية:

السؤال الأول: ما أبرز آراء الفراء النحوية من خلال كتاب أبي جعفر النحاس في القطع والائتناف ؟

السؤال الثاني : إلى أي مدى يتفق علماء النحو الكوفيون وآراء الفراء في ضوء ما ورد في كتاب النحاس ؟

السؤال الثالث : ما موقف النحاة والمعربين من آراء الفراء ؟

السؤال الرابع : ما موقف النحاس من آراء الفراء؟ وكيف وظفها في أحكام الوقف والابتداء ؟

السؤال الخامس: ما أثر رأي الفراء في أحكام الوقف والابتداء؟

منهج الدراسة :

إن طبيعة الموضوع اقتضت استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يتغلغل بين ثنايا الأصول النحوية والمصطلحات العلمية ويوغل في المسائل اللغوية التي تكشف

(١)البرهان في علوم القرآن، بدر الدين الزركشي، ص ٤٩٣.

(٢)الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها، أبو القاسم الهُذَلي اليشكري الجزائري، ١٣٢.

رأي الفراء وتوجهاته النحوية وأثرها في الوقف والابتداء مع الموازنة بين رأي الفراء ورأي غيره من العلماء، وترجيح ما يُظهر الدليل قوته وتبين الحجة رجحانه .

ولقد كان سيري في البحث على النحو التالي :

١- النظر في علم الوقف والابتداء ، مفهومه وأساسه وأهميته، وعلاقته بالنحو والنحاة ، وأشهر من ألف فيه ورعاه .

٢- التنقيب عن آراء الفراء النحوية ذات التأثير على الوقف والابتداء في كتاب النحاس المسمى بـ : " القطع والائتناف ".

٣- بسط الكلام في كل رأي للفراء واستقصاؤه ومحاولة توثيقه وتحقيقه من كتابه: " معاني القرآن " ، أو تتبعه في مظانه .إن أمكن .

٤- إبراز ملامح الفراء الشخصية والمذهبية ، من خلال ربط رأيه بما يقتضيه فكره ومذهبه .

٥- بسط آراء غير الفراء من المفسرين والنحاة البارزين في المسائل المنتخبة ، وتصنيفهم بين مؤيد ومعارض ، لإثراء المسألة من جهة ، ثم لتحديد موقع رأي الفراء بين أقرانه .

٦- إمعان النظر في موقف النحاس من المسألة عموما – بعد استقصائه من كتابه "القطع والائتناف " -ومن موقف الفراء خصوصا ، ليتسنى تحديد وجهته من الأمر، ومعرفة مبرر إدراج ذاك الرأي.

٧- العمل على الترجيح بين الآراء المختلفة بشكل علمي وموضوعي بحت، يخدم المسألة، و يدعم الرأي بالحجة والدليل .إن وُجد.

الدراسات السابقة:

إنني – وبحسب رؤيتي المتواضعة واستطلاعي المحدود – لم أجد دراسة تشابه هذا الموضوع أو تتعلق به بطريق مباشر.

وما قدّمتُهُ هنا مغايرا لما جانسه من الدراسات ؛ إذ يركز على تلمس آراء الفراء في الوقف والابتداء من خلال كتاب النحاس في القطع والائتناف ، وكيف ينثر النحاس تلك الآراء للفراء؟ وكيف يتعامل معها ويوجهها؟ وفق معايير الحكم المستنبطة من وجهة نظر نحوية موضوعية تنبثق من الأصول الأم للغة والنحو .

ومن هنا جاءت الدراسة كاشفة عن ملامح الخلاف، في محاولة استقراء الأحكام وتحليلها ، ثم الموازنة بينها ، والإشارة للأقوى والأرجح منها .

والله أسأل أن يكتب لي السداد والرشاد ، وحسن الفهم ودقة الجواب، فإن أصبتُ فذلك فضل من العليّ الوهاب ، ثم بدعم مرشدي وبعض أرباب الألباب، وإن أخطأت فمن نفسي وتقصيري، ووساوس الشيطان ، ولي في مقولة (القاضي البيساني. رحمه الله) جميل بيان، حيث يقول: (إني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتابا في يومه، إلا قال في غده : لو غُيِّرَ هذا لكان أحسن، ولو زيد كذا لكان يُستحسن، ولو قُدّم هذا لكان أفضل، ولو تُرك هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر).

والله َ أسأل أن يوفقني لما يحب ويرضى، وإلى ما يخدم العلم ويرقى.
إنه ولي ذلك والقادر عليه.

❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖

التمهيد

يُعَدُّ علم الوقف والابتداء أساساً من أسس القراءة السليمة، وظاهرة من الظواهر المبرّزة في اللغة التي تجري على النص القرآني، وهو لون من ألوان جمال السماع والإصغاء، و دليل من أدلة الأداء القيّم البنّاء، حظي بعناية العلماء، وعني بتعلّيمه أئمة الأداء، وأرسوا قواعده بما تؤيده الرواية وبما يقع عليه اختيار الأئمة والقرّاء وأهل التفسير و اللغة وعلوم التشريع والعربية.

وقد نشأ هذا العلم في كنف العلوم التي تكفل خدمة كتاب الله الكريم، وتتبنى حسن الفهم والتأويل ، وتقوم على جودة القراءة والترتيل.

حيث يتحتم على المؤمن أن يتلو القرآن الكريم حق تلاوته ، كما كان يفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه .يقول عليه الصلاة والسلام :" إن الله يحب أن يقرأ القرآن كما أنزل" .

أولا : الوقف

ويراد بالوقف في اللغة : الحبس، والكف ، والسكوت، والسكون[1] .

وفي **اصطلاح** القرّاء هو : قطع النطق ، أو هو: قطع الصوت عن الكلمة زمنا بنية استئناف القراءة ، يقول ابن الجزري : الوقف قطع الصوت عن الكلمة زمنا يتنفس فيه عادة بنية استئناف القراءة، ولا يأتي في وسط كلمة، ولا فيما اتصل رسما ، ولا بد من التنفس معه" [2] .

أو هو : "قطع صوت القارئ على آخر الكلمة الوضعية زمانا [3]"، وعرّفه أبو حيان في (شرح التسهيل) بأنه : قطع النطق عند آخر اللفظ ، وهو مجاز من قطع

(١) يراجع الصحاح ولسان العرب ، مادة (و. ق. ف)، وردت مادة " وقف " في القرآن الكريم في أربعة مواضع، وهى كما أوضح معجم ألفاظ القرآن الكريم لمجمع اللغة العربية، مادة (و . ق . ف) (٢ / ٦٧٧)، تدل على الحبس وسكون الحركة.

(٢)النشر في القراءات العشر ، لابن الجزري ، ١/ ٢٤.

(٣) لطائف الإشارات لفنون القراءات ، لأحمد بن محمد القسطلاني ،جـ١- ص ٢٤٨.

السير، وكان لسانه عاملا في الحروف ثم قطع عمله فيها .وعند ابن الحاجب : هو قطع الكلمة عما بعدها[١].

وفي قول ابن الجزري : ولا يأتي في وسط الكلمة ، ولا فيما اتصل رسما إخراج لما هو وضعي من الرسم ، نحو : رسم كلما موصولة فلا يجوز الوقف عليها، وقد خالف بعض الأقدمين ذلك وأجاز الوقف على (ما) من "كلما"[٢] .

ويرى بعض القرّاء أن الأصل في الوقف السكون؛ لأن الواقف في الغالب يطلب الاستراحة .

ويعرّف (د/ تمّام حسّان) ظاهرة الوقف في الكلام قائلاً: يدل الوقف بوسائله المتعددة على موقع هو في طابعه " مفصل " من مفاصل الكلام، ويمكن عنده قطع السلسلة النطقية (chain of utterance)، فينقسم السياق بهذا إلى دفعات كلامية (spoken groups)، وتعتبر كل دفعة منها إذا كان معناها كاملاً واقعة تكلمية (speech event) منعزلة، أما إذا لم يكن معناها كاملاً ، كالوقف على الشرط قبل ذكر الجواب مثلاً، فإن الواقعة التكلمية حينئذ تشتمل على أكثر من دفعة كلامية واحدة[٣].

وخلاصة القول في المقصود بالوقف أنه: الكف عن النطق، بحبس النفس عن إتمام الحرف، لعلة اختيارية أو اضطرارية، ولزمن مستأنف أو مستقطع.

---

(١)المرجع السابق.

(٢)الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل ،ابن سعدان ، ص ٧٧.

(٣)اللغة العربية. معناها ومبناها ، ٢٧٠ .

ثانيا: الابتداء

أما **الابتداء** لغة: فهو ضد الوقف، يُقال : بدأت الشيء: فعلته ابتداء، والبدء فعل الشيء أولاً [1].

وفي **الاصطلاح**: لم يرد بيدي تعريف جامع مانع غير ما خلص إليه (أ. د / عبد الكريم إبراهيم عوض) في أنه : استئناف القراءة بعد الوقف، أو هو الشروع في التلاوة بعد قطع أو وقف".[2]

والوقف والقطع والسكت ألفاظ لمعان متقاربة لغة، وكذا الابتداء والاستئناف والائتناف، فقد كان القدماء لا يفرقون بينها ، فيجعلونها أسماء لمسمّىً واحد؛ أي من قبيل الترادف اللفظي، ثم صارت مصطلحات لعلم له أصوله وقواعده عند المتأخرين، ففرقوا بينها على ما سيأتي .

ويرادف مصطلحي الوقف والابتداء: **القطع والائتناف**:الذي أسمى الإمام أبو جعفر النحاس(ت٣٣٨هـ) كتابه بهما .

والمقاطع والمبادي: وكانت مسمى كتاب الإمام سهل بن محمد السجستاني (ت٢٥٥هـ) [3]، وكذا الإمام أبي العلاء الهمذاني(ت٥٦٩هـ)الذي عنْوَن كتابه بـ"الهادي إلى معرفة المقاطع والمبادي".

وأما وقوف القرآن: فقد وُسِم به كتاب أحمد بن الحسن بن مهران صاحب " الغاية في القراءات العشر " (ت٣٨١هـ) .

ثالثا: أنواع الوقف ومصطلحاته

للوقف أنواع اجتهد العلماء المتأخرون في تصنيفها والتفريق بينها ، وبالرغم من كثرة من تعرّض لها؛ إلا أن نفسي وطنت لدى ما أورده الأستاذ الدكتور/

(١)يراجع الصحاح واللسان مادة (ب . د . أ).

(٢) الوقف والابتداء، وصلتهما بالمعنى في القرآن الكريم .أ. د/ عبدالكريم إبراهيم ،١٩-٢٠.

(٣)وهو في حكم المفقود، انظر: إنباه الرواة:٢/٨٥-٦٤.

عبدالكريم إبراهيم في كتابه، حيث جمع وفصّل في الأمر بما يحيط به ويجلو دقائقه، وقد اختزلتُ ذلك في الآتي:

- **القطع**: وقف القراءة بنية الانصراف عنها إلى أمر آخر . ويكون بين السور أو بين الآيات في السورة الواحدة، على أن يكون بإتمام اللفظ والمعنى.
- **الوقف** : قطع القراءة زمنا يسيرا بنية استئنافها. ويجوز ذلك في رؤوس الآي، كما يجوز في غيره من المواضع داخل السورة .
- **السّكْت** : قطع القراءة زمنا - دون زمن الوقف- بنية استئناف القراءة، لا بنيّة الانصراف عنها، وقد عبّر عنها بعض العلماء بالوقفة اليسيرة، أو السكتة المختلسة، أو الوُقَيْفَة(١)، وهو مقيّد بالسماع والنقل فيما صحّت عنه الرواية، وذلك كما في السكت على لفظة:" مرقدنا "من قوله تعالى:" قالوا يا ويلنا من بعثنا من مرقدنا"(٢)، والشأن أيضا في السكت على لام "بل " في قوله تعالى:" كلا بل ران"(٣)، ويكون السكت لعلل مختلفة لا يتسع المجال لذكرها .

رابعا: حكم الوقف

اختلف العلماء - لاسيما أئمة القراء- في حكم وقوف القرآن الكريم، فكانوا على ثلاثة أقسام:

الأول: يرى وجوب مراعاة الوقوف القرآنية في القراءة، وعليه يأثم القارئ بترك العمل بأحكامه. ودليلهم(٤)ما ورد عن أم المؤمنين أم سلمه رضي الله تعالى

---

(١)الوقف والابتداء، وصلتهما بالمعنى في القرآن الكريم، أ.د/ عبدالكريم إبراهيم ،ص٢١.

(٢)سورة يس– ٥٢.

(٣)سورة القيامة -٢٧.

(٤)سنن أبي داوود: ٢٩٤/٤، إعداد وتعليق : عزت عبيد الدعاس، طبعة مطبعة محمد على السيد حمص، ط١، ١٣٨٨ هـ، سنن الترمذي: ج ٥- ص ١٨٢، ١٨٣ ، ١٨٥، تحقيق الشيخ/ شاكر، طبعة دار

عنها: أن النبي -صلى الله عليه وآله وسلم -كان إذا قرأ قطّع قراءته آية آية، يقول: " بسم الله الرحمن الرحيم "، ثم يقف ثم يقول: " الحمد لله رب العلمين " ثم يقف ثم يقول: " الرحمن الرحيم " ثم يقف .

الثاني : يرى جواز مراعاة الوقوف القرآنية في القراءة، وعليه فلا يأثم القارئ بترك العمل بأحكامه. مستدلين بعدم قطعيّة الأدلة الواردة في الوقف.

الثالث: يرى "سنية الوقف على رءوس الآي والابتداء بما بعدها مطلقا تبعا لما كان عليه جمهور أهل الأداء من السلف، والخلف ، ومنهم : أبو عمرو بن العلاء، وأبو محمد اليزيدي، والإمام البيهقي، والحافظ بن الجزري والنور الشبراملسي، وغيرهم.

فقد ورد عن أبي عمرو أنه كان يتعمد الوقف عليه، ويقول: هو أحب إلى وقال البيهقي في شعب الإيمان: وإياه اختار .

وقال الداني في بيانه : الوقف على رءوس الآي سُنة .

وقال جماعة من العلماء الأفاضل : الوقف على رءوس الآي، وإن تعلقت بما بعدها اتباعا لهدى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وسنته .

وقال النور الشبراملسي: وإياه اختار وبه آخذ لأن الاهتداء بهدية صلى الله عليه وآله وسلم أحرى، والاقتداء بسنته أفضل وأولى .

واستدلوا لذلك(١). بما ورد عن أم المؤمنين أم سلمه رضى الله تعالى عنها أن النبي صلى الله عليه واله وسلم كان إذا قرأ قطع قراءته آية آية، يقول: " بسم الله الرحمن الرحيم"، ثم يقف ثم يقول: " الحمد لله رب العلمين" ثم يقف ثم يقول: " الرحمن الرحيم " ثم يقف .

إحياء التراث العربي، بيروت، القطع والائتناف، النحاس،٨٧،المكتفى في الوقف والابتدا، أبو عمرو الداني: ١٤٦ – ١٤٧ /٣١٨.

(١) سنن أبي داوود : ٢٩٤/٤، سنن الترمذي: ١٨٢٥٥، ١٨٣ ؛ ١٨٥، القطع والائتناف ، النحاس، ٨٧ ، المكتفى في الوقف والابتدا ، أبو عمرو الداني: ١٤٦ – ١٤٧، ١ /٣١٨.

قال الحافظ بن الجزري: وهو حديث حسن صحيح متصل الإسناد، ورواه أبو داود ساكتا عليه، والترمذي، وأحمد، وأبو عبيد، وغيرهم[١]

وقال الملا علي الأشموني، وزيني دحلان، وغيرهم بعد أن أوردوه: وهذا أصل معتمد في الوقف على رءوس الآي، وإن كان ما بعد كل مرتبط بما قبله ارتباطا معنويا، فيسن الوقف عليها، ويجوز الابتداء بما بعدها لمجيئه عنه صلى الله عليه واله وسلم[٢].

وزعم جماعة من العلماء كالسجاوندى، وصاحب الخلاصة، والجعبري أن رءوس الآي، وغيرها في حكم واحد من جهة تعلق ما بعد كل بما قبله، وعدم تعلقه ولذا كتبوا [٣]: " قف "، و " لا "، فوق الفواصل[٤].

كما كتبوا فوق غيرها، وحملوا ما في الحديث على ما فعله صلى الله عليه وآله وسلم، إنما قصد بيان الفواصل لا التعبد، أي: فلا يكون الوقف عليها على رأيهم سنة، إذ لا يسن إلا ما فعله تعبدا.

ورده العلامة المتولي بقوله في تحقيق البيان: أن من المنصوص المقرر أن (كان إذا) تفيد التكرر، وظاهره إن الإعلام يحصل بمرة، ويبلغ الشاهد منهم الغائب، فليكن الباقي تعبدا، وليس كله للإعلام حتى يعترض على هؤلاء الأعلام[٥].

وقال بعضهم: يوقف عليها للبيان، ثم يوصل لتمام المعنى.

وقال آخرون: لا يوقف عليها إلا إذا كان ما بعدها مفيدا لمعنى.

ويردهما قول شيخ الإسلام الباجوري في حاشيته[٦] على الشمائل: يسن الوقف على رؤوس الآي وإن تعلقت بما بعدها كما صرح به البيهقي وغيره.

---

(١) النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، ١ / ٣١٨.

(٢)الإضاءة في أصول القراءة، محمد على الضباع، ص ٤٣.

(٣)علل الوقوف، السجاوندي: وهو أول من استخدم تلك العلامات، وقد وجدت في بعض المصاحف المخطوطة، وسار في إتباعها بعض المفسرين.

(٤)الإضاءة في أصول القراءة، محمد على الضباع، ص ٤٣.

(٥)المرجع السابق.

(٦)لم أجده في حاشيته.

ومحل قول بعض القراء (الأولى الوقف على موضع ينتهى فيه الكلام) فيما لم يعلم فيه وقف النبي صلى الله عليه وآله وسلم ؛ لأن الفضل والكمال في متابعته في كل حال "[1].

وأما ما أراه ؛ فهو أن الحكمين واردان، فيكون موقف القارئ بين الوجوب والجواز بحسب الموضع، حيث إن ترك بعض المواقف قد يؤدي إلى قصور في أداء المعنى بصورة بالغة الأثر أو شديدة الوقع ، ولكن بعضها من الخطورة أن قد يؤدي إلى قلب الموازين، و إفساد التشريع ،وأكثر من ذلك أنه قد يتسبب في التجاوز بحق الله تعالى ونعته بما يتنزه عنه، سبحانه . وذلك – بلا شك - من النوع المستقبح أو القبيح كما نعته بعض العلماء، ورأى أنه يدخل صاحبه في الكفر والعياذ بالله، لاسيما إن كان متعمدا لا ضرورة . (والله أعلم وأجل).

خامسا : أقسام الوقف

وينقسم الوقف إلى خمسة أقسام[2]:

١- **اختياري**: وهو الذي يقصده القارئ لذاته من غير عروض سبب من الأسباب .

٢- **اضطراري**: وهو ما يعرض بسبب ضيق النفس ، ونحوه كعجز ونسيان ومنه وقف القارئ ليسأل شيخه كيف يقف على الكلمة، فحينئذ يجوز الوقف على أي كلمة كانت، وأن لم يتم المعنى، كأن وقف على شرط دون جوابه، أو على موصول دون صلته، لكن يجب الابتداء من الكلمة التي وقف عليها إن صلح الابتداء .

٣- **اختباري**: بالموحدة وهو الذي يطلب من القارئ لقصد امتحانه .

(١)الإضاءة في أصول القراءة، محمد على الضباع ، ص ٤٣.

(٢)معجم مصطلحات علم القراءات القرآنية، عبد العلي المسئول ، ص١٣٣.

٤- **تعريفي** : وهو ما تركب من الاضطراري والاختباري، كأن يقف لتعليم قارئ، أو لإجابة ممتحن ، أو لإعلام غيره بكيفية الوقف .

٥- **انتظاري**: وهو الوقف على كلمات الخلاف، لقصد استيفاء ما فيها من الأوجه حين القراءة بجمع الروايات .

سادسا: أقسام الوقف الاختياري

بين مصطلحات العلماء واختلافهم

قسّم العلماء - رحمهم الله تعالى- الوقف الاختياري إلى أنواع، ولكنهم اختلفوا في عددها، وتسميتها .

فقال جماعة منهم الداني، وابن الجزري : إنها أربعة أقسام[1]، (التام، والكافي، والحسن، والقبيح) :

١- **فالتام** : هو الوقف على كل كلمة ليس لها تعلق بما بعدها البتة، أي : لا من جهة اللفظ ، ولا من جهة المعنى، كقوله " ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [2]فيوقف عليه، ويبتدأ بما بعده .

٢- **والكافي**: هو الوقف على كلمة لم يتعلق ما بعدها بها، ولا بما قبلها لفظا بل معنى فقط، كقوله : ﴿أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [3] لأنها مع ما بعدها وهو ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ﴾ [4] متعلق بالكافرين ، وهو كالتام في جواز الوقف عليه والابتداء بما بعده .

---

(١)النشر في القراءات العشر ، ابن الجزري : طيبة ، ص ٢٦/١.

(٢)سورة البقرة - ٥ .

(٣) سورة البقرة- ٦ .

(٤)سورة البقرة —٧ .

٣- **والحسن** : هو الوقف على كلمة تعلق ما بعدها بها أو بما قبلها لفظا فقط كالوقف على ﴿ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ﴾(١) فيوقف عليه بشرط تمام الكلام عند تلك الكلمة ولا يحسن الابتداء بما بعده للتعلق اللفظي، إلا أن يكون رأس آية فإنه يجوز في اختيار أكثر أهل الأداء .

٤- **والقبيح** : هو الوقف على لفظ غير مفيد ، لعدم تمام الكلام ، وقد يتعلق ما بعده بما قبله لفظا ومعنى، كالوقف على بسم من " بسم الله" ، إذا لا يعلم إلى أي شيء أضيف، أو على كلام يوهم وصفا لا يليق به تعالى .

وقالت طائفة منهم ابن الأنباري: أنه ثلاثة : تام، وحسن، وقبيح(٢).

وقال آخرون : تام مختار ، وكاف جائز ، وقبيح ، وهو قريب مما قبله .

وقال السجاوندي(٣). وجماعة من المشارقة : الوقف (يعني الاختياري) على خمس مراتب : (لازم ، ومطلق ، وجائز ، ومجوز لوجه ، ومرخص ضرورة):

١- **اللازم** : ما لو وصل طرفاه غير المراد ، نحو قوله : ﴿وَمَا هُم بِمُؤۡمِنِينَ ﴾(٤) يلزم الوقف هنا ، إذا لو وصل بقوله ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ ﴾(٥) توهم أن الجملة صفة لقوله " بمؤمنين " فانتفى الخداع ، كما تقول: ما هو بمؤمن مخادع .

٢- **والمطلق** : هو ما يحسن الابتداء بما بعده، كالاسم المبتدأ به نحو قوله﴿ ٱللَّهُ يَجۡتَبِيٓ إِلَيۡهِ مَن يَشَآءُ ﴾(٦) والفعل المستأنف، ومفعول المحذوف، والشرط، والاستفهام، والنفي .

(١)سورة الفاتحة - ٢.

(٢)إيضاح الوقف والابتداء فى كتاب الله عز وجل، ابن الأنباري ، ص ١٠٣.

(٣)علل الوقوف، السجاوندي ، ١١٠/١ .

(٤)سورة البقرة – ٨.

(٥)سورة البقرة – ٩.

(٦)سورة الشورى – ١٣.

٣- **والجائز** : ما يجوز فيه الوصل، والفصل، لتجاذب الموجبين من الطرفين، نحو: ﴿وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ ﴾"[١] فإن واو العطف تقتضي الوصل ، وتقديم المفعول يقطع النظم، فإن التقدير : ويوقنون بالآخرة .

٤- **والمجوز لوجه** : نحو قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُاْ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا﴾[٢] لأن الفاء في قوله: ﴿فَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمُ﴾[٣] لتعقيب يتضمن معنى الجواب، والجزاء، وذلك يوجب الوصل، إلا أن لفظ الفعل على الاستئناف يجعل للفصل وجها[٤].

٥- **والمرخص ضرورة**: ما لا يستغنى ما بعده عما قبله، لكنه يرخص الوقف، لانقطاع النفس، وطول الكلام ، ولا يلزم الوصل بالعود، لأن ما بعده جملة مفهومة، كقوله: " والسماء بناء " لأن قوله " وانزل " لا يستغنى عن سياق الكلام، فإن فاعله ضمير يعود إلى ما قبله غير أن الجملة مفهومة، لكون الضمير مستكنا (مستترا)، وإن كان لا يبرز إلى النطق[٥].

وقال جماعة من المتقدمين[٦] : الوقف في الترتيل على ثمانية أضرب :-

تام، وشبيه به، وناقص، وشبيه به، وحسن، وشبيه به، وقبيح، وشبيه به اهـ

وجميع ما ذكروه من مراتبه غير منضبط، ولا منحصر، لاختلاف المفسرين والمعربين[٧].

وقال جماعة : الوقف قسمان:-(تام وقبيح)، وفى عبارة : تام، وناقص.

---

(١) سورة البقرة – ٤ .

(٢) سورة البقرة -٨٦ .

(٣) سورة البقرة – ٨٦ .

(٤)علل الوقوف، السجاوندي، ص١٣٠.

(٥)المرجع السابق ، ص ١٣١.

(٦)منار الهدى في بيان الوقف والابتداء ، الأشموني، ص ٢٦.

(٧)المرجع السابق ، ص ٢٦ .

وقال الفخر الرازي: الوقف ثلاثة أنواع، وذلك لأن[1] :

١- الوقف على كل كلام لا يفهم بنفسه : ناقص .

٢- والوقف على كل كلام مفهوم المعاني، إلا أن ما بعده يكون متعلقا بما قبله يكون: كافيا .

٣- والوقف على كل كلام تام، ويكون ما بعده منقطعا عنه يكون: وقفا تاما.

وقال الأشموني [2]: يتنوع الوقف نظرا للتعلق إلى خمسة أقسام، لأنه لا يخلوا من أحد أمور :

١- إما أن لا يتصل ما بعد الوقف بما قبله، لا لفظا ولا معنى فهو التام،

٢- أو يتصل ما بعده بما قبله لفظا ومعنى، وهو القبيح .

٣- أو يتصل ما بعده بما قبله معنى لا لفظا ، وهو الكافي .

٤- أو لا يتصل ما بعده بما قبله معنى ويتصل لفظا ، وهو الحسن .

٥- والخامس متردد بين هذه الأقسام، فتارة يتصل بالأول، وتارة بالثاني على حسب اختلافهما قراءة، وإعرابا وتفسيرا .

سابعا: الوقف التام وغير التام

وقال جماعة من المتأخرين الوقف على قسمين تام، وغير تام[3]

١- **فالتام** : هو الذي لا يتعلق بشيء مما بعده لا من جهة اللفظ، ولا من جهة المعنى، فيحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده ، وأكثر ما يوجد في رؤوس

(١)الإضاءة في أصول القراءة ، محمد على الضباع ، طبعة مطبعة: عبد الحميد أحمد حنفي، القاهرة، بدون تاريخ، ص٥١ .

(٢) منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، الأشموني: ص ٢٧.

(٣) الإضاءة في أصول القراءة ، محمد على الضباع ، ص ٥٢ .

الآي غالبا ، وقد يوجد في أثنائها ، ويوجد عند آخر كل سورة ، وعند أخر كل قصة ، وقبل النداء .

٢- **وغير التام** : هو الذي يتعلق بما بعده سواء كان التعلق من جهة اللفظ، أم من جهة المعنى ، وهو ثلاثة أقسام : (كاف ، وحسن ، وقبيح) :

أ- **فالوقف الكافي** : هو الذي يتعلق بما بعده تعلقا لا يمنع من حسن الوقف عليه، ولا من حسن الابتداء بما بعده ، والفرق بينه وبين التام أن: التام لا يتعلق بما بعده أصلا ، وهذا يتعلق بما بعده من جهة المعنى فقط، ويكون في رؤوس الآي، وغيرها.

ب- **والوقف الحسن** : هو الذي يتعلق بما بعده تعلقا لا يمنع من حسن الوقف عليه، ولكن يمنع من حسن الابتداء به ، ويسميه بعضهم بالصالح(١).

ج- **والوقف القبيح** : هو الذي يتعلق بما بعده تعلقا يمنع من حسن الوقف عليه، ومن حسن الابتداء بما بعده، وهو الوقف على ما لا يفهم منه المراد أو يفهم منه خلاف المراد، وقال به الأستاذ الجليل شيخ المقارئ المصرية / الشيخ محمد بن على بن خلف الحسيني - رحمة الله - ونفع بعلمه .

ثامنا: مراتب الوقف وأحكامه

رأى جماعة منهم الإمام العماني، وشيخ الإسلام زكريا الأنصاري(٢) بأن: الوقف على مراتب، أعلاها :-

١- **التام**: وهو الموضع الذي يستغني عما بعده، كقوله تعالى: ﴿ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ ﴾(٣) فهو أتم لكونه آخر صفة المتقين، وما بعده صفة الكافرين(٤).

(١)الأشموني : منار الهدى في بيان الوقف والابتداء ، ص ٢٨ .

(٢)المقصد لتلخيص ما في المرشد، ابن زكريا الأنصاري، ص ١٧، طبع بهامش منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت ٢٠٠٧ م.

(٣)سورة البقرة – ٥.

(٤)المقصد لتلخيص ما في المرشد ، ابن زكريا الأنصاري، ص ١٨.

٢- **ثم الحسن**: وهو تام –أيضا- لكن له تعلق ما بما بعده، وقيل: هو ما يحسن الوقف عليه، ولا يحسن الابتداء بما بعده، لتعلقه به لفظا، ومعنى كقوله: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾[1] لأن المراد مفهوم، والابتداء بـ ﴿رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[2] قبيح، لأنها مجرورة تابعة لما قبلها [(٣)].

٣- **ثم الكافي** : وهو ما يحسن الوقف عليه، والابتداء بما بعده، إلا أن له به تعلقا معنويا، كالوقف على ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ﴾[(٤)].

٤- **ثم الصالح** .

٥- **ثم المفهوم**: وهما دونهما في الرتبة، كالوقف على قوله تعالى ﴿ ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلذِّلَّةُ ﴾[5] فهو صالح، فإن قال: ﴿ وَبَآءُو بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾[6] كان كافيا، فإن بلغ ﴿ يَعْتَدُونَ ١١٢ ﴾ كان تاما فإن بلغ "عند ربهم" كان مفهوما[(٧)].

٦- **ثم الجائز** : ما خرج عن ذلك ، ولم يقبح .

٧- **ثم البيان** .

(١) سورة الفاتحة – ٢ .

(٢) سورة الفاتحة – ٢ .

(٣)المقصد لتلخيص ما في المرشد ، ابن زكريا الأنصاري ، ص٢٠ .

(٤)سورة النساء، آية ٢٢.

(٥)سورة آل عمران – ١١٣ .

(٦)سورة آل عمران – ١١٣ .

(٧)المقصد لتلخيص ما في المرشد، ابن زكريا الأنصاري ، ص٢١ .

٨- **ثم القبيح**: وهو ما لا يعرف المراد منه، أو يوهم الوقوع في محذور كالوقف على " بسم " من ﴿ بِسۡمِ ٱللَّهِ ﴾ وعلى قوله: ﴿ لَّقَدۡ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوۡلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ ﴾(١).

ويسن للقادر على شيء من الوقوف أن يقدم منها الأعلى مرتبة (٢).

وتكون أولوية الوقف باعتبار الأسس التالية :

١-لازم : وهو ما قد يوهم خلاف المراد إذا وصل بما بعده .

٢-جائز مع كون الوقف أولى: هو الذي لا يتعلق بشئ مما بعده لا من جهة اللفظ ولا من جهة المعنى .

٣-وجائز مستوى الطرفين : وهو الذي يتعلق بما بعده تعلقا لا يمنع من الوقف عليه، ولا من الابتداء بما بعده .

٤-وجائز مع كون الوصل أولى: وهو الذي يتعلق بما بعده تعلقا لا يمنع من الوقف عليه، ولكن يمنع من حسن الابتداء بما بعده، والفرق بين الثلاثة :-

- أن الأول: لا يتعلق بما بعده أصلا .
- والثاني: يتعلق بما بعده من جهة المعنى فقط .
- والثالث: يتعلق ما بعده تعلقا يمنع من حسن الوقف عليه والابتداء بما بعده.

- وممنوع : وهو الذي يتعلق بما بعده تعلقا يمنع من الوقف عليه، ومن الابتداء بما بعده تعلقا يمنع من الوقف عليه، ومن الابتداء بما بعده بأن لا يفهم منه المراد، أو يوهم خلاف المراد (٣).
- يعلم مما سبق أن من علامات كون الوقف أولى :-

١- الابتداء بالاستفهام ملفوظا به ، أو مقدراً .

(١) سورة آل عمران، آية ١٨٠ .

(٢)المقصد لتلخيص ما في المرشد ، ابن زكريا الأنصاري ، ص٢٣ .

(٣) الإضاءة في أصول القراءة ، محمد على الضباع ، ص ٥٤ .

٢- أن يكون آخر قصة وابتداء أخرى .

٣- الابتداء بياء النداء غالبا .

٤- الابتداء بفعل الأمر .

٥- الابتداء بلام القسم .

٦- الابتداء بالشرط، لأن الابتداء به كلام مؤتنف، أو العدول عن الأخبار إلى الحكاية، أو الفصل بين الصفتين المتضادتين أو تناهي الاستثناء، أو تناهي القول، أو الابتداء بالنهي، أو النفي .

- ومن علامات كون الوصل أولى كون ما بعده [١] :

١- مستثنى منه .

٢- أو نعتا .

٣- أو بدلا .

٤- أو توكيدا .

٥- أو حالا .

٦- أو نعم أو بئس، أو كيلا ما لم يتقدمهن قول أو قسم .

- ومن علامات كون الأمرين متساويين أن يكون ما بعد الوقف [٢]:

١- مبتدأ .

٢- فعلا مستأنفا .

٣- جملة مشتملة على ضمير يعود على ما قبله .

---

(١) اعتمد في هذا التقسيم على كتاب: الإضاءة في أصول القراءة للإمام الضباع، لحسن تقسيمه، وتفهمه إياه ، ص٥٤.

(٢) إيضاح الوقف والابتداء، لابن الأنباري ، وقال : أعلم أنه لا يتم الوقف على المضاف دون ما أضيف إليه، ولا على المنعوت دون النعت، ولا على الرافع دون المرفوع، ولا على المرفوع دون الرافع، ولا على الناصب دون المنصوب، وعلى المنصوب دون الناصب، ولا على المؤكد دون التوكيد، ولا على المنسوق دون ما نسقته عليه .... إلخ ، ص ٨٧.

٤- مفعولا لفعل محذوف كـ (وعد الله وسنة الله).

٥- نفيا .

٦- " إن" المكسورة .

٧- استفهاما .

٨- بل أو إلا بمعنى لكن ، أو ألا المخففة .

٩- السين أو سوف ، لأنها للوعيد .

- ومن علامات الوقف الممنوع [(١)]:

تعلق ما بعده به أو تعلقه بما بعده وكون ما بعده من تمامه، إذ لا يوقف على:

١- المضاف دون المضاف إليه .

٢- المنعوت دون نعته، ما لم يكن راس آية، على أن التسليم بالوقف على رأس الآية، حتى ولو أدى ذلك للفصل بين النعت ومنعوته وهو من الأمور التي تحتاج إلى إعادة نظر .

٣- الشرط دون جوابه .

٤- الرافع دون مرفوعه .

٥- الناصب دون منصوبه .

٦- المؤكد دون توكيده .

٧- المعطوف دون المعطوف عليه .

٨- المبدل دون المبدل منه .

٩- " إن"، أو كان، أو ظن، أو لا وأخواتهن دون أسمائهن، دون أخبارهن.

١٠- المستثنى منه دون المستثنى .

---

(١)إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل ، لابن الأنباري ،ص ٨٧ .

١١- الموصول دون متعلقة .

١٢- الحال دون صاحبها .

١٣- المبتدأ دون خبره .

١٤- المميز دون مميزه .

١٥- القسم دون جوابه .

١٦- القول دون مقوله، لأنهما متلازمان ، كل واحد يطلب الآخر.

١٧- المفسر دون مفسره، لأن تفسير الشيء لاحق به، ومتمم له، وجار مجرى بعض أجزائه .

١٨- ما بين عطف البيان ومعطوفه .

١٩- ما بين أم المتصلة وما بعدها ، إذا ما بعدها وما قبلها بمنزلة حرف واحد.

٢٠- ما بين إذا وجوابها .

- ويجدر بالذكر الإشارة إلى أن الأوجه التي يقف بها القراء خمسة : (الإسكان ، والروم ، والإشمام ، والحذف ، والإبدال)(١).

تاسعا: أهمية علم الوقف والابتداء

إن أهمية علم الوقف والابتداء تنطلق من تشريفه أولا بانبثاقه من القرآن الكريم، مورد التشريع ومنشأ العلوم، وأساس المعارف، ورأس الفضائل، لا يتحقق تذوق حلاوة بيانه، والتحليق بين شذرات إلهامه، والغوص بين جميل عباراته، والفهم لعميق برهانه، إلا بإدراك ألفاظه و معرفة وقفه وابتدائه، وتفقد فصله واتصاله.

ومن هنا انطلقت عنايةالصحابة– رضوان الله عليهم - بعلم الوقف والابتداء، مقتفين أثر رسول الله صلى الله عليه وسلم لتتناقله الأجيال من بعدهم، فيوسعوه دُربة ونظرا و يشبعوه تأملا وبحثا وتأليفا . فهو – بلا شك – من وسائل حفظ القرآن وأداء

(١) انظر كتاب الإضاءة في أصول القراءة ، ص١١:٤٩.

حق التلاوة . قال تعالى: " ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾[1] ، وقد أخرج ابن خزيمة في صحيحه عن زيد بن ثابت – رضي الله عنه – قال : قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم -:" إن الله يحب أن يقرأ القرآن كما أنزل"، و عليه يتحتم أن يتلو المؤمن القرآن بمراعاة وقفه وابتدائه، كيلا يسيء أداء العبارة القرآنية أو يجحف بحق المعنى الدلالي لها .

يقول حجة الإسلام الإمام الغزالي – رحمه الله -:((وتلاوة القرآن حق تلاوته هو أن يشترك فيه اللسان والعقل والقلب، فحظ اللسان تصحيح الحروف بالترتيل، وحظ العقل تفسير المعاني، وحظ القلب الاتعاظ، والتأثر بالأزجار والائتمار، فاللسان يرتل، والعقل يترجم، والقلب يتعظ))[2].

يقول **الزركشي** إن علم الوقف والابتداء هو فن جليل، وبه يعرف كيف أداء القرآن، ويترتب على ذلك فوائد كثيرة، واستنباطات غزيرة، وبه تتبين معاني الآيات، ويؤمن الاحتراز عن الوقوع في المشكلات، ومنهم من هو صاحب طريق من طرق أحد القراء كأبي عمرو بن العلاء البصرى، وعلي بن حمزة الكسائي، وأبى جعفر النحاس، وأبى عمرو الداني، و السجاوندي، وغيرهم[3] .

ثم تأتي أهميته للقارئ ؛ وعلته في أن تتيح له فرصة للراحة حين قطع النفس أو الرغبة في الانصراف لشاغل يشغله ...، إذ يُحال على المرء أن يأتي بالقرآن أو السورة جملة واحدة متواترة ؛ دون وقف أو قطع ؛ " ذلك أن الصوت الخارج من الجهاز الصوتي لابد له من هواء خارج من الرئتين، وهذا الهواء يتراوح بين إنسان وآخر ، فقد يخرج الهواء بمقدار كاف لإنتاج عدة أصوات متتابعة تتكون منها كلمات وجمل تؤدي دلالة معينة، وقد ينتهي الهواء عند كلمة معينة ، فيقف القارئ بعدها، ثم

(١)سورة الحجر – ٩ .

(٢)نقلا من كتاب : منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ، للأشموني ، ص ٦-٧.

(٣) ينظر مقدمة المحقق د . أشرف أحمد ، لكتاب علل الوقوف / ١٩ .

يكمل دون الرجوع إلى ما سبق، شريطة أن يكون هذا الكلام المبتدأ به ذا معنى مفهوم من الكلام الموقوف عنده، مع عدم استغناء أحدهما عن الآخر "[1].

(١) الوقف والابتداء في ضوء علم اللسانيات الحديث .أ.د / أحمد عارف حجازي .ص٧١.

عاشرا : أشهر من ألّف في علم الوقف والابتداء

إن قيمة علم الوقف والابتداء و عظم فضله وأهمية دراسته ومعرفة قوانينه؛ دفعت بكثير من أجلّاء العلماء إلى رسم معالمه وبحث أصوله بتأليف مصنفات جليلة ومؤلفات عظيمة، فبدأ بالتأليف فيه (شيْبَة بن نصّاح المدني الكوفي) (ت ١٣٠هـ) [(١)] على رأي ابن الجزري وغيره، ثم تتابع التأليف في هذا العلم حتى قيل في إحصاء الكتب المؤلفة فيه بأنها قد وصلت إلى (ثمانية وسبعين) كتاباً [(٢)]. كان من أشهرها:

- كتاب" الوقف والابتداء" للإمام الثقة: زبان بن عامر بن العلاء المازني المعروف بأبي عمرو بن العلاء. أحد القراء السبعة (ت ١٥٤هـ).
- كتاب " الوقف والابتداء"، للإمام الحجة: حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل التميمي، المعروف بحمزة الزيات ،أحد القراء السبعة(ت ١٥٦هـ).
- كتاب " الوقف التمام " للإمام : نافع بن عبدالرحمن بن أبي نعيم بن أبي رويم الليثي، أحد القراء السبعة المشهورين والأعلام (ت ١٦٩هـ) .
- كتابا "الوقف والابتداء الكبير "و"الوقف والابتداء الصغير "، لإمام النحو: محمد بن أبي سارة الكوفي الرؤاسي المكنى بأبي جعفر (ت ١٧٠ هـ) .
- كتاب " الوقف والابتداء " لإمام اللغة والنحو: علي بن حمزة بن عبدالله بن بهمن بن فيروز الأسدي الكسائي، أحد القراء السبعة (ت ١٨٩هـ) .
- كتاب" الوقف والابتداء " للعلامة الكبير : يحيى بن المبارك بن المغيرة العدوي البصري، المعروف باليزيد (٢٠٢هـ) .
- كتاب " وقف التمام " لإمام أهل البصرة : يعقوب بن إسحاق بن زيد بن عبدالله أبي إسحاق الحضرمي، أحد القراء العشرة (٢٠٥هـ) .

---

(١) ينظر غاية النهاية في طبقات القراء ١ / ٣٣٠ ، الوقف الممنوع ١ / ٥٠ .

(٢) ينظر الوقف الممنوع ١ / ٥٠، ومقدمة المحقق د. أشرف أحمد لكتاب علل الوقف ،١/ ١٩، وفيه يرى أن عدد الكتب المؤلفة في علم الوقف والابتداء تصل إلى واحد وسبعين كتاباً، منها ثلاثة وأربعون كتاباً قام بتأليفها علماء القراءات السبع.

- كتابا " الوقف والابتداء " و" حدّ الابتداء والقطع " لشيخ النحاة: يحيى بن زياد ابن عبدالله بن منصور الأسلمي الفراء (ت ٢٠٧ هـ) .
- كتاب " الوقف والابتداء" لإمام اللغة والأدب معمر بن المثنى، أبو عبيدة البصري(٢٠٩هـ) .
- كتاب " وقف التمام " للإمام العلامة : سعيد بن مسعدة أبو الحسن (المعروف بالأخفش الأوسط) (٢١٥هـ) .
- كتاب " وقف التمام " للعلم الجليل : عيسى بن مينا بن وردان بن عبد الصمد أبو موسى، الملقب بقالون ، أحد القراء المشهورين (ت٢٢٠ هـ) .
- كتاب " الوقف والابتداء " للعالم الثقة : خلف بن هشام بن ثعلب بن هشيم بن داود بن مقسم، أحد القراء العشرة (٢٢٩ هـ) .
- كتاب " الوقف والابتداء " لمحمد بن سعدان (أبو جعفر الضرير) الكوفي، مقرئ نحوي (ت ٢٣١هـ).
- كتاب " وقف التمام " للثقة والضابط : روح بن عبد المؤمن أبو الحسن الهذلي، مقرئ نحوي (ت ٢٣٤ هـ) .
- كتاب " الوقف والابتداء " للإمام : عبد الله بن يحيى بن مبارك، أبو عبد الرحمن اليزيدي البغدادي (٢٣٧هـ) .
- كتاب " وقف التمام " لنصير بن يوسف بن أبي نصر الرازي البغدادي النحوي، تلميذ الكسائي (ت٢٤٠ هـ).
- كتاب " الوقف والابتداء " لإمام أهل دمشق : هشام بن عمار بن نصير بن ميسرة. أبو الوليد السلمي الدمشقي (ت ٢٤٥ هـ) .
- كتاب" الوقف والابتداء" لإمام القراء في عصره : حفص بن عمر بن عبدالعزيز بن صهبان بن عدي بن صهبان الدوري الأزدي البغدادي " أبو عمرو " (ت ٢٤٦ هـ).
- كتاب " المقاطع والمبادئ" لإمام البصرة : سهل بن محمد بن عثمان بن يزيد السجستاني "أبو حاتم " ممن كان المبرد يلازم القراءة عليه، (ت ٢٤٨ هـ) .

- كتاب " الوقف " للفضل بن محمد أبو العباس الأنصاري المقرئ (ت : في النصف الثاني من القرن الثالث الهجري).
- كتاب " الوقف والابتداء " للحافظ عبدالله بن محمد بن عبيد الله بن سفيان ابن أبي الدني القرشي (ت ٢٨١ هـ) .
- كتاب " الوقف والابتداء " لعالم العربية والقراءات : محمد بن عثمان بن مسبح الشيباني أبو بكر، المعروف بالجعدي (ت ٢٨٨ هـ) .
- كتاب " الوقف والابتداء " لإمام الكوفيين في النحو واللغة: أحمد بن يحيى ابن سيار الشيباني أبو العباس، المعروف بثعلب، راوية الشعر المحدث المشهور بالحفظ وصدق اللهجة (ت ٢٩١ هـ) .
- كتاب " الوقف والابتداء " لسليمان بن يحيى بن الوليد بن أبان أبو أيوب التميمي، المعروف بالضبّي، مقرئ ثقة (٢٩١ هـ) .
- كتاب " الوقف والابتداء " للعلامة: محمد بن أحمد بن إبراهيم أبو الحسن المعروف بابن كيسان، أخذ عن المبرد وثعلب، و أخذ عن المذهبين(ت٢٩١ هـ).
- كتاب " في الوقف والابتداء " لإمام اللغة والنحو : إبراهيم بن السري بن سهل أبو إسحاق الزجاج ، أقدم أصحاب المبرد (ت ٣١١ هـ) .
- كتاب " إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل" لإمام اللغة محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن أبو بكر الأنباري البغدادي (ت ٣٢٨ هـ).
- كتاب "الوقف والابتداء " للعلامة: محمد بن محمد بن عباد المكنى: أبو عبدالله المقرئ (ت ٣٣٤ هـ) .
- كتاب " القطع والائتناف " للعلامة أحمد بن إسماعيل أبو جعفر المعروف بابن النحاس (ت ٣٣٨ هـ) .
- كتاب " الوقف والابتداء " لأحمد بن محمد بن أوس، المكنى بأبي عبدالله المقرئ (ت ٣٤١هـ) .
- كتاب " الوقوف" لأحمد بن كامل بن خلف بن شجرة بن منصور بن يزيد القاضي، المكنى بأبي بكر البغدادي، المعروف بوكيع (ت ٣٥٠ هـ) .

- كتابا " الوقف والابتداء " و" عدو التمام " للإمام: محمد بن الحسن بن يعقوب ابن الحسن بن الحسين بن محمد بن سليمان بن داود بن عبيد الله بن مقسم العطّار، المكنى بأبي بكر البغدادي (٣٥٤هـ).
- كتاب " الوقف والابتداء " للقاضي: الحسن بن عبدالله بن المرزبان، المكنى بأبي سعيد السيرافي النحوي (٣٦٤ هـ) .
- كتابا " الوقف والابتداء" و" وقوف القرآن " للحافظ: أحمد بن الحسين بن مهران المقرئ أبو بكر النيسابوري، إمام عصره في القراءات (ت ٣٨١ هـ) .
- كتاب " الوقف والابتداء " لعثمان بن جني، المكنى بأبي الفتح الموصلي من أئمة الأدب والنحو (٣٩٢ هـ) .
- كتاب " وقوف النبي - صلى الله عليه وسلم – في القرآن " للإمام: محمد بن عيسى البريلي الأندلسي، المعروف بالمغربي، المكنى بأبي عبدالله (ت ٤٠٠هـ).
- كتاب" الإبانة في الوقف والابتداء" للعلامة: محمد بن جعفر بن عبدالكريم، أبو الفضل الخزاعي الجرجاني (٤٠٨) .
- كتاب " شرح التمام والوقف " للإمام: مكي بن أبي طالب بن حيوس، إمام عالم بوجوه القراءات متبحّر في علوم القرآن والعربية، كان فقيها وأديبا (ت ٤٣٧ هـ) .
- كتاب " الاهتداء في الوقف والابتداء " للعلامة عثمان بن سعيد بن عمر المكنى بأبي عمرو المعروف بالداني (ت ٤٤٤ هـ) .
- كتاب "المكتفى في الوقف والابتداء" للمحقق الكبير محمد بن طيفور المكنى بأبي عبد الله والمعروف بالسجاوندي (ت ٥٦٠ هـ) ، وله كذلك :كتاب " الوقف والابتداء " ، كتاب " وقوف القرآن " ، وكتاب " علل الوقوف ".

- كتاب " منار الهدى في بيان الوقف والابتداء" للعلامة أحمد بن عبد الكريم ابن محمد الأشموني ، من أعيان القرن الحادي عشر الهجري [(1)].
- كتاب "المرشد في معنى الوقف التام، والحسن، والكافي، والصالح، والجائز، والمفهوم " للإمام : الحسن بن علي بن سعيد، أبي محمد العماني (ت: بعد الخمسمائة من الهجرة) .
- كتاب" الوقف والابتداء " للعلامة: أحمد بن محمد بن أبي الحسن النيسابوري، المعروف بابن الغزال (ت ٥١٦ هـ).
- كتاب :" الوقف والابتداء " للإمام : عمر بن عبد العزيز بن مازة، المكنى بأبي محمد، والملقب ببرهان الأئمة، والمعروف بالصدر الشهيد، من أكابر الحنفية (ت ٥٣٦ هـ) .
- كتاب " نظام الأداء في الوقف والابتداء " للمحقق : عبد العزيز بن علي بن محمد بن سلمة ، المكنى بأبي الأصبع السماتي (ت ٥٦٠ هـ) .
- كتابا : " الهادي في معرفة المقاطع والمبادي " و " الوقف والابتداء " للإمام: أبي العلاء الهمذاني، الحسن بن أحمد بن الحسن بن محمد بن سهل، إمام العراقيين في القراءات (ت ٥٦٩ ه) .
- كتاب " الاهتداء في الوقف والابتداء " للعلامة: عيسى بن عبدالعزيز بن عيسى بن عبدالواحد اللخمي ،عالم بالقراءات (ت ٦٢٩ ه) .
- كتاب " علم الاهتداء في معرفة الوقف والابتداء " للإمام: علي بن محمد بن عبد الصمد علم الدين أبي الحسن الهمذاني السخاوي، شيخ مشايخ الإقراء بدمشق (ت ٦٤٣ ه) .
- مختصر في الوقف والابتداء، يتضمن ذكر الوقوف الغريبة والمشهورة، للإمام المحقق الفقيه: عبدالسلام بن علي بن عمر بن سيد الناس، أبي محمد المالكي الزواوي شيخ مشايخ الإقراء بدمشق (ت ٦٨١ ه).

---

(١) ينظر : البرهان ١ / ٣٣٩ ، الوقف الممنوع ١ / ٥٠ ، الوقوف اللازمة / ١١ ، ١٢ ، وفيه ذكر أن أول من صنف فيه ضرار بن صُرد المقرئ الكوفي (ت ١٢٩ هـ).

- كتاب " الاقتداء في معرفة الوقف والابتداء " للقاضي: أبي محمد النكزاوي معين الدين، عبدالله بن محمد بن عبدالله بن عمر بن أبي زيد الإسكندري (ت ٦٨٣ هـ) .
- كتاب " الاهتداء في الوقف والابتداء " للإمام : محمد بن محمد بن محمد بن علي أبي الخير شمس الدين الغمري الدمشقي، الشهير بابن الجزري (ت ٨٣٣هـ) .
- كتاب " لحظة الطرف في معرفة الوقف " للعلامة: إبراهيم بن موسى بن بلال ابن عمران بن مسعود برهان الدين الكركي، عالم بالقراءات والفقه والعربية (ت ٨٥٣ هـ) .
- كتاب " المقصد لتلخيص ما في المرشد" للعلامة: زكريا بن محمد بن أحمد ابن زكريا الأنصاري المصري الشافعي شيخ الإسلام (ت ٩٢٦ هـ) .
- كتاب " منار الهدى في بيان الوقف والابتداء " للعلامة : أحمد بن عبدالكريم ابن محمد الأشموني (ت ٩٢٩ أو ٩٠٠ هـ).
- كتاب " تحفة العرفان في بيان أوقاف القرآن " للإمام: أحمد بن مصطفى بن خليل أبي الخير عصام الدين (ت ٩٧٨ هـ) .
- كتاب " معالم الاهتداء إلى معرفة الوقف والابتداء " للشيخ: محمود خليل الحصري، شيخ مشايخ المقارئ المصرية سابقا (ت ١٤٠١هـ).[(١)]

وهذا ما يتعلق بالتأليف في كتب مستقلة. وهناك من ألف في فصول أو أجزاء احتوتها كتب أخرى، كما هو الحال في كتب التفسير من نحو: (الوقف والابتداء، في كتاب: التسهيل لعلوم التنزيل، لابن جزي الكلبي)، أو ما كان في كتب علوم القرآن من نحو: (معرفة الوقف والابتداء، في كتاب: الإتقان في علوم القرآن للسيوطي)، أو ما جاء في كتب القراءات من نحو:(الوقوف والابتداء، في كتاب: النشر في القراءات العشر لابن الجزري) .

---

(١)الوقف والابتداء (وصلتهما بالمعنى في القرآن الكريم) . أ.د/ عبدالكريم إبراهيم عوض صالح .ص ٣٥:٢٥.

الحادي عشر : علاقة الوقف والابتداء بالنحو

يُعرف ابن حزم الظاهري النحو بأنه: ترتيب العرب لكلامهم الذي به نزل القرآن، وبه يُفهم معاني الكلام التي يُعبر عنها باختلاف الحركات وبناء الألفاظ [١].

ومن هذا التعريف يمكن استنتاج أن الدلالة النحوية للكلمة داخل السياق اللغوي تستمد من جانبين: أحدهما : الباب النحوي الذي تقع تحته الكلمة ، كأن تقع في باب الفاعل، أو الحال، أو المفعول، بالإضافة إلى ترتيب الكلمات داخل التركيب [٢].

يقول عبد القاهر الجرجاني : "الألفاظ حتى تؤلف ضرباً خاصاً من التأليف ، ويعُمد بها إلى وجه دون وجه من التركيب والترتيب...." [٣].

ويشير الدكتور إبراهيم أنيس إلى أهمية الترتيب في الجملة العربية للكشف عن الدلالة النحوية لكلماتها ، فيقول" يحتم نظام الجملة العربية " أو هندستها ترتيباً خاصاً لو اختل أصبح من العسير أن يفهم المراد منها [٤]. وكذلك فإن الوظيفة النحوية للكلمة تختلف باختلاف موقعها داخل الجملة غالباً .

ويقوم علم الوقف والابتداء على أساس إبراز العلاقة بين الكلمات داخل النظم القرآني، فمعلوم أن ليس النظم سوى تعلق الكَلِم بعضها ببعض ، وجعل بعضها بسبب من بعض، والكلم ثلاث : اسم / فعل / حرف، وللتعليق فيما بينها طرق معلومة وهو لا يعدو ثلاثة أقسام : تعلق اسم باسم، وتعلق اسم بفعل، تعلق حرف بهما [٥] .

(١) الإحكام في أصول الأحكام ٢ / ٦٩٣ .

(٢) ينظر علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي، للدكتور: هادي نهر، ص ٤٧ .

(٣) أسرار البلاغة أبو بكر عبدالقاهر بن عبدالرحمن الجرجاني ،ص ٤ .

(٤) دلالة الألفاظ، إبراهيم أنيس ، ص٤٨ .

(٥) دلائل الإعجاز، ص ٤ ، ينظر نهايات الآيات القرآنية ٩ .

ومن جانب آخر: يقوم الإعراب بتحديد المواضع التي يعمل فيها الوقف والابتداء، فقد قيل: إنه لا يوقف على العامل دون معموله، ولا على الموصول دون صلته، ولا على ذي الخبر دون خبره، ولا على ذي الجواب دون جوابه، ونحو ذلك مما يترتب عليه إخلال بالمعنى لشدة ارتباط الكلم فيه واتصال بعضه ببعض [(١)] .

ولولا توطد العلاقة وشدة التماس بين العلمين لما جعل علماء الوقف والابتداء من صفات من يتقن الوقوف المعرفة بالنحو ضمن بقية العلوم ذات الصلة ، وهذا يتطلب من القارئ أن يعرف علم النحو ويسبر أغواره. إذ لا يمكن بأي حال من الأحوال فصل اللفظ عن المعنى ليتأتى لنا معرفة التعلق اللفظي من التعلق المعنوي، ولا جدال في أنه لا انفصال بين اللفظ ومعناه ولا فكاك، ذاك لأن اللفظ يرتبط بمعناه ارتباطا يجعلهما (كالعملة الواحدة، أحد وجهيها اللفظ، والآخر هو المعنى).[٢]

إن علم النحو يقوم على الإعراب، فبالإعراب ندفع التوهم والاحتمالات عن القارئ والسامع فلو قلنا : ما أحسن زيد (دون ضبط) احتملت الجملة الاستفهام ، أو النفي، أو التعجب ، فلما تعرب يتضح المعنى ويجلو، فبفتح الفعل ونصب زيد، تكون (ما) تعجبية، وبضم الفعل وجر زيد ، تكون (ما) استفهامية، وأما إن فتح الفعل وضم زيد فهي نافية، والإعراب على ذلك هو القائد لإدراك المعنى، والمعنى هو الفيصل في الحكم وقفا وابتداء .

ولولا تلكم العلاقة الواضحة الرصينة بين علمي النحو والوقف والابتداء ؛ لما وجدنا مؤلفات علم الوقف والابتداء تستوي ويشع نجمها على يد علماء اللغة والنحو أكثر منها على يد غيرهم من العلماء ؛ أمثال : أبي عمرو بن العلاء ، وحمزة الزيات، وأبي جعفر الرؤاسي، والكسائي، ويعقوب الحضرمي، والفرّاء، والأصمعي، والأخفش الأوسط، وأبي حاتم السجستاني، وثعلب، وابن كيسان، والزجاج، وأبي بكر الأنباري، وأبي جعفر النحاس ، وابن جني، والسيوطي، والأشموني .

---

(١) ينظر الإعراب والاحتجاج للقراءات في تفسير القرطبي ، عبدالقادر بن الطفيل، ص١٤٥ .

(٢) الوقف والابتداء في ضوء اللسانيات علم اللسانيات الحديث ، أ.د أحمد عارف. ص ٥٦.

إن المتتبع لمعرض حديث النحاة عن الوقف يجد أنهم قد عدّوه فرعا من علم النحو، وإن لم يصرّحوا بهذا القول ، فحينما تناولوا دراسته تناولوها في إطار علاقته بالمعنى، على أن علوم اللغة في تلك الفترة لم تكن قد استقلت بعد، وأصبح ما يطلق عليه علم اللغة، علم الصرف .... الخ، إلا في وقت متأخّر، ومن هنا فإنّ دراستهم للوقف جاءت في إطار العلاقة الكلية لمفهوم اللغة لديهم ، متمثلة في المعنى كفرع من فروع اللغة "النحو "، والمتصفّح لكتاب سيبويه يجد ذكره لأنواع الكلم في العربية، وتصرّفها على الأوجه المحتملة ، وذلك في الباب الأول في كتابه، وأعني به: " هذا باب علم ما الكلم من العربية " [١].

وقد جاء الوقف عندهم ضد الوصل، ونجد ذلك في مؤلفات الخليل، وسيبويه، وابن جني[٢]، وابن مالك[٣]، والسيوطي [٤].

إلا أن هذه المعالجات جاءت في سياق المناسبة، أي : عند الحديث في مستهلّ العرض، أو التعليق على تلك الكلمات، وكان أغلب هذه المعالجة معالجة نحوية من ناحية المتغيرات التي تحدث في أواخر الكلمات الموقوف عليها من خلال الوقف على الكلمة بعدة وجوه: كـ" الروم، الإشمام، الإسكان، الحذف، الإبدال" .

الثاني عشر : كتاب القطع والائتناف لأبي جعفر النحاس

يُعد كتاب "القطع والائتناف" من أهم وأبرز ما صُنّف في علم الوقف والابتداء، وذلك لندرته بين المؤلفات في هذا المسلك من جهة، ولمكانة المؤلف من جهة أخرى، فهو إمام العربية العلامة: أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي المصري النحوي، المعروف بالنحاس، اللغوي الأديب المفسّر، سمع الحديث عن

(١)الكتاب، سيبويه ٥/١ .

(٢)الخصائص ، ابن جني ، ١٧٦/١.

(٣)ألفية ابن مالك، ٥٥/١ .

(٤)همع الهوامع، السيوطي، ٢٠٤/٢ .

النسائي، ولقي أصحاب المبرد، ت ٣٣٨ هـ "[١]. وله مؤلفات عدّة اشتهر منها: معاني القرآن، والناسخ والمنسوخ، وإعراب القرآن، وعمدة الكتاب .

ومن يتصفح كتابه الذي بين أيدينا يجده قد جمع فيه بين علوم شتى ومعارف عدّة من أمثال: التفسير والقراءات والإعراب والمعاني القرآنية .ناهيك عما تضمنه الكتاب من أحكام نحوية وإعرابية، واختلافات بين النحاة، ومصطلحات نحوية غزيرة ومتنوعة.

وقد ابتدأ النحاس كتابه بالبسملة، والثناء على الله تعالى بما هو أهله، والصلاة على رسوله - صلى الله عليه وسلم -ثم وضع الخطوط العامة لمنهجه، وبيّن أهم المصادر التي اعتمد عليها في تأليف كتابه .

ثم ساق باباً في " فضائل القرآن الكريم "، وفضائل أهله، و بابا في " كيفية قراءة النبي" صلى الله عليه وسلم "، ثم ذكر باباً يتضمن الحديث عمن " تكلم من الصحابة، والتابعين في القطع والائتناف " ثم يأتي باب " ما يحتاج إليه من حقق النظر في التمام، ثم باب " ذكر الأسانيد لما في هذا الكتاب"[٢]. ثم " باب ذكر السور " وأول ذلك فاتحة الكتاب "[٣].

يقول[٤] في بيان منهجه وأهمية ترتيل القرآن الكريم وتبيانه مستشهدا[٥] بالحديث:" لا تختموا ذكر رحمة بعذاب، ولا ذكر عذاب برحمة، وبعد ذلك: فمن البيان تفصيل الحروف والوقف على ما قد تم، والابتداء بما يحسن الابتداء به، وتبيين ما يجب أن يجتنب من ذلك، ونؤلفه سورة سورة، وقبل ذلك نذكر أشياء من فضائل القرآن وأهله، وتقصد من ذلك ما لم يكن مطرح الأسانيد، ولأن الفضائل

(١) انظر ترجمته في: معجم الأدباء ٢٢٤/٤ – ٢٣٠، وفيات الأعيان (٩٩/١)، سير أعلام النبلاء (٤١٠/١٥) معجم الأعلام ٦٤ .

(٢)القطع والائتناف ، أبو جعفر النحاس ، ص ٢٦ - ٣٥ .

(٣) المرجع السابق ، ص٣٦ .

(٤) المرجع السابق ، ص ٢ ، ٣ .

(٥) المرجع السابق ، ص ١ .

قد كثر فيها، ما هو مطرح الإسناد، ثم نذكر بعده باب صفة قراءة النبي صلى الله عليه وسلم، وتبيينه إياها، وإنكاره الوقف على غير تمام، ونهيه عن خلط آية رحمة بآية عذاب، أو آية عذاب بآية رحمة، ونذكر بعده باب ذكر مذاهب الصحابة والتابعين في التمام، ونذكر بعده باب ما يحتاج إليه من حقق النظر في التمام، وما انتهى إلينا من كلام الصحابة، ومن بعدهم من القراء والعلماء والنحويين في التمام".

وبعد ذكره هذه المقدّمة التي بيّن فيها ما سيتناوله من أبواب نجده قد أخذ يطبقها ويوضح كل باب على حدة، ثم يخلص بعد ذلك إلى تطبيق ما ذكره في هذه الأبواب على القرآن الكريم وسورة.

وقد كان موضوع كتابه: القطع والائتناف أو الوقف والابتداء، وقسّمه أربعة أقسام: وقف التمام، و الوقف الكافي، والوقف الصالح، والوقف الممتنع .

أما الابتداء فيحسن بعد وقف التمام، كما يؤخذ من تفاصيل الكتاب وإن لم ينص عليه النحاس[1].

ويذكر النحاس: مصطلحي الكافي، والتمام، وهما عنده بمنزلة واحدة، ومن هنا جاء سبب عقده فصلا يبين فيه احتياج من حقق النظر في التمام، وكأنه يربط علم التمام " القطع " بعلم التفسير، فالأسس التي ساقها، هي نفس الأسس التي ذكرها المفسرون لمن يحتاج إلى تفسير القرآن، وقد ذكرها الزمخشري مفصّلة في بداية تفسيره الموسوم : بالكشّاف[2].

والواضح أنه رسم الخطوط العامة لمنهجه في الكتاب، مع التعويل على بعض الأمور الأخرى، مثل: ذكر أقوال النحاة في بعض مواضع الوقف (أو القطع)، وذكر القراءات عند الحاجة .

---

(١) أحمد نصيف : الدراسات اللغوية والنحوية في مصر " منذ نشأتها حتى نهاية القرن الرابع الهجري ، ص ٣٨٠.

(٢)الكشاف، للزمخشري، ١/١٨.

وهذا ما يفسّر عدم اهتمامه بذكر مسائل الرّسم، إلا في بعض المواضع التي تحتاج إلى هذا الأمر؛ وما اشتهر بالاختلاف فيه عند الوقف عليه، ولم يتجاوز ذلك حدّ التعليق أو السرد .

ومن المواضع المشهورة التي علّق عليها قوله تعالى في سورة الأنعام: ﴿فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ﴾[1]، يقول: "القطع عليه حسن؛ لأنه تمام، وأيضاً فإنه إن وصل بالهاء كان لاحنا، وإن حذف الهاء خالف السواء؛ فالقطع عليه أسلم ثم يعقّب بقوله: وهذا الذي ذكرناه مذهب أكثر العلماء، ....إلى أن يقول: وهذا عند جميع النحويين لحن إلا شيئاً حُكي عن أحمد بن يحيى حكاه إبراهيم بن محمد بن عرفة ، قال : يجيز تشبه هذه الهاء بهاء الإضمار، كما شبه هاء الإضمار بها، ثم يعقّب أيضا: فأما محمد بن يزيد فلحّن من شبّه هاء إصدار بهذه الهاء، فقال من قرأ "يؤده إليك" فقد لحن، وحكى محمد بن جرير: أنه قال: قداه، يقدوه، قِدوة، وقَدوة، وقُدوة، نسبة إذا نحا نحوه، واتبع أثره" [2].

إلا أن قول النحاس بتلحين من قرأها بالكسر حال الوصل له قول من الوهم، إذ أن العربية حينما تقف على الكلمة ألف بالسكون، وعند الوصل تقرأ الكلمة بحركتها كما هي، فما وجّه الخطأ في ذلك ؟ وهي قراءة سبعية صحيحة.

الثالث عشر : منهج النحاس

الأساس الذي يبني عليه النحاس منهجه هو السورة، ولذا نجد أن النحاس قد سمى سور القرآن التسمية المتعاهد عليها كسورة البقرة، وآل عمران، والنساء، بخلاف بسيط في بعض السور وهى (سورة الإسراء سماها النحاس سورة بنى اسرائيل، سورة غافر سماها النحاس سورة الطول، سورة السجدة سماها النحاس سورة فصلت، سورة "الشورى" سماها النحاس : سورة "حم عسق"، سورة "المعارج"

(١) سورة الأنعام – ٩٠.

(٢)القطع والائتناف ، أبو جعفر النحاس ،ص ١٩٧ .

سماها النحاس : سورة "سأل سائل" ، سورة "الإنسان " سماها النحاس: سورة "هل أتى" ،وسورة "المسد" سماها النحاس: سورة" تبت") .

ثم ينطلق منها إلى الآيات، ولذلك يشير أحياناً إلى عدد الأتمة في السورة الواحدة بالنسبة لكل من تعرّض لها من القرّاء وعلماء النحو في موضع وقف التمام، ثم يبين رأيه بعد ذلك، فيذكر في مطلع حديثه عن أم القرآن "الفاتحة" أن فيها خمسة أتمة(1) . والمقصود بالأتمة، أي : وقف التمام .

أما القطع عند النحاس فينقسم إلى: التمام، والكافي . والتمام ينقسم إلى: تمام حسن، وصالح، وجيد، على أنه أول من ذكر الوقف الصالح والجيد، ولم يشرح معناهما ، أو الفرق بينهما، فالقطع على رؤوس الآي تام، أو كاف، وهذا مأخوذ من حديث أم سلمة من وقوف النبي، صلى الله عليه وسلم، والحسن عنده هو: ما انتهت عنده القصة فتمت، وكانت حسنا بوقفها، فيذكر في أثناء حديثه في أول البقرة عند قوله تعالى: "

﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ ﴾إلى ﴿ وَلَهُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ فيقول: تمام حسن، لأنه قد انقضت القصة في " الكافرين "، بدأت قصة " المنافقين " (2) .

وعليه فإن أبا جعفر النحاس يبني قوله بالوقف على أساس المعنى والتركيب، فإذا كانت الآية منقطعة عما بعدها، ولم يكن بينهما صلة قوية فهي وقف صالح، ويذكر ذلك في عدة مواضع، كما في قوله تعالى في سورة البقرة ﴿وَإِذَا لَقُواْ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا﴾(3).

وجملة الوقف الصالح عنده: مائتان واثنان وسبعون موقفا، إلا أن استخدام النحاس لهذه المسميات جاءت مضطربة ، فتارة يطلق على الحسن تاما والعكس

(1) المرجع السابق ، ص ٣٦ .

(2) المرجع السابق ، ص ٤٥ .

(3) سورة البقرة – ١٤.

صحيح، وأكثر ما يكون هذا في رأس الآية، فإذا توافر شيء مما كان فيه وقف صالح وكان عند نهاية الآية جعله تاما .

يبدو أن المنهج العام الذي تبنّاه النحاس هنا هو: التركيز على السياق، أي الاهتمام بالكلمة في سياقاتها، ومن ثم يمكن القطع في الكلمة أينما تم المعنى، على خلاف من ابن سعدان، وابن الأنباري من الوقف على الكلمة، والاهتمام بها مفردة (1).

وحيث كان المنهج العام للنحاة المتقدمين في التعامل مع القراءات القرآنية - التي تأتي على وجهين مختلفين في العربية أو التي تأتي على وجه بعيد في العربية-في أنهم لا يتورعون عن الترجيح بينهما التماسًا للأفصح، وإن جاء منها شيء على وجه بعيد في العربية لم يتوقفوا في تضعيفها أو تشذيذها أو رفضها بالكلية.

إن المنهج الذي ارتضاه النحاس، وتميّز به في كتابه (القطع والائتناف)، يشير إلى أنّه أعطى السياق القرآني ومعانيه صورة واحدة هي أفضل من سواها، وهذا السياق هو العلاقة النحوية و الرابطة اللغوية بين أجزاء الجملة القرآنية، ومالها من علاقة بالمعنى العام، فلا يقف القارئ إلاّ حيث يتم المعنى ويمكن أن تتصل أجزاء الجملة، فإذا لم يراع القارئ ذلك فقصّر عن الوصول إلى موضع الوقف أو وصل؛ حيث يجب أن يقف فتجاوز الموضع ، فإنّه بذلك مجانب للمنطق النحوي، مجانب للصواب(2).

وقد كتب النحاس في كل فن من فنون اللغة العربية، تاركاً وراءه كتبا كثيرة تدل على فكره الثاقب، واطلاعه الواسع وحسن اختياره آراء غيره، واستشهاده بها في كتبه .

(1)الدراسات اللغوية والنحوية في مصر ،أحمد نصيف الجناني ، ص ٤٥٣ .

(2)مقال: (نظرية النظم النحوي)، أحمد نصيف الجنابي، مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق. ج١/مجلد ٥٣، ص ٣٠.

وكانت آراؤه النحوية مبثوثة في شرح القصائد التسع، فهو إذا شرح بيتاً بين ما فيه من النحو، ويقلب مسائله مستشهداً بأقوال أئمة النحو ثم يبين الخلاف النحوي في المسألة مرجحاً هذا الرأي أو ذاك، ثم يبين رأيه، ولا يترك البيت إلا بعد أن يتناول ما فيه من إشارات بلاغية أو قضايا صرفية، وقد أشار إلى منهجه هذا في أول شرحه، فقال: "الذي جرى عليه أو أكثر أهل اللغة الإكثار في تفسير غريب الشعر وإغفال لطيف ما فيه من النحو، وأحياناً يرد النحاس على النحاة في بعض المسائل، ويخطّئهم ويبيّن العلّة، ويقدّم الترجيح لأحد آراء النحاة .

لقد اعتاد النحاس أن يقدم تأصيلا تفصيليا للمسألة، تفصيلا متشعبا يتماشى مع علوم النحو والتجويد والقراءات، بل والتفسير أيضا، فقد يعرض النحاس كافة الأوجه القِرائية، بعد أن يرصد القراءات المختلفة وينسب هذه القراءات إلى قارئيها على عادته في الحرص على توثيق الأقوال والقراءات، ثم يتناول الأوجه النحوية في كل قراءة وانعكاس ذلك على الوقف والابتداء ، وينوّه عن الوجه الذي يُفَضِّل أن يقرأ به مقدمًا تفسيرًا لاختياره هذا، ثم يربط بين هذه الأوجه القرائية وبين الإعراب الذي اكتنفها ، وينقل الخلاف في إعراب الآيات وسندها لأصحابها ويقول رأيه باختلاف الآخرين .

فاهتمام النحاس كان ينصبّ على الربط بين التوجيه النحوي والقراءة القرآنية، والربط بين الوقف والابتداء وبين التوجيهات النحوية التي ذكرها النحاة ، فعندما يتناول النحاس الآيات القرآنية من منظور الوقف والابتداء وأثر المعنى التفسيري والمعنى النحوي في الوقف والابتداء في القضية، لا ينفك عن أن ينقل آراء النحاة والمفسرين في القضية، وهو بهذا يربط بين المعنى النحوي والمعنى التفسيري من جهة وبين الوقف والابتداء من جهة أخرى، وهذا الأمر سمة منهجية تميز بها منهجه في التعاطي مع آي الذكر الحكيم من حيث الوقف والابتداء اعتمادا على الإعراب وأثره في المعنى .

وقد ضم كتابه جهابذة أعلام النحويين مستأنسا بآرائهم من أمثال علي بن سليمان (الأحوص) ، وأبي بكر محمد بن القاسم بن محمد بشار (الأنباري) ، وأبي إسحاق إبراهيم بن السرى بن سهل (الزجاج) ، وأبى عبد الله إبراهيم بن محمد بن عرفة بن سليمان (نفطويه)، أبى الحسن على بن سليمان بن الفضل (الأخفش)، أبى الحسن محمد بن أحمد (ابن كيسان) ،محمد بن أحمد بن محمد بن جعفر (ابن الحداد)، وقد وروى الحديث عن أبى عبدالرحمن أحمد بن علي بن شعيب النسائي.

أما عن شيوخه فقد حدث النحاس عن : محمد بن جعفر بن أعين، وبكر بن سهل (الدمياطي)، والحسن بن غليب، والحافظ أبي عبد الرحمن (النسائي)، وجعفر الفريابي، ومحمد بن الحسن بن سماعة، وعمر بن أبي غيلان .

كما أشار في مقدمة كتابه بقوله :" فأما النحويون فلهم كتب ، سنذكر منها ما يحتاج إليه في هذا الكتاب ، فمن النحويين : سعيد بن مسعدة، وسهل بن محمد ، وأحمد بن جعفر، ولمحمد بن وليد شيء قد كان عمله في التمام، وفي كتب الكسائي والفراء وأبي عبيدة وغيرهم ما يحتاج إليه في هذا الكتاب، وسيمر بك-إن شاء الله-................"(١)

الرابع عشر : منهج النحاس في عرض آراء الفراء

تبنّى أبو جعفر النحاس الكثير من الآراء النحوية للفراء و حتى المصطلحات كتسميته للنفي باسم (الجحد)، ونائب الفاعل باسم (المفعول الذي لم يسم فاعله) وتسمية الصفة بـ(النعت) والتمييز بـ (التفسير) (٢).

إن المنهج الذي ارتضاه النحاس، وتميّز به في كتابه (القطع والائتناف)، يشير إلى أنّه أعطى السياق القرآني ومعانيه صورة واحدة هي أفضل من سواها، وهذا السياق هو العلاقة النحوية و الرابطة اللغوية بين أجزاء الجملة القرآنية، ومالها من علاقة بالمعنى العام، فلا يقف القارئ إلاّ حيث يتم المعنى ويمكن أن تتصل أجزاء

(١)القطع والائتناف، النحاس ، ص ٧٥.

(٢) المدارس النحوية ، شوقي ضيف ، ص ٢٣٤ .

الجملة، فإذا لم يراع القارئ ذلك فقصّر عن الوصول إلى موضع الوقف أو وصل حيث يجب أن يقف فتجاوز الموضع، فإنّه بذلك مجانب للمنطق النحوي، مجانب للصواب[(١)].

وقد كان الفرّاء يتحرّى العلاقات المنطقية بين التفسير و القراءات والنحو، بغية الوصول إلى المعنى في الآية الكريمة من ناحية، والإعراب الصحيح فيها من ناحية أخرى فقدّم نموذجا في المعالجة يتميز بالتنوع والغوص في علوم شتى من علوم تتصل بدراسة القرآن الكريم .

وقد تناول الوقف والابتداء كسمة مميزة لمنهجه في التعامل مع الآي القرآني إعرابا وتوجيها اعتمادا على موضع الوقف والابتداء في كل منها ، فكان الفراء من أوائل من تعرض للوقف على بعض الآيات [(٢)] وذلك في كتابه الموسوم بمعاني القرآن وقد تبعه عدد كبير من النحاة وعلماء القراءات في المضمار نفسه.

الخامس عشر : النحاس ونقاط الاختلاف والاتفاق مع الفراء

نقل النحاس عن الفرّاء الكثير من الآراء، وقد اتفقا واختلفا في بعض النقاط. كان منها على سبيل المثال لا الحصر :

- نقل النحاس عن الفرّاء امتناع النصب على القطع وأحسبه قصد القطع في القراءة وليس قطع النعت.

- اتفاق النحاس مع الفراء فيما طرحه من أوجه لكسر الهمزة وفتحها، بل اتفق معه في أوجه فتح الهمزة وكسرها، حيث إن الاتفاق كان سمة غالبة على نص النحاس فيما نقله عن الفراء.

- نقل النّحاس عن الفرّاء في كتابه (القطع والائتناف) إجازته لكسر همزة "إن" مخالفا به جمهور القرّاء في قراءة بعض الآيات التي قرأوها بالفتح ، وجعل علة الكسر الاستئناف، ووجّه النحّاس المعنى على كلام الفراء أن تكون "إن" مكسورة

(١) (نظرية النظم النحوي). مقال من مجلة مجمع اللغة العربية، أحمد نصيف الجنابي. دمشق. ج١، ص:٣٠.

(٢) تناول الآية ١٢ – ١٣ من سورة الشعراء .

في هذه الآيات، وفيما يليها من آيات . و الأوجه التي ذكرها النحاس اتفق في بعضها مع الفراء واختلف معه في بعضها الآخر ؛ حيث إن الفراء ذكر وجهين نحويين فقط؛ وجه للفتح ووجه للكسر، أما النحاس فذكر ثلاث حالات للفتح على أربع توجيهات؛ واحد للرفع وواحد للجر واثنين للنصب، وهو بذلك يكون قد لخص كافة الأوجه النحوية .

- لم يكن النصب على نزع الخافض عند الفراء هو التوجيه الوحيد للنصب ، فقد وجّه الفراء النصب أيضًا توجيها آخر، وذلك بأن حمله على ما أطلق عليه "الأمر"، وإنما عُني به ما يصطلح عليه البصريون بمصطلح الإعراب بتقدير فعل محذوف تقديره : الزم.

ونزع الخافض من عوامل النصب الشائعة في المذهب الكوفي في النحو، ويكفيك أن تعرف أن أغلب المنصوبات عمل النصب فيها على المذهب الكوفي هو نزع الخافض، فنصب الظرف والتمييز والمفعول لأجله وغير ذلك منصوب عندهم على نزع الخافض، وعلى ذلك يكون اتفاقه مع مذهبه سمة مميزة للفراء .

والحق؛ أن النصب على نزع الخافض من الأمور التي اختلف التعاطي معها بين المدرستين النحويتين، ففي حين توسّع الكوفيون في العمل به في توجيه الإعراب وشرح الأبواب وعدوه من العوامل التي تحدث الإعراب وتنصب به كثيرا من المنصوبات، فنصبوا به المفعول له والظرف والمفعول معه وغير ذلك، وعدّوا كل ذلك منصوبا على نزع الخافض، فإن البصريين رأوا رأيا مختلفا؛ فقد اقتصروا في تحديد المنصوب على نزع الخافض فيما هو مسموع عن العرب فقط، دون أن يقيسوا عليه.

- وقد ردّ النحاس على الفراء قوله في توجيه النصب على نزع الخافض، وذكر أن نزع الخافض لا يوجب النصب، واستدل على ذلك بقولهم: زيد كالأسد، وذلك أن الخافض في هذا المثال لو حذف لم ينصب الأسد بل يعطى حكم الرفع، ومن هنا يتبين أن نزع الخافض لا يوجب النصب على الإطلاق.

وقد سار النحاس في عرض آرائه على نفس النهج ؛ إلا أنه كان يقف بموضوعية عالية أمام المواضع التي يقف عليها ؛ متجردا من التعصب لإحدى المدرستين -مع أنه بصري المنهج- فتراه يركن إلى آراء زعماء المدرسة البصرية، ولا يتحرّج في أن يستأنس ببعض آراء أئمة مدرسة الكوفة، وخير دليل وبرهان: آراء الفراء – زعيم المدرسة الكوفية – التي بين يدينا الآن ، وعندما يتعرض للآراء فلا يسوقه إلا المنهج العلمي والفكر المنطقي، فتراه تارة مع هذا وأخرى مع ذاك، دون تحيز أو تعصب. ناهيك عن استخدام بعض المصطلحات الكوفية إلى جانب المصطلحات البصرية في كثير من المواضع في كتابه.

الفصل الأول

آراء الفراء المتعلقة

بالعامل النحوي

وأثرها في الوقف والابتداء

وموقف النحاس منها

آراء الفراء المتعلقة بالعامل

العـــــامل

إن كثيرا من الظواهر النحوية في الإعراب تقوم على ما يسمى بنظرية العامل، وهي تنطلق من السبب والمسبب أو التأثير والمؤثر .

"إن شكلية بناء الجملة -كما رآها النحاة - تمنع وجود معمول بغير عامل، ولهذا انصرفت الهمم إلى تحصيل العوامل، وطلبها في تلك الجمل ذات القالب الخاص، مثل: صُنْعَ اللّه، وَعْدَ اللّه، كتابَ اللّه ، وهي جمل مقتضبة لا تتضمن أجزاء يمكن أن يعزى إليها النصب، لقد وجد النحاة المخرج في تقييض أفعال مستمدة من مادة تلك المصادر " (١).

إن ظاهرة العامل لا تبزغ إلا تحت شراع قضية أصيلة ، تتعلق بالعلامة الإعرابية وأثرها في التمييز بين الأبواب النحوية.

ومصداق ذلك ما جاء في الإنصاف من التعبير عن علاقة الأثر الإعرابي بالعامل، فقال الأنباري : إن العمل، يقع عنده لابه، فهو كالنار تسخن الماء، يسخن عند وجود القدر لابه، فالابتداء يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ لابه ،كما أن النار تسخن الماء بواسطة القدر، والحطب، فالتسخين إنما حصل بوجودها (٢).

وقد عرّفه الشيخ الغلاييني بقوله : إن العامل هو : ما يحدث تغييرا في غيره، أو هو: ما يحدث الرفع أو النصب أو الجزم أو الخفض فيما يليه .....والمعمول هو " ما يتغير آخره بالعامل والأثر الحاصل من رفع أو نصب أو جزم أو خفض، يسمى العمل أي: الإعراب"(٣).

---

(١)شرح المفصل ،ابن يعيش ، ١١٧/١.

(٢)الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين، البصريين والكوفيين، ابن الأنباري ،ج١ ص٤٩ .

(٣) جامع الدروس العربية، الشيخ : مصطفى الغلاييني، ٢٧٤/٣.

إن العامل هو الركن المادي الذي ينبعث منه الأثر إلى معموله، وقد يغير النظر السطحي للجملة إنه محدث للأثر، وهو في واقعه ليس إلا أداة توصّل بها المعنى إلى إحداث الإعراب(١).

يقول الرضي(٢) " فالموجد لهذه المعاني، هو المتكلم، والآلة العامل، ومحلها الاسم، وكذا الموجد لعلامات هذه المعاني هو المتكلم، لكنّ النحاة جعلوا الآلة كأنها هي الموجدة للمعاني ولعلاماتها؛ فلهذا سُمّيت الآلات عوامل ".

وكأن العامل معنيّ بالطريقة التي(تضبط التغيرات وتربط مكونات الجملة وتفسر نظامها ، وتعين على إدراك العلاقات بين عناصرها وما ينجم عن هذه العلاقات من آثار معنوية ولفظية) (٣)

وأهميته تنطلق من كونه أحد المكونات الثلاث الأساس لظواهر النحو أو لنظام البناء في التركيب، والمتضمنة ما يأتي :

- العمل : وهو ما يعبر عن العلاقات بين أجزاء التراكيب.
- العامل : وهو ما يبين الارتباط بين أجزاء التراكيب.
- المعمول: وهو ما يحدث الأثر الذي ينشأ عن هذا التعلق والارتباط.

فلو قال أحدهم: ظَهَرَ الحَقُّ..

فـ: ظهر: يطلب فاعلا، فهو : العامل..

والفاعل: مطلوبها ، فهو : المعمول ..

والرفع: أثر طلبه له ، فهو : العمل..

ولقد بزغت نظرية العامل في أحضان النحو العربي وكانت جذوره على يد:" عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، وحذا حذوه عيسى بن عمر، وتأسس واتسع عند الخليل بن أحمد الفراهيدي، وطبقت النظرية في النحو على يد سيبويه في كتابه

(١)نظرية العامل في النحو العربي ودراسة التراكيب، (العامل وحقيقته)، السيد، عبد الحميد مصطفى، ص ١٠٢.

(٢)شرح الكافية، ٣٠/١.

(٣)نظرية العامل في النحو العربي ، ص ٤٦.

الذي انطلق فيه من نظرية العامل في تقسيم أبوابه ، وتقسيم الكلام من الأفعال والأسماء والحروف . وسار من بعده عدد كبير من العلماء في إنجازاته ومؤلفاتهم النحوية بناء على فكرة العامل وأثرها في التراكيب النحوية " [(١)].

حدّه الجرجاني بقوله: (ما أوجب كون آخر الكلمة مرفوعا أو منصوبا ، أو مجرورا ، أو ساكنا) [(٢)]، حيث إن الأثر المترتب على وجوده من آثار واضحة: ضمة وفتحة وكسرة وتنوين وسكون، هو دليل واضح لوجود عامل، ولمباشرة عمله .

إن النحاة، وهم يلتمسون العوامل لكل معمول كانوا محكومين بأصول منهجية مقررة سلفا ، فلم يكن في اعتبارهم إلا أن الحركة الإعرابية أثر لحركة إعماليه... كما أنهم كانوا يرون الجملة ذات نمط موحد يأتلف من مسند ومسند إليه - وهما عمدتان -ومن فضلات وتوابع؛ فلذلك كلما وجدوا جملة لا تحمل هذا الطابع عادوا بها إلى الأصل، وقيضوا لها أجزاء .

وفاتهم أن الجمل التأثيرية الإفصاحية تشكل نمطا مقتضبا يستجيب للمقام الانفعالي الذي قد يكون استعظاما ، كما في: سبحان الله، أو إشفاقا كما في التحذير، أو تحريضا كما في الإغراء، أو اندهاشا كما في التعجب[(٣)].

وينقسم العامل عند ابن جني إلى قسمين، هما: عامل لفظي، وعامل معنوي؛ ليروك أن بعض العمل يأتي مسببا عن لفظ يصحبه، كـ مررتُ بزيدٍ، وليتَ عمراً قائمٌ، وبعضه يأتي عاريا عن مصاحبة لفظ يتعلق به، كرفع المبتدأ بالابتداء "[(٤)] .

---

(١)نظرية العامل في النحو العربي ودراسة التراكيب،(العامل وحقيقته)،السيد: عبدالحميد مصطفى، ص ٤٥.

(٢)العوامل المئة النحوية في أصول علم العربية ،عبد القاهر الجرجاني ،ص٣٧.

(٣)نظرية العامل في النحو العربي ودراسة التراكيب، (العامل وحقيقته)السيد: عبدالحميد مصطفى،. ص ٢٦١ .

(٤) الخصائص، لابن جني ، ١١٤/١.

وعلى ذلك وضع العلماء للعامل أنواعا ودرجات ، فكان منها ما رآه ابن جني آنفا ، وهما :

١- اللفظي: وهو العامل فيما بعده الظاهر من القول. كالحروف والأفعال والأسماء، ويشمل :

الفعل-اسم الفاعل-صيغ المبالغة-اسم المفعول-الصفة المشبهة-أفعل التفضيل-المصدر- المضاف-الاسم المبهم-بعض الحروف.

٢- المعنوي : وهو العامل فيما بعده المضمر أو المخفي الذي لا يصحبه قرائن لفظية، كالابتداء[(١)].

الخلاف- الصرف-رافع المبتدأ، رافع الفعل المضارع-رافع الفاعل-عامل المفعول-التبعية- ناصب المستثنى- جر المضاف إليه- التوهم-الإهمال- المجاورة- نزع الخافض-القصد إليه.

وقد وقف النحاة في أخذهم بالنوعين (اللفظي والمعنوي) في العامل إلى ثلاث فآت:

-بعضهم يقر بوجود العامل المعنوي إلى جانب اللفظي مع اختلاف في تعدد العوامل المعنوية.

-بعضهم لا يرى في العمل المعنوي شيئا عاديا مستساغا، فلذلك يعجب من أن يكون العامل معنى تجريديا.

-بعضهم لا يرى في التعبير بالعامل اللفظي إلا توسعا في الاطلاق، وقنوعا في التعبير، وإلا فإن العامل اللفظي معنوي في محتواه وحقيقته[(٢)].

ودرجات العامل انقسمت إلى: قوية، كالأفعال (لأنها حدث ترتبط به مقيدات أو متعلقات تحدد جهة من جهاته، كالمحدِث والمحدَث والعلة والزمان والمكان والهيئة ، وضعيفة كالأسماء)[(٣)].

---

(١)نظرية العامل في النحو العربي ودراسة التراكيب،(العامل وحقيقته) ،السيد،عبد الحميد مصطفى، ص ٤٩.

(٢)- المرجع السابق ، ص ١٧٢ – ص ١٧٣.

(٣)الخصائص لابن جني ، ١/١٠٩- ١١٠.

العامل عند الفـــرّاء

كان الكوفيون على نفورهم من العامل المعنوي قد قالوا به في الخلاف والصرف والتعرية في المضارع، والفراء من أئمة الكوفيين تقوم أعماله العلمية على أساس التجافي عن العمل المعنوي(1).

وقد كان فيما رُوي من خبر المناظرة التي كان أحد طرفيها أبا عمر صالح بن إسحق الجرمي (ت ٢٢٥) ، وطرفها الآخر ابن زياد الفراء، فقد قال الفراء للجرمي، أخبرني عن قولهم: زيدٌ منطلق، لم رفعوا زيدا ؟ فقال له الجرمي : بالابتداء، فقال له الفراء: وما معنى الابتداء؟ قال : تعريه من العوامل. قال الفراء: فأظهره لي. قال الجرمي : هذا معنى لا يظهر. قال له الفراء: فمثّله لي. قال : لا يتمثل، فقال: ما رأيت كاليوم عاملا لا يظهر ولا يتمثل، فقال له الجرمي: أخبرني عن قولهم ''زيد ضربته'' لما رفعتم زيدا ؟ فقال: بالهاء العائدة على زيد. قال الجرمي: الهاء (اسم) كيف يرفع الاسم ؟ قال الفراء: نحن لا نبالي بهذا ، فإننا نجعل من كل واحد من الاسمين إذا قلت: زيد منطلق. رافعا لصاحبه. قال الجرمي: يجوز أن يكون كذلك في ''زيد منطلق''، لأن كل واحد من الاسمين مرفوع في نفسه فجاز أن يرفع الآخر، وأما الهاء في ضربته ففي محل النصب، فكيف ترفع الاسم؟ فقال له الفراء: لا نرفعه بالهاء. إنما رفعناه بالعائد. فقال له الجرمي: وما العائد ؟ قال الفراء: معنى لا يظهر. قال الجرمي: أظهره. قال الفرّاء: لا يمكن إظهاره. قال الجرمي: فمثّله. قال: لا يتمثل، قال الجرمي: لقد وقعت فيما فررت منه(2).

لقد رأى الفراء أن الأصل في العامل غير العمدة: أنه إذا حذف لا يبقى عمله بعد الحذف ، بخلاف العمدة فإنه إذا حذف يبقى عمله ويبقى تأثيره فيما يأتي بعده.

(1)نظرية العامل في النحو العربي ودراسة التراكيب، (العامل وحقيقته).،السيد: عبدالحميد مصطفى، ص ١٧٤..

(2)نزهة الألباء، ص١٠٢ – الإنصاف في مسائل الخلاف . ١/ ٤٩.

وقد خالف الفراء البصريين في عامل الرفع في المبتدأ والخبر ، فسيبويه ومن معه يرى أن العامل في المبتدأ هو الابتداء وما يراه الفراء وبقية الكوفيين أن المبتدأ والخبر يترافعان، كل منهما يطلب الآخر (١) .

كما ذهب الفراء إلى أن " واو" الصرف هي العامل في نصب الفعل المضارع بعدها ، وهي الواو التي اصطلح على تسميتها البصريون بواو المعية واستدل الفراء بكلام العرب ومن قولهم " لو تركت والأسدَ لأكلَك " (٢) .

فهنا جعل الفراء الواو العامل في نصب المفعول معه، أما البصريون فجعلوا العامل في المفعول معه: الفعل أو معناه بتوسط واو المعية (٣).

ويرى الفراء أن هذه الواو تنصب الاسم بعدها ويسمى مفعولاً معه، وتنصب المضارع مثلها مثل " الفاء " و " أو " .

ومن آراء الفراء في الحروف التي لا مرفوع بعدها ، أن يُقدّر لها عامل مضمر وهو المبتدأ المحذوف، وقد ذهب النحاة إلى أن هذه الحروف يجوز أن تحكى كما هي، ويجوز جعلها أسماء لحروف الهجاء وعلى هذا يجوز فيها الصرف وعدمه بناءً على تذكير الحرف وتأنيثه (٤).

ومن آراء الفراء : أنه لا يجوز تقديم معمول اسم الفعل عليه، وهذا ما قاله البغدادي والذي خالفه الأنباري وقال: إن الفراء أجاز تقديم معمول اسم الفعل، وهناك أدلة ذكرها الفراء في إعرابه تدل على عدم جواز تقديم اسم الفعل عليه وهو أن اسم الفعل فرع على الفعل في العمل، لأنه عَمِلَ عَمَلَ الفعل لقيامه مقامه، فينبغي أن لا يتصرف تصرفه ، وعليه لا يجوز تقديم معموله عليه مثل الفعل؛ لعدم تصرفه ؛

---

(١)معانى القرآن، للفراء، الجزء ١، ص١٣، الإنصاف في مسائل الخلاف،للأنباري، ص٥٦-٦٠، شرح الكافية: الرضى ، ج١ ، ص٥٧ .

(٢)معاني القرآن ، للفراء ،ج١ ، ص ٢٩٥ .

(٣)شرح الكافية لابن الحاجب ،رضي الدين ، ج ١١ ، ص٣٧ .

(٤) همع الهوامع ، السيوطي ،ج١ ، ص ١١٦ .

لأنه لو جاز تقديم معمول اسم الفعل عليه لأدى ذلك إلى التسوية بين الفرع والأصل، وذلك لا يجوز ؛ لأن الفروع أبداً تنحط عن درجات الأصول [1].

وما ذهب إليه الفراء مخالف لمنهج الكوفيين في الاحتجاج بالسماع والقياس عليه، وما ذهب إليه الفرّاء نتيجة تأثره بالبصريين كان مطابقاً لمذهب سيبويه .

(١) الإنصاف ، للأنباري، ١ / ٢٠١ .

نماذج من أثر العامل عند الفراء من كتاب :"القطع والائتناف" :

المسألة الأولى :

عطف الفعل على الفعل منصوبا أو القطع إلى الرفع إخبارا إثر الواو.

في قوله تعالى: ﴿ أَن يُكَذِّبُونِ ۝١٢ وَيَضِيقُ صَدْرِي ﴾(سورة الشعراء -١٢-١٣)

رأي الفراء في كتاب "القطع والائتناف" للنحاس :

((قال يعقوب : ومن الوقف قول الله جل وعز: "قال رب إني أخاف أن يكذبون" فهذا التمام من الوقف ثم قال:" ويضيق صدري ولا ينطلق لساني" فرفعه على الاستقبال والخبر المستقبل، وأنا أقرأ:" ويضيق صدري ولا ينطلق لساني " فأجعل وقفي:" و لا ينطلق لساني " وهذا الكافي من الوقف، والاستقصاء رأس الآية، قال أبو جعفر : من قرأ :" وَيَضِيقُ صَدْرِي وَلَا يَنطَلِقُ لِسَانِي بالرفع على استئناف الخبر فالتمام عنده "أن يكذبون"، وهو قول الأخفش وأحد قولي الكسائي، والقول الثاني للكسائي، وهو قول الفراء: أن يكون :"ويضيق صدري نسقا على: "أخاف" فعلى هذا القول لا يتم الوقف على:" يكذبون" وكذا على قراءة من قرأ بالنصب، وهي قراءة الأعرج وطلحة، ورواها أبو زيد عن الأعمش)).[1]

رأي الفراء في كتابه "معاني القرآن" :

اعتاد الفراء أن يربط بين الأداء القرائي والأوجه النحوية الممكنة لكل وجه قرائي حتى عُدّ ذلك سمةً من سمات منهجه النحوي. ويعد هذا الربط منه اتساعا في حيز الربط بين الدال والمدلول من ناحية والإعراب من ناحية أخرى. فتوقف أمامها وأفرد لها مساحة ليست بالقليلة في كتابه معاني القرآن: فقال: «{وَيَضِيقُ صَدْرِي} مرفوعة؛ لأنّها مردودة على (أخاف)، ولو نصبت بالرد على (يكذبون) كانت نصبًا

(١)القطع والائتناف، الإمام أبو جعفر النحاس، ص٥٢٨.

صوابًا. والوجه الرفع؛ لأنّه أخبر أنّ صدره يضيق، وذكر العلّة التي كانت بلسانه، فتلك ممّا لا تَخاف لأنها قد كانت»[(١)].

تحليل رأي الفراء :

عرض الفراء أولا القراءة المشهورة وهي قراءة الرفع، ثمخرّج لها من النحو ما يجيز قراءة النصب، فيجوز أن تكون مرفوعة عطفًا على " أخاف"، ويجوز أن تكون منصوبة معطوفة على "يكذبون"، ثم ما لبث -وهذه سمة من سمات منهجه في النحو- أن يقابل بين الآيتين مرجحا إحداهما على الأخرى، فيقرر أن قراءة الرفع هي الأقوى، واستدل على ذلك بأن المعنى: أنه أخبر أن صدره يضيق وذكر العلة التي كانت بلسانه -عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام -وإنما صح أن يعطف على (أخاف) ولم يصح أن يعطف على (يكذبون)؛ لأن ضيق الصدر متحقق بالطبيعة التي طبع عليها منذ وقت طويل، وليس أمرًا حادثًا حتى يخافه.

رأي الفراء بين مؤيد ومعارض :

تابع الفرّاء في اختيار الرفع أستاذه الكسائي الذي اختار الرفع على النصب، بل ونص على أن الوجه في الآية هو الرفع وليس غيره، فقال: «قال الكسائي: القراءة بالرفع»[(٢)] وقد خرّج الرفع على وجهين[(٣)]:

الأول: أن يكون قوله: و"يضيق" معطوفا على قوله "أخاف"، وتابعه عليه الفراء.

الثاني: أن يكون الرفع على الاستئناف، وأن الوقف على قوله: ويكذبون.

ورأى **صاحب المقصد** أن الرفع بالوقف على الآية ، وحمل على قراءة النصب، الوصل، فقال: «ويضيق صدري بالرفع وليس بوقفٍ لمن قرأه بالنصب عطفا على يكذبون»[(١)].

---

(١)معاني القرآن ،للفراء، ٢/ ٢٧٨.

(٢)إعراب القرآن، أبو جعفر النَّحَّاس، ٣/ ١٢٠. الجامع لأحكام القرآن ،القرطبي، ١٣/ ٩٢.

(٣)انظر: تفصيل هذين التخريجين في القطع والائتناف، أبو جعفر النحاس، ص ٤٩١.

وبرغم موافقة أبي البقاء **العكبري** للفراء؛ في القول بالرفع على الاستئناف، أي: وأنا يضيق صدري بالتكذيب، وبالنصب عطفا على المنصوب قبله[٢]، إلا أنه قدّم رؤية مختلفة في توجيه قراءة الرفع، فهو يرى أن قراءة الرفع ليست عطفا على أخاف، وإنما هي استئناف كلام جديد؛ فالكلام تَمّ قبل قوله: (ويضيق)، وهو الأمر نفسه عند **القرطبي** في توجيهه للآية حيث يقول: «(وَيَضِيقُ صَدْرِي) لتكذيبهم إياي. وقراءة العامة "وَيَضِيقُ" "وَلا يَنْطَلِقُ" بالرفع على الاستئناف. وقرأ يعقوب وعيسى ابن عمر وأبو حيوة: "ويضيقَ" "ولا ينطلقَ" بالنصب فيهما ردًّا على قوله: "أَنْ يُكَذِّبُونِ"»[٣]، ويتميز نص ابن أبي زمنين هنا بأنه قد ذكر الرأي على السواء؛ دون أن يرجح أحدهما على الآخر، ويبدو أن هذا كان المسلك الذي اتبعه المفسرون وعلماء التجويد من الوجهين في الآية، فها هو شهاب الدين الدمياطي في كتابه إتحاف فضلاء البشر ينحو المنحى نفسه فيقول: «واختلف في {ويضيق صدري ولا ينطلق}؛ فيعقوب ينصب القاف منهما عطفًا على يكذبون، والباقون بالرفع على الاستئناف»[٤].

وأما السيوطي فيقول في : «(يَضِيقُ صَدْرِي): بالرفع عطفًا على أخاف، أو استئناف. وقرئ بالنصب عطفًا على يكذبون»[٥].

وعلى الرغم من تناول الفراء وغيره للقراءتين وتوجيههما على ما يوافقهما من قواعد العربية، فإن الطبري -المفسر الكبير- لم يتناول قراءة النصب في أثناء توجيهه للآية في تفسيره بل توقف أمام قراءة الرفع فقط، وفسر المعنى على أساسها فقال: «(وَيَضِيقُ صَدْرِي) من تكذيبهم إياي إن كذّبوني. ورفع قوله: (وَيَضِيقُ

(١)المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء، لزكريا الأنصاري، ص: ٦٣. وانظر: منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ومعه المقصد لتلخيص ما في المرشد، للأشموني ، ص ٥٥٦.

(٢)التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبري، ٢/ ٩٩٤.

(٣)تفسير القرطبي ،١٣/ ٩٢.

(٤)إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، لشهاب الدين الشهير بالبناء صـ٤٢٠.

(٥)معترك الأقران في إعجاز القرآن، ويسمى (إعجاز القرآن ومعترك الأقران)، تأليف: عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي ٣/ ٣٩٨.

صَدْرِي) عطفا به على أخاف، وبالرفع فيه قرأته عامة قرّاء الأمصار، ومعناه: وإني يضيق صدري»[1]. فكأنه لم ير في قراءة النصب وجها.

ويّلاحظ مما تقدم أن كل نحوي من النحاة السابقين قدم توجيهه النحوي لكل قراءة من القراءتين باستثناء الطبري الذي توقف أمام قراءة الرفع فقط دون أن يتطرق إلى قراءة النصب.

توجيه أبي جعفر النحاس لرأي الفراء:

سرد **النحاس** ثلاثة أوجه من أوجه القراءات:

الأول: قراءة الرفع على الوصل في (ويضيق صدري) بالوصل، وقد صرّح النحاس أن هذه القراءة التي يرتضيها.

الثاني: قراءة الرفع على الاستئناف؛ بجعل الكلام ينتهي عند قوله: (يكذبون) ويبدأ بقوله: (ويضيق)، ولم ينسب هذه القراءة لأي من القراء؛ ولعل ذلك اعتمادا على شهرتها، فهي قراءة الجمهور، والشيء إذا خرج مخرج الغالب فيه لا يسأل عن نسبته .

الثالث: قراءة النصب في "ويضيق" عطفا على قوله : "يكذبون" ، وقد نسبها النحاس للأعرج والطلحة والأعمش ونسبها غيره إلى يعقوب وأبي حيوة كما فعل القرطبي .

وقد ربط هذه الأوجه الثلاثة في القراءة بثلاثة أوجه في الإعراب:

الوجه الأول: أن يكون قوله: "ويضيق" معطوفًا على قوله: "أخاف"، وذلك في قراءة الرفع والوصل.

الوجه الثاني: أن يكون قوله: "ويضيق" مرفوعًا على الاستئناف، وذلك في قراءة الوقف على قوله: "يكذبون".

---

(١)جامع البيان في تأويل القرآن، الطبري ١٩/ ٣٣٧.

الوجه الثالث: أن يكون معطوفا على قوله: "يكذبون"، وذلك في قراءة النصب.

وقد قدّم التفصيلَ نفسه في كتابه إعراب القرآن فقال: «قال الكسائي: القراءة بالرفع يعني في "ويضيق صدري ولا ينطلق لساني" من وجهين؛ أحدهما الابتداء، والآخر بمعنى وإني يضيق صدري ولا ينطلق لساني؛ يعني نسقًا على "أخاف"، قال: ويقرأ بالنصب، وكلاهما وجه، قال أبو جعفر: الوجه الرفع؛ لأن النصب عطف على "يكذبون"، وهذا بعيد يدل على ذلك قوله: ﴿وَٱحۡلُلۡ عُقۡدَةً مِّن لِّسَانِي ﴿٢٧﴾ يَفۡقَهُواْ قَوۡلِي ﴿٢٨﴾﴾[1]؛ فهذا يدل على أن هذا كذا»[2].

(١)سورة طه – ٢٧-٢٨.

(٢)إعراب القرآن للنحاس، ٣/ ١٢٠.

الخلاصة والترجيح :

إن كل من وقف أمام الآية القرآنية قد ذكر وجهين نحويين فقط، باستثناء النحاس الذي جمع بين هذه الأقوال، فتحصّل عنده ثلاثة أوجه في إعراب موضع الشاهد؛ وجهان للرفع ووجه للنصب، وقد اختار الرفع على النصب في ترجيح مباشر منه لقراءة الجمهور، وهذان الرأيان قد سبق أن تبينا، ولم يتوقف فقط كما هو الشأن عند الكسائي بترجيح الرفع على النصب على الإطلاق، بل إنه قام بترجيح أحد الإعرابين على الآخر، فرجّح أن تكون لفظة (ويضيق) معطوفة على قوله: (أخاف) حين قال: «وأنا أقرأ: "ويضيق صدري ولا ينطلق لساني" فأجعل وقفي: "ولا ينطلق لساني" وهذا الكافي من الوقف»[1].

ويبدو أن وجه النصب وإن كان غير مرجح عن وجهي الرفع إلا أنه أليق بالمعنى، فالخوف واقع على أن يكذبه قومه، وكذلك هو يخاف أن يضيق صدره بهم فييأس منهم ؛ فالآيات تنقل حديث موسى – عليه السلام – لله عز وجل، والحديث يصف حاله أثناء الحديث وهو أنه يخاف من أمر مستقبلي، وهو أن يكذبه آل فرعون ، وإن كذبوه فسيضيق صدره ثم لا ينطلق لسانه ، فمعنى الآي يحتمل أحد حالين للمتحدث : حال وقتي أثناء حديثه ، وحال مستقبلي متوقع ، والخوف في الآيات كحال هو أمر متعلق بوقت عرض المتحدث لخوالجه، وهو أمر ينفصل زمنيا عما سيحدث مستقبلا، فضيق الصدر سيكون عندما يكذّب أي أن حدوثه سيكون في زمن التكذيب وفقا للطبيعة البشرية، ثم يصل به الأمر من الضيق إلى عدم القدرة على التعبير، وهو أمر لاحق .

و تكون (الواو) في "يضيق" واو المعية ؛ لتلازم الضيق مع الكذب، ثم يأتي الفعل اللاحق لها منصوبا وفقا لقواعد نصب المضارع . وأما (الواو) التي تسبق الفعل "لا ينطلق" فهي واو عطف لعطفها الفعل على فعل " يضيق " فأصبح منصوبا لأخذه نفس الحكم النحوي للمعطوف عليها.

(١)القطع والائتناف للنحاس، صـ٤٩٠.

وعليه فالقراءة تكون بالفتح، ويكون الوقف غير تام لعدم تمام المعنى وارتباطه بما يليه ، وهذا هو قول الفراء وأحد قولي الكسائي.

وأحسب أنهم أعرضوا عن هذا الوجه ورأوا قراءة الرفع الأرجح كون الفاعل في الجملتين مختلفا؛ ففي حين أن الفاعل في الجملة الأولى هو (واو الجماعة) التي تعود على قومه، ففي الجملة الثانية الفاعل هو الصدر. ولعل ذلك كان وراء جنوح الفراء ومن قبله الكسائي ومن نحا نحوهم في ترجيح الرفع عطفًا على قوله: "أخاف" لكون الفاعل في الأولى هو أنا ، والثاني هو الصدر الذي هو جزء من موسى، فكأنه عطف الجزء على الكل وهو جائز.

المسألة الثانية:

تعدد الخبر أو تقدير مبتدأ.

في قوله تعالى: "صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لا يَرْجِعُونَ" آية: ١٨ من سورة البقرة

رأي الفراء في كتاب "القطع والائتناف" للنحاس:

قال النحاس: ((قال الأخفش: وإذا أردت التمام في قوله "صم بكم " (عمي) "١٨" كان كل واحد منهما تاما ، وهذا خلاف قوله الأول، فيكون الوقف على هذا "لا يبصرون " وإن شئت وقفت على " صم"، معناه: هم صم، وإن شئت وقفت على "بُكْم"، وإن شئت على "عمى" وغيره. يقول: الوقف على "لا يبصرون "تام وكذا "عمى"، وهذا مذهب أبي عبيدة: والمعنى عنده هم صم بكم عمي وأنشد: (من الطويل)

توهمت آياتٍ لها فَعَرفتـــــــــُها

لستة أعوامٍ وَذَا العــــــــامُ سابعَ

رمادٌ ككحل العين ما إن يبينُهُ

ونؤيٌ كجذمِ الحوضِ أثلمُ خاشعُ[1]

وهو قول **الفراء** قال: "صم بكم عمي " إنما رفعن وأسماؤهن في أول الكلام منصوبة، لأن الكلام تم)) [2].

رأي الفراء من كتابه "معاني القرآن":

قال الفراء: ((رفعن وأسماؤهن في أول الكلام منصوبة؛ لأنَّ الكلام تم وانقضت به آية، ثم استؤنفت (صم بكم عمي) في آية أخرى؛ فكان أقوى الاستئناف؛ ولو تم الكلام ولم تكن آية لجاز أيضاً الاستئناف؛ قال الله تبارك

(١) البيتان للنابغة الذبياني ، ورد في كتاب الجمل في النحو ، للخليل بن أحمد ، ٦٩/١، والكتاب لسيبويه ، ٨٦/٢، خزانة الأدب ، للبغدادي ، ٣٠٦/١.

(٢) القطع والائتناف ص: ١٢١-١٢٢.

وتعالى: "جزاء من ربك عطاء حسابا (٣٦) رب السماوات والأرض وما بينهما الرحمن" (الرحمن)[١] يرفع ويخفض في الإعراب وليس الذي قبله بآخر آية.

فأما ما جاء في رؤوس الآيات مستأنفاً فكثير، ومن ذلك قول الله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ ٱشْتَرَىٰ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَٰلَهُم بِأَنَّ لَهُمُ ٱلْجَنَّةَ﴾ إلى قوله: ﴿وَذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴾[٢] ثم قال جل وجهه: ﴿ ٱلتَّٰٓئِبُونَ ٱلْعَٰبِدُونَ ٱلْحَٰمِدُونَ ﴾[3] بالرفع في قراءتنا، وفي حرف حرب ابن مسعود: "التائبين العابدين – الحامدين"، وقال: ﴿أَتَدْعُونَ بَعْلًا وَتَذَرُونَ أَحْسَنَ ٱلْخَٰلِقِينَ ﴾[٤]، يقرأ بالرفع على ما فسرت لك. وفي قراءة عبد الله: ﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْىٌ﴾[٥] بالنصب، ونصبه على جهتين: إن شئت على معنى تركهم "صما بكما عمياً"، وإن شئت اكتفيت بأن توقع الترك عليهم في الظلمات ثم تستأنف "صماً" بالذم لهم، والعرب تنصب بالذم والمدح ؛ لأنه فيه مع الأسماء مثل معنى قولهم: ويلا، وثوابا له، وبعداً، وسيقاً، ورعياً)) .[٦]

تحليل رأي الفراء:

من خلال عرض كلام الفراء السابق في توجيه قراءتي الرفع والنصب في

قوله تعالى: ﴿ صُمٌّ بُكْمٌ عُمْىٌ ﴾ يتبيّن مذهبه النحويّ؛ المتمثّل في ترجيح الاستئناف على غيره من وجوه الإعراب في رؤوس الآيات، والوقف على آخر الآية، وجعل أول الآية التالية كلاماً جديداً مستأنفاً.

(١)سورة النبأ-٣٦-٣٧.

(٢)سورة التوبة-١١١.

(٣)سور التوبة -١١٢.

(٤)سورة الصافات-١٢٥-١٢٦ .

(٥)تفسير ابن عطية، جـ١، ص ١٨١، والبحر المحيط لابن حيان، ص ٢١٦.

(٦) معاني القرآن للفراء، ١٦/١.

كأنه يريد بقوله "وأسماؤهن" الضمير المنصوب في قوله وتركهم، فجعله بأسمائهم ؛ إذا كان ضميراً مجموعاً ، فكأنه عدة ضمائر ، كل ضمير اسم أول أراد بالمنصوبة غير المرفوعة.

فالوقف على قوله تعالى: ﴿لَّا يُبْصِرُونَ﴾ آية ١٧ من سورة البقرة أولى من الوصل على مذهبه؛ لأنه كلام تام لا علاقة لما قبله بما بعده، فقوله تعالى: ﴿صُمٌّۢ بُكۡمٌ عُمۡىٌ﴾ كلام مستأنف في قراءة الجمهور بالرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره: "هم صم بكم عمي".

وفي قراءة النصب على المفعولية بفعل محذوف تقديره " أعني" أو النصب على الذم. وإن كان الفراء في توجيه قراءة النصب قد تعرض لمذهب بعض النحاة في جعل قوله: ﴿صُمٌّۢ بُكۡمٌ عُمۡىٌ﴾ مفعولا به ثانيا للفعل "ترك" على اعتبار أنه متعدٍ لمفعولين، والمعنى: وتركهم غير مبصرين[(١)].

رأي الفراء بين مؤيد ومعارض :

الواضح من كلام الفراء، أن الاستئناف لا يكون إلا بعد تمام الكلام، وهو أن تستقل الجملة لفظاً ومعنى عما قبلها؛ فلا تحتاج إلى ما قبلها ليكمل معناها، ولا يحتاج إليها ما قبلها ليتم عمله حتى يمكنه الوقف. قال **الأشموني**: ((ينبغي للقارئ أن يراعي في الوقف الازدواج والمعادلة والقرائن والنظائر، فلا يوقف على الأول حتى يُأْتي بالمعادل الثاني؛ لأن به يوجد التمام، وينقطع تعلقه بما بعده))[(٢)].

وعليه فقد ذكر الفراء في معاني القرآن في قوله تعالى: ﴿صُمٌّۢ بُكۡمٌ عُمۡىٌ﴾ أن الاستئناف يكون في رؤوس الآيات كما في هذه الآية، وقوله تعالى: ﴿۞ إِنَّ ٱللَّهَ ٱشۡتَرَىٰ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ أَنفُسَهُمۡ وَأَمۡوَٰلَهُم بِأَنَّ لَهُمُ ٱلۡجَنَّةَۚ﴾ إلى قوله: ﴿وَذَٰلِكَ هُوَ

(١)التبيان في إعراب القرآن للعكبري ،م (١)،ص٣ ، وإعراب القرآن للنحاس ، جـ١، ص ٢٤،والدر المصون في علوم الكتاب المكنون ،للسمين الحلبي، ت: ٧٥٦،ص ١٦٥، ١٦٦ ، والبحر المحيط لأبي حيان ، ص ٢١٦، ٢١٧، وتفسير القرطبي الجامع لأحكام القرآن، جـ١، ص ٢١٤، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام في توجيه (حمالة الحطب)، جـ١، ص ١٣٨، ومنشورات محمد علي بيضون ، والكشاف للزمخشري، جـ١، ص ١٥٤.

(٢)منار الهدى في الوقف والابتداء للأشموني، ص ٥٠، ٥١.

ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴾[1]، ثم قال جل وعلا: ﴿ ٱلتَّٰٓئِبُونَ ٱلْعَٰبِدُونَ ﴾" بالرفع، والنصب، وذلك على الاستئناف، وهو الراجح من أقوال النحاة.

ومن هذا ما ذكره الأشموني نقلا عن **سيبويه** أنه قال: (الحمد لله أهلُ الحمد) برفع أهل، ونصبها فلا يصح الابتداء بها .. ثم ذكر: فلا يصح الابتداء به كأن يكون رأي آية (رب العالمين)، فيجوز الوقف عليه؛ لأنه سنة وإن تعلق بعده بما قبله[2].

لقد ذهب جمهور النحاة إلى اختيار الرفع في قوله تعالى ﴿ صُمٌّۢ بُكْمٌ عُمْىٌ ﴾ خبر لمبتدأ محذوف والتقدير: هم صمٌ بكمٌ عميٌ ، ومن هنا جاء الخلاف المشهور في تعدد الخبر، وللنحاة في ذلك مذهبان:

١. ذهب سيبويه و**الأنباري**[3] ، **وابن جنى**[4] ، **وابن عصفور**[5] إلى أن الأخبار لا تتعدد إلا إذا كانت في معنى خبر واحد ؛ فمدلول الأخبار شيء واحد، وإن اختلفت في اللفظ.

قال سيبويه في باب ما يجوز فيه رفع المعرفة:

"وذلك قولك هذا عبد الله منطلق. ثم يقول: وزعم الخليل رحمة الله أن رفعه على وجهين: **فوجه** أنك حين قلت: هذا عبد الله منطلق أضمرت هذا، أو هو، كأنك قلت: هذا منطلق، أو هو منطلق.

والوجه الآخر: أن تجعلها جميعاً خبرا لهذا كقولك: "هذا حلوٌ حامضٌ ..." [6]

(١) سورة التوبة -١١١ .

(٢)منار الهدى في بيان الوقف والابتداء: للأشموني، ص ٣٣، ٣٤.

(٣) البيان في غريب إعراب القرآن،للأنباري، جـ١، ص ٩٠.

(٤) الخصائص: لابن جنى، ص ١٥٨ – ١٥٩.

(٥) شرح المقرب: لابن عصفور ،جـ١، ص ٧٣.

(٦) الكتاب: لسيبويه ، جـ٢، ص ٨٣، ٨٤.

فكلام سيبويه يشير إلى أنه لا يجوز تعدد الأخبار لمبتدأ واحد إلا إذا صح الجمع بينها معنى. مثل: الرمان حلو حامض، فـ (حلو – حامض) خبران في معنى خبر واحد، أي (مَزّ)، وعبر عن ذلك بقوله: تجعلهما جميعاً خبراً لهذا.

فعلى هذا المذهب: إن جاء ما ظاهره تعدد الأخبار لمبتدأ واحد وهي مختلفة لفظاً ومعنى مثل قوله: ﴿ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ ۝١٥ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ ۝١٦﴾[١]، فيؤول الكلام على إضمار مبتدأ للخبر الثاني، والثالث ..."، وعلى ذلك يكون إعراب قوله تعالى: "صم بكم عمي" بالرفع خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هم[٢].

وجاز تعدد الخبر، لأن الأخبار وإن تعدت لفظاً فهي متحدة معنى، لأن المعنى: هم غير قائلين للحق بسبب عَمَاهم وصممهم، أو أن كل خبر منها لمبتدأ محذوف والتقدير: هم صم، وهم بكم، وهم عميٌ. وكل واحد منها خبر تام مع المبتدأ فهي جمل متعاقبة.

وعلى مذهب سيبويه يكون الوقف على قوله: "لا يبصرون" حسن.

فإن أُعتبر قوله تعالى: "صم بكم عمي" في معنى خبر واحد، فالوقف على قوله: "عمي"، ولا يجوز على "صم"، ولا على "بكم"؛ لعدم التمام.

وإن اعتبرنا قوله: (صم بكم عمي) أخباراً متباينة لفظاً ومعنى، وكل واحد منها خبر لمبتدأ محذوف؛ فهي جمل متعاقبة بعضها بعد بعض، والتقدير: هم صم، هم بكم، هم عمي، ويكون الوقف حينئذ جائزا على كل خبر منها.

وكان **عباس بن الفضيل** يقف على (صم)، ثم على (بكم)، ثم على (عميٌ)[٣]. وقال الزمخشري بجواز ذلك، حيث جاء قوله: "إن شئتم وقفت على (صم) والمعنى، هم صم، وإن شئت وقفت على (عمي).

والوجه الأول: وهو اعتبارها أخباراً في معنى خبر واحد أولي.

---

(١) سورة البروج -١٣/١٤/١٥.

(٢) مشكل إعراب القرآن ٢٧/١، ومختصر شواذ القراءات لابن خالويه، جـ ٣/٢.

(٣)الأشموني منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، ص ٣٥.

الوجه الثاني للرفع: أنها أخبار متعددة على نية التكرار في أولئك، وعلى هذا: لا يحسن الوقف على ﴿لَّا يُبۡصِرُونَ ﴿١٧﴾﴾[1].

المذهب الثاني في حكم تعدد الخبر: جواز تعدد الأخبار للمبتدأ الواحد سواء أكانت في معنى خبر واحد أم تباينت لفظاً ومعنى.

قال ابن هشام: وقد يتعدد الخبر نحو: وهو الغفور الودود، فيجوز أن تعبر عن المبتدأ بخبر واحد، وهو الأصل نحو زيد قائم، أو بأكثر كقوله: ﴿وَهُوَ ٱلۡغَفُورُ ٱلۡوَدُودُ ﴿١٤﴾ ذُو ٱلۡعَرۡشِ ٱلۡمَجِيدُ ﴿١٥﴾﴾[2].

وذكر ابن عقيل في شرحه على الألفية وجهاً ثالثاً وهو: تعدد الخبر لتعدد المبتدأ، كأن يكون مثنى أو جمعاً مثل :أولادي فقيه شاعر وكاتب[3]. وعلى هذا فقوله: ﴿صُمُّۢ بُكۡمٌ عُمۡيٞ﴾ أخبار متعددة لمبتدأ واحد.

وعليه ، يكون الوقف على قوله: "لا يبصرون" ولا يوقف على "صم" ولا على "بكم" لعدم التمام.

ووافق ابن يعيش[4]، وابن الحاجب[5]، والأخفش، والفارسي ابن هشام في مذهبه.

توجيه قراءة النصب وأثرها على الوقف:

قرأ ابن مسعود وحفصة بنصب (صم – بكم – عمي) فقرئ (صماً بكما – عميا).

---

(١)تفسير الطبري، مرجع سابق، جـ١، ص ٣٤٦.

(٢)شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام، جـ١، ص ٤٥.

(٣)منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، للأشموني، ص ٣٥. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ٢٥٧/١.

(٤) المفصل لابن يعيش، جـ١، ص ٩٩.

(٥)الأمالي النحوية لابن الحاجب، جـ١، ص ١٣٥.

وللنحاة في توجيه النصب أربعة مذاهب:

١. **الوجه الأول**: النصب على الذم كقوله: ﴿ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ ﴾ ، أي أذم حمالة الحطب، وقوله: ﴿ مَّلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثُقِفُوٓاْ أُخِذُواْ ﴾.

- وعلى هذا المذهب، فالوقف على قوله: "لا يبصرون" صواب حسن.

٢. **والوجه الثاني**: أن النصب في ﴿ صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ ﴾ على أنها مفعول ثانٍ للفعل "تركهم في ظلمات" على اعتبار أن (ترك) متعدٍ لمفعولين، والمعنى وتركهم صما، وبكما، وعميا. وقوله: ﴿فِى ظُلُمَٰتٍ﴾ متعلق بتركهم.

وعلى هذا الوجه لا يحسن الوقف على قوله "يبصرون".

٣. **الوجه الثالث**: أن النصب على أنها أحوال من ضمير الرفع في ﴿لَّا يُبْصِرُونَ﴾ ، أو من ضمير النصب في قوله: وتركهم. على انه متعدد لمفعول واحد.

- والوقف على ﴿لَّا يُبْصِرُونَ﴾ في هذا الوجه لا يحسن.

٤. **الوجه الرابع**: أنها مفعول به ،لفعل محذوف تقديره: أعني.

- وعلى هذا الوجه، يجوز الوقف على قوله: ﴿لَّا يُبْصِرُونَ﴾ وعلى قوله: "عميٌ".

توجيه أبي جعفر النحاس لرأي الفراء :

وافق النحاس الفراء في قطعه وإعرابه[1] في توجيه قراءتي الرفع والنصب، حيث ذهب بأن الرفع على إضمار مبتدأ أي: هم صمٌ بكم عميٌ، ووجه النصب على وجهين:

١- إما على أنها مفعول به لأعني.

---

(١)إعراب القرآن للنحاس، ص ٢٤، جـ١.

٢- أو حال من ضمير الرفع في تركهم، ويجوز أن تكون مفعولاً به لترك، والمعنى: وتركهم لا يبصرون صماً بكما عميا.

الخلاصة والترجيح :

قرئ " صم بكم عمي " بالرفع والنصب ؛ فكان **الرفع** على أنها مستأنفة خبر لمبتدأ محذوف ، وكان الخلاف في جواز تعدد الأخبار من عدمه.

وأما **النصب** فعلى الذم، أو على أنها مفعول ثان للفعل "تركهم في ظلمات"، أو على أنها أحوال"، أو على أنها مفعول به لفعل محذوف تقديره: أعني.

و الراجح فيما يبدو الرفع على الاستئناف، والوقف على {لا يبصرون} ؛ لسببين.

١. أن الرفع يوافق رسم المصحف ورسم المصحف متواتر، ولا يترك متواتر لشاذٍ، وقال الطبري ؛ والقراءة التي هي القراءة الرفع دون النصب ؛ لأنه ليس لأحد خلاف رسوم المصحف، وإذا قرئ بالنصب خالفته رسم المسلمين في مصاحفهم[(١)].

٢. أن الرفع أتم للمعنى وأوفى للمطلوب من ذم المنافقين. قال الزجاج في الكلام على النصب في الآية: "يجوز ، لكن المصحف لا يخالف بقراءة لا تروى والرفع أقوى في المعنى وأجزل في اللفظ"[(٢)].

---

(١) تفسير الطبري، ص٤٧ ، جـ١.

(٢)معاني القرآن للزجاج، جـ١ ، ص ١٤.

المسألة الثالثة :

أثر فتح همزة "إن" وكسرها في تغير مفعول "رأى" القلبية.

في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرَوْنَ الْعَذَابَ أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا وَأَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعَذَابِ﴾ **(سورة البقرة -١٦٥)**

رأي الفرّاء من كتاب "القطع والائتناف" للنحاس:

"......وفي هذه الآيات قراءات وإعراب ومعان يحتاج إلى معرفتها مع التمام، قرأ مجاهد وابن كثير وحميد وأبو عمرو وعاصم والأعمش وحمزة والكسائي﴿وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرَوْنَ الْعَذَابَ أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ﴾١٦٥ بفتح "أن " الأولى والثانية، وقرأ أهل المدينة وأهل الشام "ولو ترى الذين" بالتاء وبفتح أن "الأولى والثانية وقرأ الحسن وقتادة " ولو ترى الذين بالتاء أيضا وكسر أن الأولى والثانية ، وهي قراءة يعقوب وقرأ أبو جعفر القارئ "ولو يرى " بالياء وكسر "إن" الأولى والثانية أيضا، قال أبو جعفر: فمن قرأ القراءة الأولى لم يقف على "إذ يرون العذاب" على قول الأخفش لأن التقدير عنده :ولو يرى الذين ظلموا أن القوة للّه برفع " يرى " على أن " ويرى " بمعنى يعلم، وعلى قول أبي عبيد(ة) التقدير : ولو يرى الذين أشركوا عذاب الآخرة لعلموا أن القوة للّه، فعلى قوله: لا يوقف على ﴿إِذْ يَرَوْنَ الْعَذَابَ﴾ لأن "لعلموا" جواب " لو " ومن قرأ "ترى" بالتاء وفتح أن، كان وقوفه على ﴿إِذْ يَرَوْنَ الْعَذَابَ﴾ حسنا إذا قدره بمعنى: يرون أن القوة للّه (على إضمار " يرون " وتكريرها وهذا قول **الفراء**، وقيل: التقدير: لرأيت أن القوة للّه، وقيل: التقدير لأن القوة للّه) .

وعلى هذين الجوابين لا يوقف على ﴿إِذْ يَرَوْنَ الْعَذَابَ﴾ قال يعقوب : ومن الوقف

﴿ وَلَوْ يَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ إِذْ يَرَوْنَ ٱلْعَذَابَ ﴾ وهذا التمام الكافي ، وإنما قال (هذا) لأنه يقرأ إن " بالكسر ".[1]

رأي الفرّاء من كتابه "معاني القرآن" :

يقول أبو زكريا الفراء: «يوقع "يرى" على: ﴿ أَنَّ ٱلْقُوَّةَ لِلَّهِ ﴾ وجوابه متروك. والله أعلم.

(وقوله): ﴿ وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ ﴾[2] وترك الجواب في القرآن كثير؛ لأن معاني الجنة والنار مكرر معروف. وإن شئت كسرت إن وإن وأوقعت "يرى" على "إذ" في المعنى. وفتّح أنّ وأنّ مع الياء أحسن من كسرها.

ومن قرأ ﴿ وَلَوْ تَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ ﴾ بالتاء كان وجه الكلام أن يقول: "إن القوة..." بالكسر "وإن..."؛ لأن "ترى" قد وقعت على "الذين ظلموا" فاستؤنفت "إن - (وإنّ)" ولو فتحتهما على تكرير الرؤية من "ترى" ومن "يرى" لكان صوابا؛ كأنه قال: ولو ترى الذين ظلموا إذ يرون العذاب "يرون" "أن القوة لله جميعا"»[3].

تحليل رأي الفراء :

أشار الفرّاء من خلال قراءة: "﴿ وَلَوْ يَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ إِذْ يَرَوْنَ ٱلْعَذَابَ ﴾ إلى جواز كسر همزة "إن" وفتحها، وإن كان الفتح أولى؛ وذلك لتسلط الفعل "يرى" على "أن" الأولى، فهي واسمها وخبرها في حكم المفعول به الثاني للفعل "يرى".

ولم يلبث أن أشار إلى قراءة ﴿ وَلَوْ تَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ إِذْ يَرَوْنَ ٱلْعَذَابَ ﴾ وذهب إلى أن الكسر بها أليق وأفضل ؛ وذلك لتسلط الفعل " يرى " على الذين ظلموا ، وأصبحت " أن " الأولى مستأنفة ، ومن هنا جاء الكسر في همزتها.

---

(١)القطع والائتناف، لأبي جعفر النحاس ، ١٧١-١٧٢.

(٢) سورة الرعد – ٣١.

(٣)معاني القرآن ، لأبي زكرياالفراء، ١/ ٩٧- ٩٨.

رأي الفراء بين مؤيد ومعارض:

أيد الفراء من المفسرين: محمد بن جرير الطبري ، وفخر الدين الرازي ، وابن عطية ،حيث خلص **الطبري** في كتابه إلى ذكر وجهين للفتح في الهمزة و ذكر وجه الكسر فيها وانتهى إلى عين ما انتهى إليه الفراء في الآية ؛ من اعتبار كسر الهمزة في الآية إنما يحسن ؛ لأن الكلام تم قبلها وجاءت "إنّ" استئنافا بعد تمام الخبر ، وقد صرّح الطبري نفسه بذلك في قوله: «وَقَرَأَ ذَلِكَ آخَرُونَ مِنْ سَلَفِ الْقُرَّاءِ: ﴿وَلَوْ تَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ إِذْ يَرَوْنَ ٱلْعَذَابَ أَنَّ ٱلْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا وَأَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعَذَابِ﴾ بِمَعْنَى: وَلَوْ تَرَى يَا مُحَمَّدُ الَّذِينَ ظَلَمُوا حِينَ يُعَايِنُوا عَذَابَ اللَّهِ لَعَلِمْتَ الْحَالَ الَّتِي يَصِيرُونَ إِلَيْهَا. ثُمَّ أَخْبَرَ تَعَالَى ذِكْرُهُ خَبَرًا مُبْتَدَأً عَنْ قُدْرَتِهِ وَسُلْطَانِهِ بَعْدَ تَمَامِ الْخَبَرِ الْأَوَّلِ، فَقَالَ: إِنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا فِي الدُّنْيَا»(1).

كما توقف **فخر الدين الرازي** أمام فتح همزة "إن " وكسرها في الآية، متفقا مع الفراء في علّة الفتح بتقدير فعل الرؤية ناقلا كلام الفرّاء نصّا، ومخالفا له في الإشارة إلى وجه آخر في الكسر لا على سبيل الاستئناف كما انتهى إليه الفراء؛ بل عدّ الكسر بسبب فعل القول المحذوف، وقدّر الكلام: «لقلت: إنّ القوّة للّه جميعا».

وأما **ابن عطية** فقد أضاف إلى رأي الفرّاء تنوعا في التقدير ليس إلا، فجعل المقدّر في حال كانت «أن» بفتح الألف ؛ ولو ترى يا محمد الذين ظلموا في حال رؤيتهم للعذاب وفزعهم منه واستعظامهم له لأقروا أن القوة للّه، أو : لعلمت أن القوة للّه جميعا، (وقد خوطب والمراد أمته، أو : لأن القوة للّه ، فاللام مضمرة قبل «أن»، فهي مفعول من أجله، والجواب محذوف مقدر بعد ذلك .

(1)جامع البيان- الطبري -3/ 19.

وأما على ما رُوي من قراءة كسر الهمزة من «إن»، وتأويل ذلك: ولو ترى الذين ظلموا إذ يرون العذاب لاستعظمت ما حل بهم، ثم ابتدأ الخبر بقوله «إن القوة لله»، أو يقولون: إن القوة لله جميعا لاستعظمت حالهم.

وفي حال قراءة حمزة والكسائي وأبي عمرو وعاصم وابن كثير «يرى» بالياء من أسفل، وفتح الهمزة من «أن»، فيكون تأويله: ولو يرى في الدنيا الذين ظلموا حالهم في الآخرة إذ يرون العذاب لعلموا أن القوة لله جميعا.

ثم يذكر تأويلا آخر روي عن المبرد والأخفش: ولو يرى-بمعنى يعلم- الذين ظلموا إذ يرون العذاب أن القوة لله جميعا لاستعظموا ما حل بهم، فـ «يرى» عامل في «أن» وسدت مسد المفعولين. و أما التقدير في قراءة الياء: ولو يرى الذين ظلموا أن القوة لله جميعا، ويعمل في «أن» الفعل الظاهر وهو أرجح من أن يكون العامل فيها مقدرا.

وقرأت طائفة «يرى» بالياء من أسفل وكسر الهمزة من «إن»، وذلك إما على حذف الجواب وابتداء الخبر، وإما على تقدير: لقالوا إن القوة لله جميعا »[١].

وعليه فيكون ابن عطية قد ذكر كافة الأوجه النحوية المحتملة للفتح والكسر في همزة "إن" مشيرا إلى ما ذكره الفراء و ما ذكره غيره من النحاة والمفسرين.

وأما النحاة ؛ فها هو **الأخفش** يذكر وجها واحدا لكسر الهمزة اتفق فيه مع الفرّاء، وهو كون "إن" في هذه القراءة ابتداءً أو استئنافا على حدّ تعبير الفرّاء يقول: «فـ "إنَّ" مكسورة على الابتداء إذْ قال {وَلَوْ تَرى}... وقال بعضهم {وَلَوْ تَرى} وفتح {أَنَّ} على {تَرى} وليس ذلك ؛ لأن النبيّ –صلى الله عليه وسلم -لم يعلم، ولكن أراد [أن] يُعْلِمَ ذلك الناس»[٢] .

(١)انظر : المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ١/ ٢٣٥.

(٢)معانى القرآن، الأخفش، ١/ ١٦٤- ١٦٥.

وذكر وجهًا واحدًا للفتح وهو تعلّق " أن " بالفعل ترى على قراءة من قرأه بالتاء.

ويأتي بعد الأخفش **الزجاج**؛ ليطرح في معاني القرآن أوجها نحوية لتوجيه القراءات الواردة في الآية متفقا مع الفراء في الكسر على الاستئناف والفتح على النصب بالفعل " يرى " أو " ترى " ، وهو يستحسن قراءة الفتح إذ قال : " ففتح أنَّ أجود وأكثر في القراءَة، وموضعها نصب في هاتين الجهتين على ما وصفنا»[(١)].

توجيه أبي جعفر النحاس لرأي الفراء :

وأما **النحاس** فقد أشار في معرض كلامه عن أحد الأوجه النحوية إلى تخريج الفراء لقراءة الفتح ؛أي : فتح همزة "إن"، وانتهى إلى عين ما انتهى إليه الفراء في توجيه قراءة الفتح مستحسنا الوقف آنذاك، حيث قال:" ومن قرأ "ترى" بالتاء وفتح "أن"، كان وقوفه على "إذ يرون العذاب "حسنا؛ إذا قدّره بمعنى: يرون أن القوة للّه (على إضمار " يرون " وتكريرها وهذا قول **الفراء**[(٢)]" .

فهو يستحسن الوقف بناء على رأي الفراء المقتضي تقدير فعل مضمر يفسره الظاهر، وعليه فإن المعنى الأول يتم ، وتمامه يتوقف على تقدير جواب "لو" المحذوف، وتقدير فعل يعمل في "أن" المفتوحة الهمزة وفعلها .

وقد سكت النحاس عن رأي الفراء المعنيّ بكسر همزة "أن"، مستأنسا فيه برأي الأخفش، ولعلّه اكتفى بكلام الأخفش ، ولم يكن في حاجة إلى أن يسوق كلام الفراء في ذلك الصدد، واللّه أعلم .

---

(١)انظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج، ١/ ٢٣٨- ٢٣٩.

(٢)القطع والائتناف ، أبو جعفر النحاس ،ص : ١٧١-١٧٢.

الخلاصة والترجيح :

لقد سرى الخلاف في علة فتح همزة " إنّ " التي ساقها النحاس نقلا عن الفراء، والذي كان يرى أن سبب الفتح على إضمار فعل الرؤية " يرى " وتكريرها، أو على تقدير حرف جر محذوف أوقع النصب فيما بعده على نزع الخافض...

والراجح فيما يبدو أن "يرى" بمعنى: يعلم، أي: لو يعلمون حقيقة قوة الله عز وجل وشدة عذابه، وتكون "يرى" واقعة على "أن القوة لله" ، وسدت مسدّ المفعولين. و"الذين" فاعل "يرى"، وجواب "لو" محذوف، أي "لتبينوا ضرر اتخاذهم الآلهة، ويجوز أن يكون المعنى : قل يا محمد للظالم هذا . وقيل : "أن" في موضع نصب مفعول من أجله، أي: لأن القوة لله جميعا .

المسألة الرابعة:

أثر فتح همزة "إن" وكسرها في تعيين دلالة الفعل المضارع.

في قوله تعالى: قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ **(سورة الأنعام -١٠٩)**

رأي الفراء من كتاب "القطع والائتناف" للنحاس :

يقول أبو جعفر النحاس: " قال يعقوب : ومن الوقف قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾ "١٠٩" فهذا التام من الوقف ثم قال: (جل وعز) مخبرا وموجها قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ وهذا القول مذهب أبي عمرو وعيسى والأخفش، ومن قرأ "أنها " بالفتح فذهب إلى قول الخليل وسيبويه.جاز أن يقف على ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾ لأن "أنها " عندهما بمعنى" لعلها " وحكى الخليل عن العرب: اِيت السّوقَ اَنك تشتري كذا ، بمعنى لعلك، وعلى قول الكسائي: " وما يشعركم" ليس بوقف لأن المعنى عنده: وما يشعركم بأنها إذا جاءت (لا) يؤمنون ، و "لا" عنده زائدة و كما قال:" من الرجز"

ولا ألوم البيض إلا تسخرا لما رآني الشّمط القَفَنْدرا[1]

يريد : أن تسخر، قال أبو جعفر: وهذا عند البصريين خطأ لا تزاد "لا" في موضع يشكل فيه زيادتها، وكذا لا يقف على " وما يشعركم" على قول الفراء، وأصحابه يعبرون عنه أن المعنى: وما يشعركم بأنها إذا جاءت لا يؤمنون أو يؤمنون، والتمام على قول الجماعة: "لا يؤمنون " والقول أن معنى " أنها": لعلها قول معروف في اللغة كما قال: "من الطويل "

أريني جواداً مات هزلا لأنني أرى ما ترين أو بخيلاً مخلّدا[2] "[3] "

---

(١) البيت للعجاج ، في الجمل في النحو ، ٣١٩/١، الخصائص ، ٢٨٥/٢، الجني الداني في حروف المعاني ، ٣٠٣/١، لسان العرب ، ج١٢.

=(٢)البيت من الطويل، ديوان حاتم الطائي، طبعة دار صادر، بيروت،١٤٠١ هـ، ١٩٨١ م، ص٤٠، الخزانة ٤٩١/١، ديوان الشعر والشعراء ، ٢٤١/١.

=(٣) القطع والائتناف ،لأبي جعفر النحاس ، ١/ ٣١٨-٣١٩ -٣٢٠.

رأي الفراء من كتابه " معاني القرآن " :

يقول الفراء : «(إنها) مكسور الألف (إذا جاءت) مستأنفة، ويجعل قوله (وما يشعركم) كلاما مكتفيا. وهي في قراءة عبد الله: وما يشعركم إذا جاءتهم أنهم لا يؤمنون... وهى في قراءة أبيّ: لعلها إذا جاءتهم لا يؤمنون وللعرب في (لعلّ) لغة بأن يقولوا: ما أدرى أنك صاحبها، يريدون: لعلك صاحبها، ويقولون: ما أدري لو أنك صاحبُها، وهو وجه جيد أن تجعل (أنّ) في موضع لعل»[(١)].

تحليل رأي الفراء :

حظي فتح همزة إن وكسرها في قوله تعالى: ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [الأنعام: ١٠٩] بما لم تحظ به مواضع أخرى فقد تناول الفراء وجهي الفتح والكسر في الآية تفسيرا و إعرابا ، ووجّه على كل وجه قرائي وجوها نحوية، وارتبط كل وجه قرائي منها بمعنى يختلف عن الوجه الآخر، فذكر أن علة الكسر بكونها مستأنفة ويوقف على الكلام قبلها، فيوقف على: {وما يشعركم} ثم يبتدئ كلاما آخر، أما علة الفتح فلاتصال الكلام بدون وقف، وجعل" أن " على قراءة الفتح بمعنى " لعل "، واحتج على ذلك بقراءة أُبيّ : (لعلها إذا جاءتهم)، واستشهد على ذلك بكلام العرب.

رأي الفراء بين مؤيد ومعارض:

تلا الفراء عددٌ من العلماء الذين تناولوا هذه الآية بالإعراب والتوجيه، سواء منهم المفسرون أم النحاة ممن وافق الفراء أو خالفه في بعض ما ذهب إليه.

فكان ممن وافق الفراء **ابن قتيبة الدينوري** في كتابه مشكل إعراب القرآن حيث قال: «ومن قرأها بكسر إنّ، فإنه يجعل الكلام تاما عند قوله: وَما يُشْعِرُكُمْ ثم يبتدئ فيقول: إنَّها إِذا جاءَتْ لا يُؤْمِنُونَ»[(٢)].

---

(١) معاني القرآن للفراء ، (١/ ٣٥٠).

(٢)تأويل مشكل القرآن - صـ ١٥٤.

وأما في قراءة الفتح فوافقه **القنوجي** حيث قال: «فقال الله: وما يشعركم (أنها) قرئ بفتح الهمزة قال الخليل: أنها بمعنى لعلها، وفي التنزيل ﴿ وَمَا يُدۡرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ﴾[1] أي أنه يزكى، وحكي عن العرب: "ائت السوق أنك تشتري لنا شيئًا أي لعلك، وقد وردت أن في كلام العرب كثيرًا بمعنى لعل»[2].

فوافق الفراء في ذهابه إلى أن (أن) في الآية بمعنى لعل، وهو رأي **الخليل** نسبه إليه غير واحد من النحويين، يقول **ابن هشام**: «وقال الخليل -في قول له آخر- " أن " بمعنى {لعل} " ، مثل: "ائْتِ السوقَ أَنَّكَ تَشْتَرِيْ لنا شيئا"»[3].

وهو الأمر نفسه الذي نصّ عليه **الشوكاني** في تفسيره حيث قال: «وَقَرَأَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ وَالْأَعْمَشُ وَحَمْزَةُ وَالْكِسَائِيُّ وَعَاصِمٌ وَابْنُ عَامِرٍ "أَنَّهَا إِذا جاءَتْ" بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ، قَالَ الْخَلِيلُ: أَنَّهَا بِمَعْنَى لَعَلَّهَا، وَفِي التَّنْزِيلِ "وَما يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى" أَيْ أَنَّهُ يَزَّكَّى. وَحُكِيَ عَنِ الْعَرَبِ: "ائْتِ السُّوقَ أَنَّكَ تَشْتَرِي لَنَا شَيْئًا"؛ أَيْ: لَعَلَّكَ.....

وَقَدْ وَرَدَتْ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ كَثِيرًا بِمَعْنَى "لعل". وَحَكَى **الْكِسَائِيُّ** أَنَّهَا كَذَلِكَ فِي مُصْحَفِ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ. وَقَالَ الْكِسَائِيُّ أَيْضًا وَالْفَرَّاءُ: إِنَّ "لَا" زَائِدَةٌ، وَالْمَعْنَى: "وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا": أَيِ الْآيَاتِ، "إِذَا جاءَتْ يُؤْمِنُونَ" فَزِيدَتْ كَمَا زِيدَتْ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: "وَحَرامٌ على قَرْيَةٍ أَهْلَكْناها أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ" وفي قوله: "ما مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ"، وَضَعَّفَ **الزَّجَّاجُ وَالنَّحَّاسُ** وَغَيْرُهُمَا زِيَادَةَ لَا، وَقَالُوا: هُوَ غَلَطٌ وَخَطَأٌ»[4].

كما وافق الفرّاء في هذين الوجهين أيضا **أبو البقاء العكبري** في كتابه التبيان في إعراب القرآن فقال: «{إنها} يقرأ بالكسر على الاستئناف والمفعول الثاني محذوف تقديره وما يشعركم إيمانهم، ويقرأ بالفتح وفيه ثلاثة أوجه:

أحدها: أن {إن} بمعنى لعل حكاه الخليل عن العرب وعلى هذا يكون المفعول الثاني أيضا محذوفا.

---

(١) سورة عبس- ٣.

(٢) فتح البيان في مقاصد القرآن ، القنوجي - ٤/ ٢١٩.

(٣)مغني اللبيب، ٣٣١/١.

(٤)فتح القدير للشوكاني ،٢/ ١٧٣.

والثاني: أن " لا " زائدة فتكون " أن " وما عملت فيه في موضع المفعول الثاني.

والثالث: أن {إن} على بابها و{لا} غير زائدة، والمعنى وما يدريكم عدم إيمانهم ، وهذا جواب لمن حكم عليهم بالكفر أبدا ويئس من إيمانهم، والتقدير: لا يؤمنون بها فحذف المفعول»[1].

وافق العكبري الفراء فيما ذهب إليه في الوجهين كليهما، غير أنه توقف أمام قراءة الفتح ليستدرك وجهين نحويين لم يذكرهما الفراء، و هذان الوجهان هما:

الأول: أن تكون "لا" في قوله:" لا يؤمنون" زائدة، وتكون " أن " وما بعدها في محل نصب المفعول به الثاني للفعل " يشعركم " .

الثاني: أن تكون " أن " على معناها ، و تكون أصلية غير زائدة ، ويكون تقدير المعنى: وما يدريكم عدم إيمانهم.

وقد فصّل **صاحب كتاب اللباب** في علوم الكتاب تفصيلا بديعا مدعما بالأدلة النحوية والشواهد المسموعة رأي الفراء في قراءتي الفتح والكسر، فقال: «وقرأ العامَّة: أنها بفَتْح الهَمْزة، وابن كثيرٍ وأبُو عَمْرو، وأبُو بَكْر بخلاف عنه بِكَسْرِها.

فأما قراءة الكَسْر: فَوَاضِحَةٌ اسْتجودها النَّاس: الخَلِيل وغيْره، لأن معناها: اسْتِئنَاف إخْبَار بعدم إيمان من طُبع على قَلْبه، ولو جَاءَتْهُم كلُّ آيَة.

فـ"أنَّ" في هذه المواضِع كلِّها بِمَعْنَى: "لعلَّ"، قالوا: ويدلُّ على ذَلِك أنَّها في مُصْحَف أبَيٍّ وقراءته: "وما أدْرَاكُم لعلَّها إذا جَاءَتْ لا يُؤمِنُون"، ونُقِل عنه: "وما يُشْعِرُكم لعلِّها إذَا جَاءَت لا يُؤمِنُون". ذكر أبُو عُبَيْد وغيره، ورَجَّحُوا ذلك أيْضًا بأنَّ "لَعَلَّ" قد كَثُر ورودُها في مِثْل هذا التَّركِيب؛ كقوله تعالى: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ ﴾

(١)التبيان في إعراب القرآن (١/ ٥٣٠- ٥٣١).

[الشورى: ١٧]، ﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ﴾ [عبس: ٣]، وممَّن جعل "أَنَّ" بِمَعْنَى: "لعل" أيْضًا، يَحْيَى بن زِيَاد الفرّاء.

ورجَّح ذلك **الزَّجَّاج** فقال: "زعم سِيبوَيْه عن الخَلِيل، أن معناها: لَعَلَّهَا" قال: وهَذَا الوَجْه أقْوى في العَرَبِيَّة وأجود، "ونَسَب القراءة لأهْل المدينة وكذا أبُو جَعْفَر"»[١].

وقد قدّم **ابن عادل** في نصه السابق تفصيلا شاملا ومدللا على صحة ما ذهب إليه الفراء وعزا الآراء لأصحابها، وصرّح بنسبة مجيء " أن " بمعنى " لعل " للفراء، وقدم الشواهد الشعرية التي تثبت صحة ما ذهب إليه في صحة مجيء " أن " بمعنى " لعل ".

وعلى الرغم من هذه الموافقة ؛ إلا أن رأي الفراء لم يسلم من معارضة، إذ اعترض بعض النحاة والمفسرين على رأيه، وتبنوا آراء أخرى حول القضية ، فكانت مخالفه بعضهم في توجيه قراءة الفتح بأنها على معنى " لعلّ " ، بل إنهم أقروا أن (أنّ) باقية على معناها على ما ذكره **العكبري** في الوجه الثاني الذي استدركه على الفراء، ومن هؤلاء الشيخ **محمد أبو زهرة** الذي قال: «(أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنونَ)، وقرئت بفتح همزة (أن)، ويكون المعنى ما يدريكم أنها إذا جاءت الآية كما يطلبون لَا يؤمنون، ويكون هذا إيذانا بأنهم لَا يؤمنون، ولو جاءتهم هذه الآيات التي يطلبونها، لأنهم جاحدون ابتدأوه وهم يصرون عليه فهم لا يؤمنون؛ لأن الجحود غلب عليهم فغلبت عليهم شقوتهم»[٢].

عالج **أبو حيان** في نصه السابق الأوجه الإعرابية والتفسيرية المختلفة للآية الكريمة استنادا إلى القراءتين القرآنية، أعني قراءة الفتح وقراءة النصب، فاستقصى كافة الآراء النحوية المطروحة وإن مال في نهاية الأمر إلى الآراء النحوية التي تبناها الفراء، وإن كانت بؤرة الاهتمام عنده كانت مختلفة بعض الشيء؛ حيث

---

(١)اللباب في علوم الكتاب ،لابن عادل الدمشقي، ٨/ ٣٦٩-٣٧٠.

(٢)زهرة التفاسير ،٥/ ٢٦٢٩- ٢٦٣٠.

اهتم أبو حيان ببيان القراءات القرآنية المختلفة في الآية حتى وإن لم تكن متواترة، ثم قدم توجيها نحويا لكل قراءة من هذه القراءات، يقول في تفسير البحر المحيط:

فجعل قراءة كَسْرُ الْهَمْزَةِ وَالْيَاء على أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ الْبَتَّةَ وبه يَتِمَّ الْكَلَامُ عِنْدَ قَوْلِهِ: "وَما يُشْعِرُكُمْ" ، وَمُتَعَلَّقُ "يُشْعِرُكُمْ" مَحْذُوفٌ أَيْ وَما يُشْعِرُكُمْ مَا يَكُونُ، وبذلك يتفق والفراء ، ثم يذكر قراءة فَتْحُ الْهَمْزَةِ وَالتَّاء، وَالْمَعْنَى عنده: وَمَا يُدْرِيكُمْ أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ أَنَّ الْآيَةَ الَّتِي تَقْتَرِحُونَهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُون بها، يَعْنِي أَنَا أَعْلَمُ أَنَّهَا إِذَا جاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ وَأَنْتُمْ لَا تَدْرُونَ بِذَلِكَ، ......وَجَعَلَ بَعْضُ الْمُفَسِّرِينَ "أَنَّ" هُنَا بِمَعْنَى لَعَلَّ، وهو بذلك يشير لرأي الفراء وغيره ، ثم يعقّب بأن أبا علي قد ضَعَّفَ هَذَا الْقَوْلَ بِأَنَّ التَّوَقُّعَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ لَعَلَّ لَا يُنَاسِبُ قِرَاءَةَ الْكَسْرِ؛ لِأَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى حُكْمِهِ تَعَالَى عَلَيْهِمْ بِأَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ لَكِنَّهُ لَمْ يَجْعَلْ أنها معمولة ل يُشْعِرُكُمْ بَلْ جَعَلَهَا عِلَّةً عَلَى حَذْفِ لَامِهَا وَالتَّقْدِيرُ عِنْدَهُ: "قُلْ إِنَّمَا الْآياتُ عِنْدَ اللَّهِ لِأَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ" فَهُوَ لَا يَأْتِي بِهَا لِإِصْرَارِهِمْ عَلَى كُفْرِهِمْ فَيَكُونُ نَظِيرَ وَما مَنَعَنا أَنْ نُرْسِلَ بِالْآياتِ إِلَّا أَنْ كَذَّبَ بِهَا الْأَوَّلُونَ أَيْ بِالْآيَاتِ الْمُقْتَرَحَةِ. انْتَهَى.

.... وَتَأَوَّلَ بَعْضُ الْمُفَسِّرِينَ الْآيَةَ عَلَى حَذْفِ مَعْطُوفٍ يُخْرِجُ "لَا" عَنِ الزِّيَادَةِ، وَتَقْدِيرُهُ: "وَما يُشْعِرُكُمْ أَنَّها إِذا جاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ أَوْ يُؤْمِنُونَ"؛ أَيْ: مَا يُدْرِيكُمْ بِانْتِفَاءِ الْإِيمَانِ أَوْ وُقُوعِهِ، ذَكَرَهُ النَّحَّاسُ وَغَيْرُهُ، وَلَا يَحْتَاجُ الْكَلَامُ إِلَى زِيَادَةِ "لَا" وَلَا إِلَى هَذَا الْإِضْمَارِ، ولا يَكُونُ "أَنَّ" بِمَعْنَى "لَعَلَّ" [(١)].

وهذه ملامسة دقيقة من أبي حيان لرأي النحاس وغيره بتعليل مهيمن ومتمكن.

ومن هذا المنطلق الاستقصائي للقراءات يستقصي **الشنقيطي** القراءات القرآنية المختلفة في الآية ،ويقدم بعض الإشارات النحوية لهذه القراءات ، وإن لم تمثل عنده ظاهرة غالبة، فقد ظهرت الإشارات النحوية على هامش استقصائه للقراءات المختلفة ، ونحو هذا يوضحه قوله : «قَرَأَ هذا الحرفَ أبو عمرٍو وابنُ كثيرٍ وشعبةُ عن

(١)انظر البحر المحيط في التفسير ،٤/ ٦١٤- ٦١٦.

عاصمٍ في روايةٍ: ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ بكسرِ {إِنَّها} وياءِ الغيبةِ فِي ﴿ يُؤْمِنُونَ ﴾ : ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ قراءة أبي عمرٍو: ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ وقراءة ابنِ كثيرٍ وشعبةَ عن عاصمٍ في روايةٍ: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ فاتفقَ ابنُ كثيرٍ وأَبو عمرٍو وشعبةُ عن عاصمٍ - في روايةٍ -على كسرِ {إِنَّها} وياءِ الغيبةِ في قولِه: {يؤمنون}.

وقراءةُ أَبي عمرٍو هذه وابنِ كثيرٍ وروايةِ شعبةَ هي أوضحُ القراءاتِ، واضحةٌ لاَ إشكالَ في الآيةِ عليها، فمتعلقُ الإشعارِ محذوفٌ، والمعنى ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾ ما يُدْرِيكُمْ ماذَا يكونُ.

ثُمَّ بَيَّنَ بخبرٍ مؤكدٍ: ﴿ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ ﴾ {إِنَّها} أي: الآيةُ المقترحةُ إذا جاءتهم لا يؤمنون. كما قال: ﴿ وَإِن يَرَوْاْ كُلَّ ءَايَةٍ لَّا يُؤْمِنُواْ بِهَا ﴾
وكما قال جل وعلا: ﴿ وَلَوْ فَتَحْنَا عَلَيْهِم بَابًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فَظَلُّواْ فِيهِ يَعْرُجُونَ ﴿١٤﴾ لَقَالُوٓاْ إِنَّمَا سُكِّرَتْ أَبْصَٰرُنَا بَلْ نَحْنُ قَوْمٌ مَّسْحُورُونَ ﴿١٥﴾ ﴾[الحجر: ١٥] وكقوله: ﴿ ۞ وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ ٱلْمَوْتَىٰ وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا مَّا كَانُواْ لِيُؤْمِنُوٓاْ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ﴾ [الأنعام: آية ١١١] ونحو ذلك من الآياتِ فقراءةُ ابنِ كثيرٍ وأبي عمرٍو وَشُعْبَةَ -في روايةٍ- لا إشكال في الآيةِ عليها»[(١)].

كانت هذه هي مواقف النحاة المختلفة التي أثيرت حول الآية الكريمة ومدى ارتباطها اتفاقا واعتراضا على رأي الفراء.

توجيه أبي جعفر النحاس لرأي الفرّاء :

وقف **النحاس** الذي وقف أمام هذا الزخم النحوي المطروح حول الآية الكريمة ، وربط كما سبقت الإشارة بين ما هو قرائي وما هو نحوي، فتناول قراءتي الوقف

(١)العذب النمير من مجالس الشنقيطي في التفسير (٢/ ١١٧).

والوصل في الآية الكريمة ورتب على كل قراءة وجها نحويا ونسب القراءات إلى قرائها، باسطا في ضوء ذلك أقوال علماء اللغة والنحو في هذه الآية، فحمل قراءة الكسر على الاستئناف والوقف على "يشعركم"، وحمل قراءة الفتح على أن "أن" بمعنى "لعلّ"، ونقل هذا الرأي عن الخليل بن أحمد الفراهيدي وتلميذه سيبويه.

وقد أشار إلى هذا الرأي الأخفش أيضا في كتابه معاني القرآن حيث قال: «وقرأ بعضهم {أَنَّها} وبها نقرأ، وفسر على "لعلها" كما تقول العرب: "اذْهَبْ إِلى السوق أَنَّكَ تشتري لي شيئًا" أي: لَعَلَّك. وقال الشاعر:

قُلْتُ لِشَيْبانَ اذْنُ من لِقائِهِ أَنَّا نُغَذِّي القَوَمَ مِن شِوائِه[1]

في معنى "لَعَلَّنا"»[2].

فأشار الأخفش هنا إلى أن "أن" يكثر أن تأتي بمعنى "لعل" في كلام العرب، وقد استحسن ذلك النحاس في نصه السابق ورجحه على غيره لخروجه مخرج ما له نظير في كلام العرب.

---

(١) البيت من الرجز ، وهو لأبي نجم ،في الكتاب ،لسيبويه ١١٦/٣، خزانة الأدب ولب لباب العرب ،٥٠١/٨.

(٢) معانى القرآن للأخفش (١/ ٣١٠).

الخلاصة والترجيح :

إن رأي الفراء كان محل اعتبار واتفاق في توجيه كل قراءة من القراءتين وقد تلقى النحاة والمفسرون آراءه بالقبول وتبنى معظمهم هذه الآراء، وقد اتسق النحاس معه في رأيه وأورده في نصه السابق. ولكن ما يلاحظ على الفراء في نصه أنه لم يشر إلى أن هذين الوجهين الوقف والوصل من الأوجه القرائية في الآية، ولم يقدم عزوا علميا لها ، بل اقتصر على بيان معاني وإعراب كل وجه قرائي دون أن يشير إلى من قرأ به، وهو الأمر الذي تلافاه عدد من النحاة ومنهم النحاس وأبو حيان والسمين الحلبي وغيرهم.

وأما **الراجح** - وإن كان فيه مخالفة لبعض عمالقة النحو وجهابذة التفسير – فهو ما يراه أبو علي الفارسي من انتفاء جعل "أنّ" بمعنى "لعلّ" ، وعدم كسر الهمزة، وذلك للعلة التي ذكرها آنفا من أن الآية لا تدل على التوقع الذي تدل عليه " لعلّ " ، بل هي تعطي حكما قاطعا منه سبحانه بأنهم لا يؤمنون، ولعدم وجود قرينة معنوية تستدعي استحضار اللفظ البديل ليحل بدلا من الأصيل؛ وعليه فلا تعتبر "لا" زائدة كما جاء عن بعض النحاة من أمثال الزجاج والنحاس الذين رأوا عدم زيادتها وعللوا لهذا.

وبناء على ما تقدم فلا يوقف على قوله تعالى:" وما يشعركم ". والله أعلم وأجل.

المسألة الخامسة :

أثر فتح همزة "إن" وكسرها في الوصل أو الفصل.

في قولــــه تعـــــالى: ﴿ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا وَعْدَ ٱللَّهِ حَقًّا إِنَّهُۥ يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ ﴾ [يونس: ٤]

رأي الفراء من كتاب "القطع والائتناف" للنحاس :

قال أبو جعفر : «..... قطع كاف... وكذا "وعد اللّه حقا" على قراءة من قرأ "أنه" بفتح الهمزة، وعلى قراءة أبي جعفر "أنه" بفتح الهمزة لا يتم الكلام ولا يكفي على "وعد اللّه حقا"، في التقدير اختلاف عند النحويين فمنهم من يقول: "أن" في موضع نصب بمعنى: لأنه، ومنهم من يقول موضعها خفض على إضمار اللام، وقال أبو حاتم: موضعها نصب أي: وعد اللّه أنه يبدأ الخلق، وقال الفراء: موضعها رفع بـ"حق"، قال أحمد بن يحيى أي: حقا ابتداؤه، وفي نصب "حق" اختلاف أيضا فمذهب سيبويه: إن المعنى: في حق ثم حذفت "في" فنصب. قال وأبو جعفر: سمعت أبا إسحاق يقول: ما يصح عندي غير قول سيبويه في هذا وسمعت علي بن سليمان يقول: التقدير: وقت حق، وأنشد النحويون: (من الطويل)

أحقا عباد اللّه أن لست خارجا ولا والجا إلا عليّ رقيب»[1].

رأي الفراء من كتابه "معاني القرآن" :

قال الفراء :«(إنه يبدأ الخلق) مكسورة لأنها مستأنفة. وقد فتحها بعض القرّاء. ونرى أنه جعلها اسما للحق وجعل (وعد اللّه) متصلا بقوله (إليه مرجعكم) ثم قال: «حَقًّا إِنَّهُ يَبْدَؤُا الْخَلْقَ» فـ(أنه) فى موضع رفع كما قال الشاعر:

أحقّا عباد اللّه أن لست لاقيا بثينة أو يلقى الثريا رقيبها[2]

(١)القطع والائتناف، النحاس،ص: ٣٧٢.

(٢)البيت من الطويل، وهو لجميل بثينة، تهذيب اللغة، للأزهري، ١١٤/٩. مادة (ر ق ب). وتاج اللغة وصحاح العربية، للجوهري، ١٣٧/١. مادة (ر ق ب). ولسان العرب، لابن منظور، دار صادر بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ، ٤٢٥/١. مادة (ر ق ب).

وقال الآخر:

أحقا عباد الله جرأة محلق   عليّ وقد أعييت عادا وتبّعا[1] »[2].

تحليل رأي الفراء :

عُني الفراء بالحديث عني موضع "إنّ" في الآية، حيث وردت في هذه الآية قراءتان قرآنيتان : الأولى بالفتح والثانية بالكسر، وهو ما ينعكس على إعراب "إن"، ومن ثم يؤثر على المعنى؛ فذكر في همزة "إن" وجهين نحويين بناهما على القراءتين القرآنيتين:

الوجه الأول: هو كسر همزتها، وعلته عنده هي الاستئناف، وكأن الكلام تم عند قوله تعالى: ﴿ وَعۡدَ ٱللَّهِ حَقًّاۚ ﴾ ثم استأنف رب العزة كلاما جديدا بعدها، فقال: ﴿ إِنَّهُۥ يَبۡدَؤُاْ ٱلۡخَلۡقَ ﴾ فموضع "إن" هنا استئناف، والاستئناف من الأوجه الموجبة لكسر همزة إن.

الوجه الثاني: وهو فتح همزة "إن"، وعلته عند الفراء أنها تتعلق بقوله {حقا}، وتعلقها بقوله {حقا} يوجب فتحها، وجعل الفرّاء موضعها رفع بحق واستشهد على ذلك بأدلة سماعيّة، وهذه الأدلة هي قول الشاعر:

أحقّا عباد الله أن لست لاقيا   بثينة أو يلقى الثريا رقيبها[3]

وقال الآخر:

أحقا عباد الله جرأة محلق   علىّ وقد أعييت عادا وتبّعا[4]

---

(١)البيت من الطويل، ولم أقف على قائله، ينظر في خزانة الأدب، ٢٨٥/١٠،وتاج العروس، ١٩٩/٢٥. مادة (ح ل ق).

(٢)معاني القرآن للفراء، ١/ ٤٥٧.

(٣)البيت من الطويل ، وهو لجميل بثينة ، تهذيب اللغة للأزهري ،١١٤/٩، تاج اللغة وصحاح العربية ، ١٣٧/١ ،لسان العرب ، ٤٢٥/١ ، مادة (رقب).

(٤)البيت من الطويل، ولم أقف على قائله،خزانة الأدب، ٢٨٥/١٠ ، تاج العروس، ١٩٩/٢٥ ، مادة (ح ل ق).

وفي البيتين اتضح أن كلمة "حقا" عاملة فيما بعدها ففي الشاهد الأول نجد أن كلمة "حقا" عاملة في جملة "إن" ولذلك فتحت همزة إن وجعلت في محل رفع بـ"حقا". وفي الجملة الثانية نجد أن "حقا" عاملة في قوله جرأة، فأوجبت لها الرفع.

رأي الفراء بين مؤيد ومعارض:

وأما غيره من النحاة فقد رصدوا القراءات القرآنية المختلفة في الآية وسلطوا النظر على تأثير هذه القراءات على المعنى من ناحية وعلى الإعراب من ناحية أخرى، فتعرضوا إلى قراءات تتعلق بقوله {حقا} وتناولوا أيضا قراءات تتعلق بقوله: {إنه يبدأ الخلق}.

فهذا **الزجاج** في كتابه معاني القرآن[1] **والثعلبي**[2] في كشفه وبيانه، يعرض ان القراءتين القرآنيتين في الآية الكريمة ،ويقدمان تفسيرا نحويا لكل قراءة:

الأول: أن الكسر لعلة الاسئتناف، ويكون الكلام قد تم قبل "إن"، فلما جاءت "إن" جاءت مستأنفة فكسرت همزتها، وبذلك يتفقان مع الفراء فيما ذهب إليه في علة الكسر.

الثاني: أنهما جعلا علة الفتح في الآية الكريمة هي نزع الخافض وقدّرا أن يكون المعنى: لأن أو بأن فلما حذف حرف الجر نصب ما بعده وهو "إن" ، فلما كان موضوعها نصب فتحت همزتها لنزع ما كان حالها معه الفتح فلما حذف نصبت مع اسمها وخبرها وبقيت همزتها مفتوحة. والثعلبي بهذا التوجيه يختلف اختلافا كبيرا مع الفراء من حيث إن الفراء جعل موضع جملة "إن" الرفع بحقا، أما الثعلبي والزجاج فجعلاه نصبا بنزع الخافض.

هذا ويُعد **أبو حيان الغرناطي** من أفضل من تناول الآية الكريمة بالتحليل والإعراب حيث ذكر القراءات القرآنية في الآية الكريمة، كما عقب على ذلك بذكر الأوجه النحوية والإعرابية التي تحتملها الآية فقال: «وَقَرَأَ عَبْدُ اللَّهِ، وَأَبُو

---

(١)انظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٣/ ٧.

(٢)الكشف والبيان عن تفسير القرآن ٥/ ١١٨- ١١٩.

جَعْفَرٍ، وَالْأَعْمَشُ، وَسَهْلُ بْنُ شُعَيْبٍ: "أَنَّهُ يَبْدَأُ " بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ. قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: هُوَ مَنْصُوبٌ بِالْفِعْلِ، أَيْ: وَعَدَ اللَّهُ تَعَالَى بَدْءَ الْخَلْقِ ثُمَّ إعادته، والمعنى: إِعَادَةُ الْخَلْقِ بَعْدَ بَدْئِهِ. وَعَدَ اللَّهُ عَلَى لَفْظِ الْفِعْلِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعًا بِمَا نَصَبَ حَقًّا أَيْ: حَقَّ حَقًّا بَدْءُ الْخَلْقِ كَقَوْلِهِ:

أَحَقًّا عِبَادَ اللَّهِ أَنْ لَسْتُ جَائِيًا... وَلَا ذَاهِبًا إِلَّا عَلَيَّ رَقِيبُ

انْتَهَى.

وَقَالَ ابْنُ عَطِيَّةَ: وَمَوْضِعُهَا النَّصْبُ عَلَى تَقْدِيرِ "أَحَقُّ أَنَّهُ" . وَقَالَ الْفَرَّاءُ: مَوْضِعُهَا رَفْعٌ عَلَى تَقْدِيرِ لَحَقٌّ أَنَّهُ. قَالَ ابْنُ عَطِيَّةَ: وَيَجُوزُ عِنْدِي أَنْ يَكُونَ "أَنَّهُ " بَدَلًا مِنْ قَوْلِهِ: وَعْدَ اللَّهِ.

قَالَ أَبُو الْفَتْحِ: إِنْ شِئْتَ قَدَّرْتَ لِأَنَّهُ يَبْدَأُ، فَمَنْ فِي قُدْرَتِهِ هَذَا فَهُوَ غَنِيٌّ عَنْ إِخْلَافِ الْوَعْدِ، وَإِنْ شِئْتَ قَدَّرْتَ: وعد الله حقا أنه يَبْدَأُ ، وَلَا يَعْمَلُ فِيهِ الْمَصْدَرُ الَّذِي هُوَ وَعْدَ اللَّهِ، لِأَنَّهُ قَدْ وَصَفَ ذَلِكَ بِتَمَامِهِ وَقَطَعَ عَمَلَهُ»[1].

فذكر الأوجه المختلفة التي وردت في الآية الكريمة وقدّم العلل النحوية المناسبة لكل وجه من الأوجه ونسب الأقوال التي ذكرها إلى العلماء الذين قالوا بها.

ولم يكن موقف أبي عبد الله **القرطبي** في التعاطي مع الآية الكريمة إلا اتساقا مع منهجه الذي سار عليه في كتابه حيث إنه اختط لنفسه منهجا كان يعالج من خلاله الآية الكريمة من مختلف أوجهها النحوية والتفسيرية والقرائية وغيرها من نواح، فذكر القراءات القرآنية التي وردت في الآية الكريمة، ثم قدّم تفسيرا نحويا لكل قراءة من هذه القراءات فقال:

«وَقَرَأَ يَزِيدُ بْنُ الْقَعْقَاعِ "أَنَّهُ يَبْدَؤُا الْخَلْقَ" تَكُونُ"أَنَّ" فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ، أَيْ وَعَدَكُمْ أَنَّهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ لِأَنَّهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ، كَمَا يُقَالُ: لَبَّيْكَ

(١)البحر المحيط في التفسير (٦/ ١٢).

أَنَّ الْحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ لَكَ، وَالْكَسْرُ أَجْوَدُ. وَأَجَازَ الْفَرَّاءُ أَنْ تَكُونَ"أَنَّ" فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ فَتَكُونُ اسْمًا. قَالَ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى: يَكُونُ التَّقْدِيرُ حَقًّا إِبْدَاؤُهُ الْخَلْقَ»[1].

عمّق القرطبي توجيه الآية من الناحية الإعرابية على النحو الذي لم يسبقه إليه أحد فقدم عددا من العلل لأوجه الفتح بالإضافة إلى وجه الكسر، وقد قدّم هذا الوجه (أعني الكسر) على وجه الفتح، فجعله الأقوى في المعنى والنحو حيث قال: (والكسر أجود).

أما الفتح فقد خرّجه القرطبي على عدد من الأوجه ؛ هي:

الأول: أن موضع "أن" النصب والتقدير عنده: وعدكم أنه يبدأ الخلق ثم يعيده، فهي هنا متعلقة بقوله "وعد الله" ومن ثم كان ذلك علة لفتح همزتها.

الثاني: أن يكون موضعها نصب بنزع الخافض، على النحو الذي ذهب إليه الفراء ومن وافقه، حيث إن المعنى عنده تقديره: لأنه يبدأ الخلق ثم يعيده.

الثالث: أن يكون موضع "أن" واسمها وخبرها رفع على النحو الذي ذهب إليه الفراء، وقد نقل هذا الرأي بالفعل عن الفراء.

ومما تقدم يُلاحظ أنّ القرطبي قد اتفق مع الفراء في وجهين نحويين من الأوجه الأربعة التي ذكرها حيث اتفق معه في وجه الكسر ، وكذلك نقل عن الفراء وجها من أوجه الفتح التي ذكرها، وهي: أن تكون "أن" وجملتها في موضع رفع بحقا.

ولكنه اختلف معه في الوجهين الأول والثاني من أوجه الفتح التي ذكرها حيث إن الفراء أهمل في نصّه -الذي تقدم-أي إشارة للنصب في الآية الكريمة.

وفي تفسير (غرائب القرآن) يُقدّم **النيسابوري** الرأي نفسه في وجهي الكسر والفتح؛ إلا أنه يُركّز على التأويل والتقدير فيقول: ««قال: ﴿ إِنَّهُۥ يَبۡدَؤُاْ ٱلۡخَلۡقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ ﴾

(١)تفسير القرطبي: ٨/ ٣٠٩.

وهو استئناف فيه معنى التعليل، كأنه قال: إن الذي قدر على الإبداء يقدر على الإعادة بالطريق الأولى كقوله: ﴿ وَنُنشِئَكُمْ فِي مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [الواقعة: ٦١]............

ومن قرأ "أنه" بالفتح فعلى حذف لام التعليل؛ أي لأنه، أو على "أنه" منصوب بالفعل الذي نصب وعد الله؛ أي: وَعَدَ الله وعدًا بدء الخلق ثم إعادته، ويجوز أن يكون مرفوعا بما نصب حقًّا أي حق حقا بدء الخلق»(١).

فذكر أوجه الاختلاف وعللها بما لا يستدعي مزيد إيضاح .

توجيه أبي جعفر النحاس لرأي الفراء :

ركّز النحاس اهتمامه على الجانب القرائي في الآية، وربط بين هذا الجانب والجانب النحوي في الآية ، ثم خلص من ذلك بذكر الأوجه النحوية التي قالها النحاة في الآية فذكر عددا من الأوجه أوجزها فيما يلي:

الأول: النصب، وذلك قول من قال : إنّ "أنّ" وجملتها منصوبة على نزع الخافض، أو على قول من قال إن موضع "أن" وجملتها نصب بتعليقها بالفعل "وعد".

الثاني: الجر، وذلك في قول من قال : إنّ موضع "إنّ" وجملتها جر بحرف الجر المحذوف، وهو قول كوفي حيث إن فريقا من الكوفيين جوزوا أن يعمل حرف الجر وهو محذوف واستشهدوا بقول الشاعر:

إذا قيل أي الناس شـــر قبيلة أشارت كليبٍ بالأكف الأصابع(٢)

فكليب مجرور بحرف جر محذوف تقديره إلى، وعندهم أن حرف الجر يعمل وإن كان محذوفا، وقد رد ذلك البصريون وجعلوا البيت شاذا أو حملوه على خطأ في الرواية.

الثالث: الرفع، وهذا الوجه الذي ذكره الفراء ، وجعل المعنى فيه أن الحق هو أنه تعالى يبدأ الخلق ثم يعيده، ونسب هذا القول للفراء.

---

(١)غرائب القرآن ورغائب الفرقان للنيسابوري ٣/ ٥٥٦- ٥٥٧.

(٢)البيت من الطويل ، ديوان الفرزدق ، بشرح إيليا حاوى ، طبعة دار الكتاب اللبناني ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٣م ، ج ٢ ، ص ٧٣ .

هذه الأوجه الثلاثة أوردها النحاس في توجيه قراءة الفتح وأما قراءة الكسر فاتفق في توجيهها مع الفراء وذلك بجعل "إن" وجملتها استئنافية، فلما استأنفت الجملة بها امتنع مجيئها مفتوحة الهمزة .

الخلاصة والترجيح:

إنّ هذه الأوجه التي ذكرها النحاس اتفق فيها مع الفراء وزاد عليها؛ حيث إن الفراء ذكر وجهين نحويين فقط : وجه للفتح ووجه للكسر، و أما النحاس فذكر ثلاثة أوجه للفتح على أربع توجيهات واحد للرفع وواحد للجر واثنين للنصب، وهو بذلك يكون قد جمع كافة الأوجه النحوية التي وردت في الآية الكريمة ذاكرا توجيها لقراءاتها .

والحق أن الراجح ما جاء عن الفراء من نصب همزة "إن " على الرفع؛ فهو أليق بالمعنى وأمكن، وعليه فلا يوقف على قوله تعالى: ﴿ وَعۡدَ ٱللَّهِ حَقٌّ ﴾ ؛ بل يحسن الوصل لتمام المعنى وزيادة تمكينه في النفس؛ لأن من يبدأ الخلق -بلا شك- قادر – سبحانه وتعالى- على البعث والإرجاع إليه ، والله أعلم وأجل.

المسألة السادسة:

أثر المعنى في تحديد المعطوف عليه بحرف العطف (أو).

في قوله تعالى: ﴿قَالُواْ يَـٰشُعَيْبُ أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَآ أَوْ أَن نَّفْعَلَ فِىٓ أَمْوَٰلِنَا مَا نَشَـٰٓؤُاْ﴾ **{هود : ٨٧}**

رأي الفراء من كتاب "القطع والائتناف" للنحاس :

قال النحاس : ﴿قَالُواْ يَـٰشُعَيْبُ أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَآ﴾ قال يعقوب: فهذا الوقف الكافي، وغلط في هذا لأن بعض الكلام متصل ببعض، والمعنى عند الفراء: ونترك أن نفعل في أموالنا ما نشاء، وله فيه قول آخر، على قول من قال الأمر كالنهي، فيكون المعنى: أو تنهانا أن نفعل في أموالنا ما نشاء، وشبهه بقولهم: أضربك أن تسيء؛ أي: أنها كأن تسيء»[1].

رأي الفراء من كتابه "معاني القرآن" :

«وقوله: ﴿أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ﴾ ويقرأ ﴿أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَآ أَوْ أَن نَّفْعَلَ﴾ [٨٧] معناه: أَوْ تأمرك أن نترك أن تفعل ﴿فِىٓ أَمْوَٰلِنَا مَا نَشَـٰٓؤُاْ﴾ فأن مردودة على (نترك) ، وفيها وجه آخر تجعل الأمر كالنهي كأنه قَالَ: أصلواتك تأمرك بذا وتنهانا عَن ذا. وهي حينئذٍ مردودة عَلى (أن) الأولى لا إضمارَ فِيهِ كأنّك قلت: تنهانا أن نفعل فِي أموالنا ما نشاء كما تَقُولُ: أَضْرِبُكَ أن تسيء كأنه قَالَ: أنْهَاكَ بالضربِ عَن الإساءة. وتقرأ:[2](أَوْ أَنْ نَفْعَلَ فِي أَمْوالِنَا مَا تَشَاء) و(نشاء) جميعا»[3].

---

(١)القطع والائتناف للنحاس.ص٣٩٤.

(٢)فيها قراءتان ، وهما : الإفراد (أصلاتك) :لحمزة والكسائي وحفص ،وقرأ الباقون بالجمع (أصلواتك).انظر :إرشاد المريد إلى مقصود لقصد ،للشيخ : علي محمد الضباغ ص٢٠٥، والبدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة ،ص ١٥٨.

(٣)معاني القرآن للفراء ٢/ ٢٥.

تحليل رأي الفراء :

تلمس الفراء أبعاد هذا المعنى من خلال النحو والإعراب فتناول قوله تعالى: {أو نفعل} وذكر في توجيهها وجهين:

الأول: أن تكون معطوفة على قوله: {ما يعبد} ويكون تقدير المعنى على هذا النحو: أن نترك ما نعبد وأن نترك ما نفعله بأموالنا.

الثاني: أن تكون معطوفة على "أن" الأولى، ويكون تقدير المعنى على الوجه: أصلاتك تأمرك أن نترك ما نعبد وأن نفعل في أموالنا ما نشاء.

رأي الفراء بين مؤيد ومعارض:

تبع الفراء **ابن عطية** من النحاة والمفسرين ؛ فوافقه فيما ذهب إليه، في أن من قرأ بالنون فيهما فـ"أَنْ" الثانية عطف على "ما"؛ لأن المعنى يصير: "أصلواتك تأمرُكَ أن نفعلَ في أموالِنَا ما نَشاءُ؟"، وأما من قرأ بالتاء فيهما فيصح عطف "أَنْ" الثانية على "ما" .

ثم أردف بقوله معللا: »قال القاضي أبو محمد: ويجيء "نَتْرُكَ" في الأول بمعنى نرفض، وفي الثاني بمعنى نقرر، فيتعذر عندي هذا الوجه لما ذكرته من تنوع الترك على الحكم اللفظي أو على حذف مضاف، ألا ترى أن الترك في قراءة من قرأ بالنون في الفعلين إنما هو بمعنى الرفض غير متنوع، وأما من قرأ بالنون في "نفعل" والتاء في "تشاء" فـ "أَنْ" معطوفة على الأولى، ولا يجوز أن تنعطف على "ما" لأن المعنى -أيضا- ينقلب، فتدبره«[(١)] .

فابن عطية هنا قد جعل الوجه الأول الذي ذكره الفراء على قراءة النون في "نترك" و"نفعل"، وذكر الوجه الثاني في قراءة من قرأ بالتاء في الموضعين.

وعلى نفس المنوال الذي سار عليه ابن عطية في تفسيره نسج **أبو السعود رأيه** ؛ موافقا الفراء في الوجهين اللذين ذكرهما ، ولكنه ذكر الوجه الثاني على قراءة

(١)المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ٣/ ٢٠٠.

من قرأ بالتاء فقال: «وقرئ بالتاء في الفعلين عطفاً على مفعول تأمُرك؛ أي أصلاتك تأمرك أن تفعل أنت في أموالنا ما تشاء وتجويزُ العطفِ على ما قيل يستدعي أن يراد بالترك معنيان متخالفان والمرادُ بفعله عليه السلام إيجاب الإيفاءِ والعدلِ في معاملاتهم لا نفسُ الإيفاء؛ فإن ذلك ليس من أفعاله عليه السلام بل من أفعالهم.

وذكر أن عدم عطف " أن نفعل" على "أن نترك" ؛ لأن الترك ليس مأموراً به على الحقيقة، بل المأمورُ به تكليفُه عليه السلام إياهم وأمرُه بذلك، والمعنى أصلاتُك تأمرُك أن تكلِّفَنا أن نترك ما يعبدُ آباؤُنا[1] .

ذكر أبو السعود الوجه الأول الذي ذكره الفراء بجعل (أو نفعل) معطوفة على " ما " في قوله : (ما يعبد) ، وذكر الوجه الثاني الذي قال به الفراء عندما تناول القراءة بالتاء يعني (أو تفعل) فذكر أنها معطوفة على أن نترك، ثم عرض كافة الأوجه القرائية الأخرى في الآية وقدم التوجيه النحوي لها.

وقد أجاز الوجهين أيضا **ابن عادل** في تفسيره ولكن مع التأكيد على أن كل وجه من الوجهين ينتمي إلى قراءة معينة[2] .

وإذا كان ابن عطية وأبو السعود وابن عادل قد وافقوا الفراء في الوجهين اللذين ذكرهما، فإن بعض النحاة قد عارضوا الفراء في بعض ما ذهب إليه، ومن هؤلاء **العكبري** حيث جعل (أَوْ أَنْ نَفْعَلَ): فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَطْفًا عَلَى "مَا يَعْبُدُ" وَالتَّقْدِيرُ: أَصَلَوَاتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ نَتْرُكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا، أَوْ أَنْ نَتْرُكَ أَنْ نَفْعَلَ، وَلَيْسَ بِمَعْطُوفٍ عَلَى أَنْ نَتْرُكَ ؛ إِذْ لَيْسَ الْمَعْنَى: أَصَلَوَاتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ نَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا»[3] .

وعليه ينص العكبري على أن الوجه الأول الذي ذكره الفراء هو الوجه الوحيد المحتمل في الآية الكريمة، وينكر الوجه الثاني ؛ القائل بأن "تكون" أو "نفعل" معطوفة على "أن نترك" ، لفساد المعنى على هذا الوجه. غير أن الملاحظ في

---

(١)انظر إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم: ٤/ ٢٣٢- ٢٣٣.

(٢)انظر اللباب في علوم الكتاب ١٠/ ٥٤٦- ٥٤٧.

(٣)التبيان في إعراب القرآن ٢/ ٧١١- ٧١٢.

نصه أنه لم يصرّح تصريحا مباشرا بالاعتراض على الفراء باعتباره صاحب هذا الرأي، حيث إنه ركز اهتمامه في الاعتراض على الوجه النحوي، ولم يصرّح بالاعتراض على الفراء نفسه، وهو على خلاف ما فعله **القرطبي** الذي صرح تصريحا واضحا بالاعتراض على ما أورده الفراء في الوجه الثاني، فقال: «{أَوْ أَنْ نَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ} زعم الفراء أن التقدير: أو تنهانا أن نفعل في أموالنا ما نشاء. وقرأ السلمي والضحّاك بن قيس {أَوْ أَنْ تَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا تَشَاءُ} بالتاء في الفعلين، والمعنى: ما تشاء أنت يا شعيب. وقال النحاس: "أو أن" على هذه القراءة معطوفة على "أن" الأولى....»[1].

وهنا اعتراض مباشر على ما ذكره الفراء، وإنكار لأن تكون "أو نفعل" معطوفة على "أن نترك" في قراءة النون، لما يؤديه ذلك من فساد المعنى، وبعده عن المراد.

توجيه أبي جعفر النحاس لرأي الفراء :

لم يكن الوقف أمام الآية ببعيد عن **النحاس** في كتابه "القطع والائتناف"، وخصوصا إذا ما كنا بصدد قراءات متعددة وأوجه وقف وابتداء، فقد عرض النحاس للآية الكريمة ورصد ما فيها من قراءات مختلفة ونسب هذه القراءات إلى قارئيها على عادته في الحرص على توثيق الأقوال والقراءات، مقدّما أوجه الوقف والابتداء، وخطّأ يعقوب فيما ذهب إليه من رأي في الوقف في الآية الكريمة، ثم ما لبث أن ذكر كلام الفراء ولم يعلّق عليه بالمخالفة، ومحض النقل يؤذن بالموافقة، فنص النحاس لا يحمل أي وجه من أوجه المعارضة لما ذكره الفراء في الوجه الثاني، وهذا يدل على أن النحاس يتفق مع الفراء فيما ذهب إليه بدليل نقله الوجهين دون اعتراض على أيهما.

□

(١)تفسير القرطبي ،(٩/ ٨٧).

الخلاصة والترجيح :

إنّ جمهور النحاة والمفسرين وافقوا على النحو الذي ذكره الفراء في توجيه الآية؛ من جعل "أو نفعل" معطوفة على "ما يعبد"، وهو الوجه الأول الذي ذكره، ولم يعترض عليه أحد منهم بل إن معظمهم رجّح هذا الوجه من الأوجه المحتملة التي ذكروها في الآية وبعضهم اكتفى به، ولم يذكر غيره.

أما الوجه الثاني الذي ذكره الفراء فقد اعترض عليه معظمهم، وحتى من أجازه منهم فقد أجازه على قراءة مختلفة عن القراءة التي أوردها الفراء فقد أجازوا هذا الوجع على قراءة من قرأ بالتاء: {أو تفعل}فالمعنى يصير، أصلاتك تأمرك أن نترك ما يعبد آباؤنا أو تفعل ما تشاء في أمولنا. وقد نص آخرون على امتناع هذا العطف على قراءة النصب. وقد سبق أن تقدّم النصوص التي تبرهن ذلك فلا داعي لتكرارها.

والحق أن ما ذهب إليه الفراء في الوجه الثاني لا يؤدي إلى فساد المعنى على خلاف ما ذكره عدد من النحاة والمفسرين؛ إذ يصح تقدير المعنى: (أصلاتك تأمرك أن نترك ما يعبد آباؤنا أو نفعل ما تشاؤه في أموالنا)، وما يقرب هذا الوجه هو قوله: "تشاء" على قراءة من قرأ: "تشاء"، حيث إن كيفية التعامل مع الأموال مرهونة بما يشاؤه الرسول، وهو نفس المعنى الذي يرد في الآية مع قراءة من قرأ بالتاء، حيث إن المعنى: أصلاتك تأمرك أن نترك ما يعبد آباؤنا أو تفعل ما تشاؤه في أموالنا. فكلاهما يؤدي المعنى نفسه.

وعلى هذا يتضح أن ما ذكره الفراء محتمل في الآية الكريمة، وليس صوابا قول من اعترض عليه ورأى أن في كلامه هذا فسادا للمعنى؛ حيث إن المعنى لا يفسد مع تأويل الآية على هذا الوجه.

أما على القراءة الأخرى في "تشاء" وهي قراءة عاصم وغيره، أعني قراءة: {نشاء} فلا يجوز المعنى على هذا الوجه ؛ وذلك لأن التقدير يكون على النحو التالي: أصلاتك تأمرك أن نفعل ما نشاء في أموالنا. وهذا ظاهر الفساد؛ لأن في هذا رخصة واضحة للمشركين والكفار أن يعصوا الله بأموالهم كما يشاؤون، فإن كان

الفراء أجاز هذا الوجه على قراءة من قرأ تشاء، فقوله مقبول عليه لاحتمال المعنى ذلك، أما إن أجاز هذا الوجه على قراءة من قرأ نشاء، فإن كلامه ظاهر الفساد والشطط، حيث يؤدي إلى ضد المراد من الآية الكريمة وهو إباحة تصرف المشركين في أموالهم على أي وجه كان حرامًا أو حلالًا.والله أعلم وأجل.

المسألة السابعة :

اختلاف المعنى بين النصب على الحالية والنصب على الذم .

في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَآ إِلَّا قَلِيلًا ۝٦٠ مَّلْعُونِينَۖ﴾ الأحزاب: ٦٠ - ٦١

رأي الفرّاء من كتاب " القطع والائتناف " للنحاس :

قال النحاس : «قال محمد بن عيسى: ﴿ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَآ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ تم الكلام، وهو قول أحمد بن جعفر، على أن يستأنف "ملعونين" وينصبه على الشتم، وقول الأخفش أن تمام الكلام "إلا قليلا ملعونين" وهو قول محمد بن يزيد على أن تنصب "ملعونين" على الحال، وقال نصير: تنصب "ملعونين" على القطع أو الشتم، وزعم الفراء: أنه لا يجوز نصب "ملعونين" على القطع، قال أبو جعفر: من نصب "ملعونين" على الذم كما قرئ ﴿وَٱمۡرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ ﴾ ، وكما قال: (من الطويل)

❖وجوه قرودٍ تبتغي مَن تُجادعُ❖

جاز أن يقف على "إلا قليلا " ومن نصب " ملعونين " على الحال لم يقف على " إلا قليلا " وقال أبو حاتم " إلا قليلا ملعونين " كاف، والتمام ﴿أُخِذُوٓاْ وَقُتِّلُواْ تَقۡتِيلًا ﴾ . قال أبو جعفر: ليس هذا بتمام لأن "سنة الله" منصوبة بما قبلها»[(١)].

رأي الفرّاء من كتابه " معاني القرآن " :

توقف **الفراء** في كتابه (معاني القرآن) أمام قوله تعالى: (ملعونين) فقال: «وقوله: "مَلْعُونِينَ" منصوبة عَلَى الشتم، وَعَلَى الفعل؛ أي: لا يجاورونك فيها إلا ملعونين، والشتم عَلَى الاستئناف، كما قال: ﴿وَٱمۡرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ ﴾ لمن نصبه. ثُمَّ قَالَ: (أَيْنَما ثُقِفُوا أُخِذُوا وَقُتِّلُوا) فاستأنف. فهذا جزاء»[(٢)].

---

(١)القطع والائتناف ،أبو جعفر النحاس ،ص: ٥٧٨ – ٥٧٩.

(٢)معاني القرآن ،الفراء، ٢/ ٣٤٩ - ٣٥٠ .

تحليل رأي الفراء :

قدّم الفراء توجيهه للنص في قوله تعالى: "ملعونين"، وحمل النصب على القطع أي: النعت المقطوع للذم، وهو من الأوجه التي يخالف النعت فيها ما سبقه ، ويقطع النعت للرفع بمبتدأ محذوف أو للنصب بفعل محذوف، وقد ذكر الفراء هنا: أن النعت مقطوع للنصب؛ بتقدير: أذم، وقد حمل الفرّاء النصب في الآية على ذلك، وأجاز في الآية النصب بالفعل بتوسط إلا الاستثنائية، وربط الفرّاء بين التوجيه الإعرابي والوقف والابتداء في الآية ؛ فذكر أن النصب على الشتم مرتبط بالاستئناف والوقف على ما قبل "ملعونين"، واستشهد عليه بقوله تعالى: ﴿وَٱمۡرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ﴾ بنصب "حمالة" على الشتم.

رأي الفرّاء بين مؤيد ومعارض :

توقف عدد من النحاة والمفسرين أمام الآية الكريمة لتوجيه النصب في قوله تعالى: "ملعونين"، ومن هؤلاء **الطبري** الذي ذكر توجيها إعرابيا للآية في تفسيره فقال: «ونصب قوله: (مَلْعُونِينَ) على الشتم، وقد يجوز أن يكون القليل من صفة الملعونين»(١).

فجعل للنصب وجهين: أحدهما ؛ أن تكون منصوبة على الشتم ، واتفق في ذلك مع الفراء ، والآخر : أن تكون منصوبة ؛ صفة لقليل، وتقدير الكلام : قليلا ملعونين.

وقد اتفق مع الفراء كذلك صاحب روح البيان حيث قال: «"مَلْعُونِينَ" مطرودين عن الرحمة والمدينة، وهو نصب على الشتم والذم أي أشتم وأذم، أو على الحال على أن حرف الاستثناء داخل على الظرف والحال معا؛ أي: لا يجاورونك إلا حال كونهم ملعونين»(٢).

(١)جامع البيان ، أبو جعفر الطبري (المتوفى: ٣١٠هـ) ،٢٠/ ٣٢٨.

(٢)روح البيان -إسماعيل حقي بن مصطفى الإستانبولي الحنفي الخلوتي - ٧/ ٢٤٢ .

فأجاز هنا النصب على الشتم كما أجاز النصب بتوسط حرف الاستثناء إلا. وممن ذهب هذا المذهب أيضا النسفي في تفسيره حينما قال: « {مَّلْعُونِينَ} نصب على الشتم أو الحال أي لا يجاورونك إلا ملعونين فالاستثناء دخل على الظرف والحال معا، كما مرّ، ولا ينتصب عن "أخذوا"؛ لأن ما بعد حروف الشرط لا يعمل فيما قبلها»[(١)].

فأجاز بهذا الوجهين الذين أجازهما الفراء.

وكما اتفق مع الفراء في الوجه الأول - أعني : النصب على الذم- الزمخشري في الكشاف فأجاز النصب على الذم بتقدير فعل الذم محذوفا، كما أنه أورد وجها آخر لم يذكره الفراء، وهو وجه النصب على الحال، وأشار إلى دخول حرف الاستثناء على الظرف وعلى الحال معا [(٢)].

وسار في هذا النهج أيضا صاحب البحر المديد؛ حيث أجاز النصب على الذم وكذلك النصب على الحال [(٣)].

وممن ذهب إلى أن النصب في الآية على الحال كذلك الزجاج[(٤)].

وقد تابع في هذا أيضا **العكبري** في التبيان حيث ذكر أن النصب في ملعونين على الحال وليس على الذم فقال: «قوله تعالى: {ملعونين} هو حال من الفاعل في {يجاورونك} ولا يجوز أن يكون حالًا مما بعد "أين"؛ لأنها شرط وما بعد الشرط لا يعمل فيما قبله»[(٥)].

ويؤكد أبو بكر **القرطبي** أن الوقف على قوله "ملعونين "وقف حسن، كما نقل رأي النحاس في الآية ؛ من إجازة الوقف على إلا قليلا، ووجه النصب في "ملعونين" على الشتم والذم فيما ذكره الفراء غير أنه لم ينسب هذا إلى الفراء، واحتج عليه بقوله تعالى: {حمالة الحطب}، وانتقد في توجيه الآية قول من قال إن ملعونين

---

(١)مدارك التنزيل وحقائق التأويل -أبو البركات النسفي (المتوفى: ٧١٠هـ) ٣/ ٤٦.

(٢)الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ، الزمخشري ، ٣/ ٥٦١.

(٣)البحر المديد في تفسير القرآن المجيد ، أبو العباس الصوفي (المتوفى: ١٢٢٤هـ) ، ٤/ ٤٦٣.

(٤) معاني القرآن وإعرابه ، أبو إسحاق الزجاج (المتوفى: ٣١١هـ) ، ٤/ ٢٣٦.

(٥)التبيان في إعراب القرآن ،أبو البقاء العكبري ،٢/ ١٠٦٠.

منصوب بقوله: {أخذوا} لأن القاعدة النحوية تقول: لا يجوز أن يعمل ما بعد الشرط فيما قبله ؛ فالشرط حاجز حصين لا يجوز تجاوزه[١].

وذهب **ابن عطية** في توجيه إعراب الآية الكريمة مذهبا مختلفا عما ذهب إليهمن قبله من النحاة، فأجاز النصب على الذم كما ذكره الفراء والطبري، وكذلك أجاز النصب على الحالية كما ذكره الزجاج وغيره، ولكنه قدّم وجها نحويا آخر يختلف فيه عن كل من سبقه من المفسرين والنحاة ، حيث قال: «وقوله تعالى: "مَلْعُونِينَ" يجوز أن ينتصب على الذم قاله الطبري، ويجوز أن يكون بدلا من أقلاء الذي قدرناه قبل في أحد التأويلات، ويجوز أن يكون حالا من الضمير في "يُجاوِرُونَكَ" كأنه قال ينتفون ملعونين، فلما تقدّر "لا يُجاوِرُونَكَ "تقدير ينتفون، حسن هذا»[٢].

فأجاز أن يكون النصب على البدل من "أقلاء" مقدّرة، وهذا وجه جديد لم يذكره غيره من النحاة، انفرد به ابن عطية عنهم.

وقد عرض أبو حيان **الغرناطي** كافة الأوجه النحوية التي ذكرها النحاة والمفسرون السابقون عليه على نحو مُستقصى، ورجّح بينها ؛مضيفا رأي الزمخشري إلى رأي الطبري وابن عطية الآنفين في أن يكون حالا ، كما يوافق الفراء في كونه منصوبا على الشتم، ثم يفنّد الآراء بقوله: ((وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ مَعَهُ فِي مَجِيءِ الْحَالِ مِمَّا قبل إلا مذكورة بعد ما اسْتَثْنَى بِإِلَّا ، فَيَكُونُ الِاسْتِثْنَاءُ مُنْصَبًّا عَلَيْهِمَا ، وَأَنَّ جُمْهُورَ الْبَصْرِيِّينَ مَنَعُوا مِنْ ذَلِكَ. وَأَمَّا تَجْوِيزُ ابْنُ عَطِيَّةَ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا ، فَالْبَدَلُ بِالْمُشْتَقِّ قَلِيلٌ. وَأَمَّا قَوْلُ الزَّمَخْشَرِيِّ: لِأَنَّ مَا بَعْدَ كَلِمَةِ الشَّرْطِ لَا يَعْمَلُ فِيمَا قَبْلَهَا ، فَلَيْسَ هَذَا مُجْمَعًا عَلَيْهِ، لِأَنَّ مَا بَعْدَ كَلِمَةِ الشَّرْطِ شَيْئَانِ: فِعْلُ الشَّرْطِ وَالْجَوَابُ. فَأَمَّا فِعْلُ الشَّرْطِ، فَأَجَازَ الْكِسَائِيُّ تَقْدِيمَ مَعْمُولِهِ عَلَى الْكَلِمَةِ، أَجَازَ زَيْدٌ أَنْ يَضْرِبَ اضْرِبْهُ،

(١)الجامع لأحكام القرآن الكريم ، شمس الدين القرطبي ، ١٤/ ٢٤٦ .

(٢)المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ،ابن عطية الأندلسي المحاربي ، ٤/ ٤٠٠.

وَأَمَّا الْجَوَابُ فَقَدْ أَجَازَ أَيْضًا تَقْدِيمَ مَعْمُولِهِ عَلَيْهِ نَحْوُ: إِنْ يُقِمْ زَيْدٌ عَمْرًا يُضْرَبْ. وَقَدْ حُكِيَ عَنْ بَعْضِ النَّحْوِيِّينَ أَنَّهُ قَالَ: الْمَعْنَى: أَيْنَمَا ثُقِفُوا: أُخِذُوا مَلْعُونِينَ»[1].

توجيه أبي جعفر النحاس لرأي الفراء:

أما **النحاس** فقد ربط بين الوقف والوصل في الآية، وبين الإعراب والتوجيه الإعرابي لكلمة "ملعونين" وتناول النصب في الآية الكريمة، مع الربط بين التوجيه النحوي والقراءة القرآنية في النص السابق، كما ربط بين الوقف والابتداء في الآية، وبين التوجيهات النحوية التي ذكرها النحاة، وقدّم في نصّه وجهين نحويين وردا عند النحاة والمفسرين في الآية الكريمة، أحدهما: النصب على تقدير فعل محذوف تقديره: أذم أو أشتم ، و**الثاني:** النصب على الحال.

وقد نقل عن الفراء امتناع النصب على القطع وأحسبه قصد القطع في القراءة وليس قطع النعت ؛ لأن كلام الفراء محمول على النعت المقطوع للذم، ولم أقف في كلام الفراء على ما يشير إلى هذا الكلام، بل إنه نص على الاستئناف في الآية ونص على النصب على قطع النعت. فإن كان النحاس يقصد بالقطع الوقف على قوله قليلا فربما، أما إن كان يقصد بالقطع وجود القطع مطلقا في الآية، فلعله سهو منه- رحمه الله- فإن الفراء نصّ على النصب على الاستئناف، وإن يقصد بالقطع قطع النعت فهذا لا ينبغي؛ لأن الفراء نصب على الشتم والذم، وهي طريقة الكوفيين في التعبير عن النعت المقطوع المخالف في إعرابه منعوته.

الخلاصة والترجيح :

لقد تحصل من مقالات النحاة أقوال كثيرة حول توجيه الآية الكريمة، ويلحظ أن النحاة المتقدمين والمفسرين الأوائل كانت الأوجه عندهم – في إعراب قوله : "ملعونين " ؛ تنحصر في ثلاثة أقوال:

(١)البحر المحيط في التفسير ،أبو حيان الأندلسي ٨/ ٥٠٥ - ٥٠٦.

الأول: أن يكون النصب على الذم؛ بتقدير فعل محذوف تقديره : "أذم"، وقد قال بهذا الرأي الفراء والطبري.

الثاني: أن يكون النصب على الحال، وقد ذكر هذا القول الزجاج والزمخشري.

الثالث: أن يكون النصب على أنها نعت من قوله "قليلا"، وقد ذكر هذا القول الطبري في تفسيره.

ومن جاء بعدهم من النحاة قدّم هذه التوجيهات الإعرابية الثلاثة مصحوبة بتوجيهات إعرابية أخرى.

والواضح أن أقوى الوجوه النحوية التي قدمها النحاة في توجيه الآية ؛ تنحصر في وجهين نحويين ؛**أحدهما**: أن تكون منصوبة على الحال من الضمير المتصل في قوله يجاورونك،

والثاني : أن يكون النصب نعتا لقوله قليلا، وهو ما اختاره أبو حيان وكان الوجه الثاني الذي أورده الطبري في تفسيره. وعدّه الوجه المستقيم. يقول أبو حيان: «وَالصَّحِيحُ أَنَّ مَلْعُونِينَ صِفَةً لِقَلِيلٍ، أَيْ إِلَّا قَلِيلِينَ مَلْعُونِينَ، وَيَكُونُ قَلِيلًا مُسْتَثْنًى مِنَ الْوَاوِ فِي لَا يُجَاوِرُونَكَ، وَالْجُمْلَةُ الشَّرْطِيَّةُ صِفَةٌ أَيْضًا، أَيْ مَقْهُورِينَ مَغْلُوبًا عَلَيْهِمْ. وَمَعْنَى ثُقِفُوا: حُصِرُوا وَظَفِرَ بِهِمْ»(1). وإنما اخترت هذين الوجهين النحويين لعدم تكلف معنى أو تقدير، فلا يلزم منه حمل المعنى على غير ظاهره كما هو شأن من نصب على البدلية، وأيضا فيه بعد عن تقدير محذوف فعل، كما فعله الفراء ولا شكّ أن عدم تقدير الحذف أولى من تقديره. والله أعلم وأجلّ.

(1)البحر المحيط في التفسير ٨/ ٥٠٦.

المسألة الثامنة :

الأوجه الإعرابية الجائزة في المبدل من اسم "كان" .

في قوله تعالى: ﴿ لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكَنِهِمْ ءَايَةٌ جَنَّتَانِ عَن يَمِينٍ وَشِمَالٍ ﴾ سبأ: ١٥

رأي الفراء من كتاب "القطع والائتناف" للنحاس :

قال النحاس : «قال محمد بن عيسى: "لقد كان لسبأ في مسكنهم آية" تمام الكلام، وقال الفراء "جنّتان" تفسير للآية، فلا يوقف عند الفراء على "آية" وهو قول الأخفش، والتمام عنده "جنتان عن يمين وشمال"»[(١)].

رأي الفراء من كتابه "معاني القرآن" :

قال الفراء : «وقوله: ﴿ ءَايَةٌ جَنَّتَانِ عَن يَمِينٍ وَشِمَالٍ﴾ والمعنى: عَن أيمانِهم وشمائلهم. والجنتان مرفوعتان؛ لأنهما تفسير للآية. ولو كَانَ أحد الحرفين منصوبًا بكان لكان صوابا»[(٢)].

تحليل رأي الفراء :

عرض الفراء لقوله تعالى: {آية جنتان} ، و وجّه في نصّه الرفع في قوله "جنتان"، فذكر في النص وجهين محتملين في قوله تعالى: {جنتان} :

الوجه الأول: الرفع، وهو الذي جاءت به الآية، ووجّه الفراء بأن الرفع في {جنتان} تفسير لقوله تعالى: {آية} بالرفع، فلما فسرتها أخذت ما لها من حكم وهو الرفع.

الوجه الثاني: وهو وجه احتمالي، يقوم على أنه احتمال القراءة قوله تعالى: {آية وجنتين} بالنصب ، وتكون "جنتين" هنا تفسير لفظة "آية" المنصوبة قبلها.

---

(١)القطع والائتناف، النحاس،ص: ٥٨٢.

(٢)معاني القرآن ، الفراء (٢/ ٣٥٨).

وعلى هذين الوجهين يكون معنى الآية على هذا النحو: لقد كان في مساكن سبأ آية، هذه الآية هي جنتان عن اليمين وعن الشمال.

والتفسير عند الكوفيين من المصطلحات التي إذا أطلقوها فإنما يقصدون بها البدل، فكلام الفراء محمول على أن {جنتان} بدل من قوله تعالى: {آية}. والمعنى على هذا التقدير الذي ذهب إليه الفراء في توجيه الرفع جائز تحتمله الآية.

رأي الفراء بين مؤيد ومعارض :

بالنظر في موقف النحاة والمفسرين من الآية الكريمة من حيث موافقتهم للفراء أو مخالفتهم له؛ **اتضح أن** عددا كبيرا من المفسرين والنحاة قد وقفوا أمام الآية الكريمة وحاولوا توجيه الرفع فيها، وأول من عُني بالآية منهم بعد الفراء ؛الإمام المفسر الكبير محمد بن جرير **الطبري** حيث قال في تفسيره:«وَرُفِعَتِ الْجَنَّتَانِ فِي قَوْلِهِ: ﴿جَنَّتَانِ عَن يَمِينٍ وَشِمَالٍ﴾ تَرْجَمَةً عَنِ الآيَةِ؛ لأَنَّ مَعْنَى الْكَلاَمِ: لَقَدْ كَانَ لِسَبَأٍ فِي مَسْكَنِهِمْ آيَةٌ هِيَ جَنَّتَانِ عَنْ أَيْمَانِهِمْ وَشَمَائِلِهِمْ»[1].

فاتفق مع الفراء فيما ذهب إليه في توجيه الآية الكريمة وهو عدُّ جنتين بدلا مما قبلها. وقد أفصح الطبري عن ذلك بقوله: «ترجمة عن الآية»، وقد اتفق أيضًا مع الفراء فيما ذهب إليه **الزجاج** حيث ذكر أن الرفع في "جنتان" علة البدلية ولكنه أعقب ذلك باحتمال الرفع وجها آخر فقال: «(آيَةٌ جَنَّتَانِ). (آيَةٌ) رفع اسم كان، وَ(جَنَّتَانِ) رفع على نوعين، على أنه بدَل من آيةٍ وعلى إضمارٍ كأنَّه لما قيل آية، قيل : الآية جَنَّتَانِ»[2].

فوافق الزجاج ما ذهب إليه الفراء في توجيه الرفع في الآية، وهو رفع "جنتان" على البدلية، ولكنه أضاف على ما ذهب إليه الفراء وجها آخر وهو أن قوله تعالى: {جنتان} مرفوع على إضمار مبتدأ محذوف يعود على قوله تعالى: {آية} ويصير تقدير الكلام: كان في مساكن سبأ آية هذه الآية جنتان عن أيمانهم وعن شمائلهم.

---

(١)جامع البيان ،تحقيق أحمد شاكر ، ٢٠/ ٣٧٧.

(٢)معاني القرآن وإعرابه، الزجاج (٤/ ٢٤٨).

كما اتفق **الزمخشري** مع الزجاج في هذا؛ فأشار في تفسيره إلى علتين للرفع في الآية ،إحداهما: التي ذكرها الفراء في كتابه، وهي الرفع على البدلية والعلة الأخرى: زادها على رأي الفراء و هي الرفع بإضمار مبتدأ، والمعنى على هذا الوجه الثاني، فيه معنى المدح لهاتين الجنتين. ولم يكتف الزمخشري بما ورد عند الزجاج من أوجه نحوية بل إنه تطرق إلى قراءة من قرأ: { جنتين} بالنصب، وأشار إلى أن علة ذلك أيضًا النصب على المدح بإضمار فعل مدح محذوف، وهذه الإشارة ذات دلالة مهمة إذا ما أخذنا في الاعتبار ما أشار إلي الفراء من احتمالية قراءة الآية بالنصب في "جنتين" وآية، ومعنى ذلك أن الزمخشري يتفق مع الفراء في الوجهين الذين أوردهما في الآية: الرفع والنصب.

وكما اتفق مع الفراء فيما ذهب إليه من توجيه الرفع في الآية مكي بن أبي طالب **القيسي** في كتابه مشكل إعراب القرآن فقال: «قَوْله: {آيَة جنتان} جنتان بدل من آيَة، وَهِي اسْم كَانَ، وَيجوز أَن ترفع جنتين على إضمار مُبْتَدأ هِيَ جنتان، وَتَكون الْجُمْلَة فِي مَوضِع نصب على التَّفْسِير»[(١)].

وقد تواترت نصوص المفسرين في توجيه الآية اعتمادا على هذين الوجهين فها هو **ابن جزي** يقول في تفسيره أيضا: «وجنتان بدل من آية أو مبتدأ أو خبر مبتدأ محذوف»[(٢)].

وقد اتفق معظم النحاة حول هذين التوجيهين في الآية، غير أن **ابن عطية** في تفسيره أنكر على الفراء وغيره القول بالبدل، وذهب إلى رأي خالف فيه الجميع فقال: «وجَنَّتانِ ابتداء وخبره في قوله عن يَمِينٍ وَشِمالٍ أو خبر ابتداء تقديره هي جنتان، وهي جملة بمعنى هذه حالهم والبدل من آيَةٌ ضعيف»[(٣)].

فخالف ابن عطية قول من قال بالبدل بين "جنتين "و"آية"، وذهب إلى ضعف هذا القول، وذهب إلى أن قوله تعالى: {جنتان} مبتدأ وخبره عن اليمين وعن

(١)مشكل إعراب القرآن لمكي: ٢/ ٥٨٥.

(٢)التسهيل لعلوم التنزيل: ٢/ ١٦٤.

(٣)المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ٤/ ٤١٣.

الشمال، وقد أنكر على ابن عطية هذا القول أبو حيان **الغرناطي** في البحر المحيط حيث قال في توجيه الآية الكريمة: «"وجَنَّتانِ": خبر مبتدأ محذوف، أي هِيَ جَنَّتَانِ، قَالَهُ الزَّجَّاجُ، أَوْ بَدَلٌ، قَالَ مَعْنَاهُ الْفَرَّاءُ، قَالَ: رَفْعٌ لِأَنَّهُ تَفْسِيرٌ لِآيَةٍ. وَقَالَ مَكِّيٌّ وَغَيْرُهُ، وَضَعَّفَهُ ابْنُ عَطِيَّةَ، وَلَمْ يَذْكُرِ جِهَةَ تَضْعِيفِهِ. وَقَالَ: "جَنَّتانِ" ابْتِدَاءٌ، وَخَبَرُهُ فِي قَوْلِهِ: عَنْ يَمِينٍ وَشِمالٍ . انتهى»[1] .

فذكر أبو حيان الوجهين النحويين اللذين ذكرهما معظم النحاة في الآية الكريمة. ثم عرض إلى قول ابن عطية وأنكره لما فيه من لزوم الابتداء بالنكرة من غير مسوغ لهذا، وهو قول يخالف القياس في المبتدأ، واشتراط جمهور النحاة مجيئه معرفة أو نكرة بمسوغ ابتداء لأنه لا يبتدأ بمجهول.

توجيه أبي جعفر النحاس لرأي الفراء:

نظر **النحاس** إلى الآية من منظورين متقاطعين ؛ هما : الوقف والابتداء والنحو، فتناول الآية وفق هذين الأمرين ووجّه الرفع فيهما، ولم ينس أن يشير إلى أقوال من سبقوه من العلماء؛ حيث ذكر النحاس في النص السابق وجه الوقف على قوله تعالى: ﴿لَقَدۡ كَانَ لِسَبَإٖ فِي مَسۡكَنِهِمۡ ءَايَةٞۖ جَنَّتَانِ﴾ [سبأ: ١٥] ثم استئناف الكلام بعد ذلك بقوله: {جنتان}، وذكر أن الفراء قد عدّ الوصل هو السمة الغالبة على الآية هنا، ودليل ذلك أنه رفع كلمة "جنتان" على التفسير للآية أي : البدل ؛ وإذا كانت الكلمة بدلا من كلمة لا يصح أن يوقف على الأولى منهما دون الثانية، كما ذكر أن هذا هو رأي الأخفش في الآية وقد رجعت إلى كتاب معاني القرآن للأخفش فلم أجده تكلم عن هذه الآية، وربما ذكر ذلك في غير هذا الكتاب.

والوقف الذي ذكره النحاس في الآية الكريمة على قوله تعالى: {آية} يوجب أن تكون "جنتان" بعدها مرتفعة بعلة البدلية، لأن البدل والمبدل منه بمنزلة الكلمة الواحدة ولا يجوز أن يفصل في القراءة بين أجزاء الجملة الواحدة، فتكون علة الرفع

(١)البحر المحيط في التفسير: ٨/ ٥٣٤.

بناء على هذا الوقف هي الرفع على إضمار مبتدأ محذوف، ويكون قوله تعالى: {جنتان} مرتفع خبرا عن المحذوف.

وظاهر كلام النحاس يؤكد أنه لم ينكر هذا الوقف، ولم يؤكد على الوصل في قراءة الآية الكريمة في نفس الوقت، وقد يشير ذلك إلى جواز الأمرين عنده، أو أنه موافق كلام الفراء في توجيه الإعراب في الآية، والدليل على ذلك أنه لم يعلق عليه بالرفض بل واستطرد فيه، وكأنه إقرار منه بهذا الرأي.

الخلاصة والترجيح :

يتحصل مما سبق أن النحاة والمفسرين قد أوردوا ثلاثة أوجه نحوية في توجيه الرفع في الآية الكريمة:

الوجه الأول: أن قوله تعالى: {جنتان} رفع بدلا من قوله تعالى: {آية} والبدلية توجب للبدل ما للمبدل منه من أحكام. وقد ذكر هذا التوجيه الفراء في كتابه معاني القرآن

الوجه الثاني: أن يكون قوله تعالى: {جنتان} خبرا لمبتدأ محذوف، وقد ذكر هذا الوجه الزجاج، وتبعه فيه جمهور المفسرين والنحاة الذين تلوه، وهو وجه محتمل أيضا، وقد ذكر الزمخشري في هذا الوجه وجها بلاغيا وهو أن الرفع على إضمار محذوف مبتدأ فيه معنى المدح لهاتين الجنتين. ولم يذكر هذا القول الفراء في كتابه.

الوجه الثالث: ذكره ابن عطية وهو عدّ {جنتان} مبتدأ وخبره عن اليمين وعن الشمال، وهذا القول انفرد به ابن عطية عن بقية النحاة، وهذا القول مردود لأنه يلزم معه الابتداء بالنكرة وهو ممنوع عند جمهور النحاة مالم يقم مسوغ يسوغ الابتداء بها. يقول ابن مالك:

ولا يجوزُ الابْتِدَا بِالنَّكِرَه... مَا لَمْ تُفِدْ كَعِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَه [1].

(١)توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ١/ ٤٨٠- ٤٨١.

وقد ذكر الفراء –ووافقه في ذلك الزمخشري-وجها نحويا رابعا ولكنه على قراءة النصب ، وذلك أن تكون "جنتين" المنصوبة منصوبة على البدلية من قوله تعالى: {آيةً} المنصوبة، وقد ذكر أنه إذا قرئتا بالنصب جاز ذلك ولا يمتنع.

والحق أن الوجهين الأولين اللذين ذكرهما النحاة في توجيه الرفع في الآية الكريمة هما الأصوب في توجيه الرفع ولا اعتداد بقول ابن عطية.

كما أنّ هذين الوجهين جائزان في المعنى، ولا يتناقضان مع الدلالة الإجمالية في الآية الكريمة، ولكن الوجه الأول الذي ذكره الفراء من اعتبار الرفع على البدلية، هو الأولى لأنه أدق في بناء المعنى، كما أنه لا يُلزم بتقدير محذوف، وعليه يلزم الوصل دون الوقف.

أما على الوجه الآخر وهو الاستئناف؛ فيجب في هذه الحالة أن يكون قوله تعالى: {جنتان} مرفوعا على إضمار محذوف خبرا ، لأنه لا يجوز أن يفصل بين البدل والمبدل منه في الكلام وأيضا القراءة لأنهما بمنزلة الكلمة الواحدة.

المسألة التاسعة:

أثر حذف المبتدأ في تعدد المعنى.

في قوله تعالى ﴿قَالَ فَٱلْحَقُّ وَٱلْحَقَّ أَقُولُ ﴿٨٤﴾ لَأَمْلَأَنَّ﴾ ص: ٨٤ - ٨٥

رأي الفراء من كتاب "القطع والائتناف" للنحاس :

قال النحاس : «وقرأ أهل المدينة وأبو عمرو والكسائي ﴿قَالَ فَٱلْحَقَّ وَٱلْحَقَّ أَقُولُ﴾ ، فهذا كافٍ على قراءتهم، وقال أحمد بن موسى: هو تمام، والتقدير: قلت الحق والحق أقول، ويجوز أن يكون الأول منصوبا على الإغراء، فيصلح الوقف على "فالحق" وقرأ الأعمش وعاصم وحمزة "قال فالحقُّ" بالرفع، فيكفي الوقف هاهنا على هذه القراءة، والتقدير على قول مجاهد: فأنا الحق والحق أقول، كذا روي أنه قرأه وروي عنه "قال الحق والحق"، وهذا الوقف على هذه القراءة، وروي عنه معناها، قال: فأنا الحق والحق مني، وحكى الفراء: قال فالحق (بالخفض) فعلى هذه القراءة القطع على آخر الآية، لأن جواب القسم في "لأملأن"، ويحذف الحرف الخافض، وتقديره: قول الحق، وقيل "الفاء" بدل من "الواو"؛ لأنها أختها في العطف دخلت عليها في القسم، وآخر الآية تمام في كل القراءات، ثم التمام آخر السورة»[1].

رأي الفراء من كتابه "معاني القرآن" :

قال الفراء: «وقوله: ﴿قَالَ فَٱلْحَقُّ وَٱلْحَقَّ أَقُولُ﴾ قرأ الْحَسَن وأهل الحجاز بالنصب فيهما. وقرأ الأعمش وَعَاصِم وأكبر منهم: ابن عباس ومجاهد بالرفع فِي الأولى والنصب فِي الثانية.

حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا الْفَرَّاءُ قَالَ: حَدَّثَنِي بهرام - وَكَانَ شيخًا يقرئ فِي مسجد المطمورة ومسجد الشعبيين- عَن أبان بن تَغْلِب، عَن مجاهد أَنَّهُ قرأ (فالحقُّ مني والحقَّ أقولُ): وأقول الحقَّ. وهو وجه: ويكون رفعه عَلَى إضمار: فهو الحقُّ.

(١)القطع والائتناف- النحاس- ص: ٦١٦.

وذُكِرَ عَن ابن عباس أَنَّهُ قَالَ: فأنا الحقُّ. وأقولُ الْحَقَّ. وقد يكون رفعه بتأويل جَوابه لأن العرب تَقُولُ: الحقُّ لأقومَنَّ، ويقولون: عَزْمَةٌ صادقة لآتينَّك لأن فِيهِ تأويل: عَزْمة صادقة أن آتيك»[1].

تحليل رأي الفراء :

ذكر الفراء في الآية السابقة وجهين من أوجه القراءة في قوله تعالى: {فالحق والحق} **الأول** منهما النصب فيهما، **والثاني** الرفع في الأول والنصب في الثاني.

وقد ترتب على تنوع الأوجه القرائية التي ذكرها الفراء تنوع آخر في الأوجه النحوية؛ حيث إن الرفع في الآية له علة وكذلك النصب. فذكر في علة الرفع في الأول أن يكون مرفوعا بإضمار محذوف مبتدأ، وتكون "الحق" خبراً عن هذا المبتدأ، ولكنه لم يذكر في نصه السابق علة النصب في إعراب كلمة "الحق" الأولى وإنما غاية ما ذكره هو الوجه الثاني من أوجه القراءة التي ذكرها وهو وجه الرفع، ولم يذكر علة نصبه في قراءة من نصبه.

رأي الفرّاء بين مؤيد ومعارض :

توقف النحاة والمفسرون أمام الآية الكريمة وقفة مطولة مع تنوع الأوجه القرائية الواردة فيها، وهو ما استرعى منهم أن يقدموا أوجها نحوية مرتبطة بكل قراءة من القراءات التي وردت، فالإمام المفسر الكبير محمد بن جرير **الطبري** ذكر القراءتين:

القراءة الأولى: هي برفع "الحق" الأول ونصب الثاني.

والقراءة الثانية: هي بنصبهما كليهما.

وذكر الطبري أن القراء مجمعون على أن "الحق" الثاني منصوبة، وإنما اختلفوا في "الحق" الأولى هل هي مرفوعة أو منصوبة ؟ وكلاهما قراءة ولا مدخل لتضعيف إحدى القراءتين فهي قراءة مستفيضة في الأمصار.

(١)معاني القرآن- أبو زكريا الفراء ٢/ ٤١٢.

ثم ما لبث الطبري أن قدم توجيهين لقراءة الرفع في "الحق" الأولى:

أحدهما: أن تكون مرفوعة بضمير محذوف (مبتدأ)،وتكون هي خبره وهو الوجه نفسه الذي ذكره الفراء في توجيه الآية الكريمة.

والآخر : أن تكون مرفوعة بالابتداء ويكون الخبر ما بعدها وهو قوله لأملأن جهنم. ويكون تقدير المعنى هنا: والحق لأملأن جهنم.

وأما قراءة النصب في الحق الأول فعنده تحتمل وجهين:

الأول: أن تكون منصوبة بفعل محذوف وتكون مفعولا مطلقا لهذا الفعل المحذوف ويكون تقدير المعنى عنده: حقا لأملأن.

الثاني: أن تكون منصوبة على الإغراء والتقدير عنده: الزم الحقَّ.

وأما الحق الثانية فعنده منصوبة بالفعل التالي لها وهو من قبيل تقديم المفعول به على العامل فيه(١).

كما قدّم **الزجاج** توجيها آخر للأوجه القرائية في الآية وتأثير ذلك على إعراب الحقين في الآية، فقال: «وقرئت: ﴿قَالَ فَٱلْحَقَّ وَٱلْحَقَّ أَقُولُ﴾ بنصبهما جميعًا. فَمن رَفَع فعلى ضربين:

على معنى فَأنا الحقُّ، والحقُّ أقُولُ. ويجوز رفْعُه علي معْنَى فَالحَقُّ مِنِّي. ومن نصب فعلى معنى فالحقَّ أَقُولُ والحقَّ لأملأن جهنم حَقًّا»(٢).

اتفق الزجاج مع الفراء في توجيهه للرفع على إضمار محذوف مبتدأ، غير أنه أعقب ذلك بوجه آخر لم يذكره الفراء وهو الرفع على أنه مبتدأ ليس كما ذكر الطبري من أن خبره هو "لأملأن" ، ولكن "الحق" الأولى تكون مبتدأ والخبر محذوف تقديره مني. هذا في تأويل قراءة الرفع ، أما قراءة النصب فظاهر كلامه أنه

---

(١)انظر جامع البيان – الطبري – تحقيق أحمد شاكر: ٢١/ ٢٤١- ٢٤٢.

(٢)معاني القرآن وإعرابه – الزجاج- ٤/ ٣٤٢.

منصوب على أنه مفعول مطلق لفعل محذوف، وهو عين الوجه الأول الذي ذكره الطبري في توجيه النصب في الآية.

ولم يتوقف تناول الآية عن الربط بين النحوي والقرائي على هذين النحويين فقد ذكر غير واحد من المفسرين أوجها متعددة في توجيه الآية الكريم. يقول **السمعاني**: « أما الْقِرَاءَة بِالنّصب فيهمَا فعلى معنيَين:

أَحدهمَا: حَقًا حَقًا أَقُول: وَالْمعْنَى الثَّانِي: أَن الأول نصب على معنى أَقُول الْحق، **وَالثَّانِي:** نصب على الإغراء كَأَنَّهُ قَالَ: الزموا الْحق، ذكره الْأَزْهَرِي، وَأما الْقِرَاءَة الثَّانِيَة قَوْله: {فَالْحق} أَي: أَنا الْحق، وَقيل: مني الْحق، وَقَوله: {وَالْحق} أَي: أَقُول الْحق»[(١)].

اتفق السمعاني مع ما ذكره الطبري ذاكرا التوجيهات النحوية التي ذكرها الطبري إلى حد بعيد.

وقد كان **الثعالبي** ذا طبيعة مختلفة فيما ذكره عن غيره من المفسرين الذين سبقوه؛ حيث فصّل القول في القراءتين اللتين ذكرهما الفراء وهي: النصب لـ"الحق " الأول والثاني، والرفع للأول والنصب للثاني، واتفق مع الفراء في توجيهه لقراءة الرفع في "الحق" الأول ، دون التقدير، كما ذكر الأوجه النحوية التي ذكرها من سبقه في توجيه الآية، غير أنه تميز في تناوله بذكر قراءات أخرى لم يذكرها غيره ؛ فقد نقل قراءة ابن عباس برفع الحقين، وكذلك نقل قراءة عاصم وحمزة بنصب "الحق" الأول ورفع "الحق" الثاني. وهو بهذا الأمر قد استقصى كل الأوجه القرائية الواردة في الآية على نحو يجعل من كل الحالات الممكنة للنصب والرفع في الحقين الأول والثاني مقبولة ؛إلا أنه لم يقدّم التوجيه النحوي للقراءتين اللتين انفرد بإيرادهما في تفسيره[(٢)].

---

(١)تفسير السمعاني (٤/ ٤٥٥).

(٢)الجواهر الحسان في تفسير القرآن (٥/ ٧٦).

وهو الأمر الذي تداركه **ابن عطية** فذكر أن رفع الحق الأول بالابتداء وخبره "لأملأن"، وهو بذلك يتفق مع ما ذكره الطبري في تفسيره. وأما "الحق" الثاني فرفعه بالابتداء أيضا، وخبره ما بعده.

وقد عمق **ابن عطية** الأوجه القرائية في الآية، ولم يكتف بذكر الأوجه القرائية المرتبطة بالنصب والرفع في الآية على النحو الذي فعله الثعالبي والطبري والفراء على اختلاف الاستقراء للأوجه بينهم. بل إنه ذكر قراءة أخرى مختلفة عما ذكروه وهي قراءة: {فالحقِّ والحقِّ} بالجر ونسبها للحسن البصري، وذكر علّة نحوية في ذلك بأن الجر فيهما على القسم(١).

ونقل الشوكاني أوجه القراءات المختلفة ؛ فذكر قراءات النصب والرفع كما نقل قراءة الجر أيضا غير أنه نسبها إلى ابن السميفع وطلحة بن مصرف ونقل عن ابن عباس تضعيف هذه القراءة(٢).

ونحا **الإيجي** في تفسير الرفع في الأولى منحى مغايرا بعض الشيء عمن سبقه فقال: «(قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ) أي: ولا أقول إلا الحق (لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكَ وَمِمَّنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ): من بني آدم (أَجْمَعِينَ)؛"الحق" الأول قرئ بالنصب بحذف حرف القسم، أي: فبالحق، وبالرفع أي: فالحق قسمي فهو مقسم به على الوجهين، وجوابه لأملأن وما بينهما اعتراض، أو تقديره على النصب، فأحق الحق، أو أُلزم الحق، وعلى الرفع فالحق مني، أو أنا الحق »(٣).

فعدّ الرفع بالابتداء والخبر محذوفا تقديره قسمي. ويكون هذا المحذوف محذوفا وجوبا، واتفق مع الطبري في قراءة النصب بأنها في الأولى على تقدير الزم أو تقدير المفعول المطلق محذوف الفعل.

---

(١)المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ٤/ ٥١٦.

(٢)فتح القدير، الشوكاني ٤/ ٥١٢.

(٣)جامع البيان في تفسير القرآن: ٣/ ٤٨٨.

وقدّم **أبو السعود** توجيهات نحوية للرفع في الحق الأول فقال: «{قَالَ} أي اللّه عزَّ وجلَّ {فالحق والحق أَقُولُ} برفع الأوَّلِ على أنَّه مبتدأٌ محذوفُ الخبرِ، أو خبرٌ محذوفُ المبتدأِ، ونصبِ الثَّاني على أنَّه مفعولٌ لما بعدَهُ قُدِّم عليه للقصرِ أي لا أقولُ إلاَّ الحقَّ، والفاءُ لترتيبِ ما بعدها على ما قبلها أي فالحقُّ قَسَمي»[١].

فعد الرفع إما على أنه مبتدأ محذوف الخبر كما ذكره الطبري أو على أنه خبر محذوف المبتدأ على ما ذكره الفراء.

وقد عرض للآية **صاحب فتح البيانفي مقاصد القرآن**، فقال: ﴿قَالَ فَٱلْحَقُّ وَٱلْحَقَّ أَقُولُ ﴾ مستأنفة كالجمل التي قبلها قرأ الجمهور بنصب الحق في الموضعين، على أنه مقسم به حذف منه حرف القسم، فانتصب، أو هما منصوبان على الإغراء أي الزموا الحق أو مصدران مؤكدان لمضمون قوله: لأملأن»[٢].

وقد توقف **ابن هشام** وقفة مهمة في كتابه (مغني اللبيب) أمام الآية الكريمة وأوضح الأوجه النحوية الجائزة فيها فقال: « الأَصْل أقسم بِالْحَقِّ لأملأن وَأَقُول الْحق، فانتصب الْحق الأول بعد إِسْقَاط الْخَافِض بأقسم محذوفا، وَالْحق الثَّانِي بأقول، وَاعْترض بجملة (أَقُول الْحق) وَقدم معمولها للاختصاص، وقرئ برفعهما بِتَقْدِير فَالْحق قسمي وَالْحق أقوله، وبجرهما على تَقْدِير وَاو الْقسم فِي الأول، وَالثَّانِي توكيدا كَقَوْلِك وَاللّه وَاللّهِ لَأَفْعَلَنَّ، وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيّ: جر الثَّانِي على أَن الْمَعْنى وَأَقُول وَالْحق؛ أَي هَذَا اللَّفْظ فأعمل القَوْل فِي لفظ وَاو الْقسم مَعَ مجرورها على سَبِيل الْحِكَايَة، قَالَ: وَهُوَ وَجه حسن دَقِيق جَائِز فِي الرّفْع وَالنّصب.. اهـ.

وقرئ بِرَفْع الأول وَنصب الثَّانِي؛ قيل: أَي فَالْحق قسمي، أَو فَالْحق مني، أَو فَالْحق أَنا، وَالْأول أولى، وَمن ذَلِك قَوْله تَعَالَى:﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ﴾[٣] الْآيَات»[٤].

(١)إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم (٧/ ٢٣٨).

(٢)انظر فتح البيان في مقاصد القرآن (١٢/ ٧١).

(٣) سورة الواقعة -٧٦.

(٤)مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. ص: ٥١٠.

فذكر الأوجه النحوية المختلفة لقراءات النصب والرفع والجر في الأول والثاني، على نحو موثق بأقوال النحاة والمفسرين. وقد تناول هذا جلالا الدين في تفسيرهما فوافقا الفراء فيما ذكر من النصب والنصب أو الرفع والنصب، وأضافا علة للنصب وهي النصب بالفعل المحذوف أو المصدر أو نزع حرف القسم.

وأما الرفع فعلى الابتداء أو القسم على تقدير : فالحق قسمي[١].

توجيه أبي جعفر النحاس لرأي الفراء :

استهل النحاس في تناوله للآية بالحديث عن القطع والوصل ، حيث عرض موضع الوقف فيها، ثم تطرق إلى الحديث عن قراءاتها المختلفة، فذكر قراءات الرفع والنصب والجر في "الحق" الأول و"الحق" الثاني، ثم قام بتوجيه كل منها على النحو الذي رآه صالحا.

فذكر في قراءة الرفع في "الحق" الأول أوجها؛ أهمهما وأقواها عنده :

١- أن "الحق" الأول مرفوع بالابتداء والخبر بعده إما محذوف تقديره: مني أو قسمي أو غير ذلك، أو الخبر قوله تعالى: {لأملأن}.

٢- أن "الحق" الأول مرفوع خبرا لمبتدأ محذوف وتقديره أنا أو هو أو غير ذلك.

والأولى من هذه الأوجه؛ أن يكون قوله "الحق" مبتدأ وخبره لأملأن وهو الوجه الذي ذكره الطبري في تفسيره كما سبق.

أما الرفع في "الحق" الثاني فقد وردت فيه أقوال أهمها وأرجحها ؛ أن يكون مبتدأ وما بعده وهو قوله {أقول} خبر عنه.

أما النصب في "الحق: الأول: فقد ذكر له المفسرون والنحاة أوجها نحوية متعددة أقواها:

الأول: أن يكون منصوبا مفعولا مطلقا وفعله محذوف.

(١)انظر تفسير الجلالين ص: ٦٠٥..

الثاني: أن يكون منصوبا بفعل محذوف تقديره: الزم، ويكون النصب على الإغراء.

و كليهما جائز في الآية ، ولا يُقدم أحدهما على الآخر ؛ لاحتمال الآية الوجهين كليهما.

وأما النصب في "الحق" الثاني فالراجح من أقوال النحاة : أنه منصوب بالفعل بعده ، وتقدير الكلام: وأقول الحق.

وأما الجر في الآية الكريمة فقد ذكر النحاة له علة واحدة ، وهي أن الجر على القسم إما بأداة ظاهرة كما في "الحق" الثاني. أو بأداة محذوفة كما هو الحال في الحق الأول.

الخلاصة والترجيح :

يتضح مما تقدّم؛ أن التوجيه النحوي المطروح حول قراءة الجر من أضعف هذه الأوجه؛ نظرا لبعده عن مضمون الآية ومعناها المرتبط بسياقها، كما أنها توجيهات اعتمدت على قراءات غير متواترة، وإن كانت مما يؤخذ به في النحو .

أما قراءتا النصب والرفع ؛ فإنهما قراءتان متواترتان قرأ بها جمهور قراء الأمصار والبلاد الإسلامية ، فالمعول في قراءة الآية عليهما، وإن كانت لا ترفضُ قراءات الآحاد إذا لم تعارض المعنى الوارد في الآية أو القواعد النحوية الواردة عن العرب ولو احتمالا. وهي الشروط التي اشترطها علماء القراءات لقبول القراءة القرآنية.

والواضح أن جميع ما ذكره العلماء هي وجوه صحيحة مقبولة، توافق العقل والمعنى وتناسب التقعيد النحوي، بما لا يجعل وجها أفضل من وجه، وهذا ما وُجِد لدى جميع العلماء الذين تعرّضوا للآية، فلم يقدّموا أو يردّوا أي وجه من هذه الوجوه.

المسألة العاشرة:

أثر الفاء في تحديد جواب الشرط.

في قوله تعالى: ﴿ وَإِذِ ٱعۡتَزَلۡتُمُوهُمۡ وَمَا يَعۡبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ فَأۡوُۥٓاْ إِلَى ٱلۡكَهۡفِ يَنشُرۡ لَكُمۡ رَبُّكُم مِّن رَّحۡمَتِهِۦ وَيُهَيِّئۡ لَكُم مِّنۡ أَمۡرِكُم مِّرۡفَقٗا ﴾ **[الكهف: ١٦]**

رأي الفراء من كتاب "القطع والائتناف" للنحاس :

قال النحاس: «صالح وليس بتمام....وكذا "وما يعبدون إلا الله" [الكهف: ١٦] إلا أن قول الفراء: ليس هذا بوقف البتة لأن "فأوُوا" [الكهف: ١٦] عنده جواب "إذ" [الكهف: ١٦]»(١).

رأي الفراء من كتابه :"معاني القرآن" :

قال الفراء : «وقوله: (فَأۡوُۥٓاْ إِلَى ٱلۡكَهۡفِ) جواب لـ "إذْ"، كما تَقُولُ: إذ فعلت ما فعلت فتُبْ»(٢).

تحليل رأي الفراء:

جعل الفراء قوله تعالى: {فأووا} جواب شرط لـ "إذ" التي تقدمت في الآية الكريمة.

رأي الفراء بين مؤيد ومعارض :

وقد تناول عدد من النحاة والمفسرين الآية الكريمة ، وانطلق بعضهم من الرأي نفسه الذي ذهب إليه الفراء، فهذا الإمام المفسر الكبير محمد بن جرير **الطبري** في كتابه (جامع البيان)؛ يقول أثناء الحديث عن أصحاب الكهف: «وقوله: (فَأْوُوا إِلَى الْكَهْفِ) جواب لـ "إذ"، كأن معنى الكلام: وإذ اعتزلتم أيها القوم قومكم، فأْوُوا إلى الكهف، كما يقال: إذ أذنبت فاستغفر الله وتب إليه»(٣).

(١) القطع والائتناف - النحاس - ص: ٤٤٤ - ٤٤٥.

(٢) معاني القرآن للفراء (٢/ ١٣٦).

(٣) تفسير الطبري : ١٧/ ٦١٧- ٦١٨.

فجعل المعنى في الآية على النحو التالي: وإذ اعتزلتم أيها القوم قومكم فأووا إلى الكهف، فجملة فأووا إلى الكهف جملة جواب شرط لقوله: وإذ اعتزلتموهم.

وعلى نفس الرأي والاتفاق مع الفرّاء سار الإمام **الألوسي** في تفسيره (روح المعاني)[1]، **والرازي في (مفاتيح الغيب)**[2]، وصاحب تفسير (فتح البيان في مقاصد القرآن)[3]، ومثلهم **أبو السعود**[4]، و**النيسابوري** في تفسيره حيث قال: «قال الفراء: (فَأْوُوا إِلَى الْكَهْفِ) جواب "إذ"، ومعناه اذهبوا إليه واجعلوا مأواكم يَنْشُرْ لَكُمْ رَبُّكُمْ مِنْ رَحْمَتِهِ يبسطها لكم»[5].

توجيه أبي جعفر النحاس لرأي الفراء:

حرص **النحاس** على المنهج الذي اختطه لنفسه في كتابه، حيث الربط بين المعنى النحوي والوقف والوصل في قراءة القرآن الكريم، وذلك من خلال تناول المعنى النحوي والجمل النحوية وأقوال النحاة حولها والربط بينها وبين الوقف والوصل في الآيات الكريمة

تناول النحاس قضية الوقف والوصل في الآية الكريمة بناء على التوجيه النحوي لها، ونقل رأي الفراء في الآية، وذلك أنه عدّ جملة فأووا جواب شرط لـ"إذ" الشرطية ومن ثم لا يجوز الوقف على قوله تعالى: {وما يعبدون إلا الله}، واكتفى النحاس في بيان عدم صحة الوقف هنا بكلام الفراء في الآية الكريمة، ويظهر من نقله كلام الفراء أنه يتفق معه اتفاقا كبيرا.

(١)انظر روح المعاني (٨/ ٢١٠).

(٢)انظر مفاتيح الغيب (٢١/ ٨٤).

(٣)فتح البيان في مقاصد القرآن (٨/ ٢١).

(٤)إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، أبو السعود، (٥/ ٢١١).

(٥)غرائب القرآن ورغائب الفرقان (٤/ ٤٠٨).

الخلاصة والترجيح :

يظهر مما تقدم أن كثيرا من النحاة والمفسرين قد أجمعوا في تفسيرهم وتوجيههم النحوي للآية؛ على أن ما ذكره الفراء من أن : (فَأْوُوا إِلَى الْكَهْفِ) جواب "إذ" الشرطية ، هو الرأي لا رأي غيره، حتى أنهم تبنّوا ذلك في كتبهم وتفاسيرهم، وعدّوه الرأي الصحيح الوحيد لفهم المعنى النحوي للآية الكريمة دون غيره من الآراء؛ لأن سبب الإيواء وشرطه هو ما كانوا يجدونه من الأذى والصدّ عن سبيل الله.

وعليه يكون الحكم الوقفي بمنع الوقف وضرورة الوصل؛ لارتباط الشرط بجوابه، وهو الأدعى والأرجح .

المسألة الحادية عشرة :

أثر الرفع في تبادل الوظيفة النحوية بين نائب الفاعل والمبتدأ.

في قوله تعالى: ﴿ ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَٰلِدَيْنِ ﴾{ البقرة :١٨٠}

رأي الفراء من كتاب "القطع والائتناف" للنحاس :

قال النحاس : «وحكى ابن شاذان، عن أبي عبدالله وهو محمد بن عيسى المقرئ قال:﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا ﴾ [البقرة: ١٨٠] وقف تام، قال أبو جعفر: وهذا غلط وبيّن ذلك النحويون؛ ففي قول الكسائي: المعنى كتب عليكم الوصية وذكر الوصية لأنها فعل، وهو أحد قولي الفراء، وقوله الآخر: أن يكون كتب بمعنى قيل، قال: و"كتب" في كل القرآن معناه: فرض، قال أبو جعفر: معنى القولين جميعا ليس "إن ترك خيرا" التمام؛ لأن قوله: الوصية للوالدين [البقرة: ١٨٠]معناه فرض عليكم الوصية للوالدين والأقربين، أو قيل لكم هذا»[(١)].

رأي الفراء من كتابه "معاني القرآن" :

قال الفراء : «وقوله: ﴿ ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ ﴾[البقرة: ١٨٠]، كان الرجل يوصي بما أحبّ من ماله لمن شاء من وارثٍ أو غيره، فنسختها آية المواريث. فلا وصية لوارثٍ، والوصية فِي الثلث لا يجاوز، وكانوا قبل هذا يوصي بماله كلّه وبما أحبّ منه.

و "الْوَصِيَّةُ" مرفوعة بـ(كُتب)، وإن شئت جعلت (كُتب) فِي مذهب قيل فترفع الوصية باللام فِي "الوالدين" كقوله تبارك وتعالى : ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوْلَٰدِكُمْ ۖ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ ﴾[(٢)].

---

(١)القطع والائتناف، النحاس، ص: ١٧٦.

(٢)معاني القرآن للفراء (١/ ١١٠).

تحليل رأي الفراء :

استهل الفراء تناوله للآية بإبراز معناها وتفسيرها ، ثم تناول إعراب قوله تعالى {الوصية} ، فذكر بأنها : نائب فاعل مرفوع لـ "كُتب" المبني للمجهول، أو أنها مرفوعة باللام في "الوالدين" ، وتبدو عبارته في الوجه الثاني الذي ذكره غير واضحة، فقد تُفْهم على أن إعراب "الوصية" مبتدأ ويكون "للوالدين" خبره، وعند الكوفيين: أن الخبر والمبتدأ كل منهما يرفع صاحبه، أو على أن يكون : فاعلا لشبه الجملة بعده، وعندهم أن شبه الجملة مما ينوب عن الفعل، وفي المسألتين خلاف كبير بين الكوفيين والبصريين، ليس المقام مقام تفصيله.

رأي الفراء بين مؤيد ومعارض :

بالنظر إلى غير الفراء من النحاة والمفسرين نجد أن **الزجاج** الذي تناول الآية في كتابه (معاني القرآن وإعرابه) يقول : «(الوصية للوالدين والأقربين بالمعروف)، فَرَفَعَ الوصية على ضربين، أحدهما على ما لم يسم فاعله، كأنه قال: كتب عليكم الوصية للوالدين، أي فرض عليكم، ويجوز أن تكون رفع "الوصية" على الابتداءِ، ويجوز أن تكون" للوالدين " الخبر، ويكون على مذهب الحكاية؛ لأن معنى "كُتب" عليكم، قيل لكم: "الوصية للوالدين والأقربين". وإِنما أُمِرُوا بالوصية في ذلك الوقت لأنهم كانوا ربما جاوزوا بدفع المال إلى البعَداءِ طلبًا للرياءِ والسمعة»[(١)].

ذكر الزجاج للرفع وجهين:

أحدهما: أن تكون رفعت "الوصية" على أنها نائب فاعل للفعل المبني للمجهول "كُتب"

والآخر: أن تكون "الوصية" مرفوعة على الابتداء وخبره "للوالدين" .فاتفق مع الفراء في الوجه الأول الذي ذكره وهو اعتبار "الوصية" مرفوعة بـ"كتب" المبني

(١)معاني القرآن وإعرابه ،للزجاج (١/ ٢٥٠).

للمجهول، ويجوز أن يكون ارتفاعها على غير هذا الوجه. وذكر وجها آخر وهو: اعتبارها مرفوعة بالابتداء.

وقد تناول أبو البقاء **العكبري** الآية أيضا من منظور قريب مما طرحه الزجاج فقال: «ولا يجوز أن يكون العامل فيه لفظ الوصية المذكورة في الآية لأنها مصدر، والمصدر لا يتقدم عليه معموله، وهذا الذي يسمى "التبيين"، وأما قوله:﴿ إِن تَرَكَ خَيۡرًا ﴾ فجوابه عند الأخفش الوصية بحذف الفاء؛ أي فالوصية للوالدين، واحتج بقول الشاعر:

من يفعل الحسنات الله يشكرها ❖❖❖ والشر بالشر عند الله مثلان[1]

فـ"الوصية" على هذا مبتدأ و(وللوالدين) خبره»[2].

فجعل الرفع في قوله تعالى: "الوصية" على أنها مبتدأ وخبرها "للوالدين" بعدها، ويتفق بذلك مع ما طرحه الزجاج في إعرابها ويخالف الفراء الذي لم يذكر وجه الابتداء.

ولم يألُ المفسرون جهدًا في محاولة استيعاب الآية الكريمة، حيث خصصوا مساحة كبيرة للحديث عن إعراب الآية الكريمة، وتنوعت مواقفهم من إعراب "الوصية"، فمنهم من وافق الفراء ومنهم من عارضه وتعقّبه، ومن ذلك ما فعله **صاحب غرائب التفسير**، حيثذكر وجهين إعرابيين لقوله تعالى: {الوصية}:

الوجه الأول: أن تكون مرفوعة بكتب المبني للمجهول.

الثاني: أن تكون مرتفعة بالابتداء وقوله تعالى: {للوالدين} خبر عنها[3].

ويتفق بذلك الوجه الذي ذكره مع الفراء الذي ذكر أن رفع "الوصية "بـ" كُتب" المبني للمجهول.

---

(١)البحر البسيط ، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، للبغدادي ، ج٩،ص٤٩-٥٢-٧٧، ج١١،ص ٣٥٨،شرح ديوان المتنبي ، للعكبري، ج١،ص٣٨٢، ج٢،ص١٩٦-٣٣٩.

(٢)التبيان في إعراب القرآن: ١/ ١٤٦- ١٤٧.

(٣)غرائب التفسير وعجائب التأويل (١/ ١٩٦).

وعلى هذا النحو تناول **النيسابوري** الآية الكريمة في تفسيره (غرائب القرآن) فقال: «قال أبو البقاء: جواب الشرط عند الأخفش الوصية بحذف الفاء؛ أي: فالوصية للوالدين على الابتداء والخبر واحتج بقول الشاعر:

❖من يفعل الحسنات الله يشكرها[1]❖ »[2].

فاتفق النيسابوري مع الفراء في اعتبار أن الوصية نائب فاعل للفعل "كتب" المبني للمجهول.

وكذلك **صاحب السراج المنير**، حيث اتفق مع الفراء فيما ذكره من الوجه الأول، وهو أن "الوصية" نائب فاعل للفعل كتب[3]

كما وافقه **أبو حيان** الغرناطي في كتابه (البحر المحيط) فقال: «وَأَجَازَ بَعْضُ الْمُعْرِبِينَ أَنْ تَرْتَفِعَ الْوَصِيَّةُ عَلَى الِابْتِدَاءِ، عَلَى تَقْدِيرِ الْفَاءِ، وَالْخَبَرُ إِمَّا مَحْذُوفٌ، أَيْ: فَعَلَيْهِ الْوَصِيَّةُ. وَإِمَّا مَنْطُوقٌ بِهِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: لِلْوالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ أَيْ: فَالْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ، وَتَكُونُ هَذِهِ الْجُمْلَةُ الِابْتِدَائِيَّةُ جَوَابًا لِمَا تَقَدَّمَ، وَالْمَفْعُولُ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ: يكتب، مُضْمَرٌ. أَيِ: الْإِيصَاءُ يُفَسِّرُهُ مَا بَعْدَهُ»[4].

فعدّ أبو حيان الرفع في الآية على اعتبار أن "الوصية" مبتدأ، وخبره إما محذوف تقديره: عليكم، أو مذكور وهو قوله تعالى: {للوالدين}.

توجيه أبي جعفر النحاس لرأي الفراء :

ذكر **النحاس** قول من قال: إن الوقف في الآية على قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ﴾ وعد ذلك خطأ، واحتج عليه بقول الكسائي والفراء اللذين ذهبا إلى أن" الوصية" مرفوعة بلفظ "كُتب" المتقدم،

---

(١)الشطر من البسيط، لكعب بن مالك في ديوانه، ص ٢٨٨، ويُنظر الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، ، ٢٦٠/٢. والرواية المشهورة هي: مَنْ يَفْعَلِ الحَسناتِ اللهُ يَشْكُرُها ... والشَّرُّ بالشَّرِّ عندَ اللهِ مِثلانِ. ونُسبَ لحسان بن ثابت في الكتاب، ٦٥/٣. والمقتضب، للمبرد، ٧٢/٢. والأصول في النحو، ٤٦٢/٢. والخصائص، لابن جني، ١٦٣١/٤. مادة (ب ج ل).

(٢) غرائب القرآن ورغائب الفرقان (١/ ٤٨٨).

(٣)انظر السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير (١/ ١١٧).

(٤)البحر المحيط في التفسير (٢/ ١٦٢)..

مما يعني أنه لا يجوز أن يفصل بين الفعل وفاعله، ومن ثم يكون الوقف في الآية على { إِن تَرَكَ خَيْرًا } خطأ.

الخلاصة والترجيح :

تلخص مما سبق أن للنحاة ثلاثة آراء حول إعراب قوله تعالى "الوصية " أُوجزها فيما يلي:

الأول: أن تكون الوصية مرفوعة نائب فاعل للفعل كتب المبني للمجهول. وهذا الرأي هو رأي الكسائي والفراء.

الثاني: أن يكون قوله: "كتب" مضمن معنى قيل وفي هذه الحال يكون رفع الوصية على الحكاية ويكون رافعه الجار والمجرور بعده وتكون الجملة في محل نصب مفعول به. وينسب هذا القول للفراء أيضا.

الثالث: أن يكون قوله تعالى: "الوصية" مرفوعا بالابتداء إما على تقدير الفاء محذوفة أو لا، ويكون خبره إما مذكور. وهو قوله تعالى: "الوالدين"، وإما محذوف وهو قوله تعالى: عليكم، وينسب هذا الرأي إلى الزجاج وإلى العكبري وغيرهما من النحاة والمفسرين .

ومما تقدم يمكن القول : إن الرأي الثاني من هذه الآراء هو الرأي الأضعف، وأن الرأيين الأول والثالث هما أقوى الآراء، وهو أن تكون "الوصية" مرفوعة : نائب فاعل أو تكون مرفوعة : مبتدأ لما بعدها، وفي تفضيل أحدهما على الآخر تفصيل.

فإن كانت القراءة ببناء "كُتب" للمجهول يكون الأولى على هذه القراءة بجعل "الوصية" نائب فاعل للفعل "كُتب". وإن كانت القراءة ببناء "كَتب" للمعلوم، فيجب باعتبار هذه القراءة أن تكون: "الوصية" مبتدأ وما بعده خبره ؛ لعدم قيام صلة بين جملة كتب وقوله تعالى: {الوصية للوالدين} .والله أعلم وأجل.

المسألة الثانية عشرة:

أثر حذف الفعل في فتح همزة "أن" المشددة وكسرها.

في قوله تعالى: ﴿ وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٥٣﴾ ﴾**[الأنعام: ١٥٣]**

رأي الفراء من كتاب "القطع والائتناف" للنحاس:

قال النحاس: ﴿ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴾ قطع كافٍ على قراءة الأعمش وحمزة والكسائي؛ لأنهم يقرؤون: "وإن هذا" بكسر الهمزة.

وعلى قراءة الحسن وأبي عمرو وعاصم ونافع لا تقف على ما قبله في قول الفراء لأنهم يقرأون: "وأنّ" بفتح الهمزة. وللفراء فيه تقديران: أحدهما: أتل ما حرم ربكم عليكم وأتل أن هذا صراطي مستقيما، يجعل "أن" نسقا على "ما"، والتقدير الآخر: ذلكم وصاكم به، وبأن هذا صراطي مستقيما، إلا أنه عطف على مضمر مخفوض، ولا حاجة به إلى ذلك.

وعلى قول الخليل وسيبويه تقف على ﴿ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴾، والتقدير عندهما: ولأن هذا صراطي مستقيما فاتبعوه»[1].

رأي الفراء من كتابه "معاني القرآن":

قال الفراء: «وقوله: ﴿ وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسْتَقِيمًا ﴾[الأنعام: ١٥٣] تكسر "إنَّ" إذا نويت الاستئناف، وتفتحها من وقوع (أتل) عليها. وإن شئت جعلتها خفضًا، تريد "ذلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ "﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ﴾»[2].

---

(١)القطع والائتناف، النحاس،ص: ٣٢٦.

(٢)معاني القرآن للفراء (١/ ٣٦٤).

تحليل رأي الفراء:

عرض الفراء -في نصّه السابق- أوجه القراءات المختلفة في الآية الكريمة، من حيث فتح همزة "إن" وكسرها ، وعلل كل وجه من أوجه القراءات الواردة، فجعل علة الكسر : الاستئناف ، وقطع الصلة بين الآية والآية السابقة عليها، وأما الفتح فيكون على اتصال الآيتين في المعنى، ويكون فتحها بإيقاع الفعل "اتل" عليها.

رأي الفراء بين مؤيد ومعارض:

ذكر كثير من النحاة وعلماء التفسير والقراءات القرآنية الآية الكريمة في كتبهم، فعرضوا لأوجه الفتح والكسر لهمزة "إن"، وذكروا الأوجه النحوية لهذا، وتأثير كل وجه على المعنى، **فالأزهري**[1] يقول برأي الفراء، ويزيد عليه وجها قرائيا ؛ لتكون الأوجه ثلاثة:

الأول: قراءة الفتح مع تشديد النون وهي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو بن العلاء. وعلل هذه القراءة بأن فتح الهمزة لأنها معطوفة على قوله تعالى: {أن لا تشركوا به شيئا} وهذا التوجيه يختلف به الأزهري مع ما طرحه الفراء في توجيه الآية الكريمة.

الثاني: الفتح مع تخفيف النون، وهذه قراءة ابن عامر ويعقوب، ولم يقدم الأزهري توجيها نحويا مناسبا لهذه القراءة وإنما غاية ما فعله أنه ذكر تأثير التخفيف على ما بعد "إن".

الثالث: وهو الكسر مع تشديد النون، ونسب هذه القراءة للكسائي وحمزة الكوفيين، وعلل الكسر هنا بالاستئناف وهو بذلك يتفق مع الفراء فيما ذهب إليه في أوجه الكسر.

(١)انظر معانيالقراءات، للأزهري (١/ ٣٩٥).

ولم يتوقف الأمر عند الأزهري بل امتد ليشمل عددا من علماء القراءات منهم **ابن خالويه**[1] الذي اتفق مع الفراء فيما ذهب إليه من علة الكسر، ولكنه لم يتفق معه في علة الفتح؛ حيث قدّم لها توجيهين نحويين؛ **الأول**: أن تكون متعلقة بقوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ ﴾ ، **والثاني**: أن تكون معطوفة على قوله ﴿ أَلَّا تُشْرِكُواْ بِهِۦ شَيْـًٔاۖ ﴾.

وأما **ابن زنجلة** في كتابه (حجة القراءات)، فقد ذكر الأوجه القرائية الثلاثة التي ذكرها قبله الأزهري، وقدم لكل منها توجيها نحويا، فجعل وجه الفتح مع التشديد بأن تكون متعلقة بقوله تعالى: "وصاكم" كما قاله ابن خالويه أو أن تكون متعلقة بقوله تعالى: ﴿ قُلْ تَعَالَوْاْ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ ﴾ ويتفق بذلك مع الفراء في توجيه قراءة الفتح.

وأما قراءة الفتح مع التخفيف فجعل علتها العطف على قوله ﴿ أَلَّا تُشْرِكُواْ بِهِۦ شَيْـًٔاۖ ﴾.

وأما الكسر فاتفق في توجيهه مع الفراء؛ حيث جعل علته الاستئناف، وعلى هذا تنقطع صلة الآية بما قبلها، ويكون الوقف متحققا على الآية السابقة[2].

كما اتفق **البغوي** مع الفراء في قراءتي الكسر والنصب فقال : ...«إِنَّ» بِكَسْرِ الْأَلِفِ عَلَى الِاسْتِئْنَافِ وَقَرَأَ الْآخَرُونَ بِفَتْحِ الْأَلِفِ، قَالَ الْفَرَّاءُ: وَالْمَعْنَى وَأَتْلُ عَلَيْكُمْ أَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا»[3].

وأما **العكبري** فذكر لقراءة الكسر وجها نحويا واحدا اتفق فيه مع الفراء، وهو الكسر على الاستئناف، ولكنه قدم ثلاثة أوجه نحوية للفتح، وذلك بأن يكون الفتح على تقدير حرف جر محذوف وهو الوجه الذي طرحه الأزهري، والثاني: أن

(١)الحجة في القراءات السبع (ص: ١٥٢).

(٢)حجة القراءات (ص: ٢٧٧).

(٣)تفسير البغوي (٢/ ١٧١).

يكون متعلقا بقوله تعالى: {اتل} ويتفق بذلك مع الفراء، أو أن يكون معطوفا على الهاء في قوله تعالى: ﴿وَصَّىٰكُم بِهِۦ﴾[1].

والأمر نفسه نجده عند **ابن سيده** الذي وافق الفراء في الكسر على الاستئناف، وأما الفتح فعلى وجوه: **أحدها**: على تقدير حذف اللام وتقدير الكلام، ولأن هذا ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسۡتَقِيمٗا فَٱتَّبِعُوهُۖ﴾.

الوجه الثاني: أن تكون معطوفة على قوله ﴿أَلَّا تُشۡرِكُواْ﴾؛ أي:أتل عليكم نفي الإشراك والتوحيد، وأتل عليكم أن هذا صراطي، وهذا على تقدير أنّ {أن} في {أن لا تشركوا} مصدرية، أو معطوفاً على البدل مما حرم، أو أنه معطوف على المبدل منه، أي :أتل الذي حرم، وأتل أن هذا {صراطي مستقيمًا}.

الوجه الثالث: أن يكون في موضع جر عطفًا على الضمير في "به" وهو ما قال به الفراء»[2].

توجيه أبي جعفر النحاس لرأي الفراء:

اتفق **النحّاس** مع الفراء في توجيه الكسر، وأنه يكون على الاستئناف، وتكون القراءة حينئذٍ بالوقف على فاصلة الآية السابقة، واستئناف القراءة بقوله تعالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي﴾ ، وأما الفتح: فقد اختلف مع الفراء فيه؛ إذ قدر فيه حرف جر محذوف، وجعل هذا الحرف هو العلة في فتح الهمزة، وليس إيقاع أتل على "إن" كما قال الفراء في كتابه.

---

(١)انظر التبيان في إعراب القرآن (١/ ٥٤٩).

(٢)إعراب القرآن لابن سيده (٤/ ٩٤)..

الخلاصة والترجيح :

تحصّل مما ذكره الفراء وغيره من النحاة والمفسرين وعلماء القراءات عدد من الأوجه النحوية، اتفق جميعهم فيها على وجه الكسر في الآية وهو الاستئناف، غير أنهم اختلفوا في وجه الفتح، وقد تحصّل من ذلك أقوال مختلفة أوجزها فيما يلي:

الأول: أن وجه الفتح أن تكون "أن" معطوفة الضمير المجرور في ﴿ وَصَّىٰكُم بِهِۦ﴾، وقد اعترض على هذا الوجه العكبري، فيما نقله عنه ابن سيده فقال: «وقال أبو البقاء: هذا فاسد لوجهين. **أحدهما:** عطف المظهر على المضمر من غير إعادة الجار. **والثاني:** أنه يصير المعنى وصاكم باستقامة الصراط»[(١)].

والثاني: أن يكون الفتح على تقدير حرف جر محذوف، وهذا أيضا وجه بعيد لما فيه من بقاء أثر الجار مع حذفه وهذا خلاف مذهب الجمهور حيث إن حرف الجر إن حذف لم يبق له أثر فيما يتلوه إلى اتصال الفعل به، ولما كان حرف الجر هنا في رأي من قال هذا غير متعلق بظاهر لم يتصل الكلام بالفعل الظاهر، ولذلك بَعُد هذا الرأي.

الثالث: أن يكون الفتح بإيقاع أتل على "إن" ويُنسب هذا الرأي للفراء، وهو وجه جائز في الكلام، يقول أبو حيان وقد نسب هذا الرأي للعكبري: «وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: إِنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى الْمُبْدَلِ مِنْهُ؛ أَيْ: أَتْلُ الَّذِي حَرَّمَ، وَأَتْلُ أَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا، وَهُوَ تَخْرِيجٌ سَائِغٌ فِي الْكَلَامِ، وَعَلَى هَذَا فَالصِّرَاطُ مُضَافٌ لِلْمُتَكَلِّمِ وَهُوَ الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَصِرَاطُهُ هُوَ صِرَاطُ اللَّهِ»[(٢)]. فرجح أبو حيان هذا الرأي على ما سواه من الآراء الأخرى، وهو الراجح ، لقوة العلة وسلامة المعنى، والله أعلم وأجلّ.

---

(١)إعراب القرآن لابن سيده (٤/ ٩٤).

(٢)البحر المحيط في التفسير ٤/ ٦٩١..

الفصل الثاني

آراء الفراء المتعلقة

بالحذف والتقدير

وأثرها في الوقف والابتداء

وموقف النحاس منها

آراء الفراء المتعلقة بالحذف والتقدير

الحذف والتقدير

يُعدُّ التقدير جوهر الدرس النحوي، ومعقده، به يتفاضل النحويون ، وفي معرفته يتنافسون، فأقدرهم على استشفاف مواطنه، وتحديد مواضعه: أرسخهم قدما في باب العلم بالعربية (١).

يقول **سيبويه** -رحمه الله -: (واعلم أنهم مما يحذفون الكلم، وإن كان أصله في الكلام كثير غير ذلك، ويحذفون ويعوّضون، ويستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم: أن يُستعمل حتى يصير ساقطا) (٢).

ويقول عنه **الإمام عبد القاهر**: " هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنَّك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجدك أنطقَ ما تكون إذا لم تنطق، وأتمَّ ما تكون بيانًا إذا لم تُبِنْ(٣).

ويقول **الزمخشري** في كشافه: " إن المحذوف باق معناه، وإن سقط لفظه"(٤)، فهو دليل واضح على تحقق الحذف، وثبات المعنى بأن يصل المتلقي دونما تقصير أو إجحاف.

ويكون الحذف لعلل من أهمها :

١- **الإيجاز** : حيث تقوم اللغة العربية على الإيجاز الذي يهدف إلى التخفيف على المتلقي بإلقاء ثقل العبارة عنه بكثرة الألفاظ.

---

(١)مجلة المخبر، أبحاث في اللغة والأدب الجزائري،(تقدير الحذف والإضمار في ضوء نظرية العامل العربي)، أ. ملاوي صلاح الدين . ص ١.

(٢)الكتاب . لسيبويه ١/ ٣٤.

(٣)دلائل الإعجاز .لعبد القاهر الجرجاني، ١/ ١٤٦.

(٤)الكشاف عن حقائق التنزيل، وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للزمخشري الخوارزمي، دار الفكر، ج١ ص٢١٦.

٢- **كثرة الاستعمال** :فما كثر استعماله عند العرب ودرج ومرج على ألسنتهم، بات بديهيا في أذهانهم ، فيكون أدعى لتركه .

٣- **بلاغة البيان** : بكدّ ذهن القاريء ، واستجداء فكره ، في محاولة معرفة ما افتقر إليه الكلام ، ليتحقق الفهم التام ، ويتحصّل المغزى البلاغي المراد.

وللحذف صور يوجزها ابن جنيفي الآتي : " حذف الجملة والمفرد والحركة ، وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه ، وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته "[1].

وعليه يقع الحذف في جميع مكونات الكلم؛ فيقع في الحركة والحرف والجملة والتركيب على حدّ سواء، إلا أن ذلك لا يكون اعتباطا، وإنما تحكمه ضوابط وشروط ، منها[2]:

١- وجود قرينة حالية أو مقالية .

٢- ألا يكون المحذوف مؤكدا؛ لأن الغرض من الحذف التخفيف والاختصار، و" لو ذهبت تؤكد لنقضت الغرض؛ لأن التوكيد والإسهاب ضد التخفيف والإيجاز " [3].

٣- ألا يكون المحذوف كالجزء، فلا يحذف الفاعل ولا نائبه ولا مشبهه.

٤- ألا يكون المحذوف عاملا ضعيفا، فلا يحذف الجار، والجازم، والناصب للفعل إلا في مواضع قويت فيها الدلالة، وكثر فيها الاستعمال لتلك العوامل، ولا يمكن القياس عليه .

٥- ألا يكون المحذوف عوضا عن شيء .

٦- ألا يؤدي الحذف لاختصار المختصر، فلا يحذف اسم الفعل ؛ لأنه اختصار للفعل .

---

(١)الخصائص . ابن جني ٢٤٣/٢..

(٢)انظر: الحذف والتقدير في صحيح البخاري .دراسة نحوية دلالية . سهام رمضان محمد . الجامعة الإسلامية. غزة .ص٢٥-٢٩.

(٣)الخصائص لابن جني . ٢٤٩/١.

٧- ألا يؤدي حذفه إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه، فلا يحذف المفعول (ضمير الهاء) في: (ضربني و ضربتُهُ زيدٌ)، لئلا يتسلط على (زيد) ثم يقطع عنه برفعه بالفعل الأول .

٨- ألا يؤدي الحذف إلى إعمال العامل الضعيف مع إمكان إعمال العامل القوي، فلا يحذف الضمير في: (زيد ضربته)؛ لأنه يؤدي إلى إعمال المبتدأ ، وإهمال الفعل مع أنه أقوى[(١)].

و يُراعى في تقدير المحذوف أمران ، هما :

المعنى الدلالي : وهو ما يتعلق بحسن إيصال المراد إلى ذهن المتلقي، دون خلل أو نقص.

الصنعة الإعرابية: ما يُراعى فيه الصنعة الإعرابية التي تحكم الألفاظ، وتنسج العبارات .

وينقسم الحذف من حيث الوجوب والجواز إلى ثلاثة أنواع :

١ - **الحذف الواجب** :وهو حذف يوجبه النظام النحويُّ للجملة، بحيث يكون ذكر المحذوف خطأً، ويقع هذا الحذف في العناصر الإسناديَّة – كالمبتدأ في الجملة الاسميَّة، والفعل في الجملة الفعليَّة– عدا الفاعل

٢- **الحذف الجائز**: وهو حذف يقتضيه الموقف الاستعماليُّ، حيث يكون الذكر غير ممنوع في الصناعة لكنَّه يضرُّ بالمعنى المقصود من المتكلِّم، ويقع على العناصر الإسناديَّة وغيرها[(٢)] ، ويُشترط فيه وجود القرينة اللفظيَّة أو المعنويَّة.

٣ – **الحذف الممتنع**: وهو ما كان الحذف فيه مؤديا إلى إفساد للصنعة الإعرابية أو المعنى الدلالي .

إن الحذف بطبيعة الحال يستلزم تقديرا للمحذوف؛ ليتسنى التعامل بموجبه أو فهم العبارة على وجه دقيق؛ في محاولة الوصول إلى الغاية المعنوية التي يستدعيها

---

(١)مغني اللبيب عن كتب الأعاريب . لابن هشام ص٧٩٥.

(٢)ظاهرة الحذف في النحو العربي ، للأستاذ : صالح الشاهر . الملتقى التربوي .اللغة العربية.

التركيب اللغوي و الصنعة النحوية، ومن يتصفح كتب النحو يجدها وفيرة بالتقديرات المختلفة والمتباينة في المصطلحات؛ حيث كان منهم من يطلق عليه: التأويل، ومنهم من يطلق عليه: التخريج، أو: المعنى وغير ذلك .

ورغم وجود اختلافات دقيقة بين المصطلحات كدراسة معجمية دقيقة، إلا أنها تتفق في المقصد والمراد، وتستخدم لنفس الغاية، فها هو سيبويه يعبر تارة بالتقدير، وتارة بالمعنى فيقول:" وإن قلت : زيدٌ إذا يأتيني أضربُ، تريد معنى الهاء ولا تريد زيدا أضرب إذا يأتيني"[1] .

وأما الفراء في معانيه فتجده يعبر عنه بالتأويل في غالب الأمر فيقول في تفسير قوله تعالى :" ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا﴾ (السجدة : ٢٦) ما نصه : "كم" في موضع رفع بـ "يهد"، كأنك قلت : أو لم تهد لهم القرون الهالكة ، وقد يكون "كم " في موضع نصب بـأهلكنا ، وفيه تأويل الرفع، فيكون بمنزلة قولك : سواء عليَّ أزيدا ضربت أم عمرا ، فترفع (سواء) بالتأويل، تقول: قد تبين لي أمام زيد أم عمرو، فتكون الجملة مرفوعة في المعنى كأنك تبين ذلك "[2] .

الحذف والتقدير عند الفراء

أجاز الفراء حذف الضمير المنصوب العائد على المبتدأ من جملة الخبر ،وذلك بطريق غير مباشر عندما تكلم عن رفع (كل)، وقال: "وأكثر العرب تقول: وأيهم لم أضرب، وأيّهُمْ إلا قدْ ضَرَبْت رفعاً؛ للعلة من الاستئناف من حروف الاستفهام، وألا يسبقها شيء، ومما يشبه الاستفهام مما يرفع إذا تأخر عنه الفعل الذي يقع عليه قولهم : كل الناس ضربت ، وذلك أن في (كل) مثل معنى (هل أحد إلا ضربت)، ومثل معنى: أي رجل لم أضرب، وأي بلدة لم أدخل، فهنا رفع الفراء (كل) فيما مثل به، فقطع عمل الفعل بعدها، فاحتاج الفعل إلى مفعول لا بد من تقديره .

(١)الكتاب لسيبويه . ١٣٥/١ .

(٢)معاني القرآن . للفراء ٣٣٣/٢.

وفى هذا قوله: "وذلك أن في (كل) مثل معنى : هل أحد إلا ضربت في (أحد) مبتدأ نكرة، وهو ليس اسم استفهام، وهو أيضاً غير (كل)، وضربت : فعل متعد لم يتعد للمبتدأ (أحد) فلزم له مفعول به مقدر" .

كما أجاز الفراء حذف الضمير العائد على المبتدأ ؛ إذا كان مفعولاً به، والمبتدأ (كل) أو (كلا)؛ أو اسم استفهام ؛ أو نكرة إثر استفهام كما في قوله: هل أحد إلا ضربت، أو نكره مسبوقة بنفي، نحو: ما من أحد إلا قد ضربت .

كما أجاز الفراء حذف " الهاء " وحروف الجر في الصلات واعتمد على قوله تعالى" واتقوا يوما لا تجزى نفس عن نفس شيئاً (البقرة ٤٨)"، وفسّر ذلك أنه يعود على اليوم والليلة ذكرهما مرة بالهاء ومرة بالصفة (أي الظرف) فيجوز الحذف والتقدير، وقد حكى جواز ذلك عن سيبويه والأخفش والزجاج وفي هذا خالف أستاذه الكسائي ..

نماذج من الحذف والتقدير عند الفراء من كتاب :"القطع والائتناف " :

المسألة الأولى :

حرف العطف بين الإتباع والاستئناف .

في قوله تعالى:﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِۖ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌۚ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ (قَالَ فَٱلْحَقُّ وَٱلْحَقَّ أَقُولُ) ﴾[البقرة: ٢١٧]

رأي الفراء من كتاب "القطع والائتناف" للنحاس :

﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِۖ ﴾ "٢١٧" وقف صالح "قل قتال فيه كبير" "٢١٧" وقف حسن إن رفعت " وصد عن سبيل الله ""٢١٧" بالابتداء وما بعده مرفوع معطوف عليه، وخبر المبتدأ "أكبر"، ولل**فراء** فيه قولان: أحدهما: أن يكون " وصد عن سبيل الله " معطوفا على "كبير"، فيكون التقدير : قل قتال فيه كبير، قتال فيه صد عن سبيل الله، وقتال فيه كفر، قال أبو جعفر: وهذا القول غلط من جهتين: إحداهما أنه ليس أحد من أهل العلم يقول : قتال في الشهر الحرام كفر بالله، ولا يعلم أن هذا قيل هنا قط، فهذا قول خارج عن الإجماع وأيضا فإن بعده ﴿ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِۦ مِنْهُ أَكْبَرُ عِندَ ٱللَّهِۚ ﴾ "٢١٧" ولا يكون إخراج أهل المسجد الحرام منه عند الله أكبر من الكفر، وقوله الآخر:﴿وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾ ، نسقا على "قتال " فيكون المعنى: "قل قتال فيه وصد عن سبيل الله وكفر به كبير قال أبو جعفر: وهذا يفسد لأن بعده، ﴿ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِۦ مِنْهُ أَكْبَرُ عِندَ ٱللَّهِۚ ﴾ "فصار نظير ذلك ، ولو صح ما قال لكان الوقف " والمسجد الحرام" "٢١٧" على أن أبا حاتم قد زعم أن الوقف الكافي " والمسجد الحرام" ولعله أخذه من قول الفراء : وإن كان كثير الطعن عليه والإزراء به، وقد حدثنا علي بن سليمان قال: سمعت أبا العباس محمد بن يزيد يقول: كان أبو حاتم دون أصحابه: المازني و الزيادي والتوزي، إلا أنه إذا خرج من بلده -يعني البصرة -لم يلق أعلم منه، فأما ﴿وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾ فقد

ذهب الفراء فيه: أنه نسق على "الشهر "أي يسألونك عن الشهر الحرام، وعن المسجد الحرام، وقد رد عليه هذا القول لأنهم لا يسألون عن المسجد الحرام لأنهم قد رأوا تعظيم رسول الله (صلى الله عليه وسلم)والمسلمين إياه، فلا معنى لسؤالهم عنه، ولكن التقدير -والله أعلم- وصد عن سبيل الله وعن المسجد الحرام، كما قال (جل وعز):﴿هُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَصَدُّوكُمۡ عَنِ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ﴾("٥٣٣"الفتح).[١]

رأي الفراء من كتابه "معاني القرآن" :

قال الفراء : وقوله: ﴿يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهۡرِ ٱلۡحَرَامِ قِتَالٖ﴾(٢١٧)، وهي في قراءة عبد الله «عن قتال فيه» فخفضته على نيّة (عن) مضمرة.

" قُلْ قِتالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ"، ففي الصدّ وجهان: إن شئت جعلته مردودا على الكبير، تريد: قل القتال فيه كبير وصدّ عن سبيل اللّه وكفر به.

وإن شئت جعلت الصدّ كبيرا تريد: قل القتال فيه كبير وكبير الصدّ عن سبيل اللّه والكفر به»[٢].

تحليل رأي الفراء:

توقف الفراء أمام كلمتين في الآية هما :"قتال" و "صد"، فوجه إعراب الأولى على أنها مخفوضة على إضمار " عن" الجارة، والتقدير عنده: عن قتال.

والخفض هو المصطلح الكوفي لما اصطلح عليه البصريون بالجر.

ثم أتبع ذلك بتوجيه إعراب قوله تعالى: (صد) ؛ فذكر توجيهين اثنين :

أحدهما: أن تكون " صدّ " مردودة على كبير.

والآخر: أن يكون المعنى: كبير الصدّ عن سبيل اللّه والكفر به. وذلك بجعل (الصد) مضافا إلى لفظ (كبير)، ثم حُذفت لفظة "كبير" وأقيم "الصد" مقامه مرتفعا؛ لأن القاعدة النحوية تقول: (إذا حذف المضاف أقيم المضاف إليه مقامه

(١)القطع والائتناف، لأبي جعفر النحاس ،ص١٨٥-١٨٦.

(٢)معاني القرآن ، للفراء (١/ ١٤١).

وأعطي ما له من أحكام إعرابية) وذلك كقوله تعالى: ﴿فَلْيَدْعُ نَادِيَهُۥ﴾[1] ؛ فالتقدير: أهل ناديه، فلما حذف "أهل" أقام "ناديه" مقامه، وأعطاه حكمه ؛وهو النصب على المفعولية، فكذلك الشأن هنا لما حذف (كبير)-وهو مرفوع -أقام المضاف إليه (الصد) مقامه وأعطاه حكم الرفع.

رأي الفراء بين مؤيد ومعارض:

خالف الفراء في إعرابه وتوجيهه لكلا الموضعين عدد من النحاة والمفسرين، وتأتي مخالفتهم له في توجيهه الأول لقراءة الجر في " قتال"، حيث جعل فيه جر" قتال " على إضمار حرف الجر، في حين عدّه غيره من النحاة مجرورا على التبعية باعتباره بدل اشتمال، يقول **ابن أبي زمنين**: «قتال مخفوض على البدل من الشهر الحرام المعنى»[2] وقال **أبو حيان** في البحر المحيط: «قرأ الجمهور: قتال فيه، بالكسر وهو بدل من الشهر، بدل اشتمال»[3]

وقد صرح **العكبري** تصريحا مباشرا بنقد رأي الفراء وعدّه ضعيفا جدا فقال: « قوله تعالى { قتال فيه } هو بدل من الشهر "بدل الاشتمال" لأن القتال يقع في الشهر.

وقال **الكسائي** هو مخفوض على التكرير، يريد أن التقدير: عن قتال فيه، وهو معنى قول الفراء لأنه قال: هو مخفوض بـ"عن " مضمرة وهذا ضعيف جدا؛ لأن حرف الجر لا يبقى عمله بعد حذفه في الاختيار»[4].

وقد توقف عدد منهم أمام توجيهه لرفع "﴿وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ فرأوا أن توجيهه الأول والثاني ليسا بصحيحين، وكان ممن انتقد توجيهه الثاني لرفع "الصد" نقدا مباشرا؛ دون أن يصرح باسم الفراء **محمد بن جرير الطبري**، حيث قال: «وَهَذَانِ

(١) سورة العلق -١٧.

(٢)تفسير ابن أبي زمنين: ١/ ٥٣.

(٣)تفسير البحر المحيط : ٢/ ٩٩.

(٤)التبيان في إعراب القرآن: ١/ ١٧٤.

الْخَبَرَانِ اللَّذَانِ ذَكَرْنَاهُمَا عَنْ مُجَاهِدٍ، وَالضَّحَّاكِ، يُنْبِئَانِ عَنْ صِحَّةِ مَا قُلْنَا فِي رَفْعِ الصَّدِّ بِهِ، وَأَنَّ رَافِعَهُ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ ، وَهُمَا يُؤَكِّدَانِ صِحَّةَ مَا رُوِّينَا فِي ذَلِكَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَيَدُلاَّنِ عَلَى خَطَأِ مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ مَرْفُوعٌ عَلَى الْعَطْفِ عَلَى الْكَبِيرِ. وَقَوْلُ مَنْ زَعَمَ أَنَّ مَعْنَاهُ: وَكَبِيرٌ صَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ »[1] فالطبري ينكر على الفراء توجيهه الأول والثاني لقراءة الرفع في " صد"، وينكر أن يكون" صد" معطوف على كبير، كما ينكر أن يكون المعنى (وكبير صد أكبر)، وذهب الطبري إلى أن رفع " الصد " كونه جاء مبتدأ بنفسه والمعنى عنده: وصد عن سبيل الله أكبر. وهو عين ما فعله **الزجاج** الذي صرح بهذا النقد هو الآخر في كتابه إعراب القرآن ولم يصرح باسم الفراء فقال: «فلا يجوز ارتفاع قوله:"﴿وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ من أن يكون بالعطف على الخبر الذي هو "كبير" ، كأنه قال قتال فيه كبير وصد وكفر »[2].

توجيه أبي جعفر النحاس لرأي الفراء:

لم يكن **أبو جعفر النحاس** عن هذا النقد ببعيد فقد تناول توجيه الفراء الأول بالنقد وأنكر على الفراء صراحة فيما ذهب إليه.

فقد بين النحّاس أولا الأوجه النحوية التي ارتآها الفراء في الآية، ثم خصّ نقده بالوجه الأول منهما؛ وهو عدّ الفراء الرفع في "صد" عطفا على "كبير" قبلها، وذكر علتين لهذا النقد:

العلة الأول: أن العلماء أجمعوا على فساد المعنى على ما ذهب إليه من إعراب في الآية.

العلة الثانية: أن بعد قوله: "صد" جاء (وإخراج أهله منه أكبر عند الله) ولو كان ما قاله الفراء صحيحا لوجب الوقف على قوله: (والمسجد الحرام) وهذا ليس بصحيح.

(١)تفسير الطبري، ٣/ ٦٦٠.

(٢)إعراب القرآن، الزجاج ، ١/ ٤٥.

الخلاصة والترجيح :

وجّه الفرّاء الرفع في "صد" عطفا على "كبير" قبلها، وأما الطبري فرأى رَفْعِ الصَّدِّ، وَأَنَّ رَافِعَهُ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ، وقد ردّ النحاة والمفسرون والنحاس رأي الفراء، لعلل ذُكرتْ آنفا.

والراجح رأي النحاس فيما ذكر لقوة الحجة عنده ،وبخاصّة ما أورده من العلتين الآنفتين .

المسألة الثانية :

التعدد في اسم "ليس".

قال تعالى: ﴿لَيْسُواْ سَوَآءٗۗ مِّنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ أُمَّةٞ قَآئِمَةٞ يَتۡلُونَ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ (سورة آل عمران -١١٣).

رأي الفراء من كتاب "القطع والائتناف" للنحاس :

قال النحاس: (والتمام عند أكثر أهل التمام منهم نافع ويعقوب والأخفش وأبو حاتم، " ليسوا سواء" "١١٣" لأن بعده مبتدأ إلا في قول **الفراء**، فإنه يقدّره بمعنى: ليست تستوي أمة قائمة يتلون آيات اللّه ، وأمة على غير ذلك ، قال أبو جعفر: وهذا تعسف شديد، لأنه حذف من الكلام ورفع بما ليس جاريا على الفعل، وأشد من هذين: أن خبر "ليس" لم يعد منه شيء على اسمها)[1] .

رأي الفراء من كتابه "معاني القرآن" :

قال الفراء: «وقوله: لَيْسُوا سَوَاءً مِنْ أَهْلِ الْكِتابِ أُمَّةٌ قائِمَةٌ... ذكر أمّة ولم يذكر بعدها أخرى، والكلام مبنيّ على أخرى ؛ يراد لأن سواء لا بدّ لها من اثنين فما زاد.

ورفع الأمة على وجهين ؛ أحدهما: أنك تكرّه على سواء كأنك قلت: لا تستوى أمة صالحة، وأخرى كافرة منها أمّة كذا وأمّة كذا، وقد تستجيز العرب إضمار أحد الشيئين إذا كان في الكلام دليل عليه، قال الشاعر[2] :

عَصَيْتُ إِليْهَا الْقَلْبَ إِنِّي لأَمْرِهَا ... سَمِيعٌ فَمَا أَدْرِي أَرُشْدٌ طِلابُها

ولم يقل: أم غيّ، ولا: أم لا؛ لأن الكلام معروف المعنى. وقال الآخر[3] :

(١)القطع والائتناف للنحاس ، ٢٣٢.

(٢)البيت من البحر الطويل، هو أبو ذؤيب الهذلي. والرواية المعروفة: «عصاني إليها القلب». وانظر ديوان الهذليين (الدار) ١/ ٧٢.

(٣) البحر من الطويل ،البيت بلا نسبة في كتاب الصناعتين صـ ١٣٧.

أَرَاكَ فَلا أَدْرِيْ أَهَمّ هَمَمْتُهُ   وَذُو الهَمّ قِدمًا خاشِعٌ مُتَضَائِل

وقال الآخر[1]:

وَمَا أَدْرِيْ إِذا يَمّمتُ وَجْهَا   أُرِيدُ الْخَيْرَ أَيُّهُمَا يَلِيْنِي

أَ أَلْخَيْرُ الذي أنا أبْتَغِيْهِ   أَمِ الشَرُّ الذي لا يَأْتَلِيْنِي

ومنه قول الله تبارك وتعالى: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ سَاجِدًا وَقَآئِمًا﴾ [الزمر: ٩] ولم يذكر الذي هو ضدّه لأنّ قوله: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٩] **دليل على ما أضمر من ذلك»**[2].

تحليل رأي الفراء :

وقف عدد من النحاة والمفسرين أمام قوله تعالى: ﴿لَيْسُوا۟ سَوَآءً ۗ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ أُمَّةٌ قَآئِمَةٌ يَتْلُونَ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١١٣]، موجهين اهتمامهم على رصد العلاقة الإعرابية بين جملة ﴿لَيْسُوا۟ سَوَآءً ۗ﴾ وجملة {مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ}، فجاء تنوع أقوالهم تبعا للوجه القرائي في الآية، حيث وقف بعضهم على "سواء "، واستأنف بعدها بقوله: ﴿مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ﴾ إلا أن للفراء موقفا خاصا ؛ إذ ذهب في الآية مذهبا خالف فيه جمهور النحاة والمفسرين ؛حيث بدأ بالتفسير الذي ساقه إليه فهمه، ثم أردف بالحديث عن أوجه الإعراب المختلفة، مصرّحا بأن في الآية وجهين إعرابيين؛ ذكر أحدهما فقال: إن قوله " أمة " مرتفع بليس، والمعنى عنده على النحو التالي: «لا تستوى أمة صالحة وأخرى كافرة منها أمّة كذا وأمّة كذا» وجعل الآية على الوصل في القراءة، إذ لم يجعل للوقف بعد سواء وجها بل وجه الآية على أن الجملتين بمثابة

(١)البيتان من بحر الكامل، للمثقب العبديّ. وانظر الخزانة ٤/ ٤٢٩ ،وشرح ابن الأنباري للمفضليات صـ٥٧٤.

(٢)معاني القرآن للفراء، ١/ ٢٣١.

جملة واحدة. ثم استشهد على ما يقول بعدد من الشواهد الشعرية، والنصوص القرآنية.

رأي الفرّاء بين مؤيد ومعارض :

خالف جمهورٌ من النحاة والمفسرين الفرّاء في تناول القضية ؛ باعتبار التأسيس على طبيعة القراءة القرآنية، فكان **الأخفش** أول من عرض للآية فقال: «قال {لَيْسُواْ سَوَآءً مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ} لأنه قد ذكرهم، ثم فسّره فقال: {مِّنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ أُمَّةٌ قَآئِمَةٌ يَتۡلُونَ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ} ولم يقل "وَأُمَّةٌ على خلافِ هذهِ الأُمَّةِ" لأنه قد ذكر كل هذا قبل»[(١)]، ولكن عبارة الأخفش هنا غير مبينة لرأيه النحوي؛ حيث لم يشر إلى الاستئناف، كما أنه لم يتعرض إلى العلاقة الإعرابية بين الجزء الثاني والجزء الأول.

وأما**الطبري** ،فذكر الطبري قول من قال: إن في الآية تأويلا، وذلك التأويل يتمثل في تقدير محذوف وكأنه يشير إلى الفراء، ثم علق على قوله بالرفض، وحكم عليه بالخطأ، وأشار إلى التمام في الآية وهو الوقف على كلمة " سواء " واستئناف الكلام بعدها، ولكنه لم يقدّم من الأدلة التي تبين أيّ شيء اعتمد في رفضه لرأي المخالف غير أن العرب لم يسمع عنها الحذف مع "سواء "»[(٢)].

وأما **البغوي** فقال: «**{لَيْسُوا سَوَاءً}** يعني: المؤمنين والفاسقين ثم وصف الفاسقين فقال: ﴿لَن يَضُرُّوكُمۡ إِلَّآ أَذٗىۖ﴾ [آل عمران: ١١١] ووصف المؤمنين بقوله: **{أُمَّةٌ قَائِمَةٌ}**.

وقيل: قوله **{مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ}** ابتداء بكلام آخر؛ لأن ذكر الفريقين قد جرى، ثم قال: ليس هذان الفريقان سواء، ثم ابتدأ فقال: من أهل الكتاب»[(٣)].

(١)معانى القرآن للأخفش ، ١/ ١٨٠.

(٢)انظر تفسير الطبري ، ٧/ ١٢٠..

(٣)تفسير البغوي (٢/ ٩٣).

فلم يعلّق البغوي على الآية من الناحية الإعرابية ، وإنما غاية ما شغله هو تفسير معناها ، دون أن يتطرق للإعراب ولكنه أشار إشارة واضحة إلى التمام قبل قوله تعالى:﴿مِّنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ﴾.

كما تناول **أبو البقاء العكبري** الآية في كتابه " التبيان في إعراب القرآن" توجيها دون أن يشير إلى رأي الفراء، فقال: «قوله تعالى {ليسوا} الواو اسم ليس، وهي راجعة على المذكورين قبلها ، و{سواء} خبرها؛ أي ليسوا مستويين، ثم استأنف فقال: ﴿ مِّنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ أُمَّةٞ قَآئِمَةٞ﴾ ف "أمة" مبتدأ و"قائمة" نعت له، والجار قبله خبره»[(١)].

فالعكبري هنا يشير إلى قراءة الاستئناف في الآية،دون أن يشير إلى الرأي الذي اعتمد على قراءة الوصل.

ويتوقف **الخازن** وقفة مطولة على منوال القرطبي حيث يقول: «وفي قوله: ﴿ لَيۡسُواْ سَوَآءٗۗ﴾ قولان :أحدهما: أنه كلام تام يوقف عليه ؛ والمعنى: أهل الكتاب الذي سبق ذكرهم ؛ منهم المؤمنون؛ وأكثرهم الفاسقون ليسوا سواء، وقيل معناه: لا يستوي اليهود وأمة محمد صلّى اللّه عليه وسلّم القائمة بأمر اللّه الثابتة على الحق. والقول الثاني : أن قوله: لَيْسُوا سَواءً متعلق بما بعده ،ولا يوقف عليه، وقوله: مِنْ أَهْلِ الْكِتابِ أُمَّةٌ قائِمَةٌ فيه اختصار، والتقدير: ليسوا سواء من أهل الكتاب أمة قائمة ومنهم أمة مذمومة غير قائمة، فترك ذكر الأمة الأخرى اكتفاء بذكر أحد الفريقين، وهذا على مذهب العرب؛ أن ذكر أحد الضدين يغني عن ذكر الآخر، قال أبو ذؤيب:

دعاني إليها القلب إني امرؤ لها ... مطيع فلا أدري أرشد طلابها

أراد : أم غير رشد ، فاكتفى بذكر أحد الرشدين دون الآخر»[(٢)].

(١)التبيان في إعراب القرآن ، ١/ ٢٨٦.

(٢)تفسير الخازن ، ١/ ٢٨٦.

وقَالَ أبو بكر الأَنباريّ: (ليسوا سواء) وقف تام ثم تبتدئ (من أهل الكتاب أمة) ترفع «الأمة» بـ(من)؛ فإن رفعت «الأمة» بمعنى (سواء) كأنك قلت: «ليست تستوي من أهل الكتاب أمة قائمة وأخرى غير قائمة» لم يتم الكلام على (سواء) وكان تمام الكلام على (يسجدون) [1] .

وقال أبو عمرو الدّانِيُّ : (ليسوا سواءً} تام. وترتفع أمة قائمة بالابتداء والخبر في المجرور [2] .

توجيه أبي جعفر النحاس لرأي الفراء :

وافق**النحاس** رأي أكثر أهل العلم – كما نصّ في كلامه-ممن قالوا بالتمام على "ليسوا سواء" باعتبار أنّما بعده مبتدأ .

وأنكر بشدة قول الفراء، وتقديره للمعنى على أنه: ليست تستوي أمة قائمة يتلون آيات اللّه، وأمة على غير ذلك، واعتبره تعسفا شديدا؛ لثلاثة أسباب :

أولها : لأنه حذفٌ من الكلام

وثانيها: لأنه رفع بما ليس جاريًا على الفعل.

وثالثها: لأنه لم يعد من خبر "ليس" على اسمها شيء »[3].

وقال أبو عبدِ اللّه السّجَاوَنْدِيُّ (ت:٥٦٠هـ) (سواء) (وهم يسجدون) قيل: لا وقف، على جعل {يؤمنون} حالا لضمير {يسجدون}. ولا يصح .

وقال الأَشْمُونِيُّ (ت:ق١١هـ):"ليسوا سواء" (تام) على أنَّ الضمير في "ليسوا" لأحد الفريقين، وهو من تقدّم ذكرهُ ؛ في قوله :"منهم المؤمنون وأكثرهم الفاسقون " أي : ليس الجميع سواء، أي : ليس من آمن كمن لم يؤمن، وترتفع "أمة" بالابتداء، والجار والمجرور وقبله الخبر، وهذا قول نافع ويعقوب والأخفش وأبي حاتم، وهو الأصح.

---

(١) إيضاح الوقف والابتداء ، ٢ / ٥٨٢ .

(٢) المكتفى ، ٢٠٦

(٣)انظر : القطع والائتناف ، للنحاس ،ص: ٢٣٢.

وقال أبو عبيدة معمر بن المثنى: لا يجوز الوقف عليه؛ لأنَّ أمة مرفوعة بـ "ليسوا" وجمع الفعل على اللغة المرجوحة، نحو:"وأسروا النجوى"، قالوا: وفي "ليسوا" للفريقين اللذين اقتضاهما سواء؛ لأنَّه يقتضي شيئين، والصحيح: أنَّ الواو ضمير من تقدّم ذكرهم، وليست علامة الجمع.

فعلى قول أبي عبيدة؛ الوقف على "يعتدون" تام، ولا يوقف على "سواء"، والضمير في "ليسوا" عائد على "أهل الكتاب"، و"سواء" خبر ليس يخبر به عن الاثنين وعن الجمع[1].

الخلاصة والترجيح:

ويبدو أن رأي الجمهور هو **الراجح**؛ وذلك لأن الفراء بنى رأيه على تأويل الحذف، فكان تقدير الكلام على النحو التالي:-

-ليستْ تَستوِي أُمَّةٌ قَائِمَةٌ يَتلُونَ آيَاتِ اللّهِ، وَأُمَّةٌ على غيرِ ذلك، كما ورد في كلام أبى جعفر النحاس في صدر المسألة، ومعلوم أن ما لا يحتاج إلى تأويل أولى مما يحتاج لتأويل.

-أن الحذف لا يجوز كما ذهب الفراء – مع "سواء" ؛ لأن الحذف يكون فيما كان مكتفياً بواحد دون ما كان ناقصاً، و"سواء" غير مكتف بواحد، كما ذكر الطبري.

-وبناءً على ذلك فإن قوله تعالى: ﴿لَيۡسُواْ سَوَآءٗۗ﴾ جملة تامة مكونة من الناسخ " ليس " واسمها ضمير الواو، وخبرها " سواء ".

وقوله تعالى: ﴿مِّنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ أُمَّةٞ قَآئِمَةٞ﴾ جملة مستأنفة مكونة من خبر متقدم " من أهل الكتاب " ومبتدأ مؤخر هو " أمة ".

(١) منار الهدى، ٨٦.

المسألة الثالثة:

عطف (ما) الموصولة على الضمير المتصل المجرور من غير إعادة الجار.

في قوله تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ **[النساء: ١٢٧]**

رأي الفراء من كتاب " القطع والائتناف " للنحاس :

قال النحاس:" قل الله يفتيكم فيهن " "١٢٧" معطوف عل اسم الله (جل وعز)، وقال الفراء : هو معطوف على الهاء والنون، قال أبو جعفر: وهذا القول لا يحل لأحد القول به، لأنه يعطف ظاهرا على مكنى مخفوض، وذلك لحن وفيه ما هو أشد من هذا، جاء التوقيف بما روى عن عائشة (رضي الله عنها) إن المعنى: قل الله يفتيكم فيها وما يتلى عليكم في القرآن يفتيكم فيهن .[1]

-رأي الفراء من كتابه " معاني القرآن " :

قال الفراء: «معناه: {قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ} . فموضع (ما) رفع كأنه قال: يفتيكم فيهنّ ما يتلى عليكم. وإن شئت جعلت ما في موضع خفض: يفتيكم اللّه فيهنّ وما يتلى عليكم غيرهنّ»[2] .

تحليل رأي الفراء :

ذكر الفراء في الآية وجهين من أوجه الإعراب:

الأول: أن تكون (ما) في موضع رفع.

الثاني: أن تكون (ما) في موضع جر عطفا على الضمير المتصل في قوله: {فيهن} .

ويُفهم من عبارة الفراء في النص السابق أنه أجاز أن يعطف على الضمير المتصل المجرور من غير إعادة الجار، وهو بذلك يتسق و مدرسته النحوية التي أجازت ذلك وقعّدت له، خلافا للبصريين الذي منعوا ذلك. يقول الأنباري: «ذهب الكوفيون

(١)القطع والائتناف للنحاس (٢٦٩).

(٢)معاني القرآن للفراء (١/ ٢٩٠).

إلى أنه يجوز العطف على الضمير المخفوض، وذلك نحو قولك: "مررتُ بك وزيدٍ". وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز»[(١)]. وكانت حجة الكوفيين " بأن قالوا: الدليل على أنه يجوز، أنه قد جاء ذلك في التنزيل وكلام العرب، قال الله تعالى: "﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾ [النساء: ١] بالخفض وهي قراءة أحد القراء السبعة -وهو حمزة الزيات-وقراءة إبراهيم النخعي وقتادة ويحيى بن وثاب وطلحة بن مصرف والأعمش، ورواية الأصفهاني والحلبي عن عبد الوارث، وقال تعالى: ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِى ٱلنِّسَآءِ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ١٢٧] فـ "ما": في موضع خفض لأنه عطف على الضمير المخفوض في "فيهن".

ومما سبق يتبين أن الفراء كان متسقا و علماء مدرسته في المسألة، ويأتي إعرابه للآية منضويا تحت لواء المدرسة الكوفية.

رأي الفراء بين مؤيد ومعارض:

اتفق **الطبري** مع الفراء في موقفه فقال: «"مَا" الَّتِي فِي قَوْلِهِ: {وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ} [النساء: ١٢٧] فِي مَوْضِعِ خَفْضٍ بِمَعْنَى الْعَطْفِ عَلَى الْهَاءِ وَالنُّونِ الَّتِي فِي قَوْلِهِ: {يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ} [النساء: ١٢٧] فَكَأَنَّهُمْ وَجَّهُوا تَأْوِيلَ الْآيَةِ: قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ أَيُّهَا النَّاسُ فِي النِّسَاءِ، وَفِيمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ»[(٢)]، فذكر الطبري الرأي هنا، ولم يعلق عليه بالاعتراض بل أشعرت عبارته اتفاقه معه.

وإذا كان الكوفيون ومعهم الفراء زعيم المدرسة الكوفية في وقته قد أجازوا العطف على الضمير المتصل المجرور في الآية بل واحتجوا بها على القاعدة النحوية، كما سبقت الإشارة إلى أن جمهور البصريين والمتأخرين من النحاة وعامة المفسرين قد منعوا ذلك وقيضوه بالشعر، فها هو **الزجاج** يرفض أقوال الكوفيين وعلى رأسهم الفراء حيث يقول في كتابه معاني القرآن :«(وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ) موضع " ما " رفع. المعنى الله يفتيكم فيهن، وما يتلى عليكم في الكتاب. أيضًا يفتيكم فِيهِن. ويجوز أن يكون "ما" في موضع جر، وهو بعيد

---

(١)الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ٢/ ٣٧٩- ٣٨٣.

(٢)تفسير الطبري، ٧/ ٥٣٨.

جدًّا؛ لأن الظاهر لا يعطف على المضمر، فلذلك اختير الرفع، ولأن معنى الرفع أيضًا أبيَنُ، لأن ما يتلى فِي الكتاب هو الذي بين ما سألوا. فالمعنى: (قل الله يفتيكم فيهن)، وكتابه يفتيكم فيهن»[1].

فمنع الجر في "وما يتلى" مطلقا، وذلك لما فيه من فساد المعنى وعدم اتساقه مع القواعد. ومنع ذلك مطلقا **الأنباري**، ورد على الكوفيين ما احتجوا به من أدلة عقلية، وكذلك حكم بشذوذ ما رووه من أدلة نقلية[2].

إن معظم المفسرين قد اتفقوا على جواز العطف على الضمير المتصل المجرور، بينما هناك من رفض هذا التوجيه وبشدة وكان من أبرز أهل الرفض **الزمخشري** الذي قال في تفسيره: «قل اللّه يفتيكم فيهنّ، وأقسم بما يتلى عليكم في الكتاب. والقسم أيضا لمعنى التعظيم، وليس بسديد أن يعطف على المجرور في: (فِيهِنَّ)، لاختلاله من حيث اللفظ والمعنى، فإن قلت: بم تعلق قوله: "فِي يَتامَى النِّساءِ"؟ قلت: في الوجه الأوّل هو صلة (يُتْلى) أي يتلى عليكم في معناهن»[3].

فمنع الزمخشري هذا الوجه في الآية لإخلاله بمعنى الآية.

وقال **صاحب الهداية** في تفسير الآية: «"ما" في قوله: {وَمَا يتلى عَلَيْكُمْ} في موضع رفع عطف على اسم الله عز وجل.

"وما" هو القرآن؛ أي: الله يفتيكم فيهن، والقرآن يفتيكم فيهن أيضًا، وهو قول ابن عباس وغيره.

وقال الفراء: {مَا} في موضع خفض عطف على الضمير في {فِيهِنَّ} أي: الله يفتيكم في النساء، وفيما يتلى عليكم يفتيكم، وهو غلط عند البصريين؛ لأنه عطف ظاهر على مضمر مخفوض. وقيل: {مَا} في موضع رفع بالابتداء »[4].

---

(١)معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٢/ ١١٤)..

(٢)انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ٢/ ٣٧٩ وما بعدها..

(٣)الكشاف ،للزمخشري - ١/ ٥٧٠.

(٤)الهداية إلى بلوغ النهاية: ٢/ ١٤٨١.

فصرّح بالمعنى ونصّ على رأي الفراء وبيّن أن البصريين لم يجيزوا ذلك.

وكان من المفسرين الذين أجازوا ذلك على ضعف، **الثعالبي** حيث قال: «"قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ" يخبركم "فِيهِنَّ وَما يُتْلى"؛ أي: والذي يقرأ "عَلَيْكُمْ فِي الْكِتابِ" أي في القرآن، وموضع " ما " رفع معناه: " قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَما يُتْلى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتابِ" ويفتيكم أيضا فيهن، ويجوز أن يكون في موضع الخفض، فيكون معناه: قل الله يفتيكم فيهن وفيما يتلى عليكم، وهو بعيد لأن الظاهر لا يعطف على المضمر، وجه الرفع أبين لأن ما يتلى في الكتاب ويتلى بين ما سألوه عنه معنى، قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ في كتابه يفتيكم فيهن وهو قوله : ﴿وَءَاتُواْ ٱلْيَتَـٰمَىٰٓ أَمْوَٰلَهُمْ﴾[1]... الآية، وقوله: فِي يَتامَى النِّساءِ اللَّاتِي لا تُؤْتُونَهُنَّ، أي : لا تعطونهن ما كُتِبَ لَهُنَّ يعني فرض لهن من الميراث وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ، أي: وترغبون عن نكاحهن لملكهن، وقيل: ترغبون في نكاحهن لمالِهِنّ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الْوِلْدانِ يعني: الصغار من الصبيان، وهو في موضع الخفض، والمعنى: قل الله يفتيكم فيهن»[2].

وقد توسع **أبو حيان** في ذكر الأوجه النحوية في الآية الكريمة بما لم يتسنَ لغيره من العلماء اللهم إلا **السمين الحلبي** في الدر المصون، فقد فصل أبو حيان أوجه الإعراب في قوله تعالى: {وما يتلى} وذكر من أوجه الإعراب ما لم يذكره غيره، فجاءت معالجته للآية في أعلى درجات الدقة والاستقصاء، حيث قال:

«ذكروا في موضع ما من الإعراب: الرفع، والنصب، والجر .

فالرفع ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يكون معطوفا على اسم الله أي: الله يفتيكم، والمتلو في الكتاب في معنى اليتامى...

والثاني: أن يكون معطوفا على الضمير المستكن في يفتيكم، وحسن الفصل بينهما بالمفعول والجار والمجرور.

---

(١) سورة النساء ، ٢.

(٢)الكشف والبيان عن تفسير القرآن (٣/ ٣٩٤).

الثالث: أن يكون ما يتلى مبتدأ، وفي الكتاب خبره على أنها جملة معترضة... وقيل في هذا الوجه: الخبر محذوف، والتقدير: وما يتلى عليكم في الكتاب في يتامى النساء لكم أو يفتيكم، وحذف لدلالة ما قبله عليه. وعلى هذا التقدير يتعلق في الكتاب بقوله: يتلى عليكم، أو تكون في موضع الحال من الضمير في يتلى، وفي يتامى بدل من في الكتاب...

وأما **النصب** فعلى التقدير: ويبين لكم ما يتلى، لأن " يفتيكم " معناها: يبين فدلت عليها.

وأما **الجر** فمن وجهين :

أحدهما: أن تكون الواو للقسم كأنه قال: وأقسم بما يتلى عليكم في الكتاب، والقسم بمعنى التعظيم، قاله الزمخشري .

والثاني: أن يكون معطوفا على الضمير المجرور في فيهن...» (1).

ذكر أبو حيان في النص السابق ثلاث حالات إعرابية لما جاء في الآية ولم يقتصر على حالتي الرفع والجر، واستقصى كل حالة بما يحتمل أن يكون توجيها لها، فذكر ثلاثة أوجه للرفع ووجها للنصب ووجهين للجر، ومعظم هذه الأوجه لم يذكرها غيره من المفسرين أو النحاة في توجيه الآية.

ولم يكن **السمين الحلبي** عن أبي حيان ببعيد؛ حيث **اتفق معه في أوجه الرفع ، ووجهي الجر ، وأضاف احتمال آخر في الرفع على :** أن الخبر محذوف: أي: والمتلوُّ عليكم في الكتاب يُفْتيكم أو يبيِّن لكم أحكامَهن ، فهذه أربعة أوجه . وكلام الزمخشري يحتمل جميع الأوجه (2).

وفي نص السمين أشار إلى وجه النصب في الآية، غير أنه أغفل ذكره ، فأورد الرفع والجر فقط، وجعل للرفع ثلاثة أوجه وجعل للجر وجهين، وقد نصّ في بداية

---

(1)البحر المحيط: ٤/ ٨١.

(2)انظر الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٤/ ١٠٠- ١٠١.

كلامه على أن هناك سبعة أوجه وهؤلاء خمسة فقط ، والظاهر أن هناك وجهين للنصب لم يذكرهما .

توجيه أبي جعفر النحاس لرأي الفراء:

ذكر **النحاس** وجها نحويا واحدا وهو الرفع، ورفض ما ذهب إليها الفراء في أحد قوليه من أن (وما يتلى) معطوف على الضمير المتصل في (فيهن) ؛ وذلك لخروجه على الأصل النحوي المعمول به في صناعة النحاة، واحتج على فساده أيضا، بنقل تفسير الآية عن السيدة عائشة رضي الله عنها، حيث قد نصّت على أن المعنى: قل الله يفتيكم وما يتلى عليكم في القرآن يفتيكم فيهن، وهو نص على أن "ما": معطوفة على لفظ الجلالة.

ومما سبق يتبين أن ما ذهب إليه الفراء في توجيه الآية من العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار كان مرفوضا عند كثير من النحاة، وهو ما يدفعني إلى تناول هذه الأقوال بالترجيح حتى أتعرف على أولى هذه الآراء بالصواب.

الخلاصة والترجيح :

ستقوم المسألة هنا على ترجيحين:

الأول: الترجيح بين رأي الفراء ورأي الجمهور في إعراب الآية .

الثاني: الترجيح بين رأي الفراء والكوفيين ورأي البصريين حول العطف على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض.

الترجيح الأول:

ذكر الفراء وجهين نحويين في إعراب قوله تعالى: "وما يتلى"، اتفق في أحدهما مع جمهور النحاة، ولا إشكال في هذا الوجه، واختلف الفراء والنحاة في إعراب موضع الشاهد في الآية حيث عد الفراء (ما) في قوله تعالى: (وما يتلى) معطوفة على الضمير المتصل بقوله: (فيهن) وقد اعترض عليه كثير من النحاة، وليس ذلك بمرضي لاختلال المعنى به حيث يصير المعنى على ذلك الوجه كالتالي: الله

يفتيكم في النساء ويفتيكم في ما يتلى عليكم من القرآن، وذلك بعيد بعض الشيء، ولذلك منعه الزمخشري وعدّه إخلالا باللفظ والمعنى؛ حيث قال: «وليس بسديد أن يعطف على المجرور في: (فِيهِنَّ)، لاختلاله من حيث اللفظ والمعنى، فإن قلت بم تعلق قوله فِي يَتامَى النِّساءِ؟ قلت: في الوجه الأوّل هو صلة (يُتْلى) أي يتلى عليكم في معناهن»(1). هذا عن الترجيح الأول.

الترجيح الثاني:

ويتمحور حول ما تناوله النحاة بشأن العطف على الضمير المجرور بغير إعادة الجار، فقد منع ذلك جمهور البصريين والبغداديين، وعدوه خطأ، وشذّذوا ما جاء عليه، حتى أنهم ضعفوا قراءة حمزة يقول العكبري: «واحتَّج الْآخرُونَ -يعني الكوفيين- بقوله تَعَالَى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾ على قِرَاءَة الجرّ وبأبيات أنشدوها، أمَّا الْآيَة فقراءة الجرّ فِيهَا ضَعِيفَة، والقارئ بهَا كوفي تَنْبيها على أصولهم»(2).

ولكن المتأخرين من النحاة انتصروا لرأي الكوفيين وانتصروا للقراءة القرآنية هنا ؛ وهي قراءة متواترة لا سبيل إلى نقضها بحال.

وانطلق **ابن مالك** الذي عرض القضية بشكل مفصّل على عادته في كتابه شرح الكافية الشافية عندما ينصر رأيا نحويا على رأي آخر فقال: «وتوقي هذا المحذور حَمَل أبا علي الشلوبين على موافقة الكوفيين في هذه المسألة. وقد غفل الزمخشري وغيره عن هذا.

ومن مؤيدات الجواز -أيضا- قراءة حمزة: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾ بخفض الأرحام.وهي -أيضا- قراءة ابن عباس، والحسن البصري ومجاهد، وقتادة، والنخعي، والأعمش، ويحيى بن وثاب، وأبي رزين.

---

(1)تفسير الزمخشري - 1/ 570.

(2)اللباب في علل البناء والإعراب (1/ 433).

ومثل هذه القراءة قول بعض العرب: "ما فيها غيره وفرسه" رواه قطرب بجر "فرسه". ومثله ما أنشده سيبويه من قول الشاعر:

فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والأيام من عجب[(١)]

ولأجل القراءة المذكورة، والشواهد لم أمنع العطف على ضمير الجر، بل نبهت على أن عود حرف الجر مع المعطوف مفضل على عدمه عوده. وكذا حكم المعطوف على ظاهر مجرور بعيد»[(٢)].

ورد أبو حيان ردا قويا على الزمخشري الذي رد هذا الوجه فقال:

«والذي أختاره هذا الوجه، وإن كان مشهور مذهب جمهور البصريين أنّ ذلك لا يجوز إلا في الشعر، لكن قد ذكرت دلائل جواز ذلك في الكلام. وأمعنت في ذكر الدلائل على ذلك في تفسير قوله: ﴿وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾»[(٣)].

ويقول الشيخ مصطفي الغلاييني: «أمّا العطفُ على الضميرِ المجرور، فالحقُّ أنه جائزٌ، ومنه قوله تعالى ﴿وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾. وقُرئَ في بعض القراءَات السّبعِ: {واتَّقُوا اللّه الذي تساءَلونَ به والأرحامِ}، بالجرِّ عطفًا على الهاء. والكثيرُ إعادةُ الجارِّ كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا﴾، ونحو "أحسنت إليكَ وإلى عليٍّ"، ونحو "أكرمتُ غلامَكَ وغلامَ سعيدٍ"»[(٤)].

وعليه؛ فعطف الظاهر على المضمر المجرور أولى، وإن لم يتكرر مع المخفوض حرف الخفض؛ ذلك لأن لغة العرب تبنى على الإيجاز والاختصار، وتقوم على حذف ما دلّ عليه دليل، فقد يُحمل حذف حرف الجر على ذلك، والله أعلم.

---

(١)البيت من البسيط، للأعشى. وقيل: لعمرو بن معديكرب. وقيل: لخفاف بن ندبة. وقيل: لعباس بن مرداس، جاء في الكتاب لسيبويه بلانسبة، وجاء في شواهد ابن عقيل في شرحه على ألفية ابن مالك، ج ٣، ص ١٧٦، الشاهد رقم ٢٩٨.

(٢)شرح الكافية الشافية: ٣/ ١٢٤٩-١٢٥٠.

(٣)البحر المحيط: ٤/ ٨١.

(٤)جامع الدروس العربية ٢/ ٢٥٠.

المسألة الرابعة:

أثر كسرة همزة (إن) وفتحها في تقدير الإعراب.

في قوله تعالى:﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾**{ الأنفال : ١٩ }**

رأي الفراء من كتاب " القطع والائتناف " للنحاس :

قال النحاس : «قال أحمد بن موسى: ﴿وَلَوْ كَثُرَتْ﴾ تمام، قال أبو جعفر: وهذا على قراءة من قرأ ﴿وَإِنَّ ٱللَّهَ﴾ بكسر الهمزة، ومن قرأ ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ﴾ فقدره: ﴿وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ﴾ ، وهو قول الفراء، كان قطعه على ﴿وَلَوْ كَثُرَتْ﴾ حسنا، ومن جعل المعنى: ولأن، وقف على ﴿مَعَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾»[1].

رأي الفراء من كتابه "معاني القرآن" :

قال الفراء : «وقوله: وَأَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ قَالَ: كسر ألفها أحب إِليّ من فَتَحها لأن فِي قراءة عبد اللّه: (وإِنّ اللّه لمع المؤمنين) فحسّن هذا كسرها بالابتداء. ومن فَتَحها أرادَ:﴿وَلَن تُغْنِيَ عَنكُمْ فِئَتُكُمْ شَيْـًٔا وَلَوْ كَثُرَتْ وَأَنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾، يريدُ: لكثرتها ولأن اللّه مع الْمُؤْمِنِين، فيكون موضعها نصبًا لأن الخفض يصلح فيها»[2].

تحليل رأي الفراء :

يشير **الفراء** في نصه إلى قراءتين في الآية؛ القراءة الأولى بكسر همزة "إن"، والقراءة الثانية بالفتح، ورجّح الفرّاء قراءة الكسر على قراءة الفتح، وقدّم تفسيره لذلك واستدل عليه بقراءة عبد الله بن مسعود : (وإن الله لمع المؤمنين)؛ وعلّة الترجيح عنده هي الاستئناف، فالوقف واقع قبل "إن"، و"إن" في هذا الموضع استئناف، ثم أورد قراءة الفتح، وكانت على جعل المعنى: لأن الله مع المؤمنين، وجعل الجملة: في محل نصب على نزع الخافض، حيث إن حرف الخفض يصلح أن يكون قبل "إن" فلما حذف انتصب ما بعده.

(١)القطع والائتناف – ص: ٣٥٠.

٢) معاني القرآن ، للفراء ،٤٠٧.

رأي الفراء بين مؤيد ومعارض :

عني النحاة بذكر ما في الآية من قراءات ، فصرّحوا بذكر القراءتين – كما كان شأن الفراء-وذلك تنوع قرائي يصحبه تنوع معنوي في دلالة الآية، ومن هؤلاء **العكبري** حيث أشار في كتابه "التبيان في إعراب القرآن" إلى القراءتين القرآنيتين، وقدّم تفسيرا مختصرا لكل قراءة مع العلة النحوية، إلا أنه لم يقدم عمقا علميا لأوجه الإعراب فيها. فيقول: «قوله تعالى ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ يقرأ بالكسر على الاستئناف وبالفتح على تقدير: والأمر أنّ الله مع المؤمنين»[1].

لم تكن الإشارة العابرة إلى القراءات القرآنية في الآية محض نهج غير العكبري من علماء النحو و التفسير فها هو **السمين الحلبي** يقدّم القراءتين، ويقدم تحليلا علميا لهما فيقول: «قوله:﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾، قرأ نافع وابن عامر وحفصٌ عن عاصم بالفتح، والباقون بالكسر. فالفتح من أوجه:

أحدها: أنه على لام العلة تقديره: ولأن الله مع المؤمنين كان كيت وكيت.

والثاني: أنَّ التقدير: ولأن الله مع المؤمنين امتنع عنادهم.

والثالث: أنه خبرُ مبتدأ محذوف، أي: والأمر أن الله مع المؤمنين. وهذا الوجهُ الأخيرُ يَقْرُب في المعنى مِنْ قراءة الكسر لأنه استئناف»[2].

فقد عُني السمين الحلبي بنسبة كل قراءة إلى أصحابها؛ حيث نسب قراءة الفتح إلى نافع وابن عامر وحفص عن عاصم، ونسب قراءة الكسر إلى بقية القراء، ثم أعقب ذلك بالحديث عن قراءة الفتح، وقدم التوجيه النحوي المناسب لها وقدم لها علتين:

إحداهما: على تقدير حرف جر محذوف هو "لام التعليل"، ويكون التقدير: ولِأَنَّ اللّهَ معَ المؤمنين، وهذا التعليل يتفق مع ما طرحه الفرّاء في الآية الكريمة،

(١)التبيان في إعراب القرآن ، ٢/ ٦٢٠.

(٢)الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، (٥/ ٥٨٨).

وجعل المعنى إما على تقدير: ولأن اللّه مع المؤمنين كان كيت وكيت، أو بجعل المعنى على تقدير: ولأن اللّه مع المؤمنين امتنع عنادهم.

والأخرى: على أن الجملة واقعة خبرا لمبتدأ محذوف وتقدير الكلام : والأمر أن اللّه مع المؤمنين. فجعل الفتح لوقوع الجملة خبرا عن محذوف تقديره الأمر، ثم علّق على أن هذا الوجه يقرّب معنى الآية من معنى قراءة الكسر.

ثم ذكر وجه الكسر في الآية ألا وهو: الاستئناف، وهو ملزم لكسر همزة إن، لقطع الصلة وبتر الاتصال المعنويّ بين جملتها والجمل السابقة عليها، فلما انقطعت الصلة وجب الفتح.

توجيه أبي جعفر النحاس لرأي الفراء :

أشار **النحاس** إلى كلام الفراء، ثم عرض التوجيه النحوي والمعنوي في الآية الكريمة على حسب القراءة القرآنية التي أوردها ، حيث جعل النحاس الوقف على قوله تعالى: ﴿وَلَوْ كَثُرَتْ﴾ وجعل هذا الوقف مسوغا لكسر الهمزة ؛ حيث إن الهمزة في هذا الموضوع تكون استئنافية وحق الاستئنافية أن تكون مكسورة ولا يجوز فتح همزتها حيث إن مسوغ الفتح هو الاتصال بين أن وما قبلها، فلما انتفى هذا، لُجِئ إلى الكسر، وجعل علة الفتح مسوغين:

أحدهما: هو قراءة الفصل في الآية الكريمة بالوقف على موضع ﴿ وَلَوْ كَثُرَتْ﴾ باعتبار النصب على المفعولية لفعل محذوف مقدّر.

والآخر: هو تقدير "لام التعليل" قبلها وحذفها، وهو ما أشار فيه إلى كلام الفراء، ولم يعترض عليه بل حمل كلامه دلالة الموافقة على ما قاله الفراء.

وعليه؛ فلم يختلف النحاس مع الفراء فيما طرحه من أوجه لكسر الهمزة وفتحها، بل اتفق معه في الوجهين، حيث إن الاتفاق كان سمة غالبة على نص النحاس فيما نقله عن الفراء .

الخلاصة والترجيح :

قرئت الآية بكسر همزة "إن" على الاستئناف والابتداء، وذلك على رأي الفراء وغيره، وعليه يكون فصل القراءة على قوله تعالى : ﴿وَلَوْ كَثُرَتْ﴾.

كما قرئت بالفتح بتقدير حرف جر محذوف " على رأي الفراء "، أو على أنها خبر لمبتدأ محذوف، تقديره " والأمر" على رأي العكبري والسمين الحلبي، وعليه يحسن فصل القراءة على قوله تعالى: ﴿وَلَوْ كَثُرَتْ﴾ ، أو يكون على حذف فعل تقديره: "اعملوا " على رأي النحاس ويكون الفصل على "المؤمنين " .

والملاحظ أن السمين الحلبي قد زاد وجها لم يرد عند الفراء؛ حيث ذهب إلى أنّ الفتح لعلة أخرى؛ وهي: أن يكون موضع "إن" وجملتها خبرا لمبتدأ محذوف، فوقوعها في موضع الخبر سوّغ الفتح في الآية.

وهذا الوجه فيه ما فيه من التكلف بتقدير المحذوف، والأولى عدم الحذف، ناهيك عن أنه أقرب لأن يكون مسوغ كسر يستوجب الفصل قبله .

وعليه؛ فالرأي رأي الفرّاء المقتضي الكسر على الاستئناف، والوقف على قوله تعالى ﴿وَلَوْ كَثُرَتْ﴾ ، وهو ما أجمع عليه المفسرون والنحاة، لاتساقه مع المعنى والتقعيد النحوي.

وأمّا الفتح فعلى الجرّ بحرف جرّ محذوف؛ لأنه الأليق بالمعنى المحتمل التعليل بحرف اللام، ذلك أن سبب عدم انتفاعهم بفئتهم ولو كثرت هو كون الله تعالى مؤيدا للمؤمنين، ويكون الوقف هنا على قوله تعالى: ﴿مَعَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾.

المسألة الخامسة (ما) بين الموصولية والحرفية.

في قوله تعالى: ﴿إِنَّآ ءَامَنَّا بِرَبِّنَا لِيَغْفِرَ لَنَا خَطَٰيَٰنَا وَمَآ أَكْرَهْتَنَا عَلَيْهِ مِنَ ٱلسِّحْرِ﴾ **[طه: ٧٣]**

رأي الفراء من كتاب "القطع والائتناف" للنحاس :

قال النحاس: ﴿لِيَغْفِرَ لَنَا خَطَٰيَٰنَا﴾ ليس بكافٍ على قول الأخفش والفراء، لأنهما يذهبان إلى أن المعنى: ويغفر لنا ما أكرهتنا عليه من السحر، ومن جعل "ما" نافية فوقفه الكافي "خطايانا" والتمام عند أبي حاتم "﴿مِنَ ٱلسِّحْرِ﴾"(١).

رأي الفراء من كتابه "معاني القرآن" :

قال الفراء: «وقوله: ﴿وَمَآ أَكْرَهْتَنَا عَلَيْهِ مِنَ ٱلسِّحْرِ﴾ "مَا" فِي موضع نصب مردودة عَلَى معنى الخطايا. وذُكِرَ فِي التفسير أن فرعون كَانَ أكره السّحرة عَلَى تَعلّم السحر»(٢).

تحليل رأي الفراء :

عُني الفراء في توجيه قوله تعالى: {إِنَّا آمَنَّا بِرَبِّنَا لِيَغْفِرَ لَنَا خَطَايَانَا وَمَا أَكْرَهْتَنَا عَلَيْهِ مِنَ السِّحْرِ}[طه: ٧٣] بموضع (ما) في قوله: {وما أكرهتنا}، وعلاقتها بما قبلها في الإعراب، فذكر أن موضع "ما" هنا النصب ؛ لأنها مردودة على معنى الخطايا، والردّ عند الكوفيين هو: العطف، وهو من المصطلحات الكوفية التي تنفرد بها الكوفة عن البصرة في النحو، ومعنى ما ذكره الفراء: أن "ما" في الآية الكريمة موصولة، ولا وقف فيها على قوله تعالى: {خطايانا}، لارتباط "ما" الموصولة بها في المعنى والحكم بما يقتضيه العطف من الاشتراك والتبعية .

(١)القطع والائتناف- النحاس- ص: ٤٦٧.

(٢)معاني القرآن للفراء: ٢/ ١٨٧.

رأي الفراء بين مؤيد ومعارض :

تناول عدد من النحاة والمفسرين الآية الكريمة في كتبهم وذكروا أوجه المعنى والإعراب فيها ، ومن هؤلاء **الزجاج**، فقد وافق الفراء فيما ذهب إليه من عدّ"ما" في موضع نصب عطفا على قوله (خطايانا)، حيث قال: « (وَمَا أَكْرَهْتَنَا عَلَيْهِ مِنَ السِّحْرِ) موضع "ما" نصب، المعنى لتغفر لنا خطايانا وإكراهك إيانا على السحر»[1].

و من المفسرين: **القرطبي** حيث وافق الفراء في جهة وزاد عليها ، فقال: «وَمَا أَكْرَهْتَنَا عَلَيْهِ مِنَ السِّحْرِ} {مَا} في موضع نصب معطوفة على الخطايا. وقيل: لا موضع لها وهى نافية؛ أي ليغفر لنا خطايانا من السحر وما أكرهتنا عليه. النحاس: والأول أولى. المهدوي: وفيه بعد؛ لقولهم: ﴿إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا إِن كُنَّا نَحْنُ ٱلْغَٰلِبِينَ ﴾، وليس هذا بقول مكرهين؛ ولأن الإكراه ليس بذنب، وإن كان يجوز أن يكونوا أكرهوا على تعليمه صغارا. قال الحسن: كانوا يعلمون السحر أطفالا ثم عملوه مختارين بعد. ويجوز أن يكون {مَا} في موضع رفع بالابتداء ويضمر الخبر، والتقدير: وما أكرهتنا عليه من السحر موضوع عنا»[2].

فالقرطبي يربط في نصه السابق المعنى بالإعراب أيما ربط ! ويقدم عددا من الأوجه المحتملة في الآية الكريمة في إعراب كلمة "ما":

الوجه الأول: ما ذكره الفراء من أن ما في محل نصب معطوفة على خطايانا التي قبلها ، ورد عليه القرطبي بالآية التي قبلها في قوله تعالى: ﴿إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا إِن كُنَّا نَحْنُ ٱلْغَٰلِبِينَ ﴾، وذلك دليل على أنهم كانوا غير مكرهين.

الوجه الثاني: أن "ما" لا محل لها من الإعراب، واستبعد ذلك أيضا ، واستشهد على ما قال بكلام النحاس الذي رجح أن تكون منصوبة عطفا على ما قبلها.

الوجه الثالث: وهو جعل "ما" في موضع رفع بالابتداء والخبر بعدها محذوف وظاهر كلام القرطبي أنه اختار هذا الوجه في الآية الكريمة.

---

(١)معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٣/ ٣٦٩).

(٢)تفسير القرطبي ـ ١١/ ٢٢٦.

وعلى نفس الرأي سار **الشوكاني** مضيفا إلى ما ذكره القرطبي، النصب على المفعولية [١].

وقد سار **القنوجي** البخاري في تناوله لهذه الآية قريبا مما ذهب إليه القرطبي والشوكاني، فذكر في "ما" جواز النصب على المفعولية، و جواز النصب عطفا على "خطايانا"، والرفع على أنها مبتدأ والخبر محذوف تقديره: وما أكرهتنا عليه من السحر محطوط وموضوع عنا، والإهمال على أنها نافية[٢].

وقد زاد **السمين الحلبي** في الآية وجها آخر لم يرد عن القرطبي أو القنوجي أو غيرهما، حيث ذكر في إعراب (ما) في الآية الكريمة وجهين إعرابين، **الأول**: أنها " موصولة "منصوبة عطفا على خطايانا، **والثاني**: أنها تكون نافية»[٣].

توجيه أبي جعفر النحاس لرأي الفراء :

بالعودة إلى **النحاس** فهو ينظر في الآية من منظورين محددين؛ **أحدهما**: الوقف والابتداء، **والآخر**: الإعراب والنحو؛ حيث ذكر أن الوقف يجوز على قوله: "خطايانا"، ونقل عن الفراء والأخفش أن الوقف هنا ليس بمتحقق؛ لاتصال المعنى وعدم جواز الوقف، ويكون إعراب "ما" هنا على الوقف نافية، وأما على قراءة الوصل فلم يقدم توجيها نحويا محددا وصريحا لها، واكتفى بذكر التقدير المشير للعطف، ولكنه في كتابه إعراب القرآن قدّم توجيها واضحا لقراءة الوصل في الآية الكريمة فقال: «{إِنَّا آمَنَّا بِرَبِّنا لِيَغْفِرَ لَنا خَطايانا وَما أَكْرَهْتَنا عَلَيْهِ مِنَ السِّحْرِ وَاللَّهُ خَيْرٌ وَأَبْقى} ، "ما" في موضع نصب معطوفة على الخطايا، وقيل: لا موضع لها، وهي نافية أي ليغفر لنا خطايانا من السحر وما أكرهتنا عليه، والأولى أولى»[٤].

فجعل "ما" في قراءة الوصل منصوبة معطوفة على موضع "خطايانا " أو مهملة لا محل لها من الإعراب، وقدّم النصب على الثاني.

---

(١)انظر فتح القدير ، للشوكاني . ٣/ ٤٤٥

(٢)انظر فتح البيان في مقاصد القرآن ،القنوجي، (٨/ ٢٥٦).

(٣)انظر الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٨/ ٧٩.

(٤)إعراب القرآن للنحاس (٣/ ٣٥).

الخلاصة والترجيح :

المتحصّل مما سبق أن للنحاة في الآية الكريمة عددا من الوجوه النحوية التي أوجزها فيما يلي:

الأول: أن "ما" موضعها نصب عطفا على خطايانا ويعزى هذا القول للفراء، كما سبق في نصه، والتقدير على هذا الرأي: لتغفر لنا خطايانا وإكراهنا على السحر، وهو تقدير وارد ومقبول .

الثاني: أنها منصوبة على المفعولية وذكر هذا الرأي الشوكاني والقنوجي والسمين الحلبي ، إلا أنهم لم يبينوا الفعل الذي نصب ما في الآية الكريمة، فإن قصدوا الفعل المتقدم رد هذا الوجه إلى الفراء وإن كان الفعل محذوفا فلم يبينوه.

الثالث: أن تكون "ما" في محل رفع مبتدأ وخبرها محذوفا؛ تقديره "موضوع"، والمعنى على هذا التقدير على النحو التالي: نستغفر الله من خطايانا، وما أكرهتنا عليه من السحر موضوع عنا.

الرابع: أن تكون "ما" نافية وما بعدها منفي، ويكون المعنى: نستغفر الله من خطايانا التي هي السحر وما أكرهتنا أنت على السحر وإنما فعلنا مختارين، ويحتمل هذا الوجه أيضا، ويكون المعنى في الآية مغاير تماما لما ذكره أكثر المفسرين الذي رأوا أن السحرة كانوا مجبورين على تعلم السحر.

والراجح: هو رأي الفراء ومن وافقه في : أن "ما" موضعها نصب عطفا على "خطايانا"، والتقدير على هذا الرأي: لتغفر لنا خطايانا وإكراهنا على السحر، لأنه الأنسب للمعنى والأليق بالعبارة القرآنية، إذ لا يخفى -وبإجماع أكثر المفسرين -أن فرعون كان يستعبد الناس، فهو كذلك كان يكرههم على عمل السحر .

وأما من حكم بفساد المعنى بحجة أن الإكراه على فعل المنكرات لا يحاسب الله عليه العبد، فالرد عليه يكون بأن من يفعل الخطايا قبل الإسلام لا يحاسب عليها كذلك، فما حملهم على رجاء المغفرة من الذنب قبل الإسلام، يحملهم

على طلب المغفرة مما أكرهوا عليه من السحر، وكلاهما محطوط عنهم .بمشيئة الله. جهلا منهم، أو لخلاف ذلك، والله أعلم وأجل.

المسألة السادسة:

تبادل خبر (إن) بين الجملة الاسمية المجرّدة، والجملة الاسمية المنسوخة.

في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِٱلذِّكۡرِ لَمَّا جَآءَهُمۡۖ وَإِنَّهُۥ لَكِتَٰبٌ عَزِيزٞ ٤١﴾ **{فصلت ٤١}**

رأي الفراء من كتاب "القطع والائتناف" للنحاس:

قال النحاس: «غير أنه من قال ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِٱلذِّكۡرِ لَمَّا جَآءَهُمۡۖ﴾ خبر "إن" "أولئك ينادون من مكان بعيد" لم يتم الكلام عنده إذا قرأ "إن الذين كفروا بالذكر لما جاءهم" حتى يبلغ "أولئك ينادون من مكان بعيد"، ومن قال: خبر "إن" محذوف؛ فالقول عنده فيما بين الآيتين على ما مر، والجواب في أن خبر "إن" محذوف؛ قول الكسائي والفراء وجماعة غيرهما، فقول الكسائي: إن التقدير: إن الذين كفروا بالذكر لما جاءهم يلقون في النار، ودل على هذا الحذف: "أفمن يلقى في النار"، وقول الفراء: إن المعنى: إن الذين كفروا بالذكر لما جاءهم قد كفروا بمعجز لم يأت إلا من عند الله، ودل على هذا الحذف: ﴿وَإِنَّهُۥ لَكِتَٰبٌ عَزِيزٞ﴾»[1].

رأي الفراء من كتابه "معاني القرآن":

قال الفرّاء: «وقوله: إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جاءَهُمْ}.

يُقال: أَيْنَ جواب إِنَّ؟ فإن شئت جعلته «أُولئِكَ يُنادَوْنَ مِنْ مَكانٍ بَعِيدٍ». وإن شئت كان في قوله: ﴿وَإِنَّهُۥ لَكِتَٰبٌ عَزِيزٞ﴾» (٤١) «لا يَأْتِيهِ الْباطِلُ»، فيكون جوابه معلومًا فيترك، وكأنه أعربُ الوجهين [وأشبهه بما جاء فِي القرآن»[2].

تحليل رأي الفراء:

تناول الفراء خبر "إن" في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِٱلذِّكۡرِ لَمَّا جَآءَهُمۡ﴾، حيث قدّر خبر "إن" في الآية على وجهين:

أحدهما: أن يكون الخبر هو قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ يُنَادَوۡنَ مِن مَّكَانِۢ بَعِيدٖ﴾.

(١)القطع والائتناف-النحاس- ص: ٦٣٥.

(٢)معاني القرآن للفراء (٣/ ١٩).

والآخر: أن يكون الخبر هو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَكِتَٰبٌ عَزِيزٌ ﴾

وعدّ هذين التقديرين صالحين في تقدير خبر "إن" في الآية الكريمة .

رأي الفراء بين مؤيد ومعارض :

اجتهد النحاة والمفسرون في تقدير خبر "إن" في الآية الكريمة ، فاتفق بعضهم مع الفراء في تقديره، واختلف بعضهم معه، فكان من أوائل من تناول هذه القضية **الطبري**، حيث قال في تفسيره: «.... وَكَانَ بَعْضُ نَحْوِيِّي الْكُوفَةِ يَقُولُ: إِنْ شِئْتَ جَعَلْتَ جَوَابَ ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِٱلذِّكۡرِ لَمَّا جَآءَهُمۡ ﴾ [فصلت: ٤١] ﴿أُوْلَٰٓئِكَ يُنَادَوۡنَ مِن مَّكَانِۭ بَعِيدٖ ﴿٤٤﴾﴾ [فصلت: ٤٤] وَإِنْ شِئْتَ كَانَ جَوَابُهُ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَإِنَّهُۥ لَكِتَٰبٌ عَزِيزٌ ﴾ [فصلت: ٤١]، فَيَكُونُ جَوَابُهُ مَعْلُومًا، فَتُرِكَ فَيَكُونُ أَعْرَبَ الْوَجْهَيْنِ وَأَشْبَهَهُ بِمَا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ وَقَالَ آخَرُونَ: بَلْ ذَلِكَ مِمَّا انْصَرَفَ عَنِ الْخَبَرِ عَمَّا ابْتُدِئَ بِهِ إِلَى الْخَبَرِ عَنِ الَّذِي بَعْدَهُ مِنَ الذِّكْرِ؛ فَعَلَى هَذَا الْقَوْلِ تَرَكَ الْخَبَرَ عَنِ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ، وَجَعَلَ الْخَبَرَ عَنِ الذِّكْرِ، فَتَمَامُهُ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ؛ وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ...»[1].

ذكر الطبري الوجهين النحويين اللذين تناولهما الفراء في كتابه على النحو الذي جاء آنفا، فجعل الخبر إما قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ يُنَادَوۡنَ مِن مَّكَانِۭ بَعِيدٖ ﴾.وهو التقدير الأول الذي ذكره الفراء، أو قوله تعالى: {وَإِنَّهُ لَكِتابٌ عَزِيزٌ}. كما ذكر وجهين آخرين اختار أحدهما، **الأول**: أن يكون خبر "إن" محذوف اكتفاء بخبر ما بعده. وهذا في الحقيق وجه ضعيف لا يستساغ مثله في القرآن؛ لأنه يوجب أن لا يتم المعنى في الجملة الأولى. وأما **الثاني**: الذي ذكره الطبري وهو أن الخبر محذوف للعلم به، والقاعدة النحوية تقول: "وحذف ما يعلم جائز".

ولم يتوقف الأمر عند الطبري في توجيه خبر "إن" في الآية الكريمة ؛ بل تعداه ليشمل من بعده من المفسرين ومن هؤلاء **البغوي** الذي قال في تفسيره: «{إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ}، بِالْقُرْآنِ، {لَمَّا جاءَهُمْ}، ثُمَّ أَخَذَ فِي وَصْفِ الذِّكْرِ وَتَرَكَ جَوَابَ:

(١)تفسير الطبري ٢٠/ ٤٥٢- ٤٥٣.

{إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا} ، عَلَى تَقْدِيرِ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ يُجَازَوْنَ بِكُفْرِهِمْ. وَقِيلَ: خَبَرُهُ قَوْلُهُ مِنْ بَعْدِ: ﴿أُوْلَـٰٓئِكَ يُنَادَوْنَ مِن مَّكَانٍۭ بَعِيدٍ ﴾. [فصلت: ٤٤][(١)].

اتفق البغوي مع الطبري فيما ذكره في توجيه الآية الكريمة فذكر ثلاثة أوجه، وافق أولها رأي الطبري في القضية وهو حذف الخبر في الجملة اكتفاء بإن واسمها فقط مع حذف الخبر للعلم به من السياق، وأعقب ذلك بذكر الوجهين اللذين ذكرهما الفراء في كتابه.

وقد عدد **الشوكاني** هو الآخر الأوجه المحتملة لخبر "إن" في الآية الكريمة وما بعدها، فذكر الوجهين الذي ذكرهما الفراء في كتابه على النحو الذي قدمتُه، وأضاف إليهما رأي اتفق فيه مع الطبري؛ وهو اعتباره أن الخبر محذوف دلّ عليه السياق، وإنما جاز الحذف في مثل هذا للعلم به[(٢)].

ويأتي **الخازن** ليقيد التقدير في الآية في وجهين فقط ويستبعد وجها من الوجهين الذين ذكرهما الفراء فيقول في لباب التأويل: «{إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جاءَهُمْ} يعني القرآن، وفي جواب "إن" وجهان؛ **أحدهما**: أنه محذوف، تقديره: إن الذين كفروا بالذكر يجازون بكفرهم، **والثاني**: جوابه أولئك ينادون من مكان بعيد»[(٣)].

فذكر وجهين من الأوجه التي ذكرها النحاة، وأهمل وجها من الوجهين الذين ذكرهما الفراء؛ وهو الوجه الثاني ، فذكر أن الخبر وهو قوله تعالى: ﴿أُوْلَـٰٓئِكَ يُنَادَوْنَ مِن مَّكَانٍۭ بَعِيدٍ ﴾ والوجه الثاني وهو أن يكون الخبر محذوفا دل عليه مضمون الجملة وهو الوجه الذي ذكره الطبري في تفسيره.

وممن تحدث عن هذا بمزيد تفصيل أبو **حيان الغرناطي**، الذي ذكر أغلب مقالات المفسرين والنحاة التي ذكروها في خبر "إن"، وزاد عليها وجها آخر انفرد به

(١)تفسير البغوي - إحياء التراث (٤/ ١٣٥).

(٢)انظر فتح القدير للشوكاني (٤/ ٥٩٥)..

(٣)لباب التأويل في معاني التنزيل: ٤/٩٠.

عمن قبله، وذلك أنه اتفق مع الفراء في أن الخبر مذكور مخالفا رأي الطبري ومن سار في نهجه، ولكنه خالف الفراء في تقدير هذا الخبر فعد الخبر قَوْله: لَا يَأْتِيهِ الْباطِلُ، وحمله على حذف الرابط الذي يربط جملة الخبر بالمبتدأ وقدّره : أنه لا يأتيه الْبَاطِلُ مِنْهُمْ، وعلى التقدير يستقيم المعنى من وجهة نظر أبي حيان[1].

توجيه أبي جعفر النحاس لرأي الفراء :

نظر **النحاس** في الآية من منظورين مختلفين ؛ أحدهما : منهما هو القطع والوصل، ثم تطرق إلى خبر "إن"، ونقل عن الفراء وعن غيره آراءهم في تقدير هذا الخبر، وينقل في تقدير الخبر عددا من مقالات النحاة، ومن جملة ما ذكره كلام الفراء الذي نقلته في بداية المسألة، وقد لاحظتُ على ما نقله النحاس عن الفراء أنه نقل رأي الفراء، ولم يعلق عليه بالموافقة أو المخالفة.

الخلاصة والترجيح :

مما تقدم يتضح أن ما ذكره النحاة في توجيه الآراء النحوية الواردة في الآية الكريمة أربعة آراء مختلفة:

الرأي الأول: أن يكون الخبر قوله تعالى: ﴿أُوْلَـٰٓئِكَ يُنَادَوْنَ مِن مَّكَانِۭ بَعِيدٖ﴾وقد ذكره الفراء في كتابه معاني القرآن وتابعه عليه عدد من النحاة المتقدمين والمتأخرين كما سبق أن بيانه .

الرأي الثاني: أن يكون خبر "إن" قوله تعالى: {وَإِنَّهُ لَكِتابٌ عَزِيزٌ} وقد ذكره الفراء في كتابه معاني القرآن وتابعه عليه عدد من النحاة والمفسرين كما مر .

الرأي الثالث: أن الخبر محذوف للعلم به، وحذف ما يعلم جائز، وقد تبنى هذا الرأي الطبري في تفسيره ومن تابعه عدد من المفسرين .

---

(١)انظر البحر المحيط في التفسير (٩/ ٣٠٩- ٣١٠).

الرأي الرابع: وهو رأي أبي حيان الغرناطي، وذلك أنه عد الخبر مذكورا، وهو قوله: ﴿لَّا يَأۡتِيهِ ٱلۡبَٰطِلُ﴾ وحذف العائد الذي يربط بين الخبر وجملة المبتدأ وأقام الحجج على صحة هذا الحذف.

والواضح، أن أولى هذه الآراء بالصواب هو رأي أبي حيان الغرناطي، وذلك لأنه لا يستتبع معه تقدير محذوف خبرا، لأن عدم التقدير، أولى من التقدير.

ويؤدي ما ذكره الفراء من أقوال حول تقدير الخبر إلى بُعد المعنى المراد من الآية الكريمة، وعن المعنى السياقي فيها ، ومن هنا كان أقوى الآراء كلام أبي حيان الغرناطي .والله أعلم وأجلّ.

المسألة السابعة:

العطف على التبعية أو القطع على الخبرية.

في قوله تعالى «﴿وَفَٰكِهَةٖ مِّمَّا يَتَخَيَّرُونَ ۝٢٠ وَلَحۡمِ طَيۡرٖ مِّمَّا يَشۡتَهُونَ ۝٢١ وَحُورٌ عِينٞ ۝٢٢﴾ **[الواقعة -٢١:٢٠]**

رأي الفراء من كتاب "القطع والائتناف" للنحاس :

قال النحاس : ﴿وَلَحۡمِ طَيۡرٖ مِّمَّا يَشۡتَهُونَ ﴾ [الواقعة: ٢١] ليس بقطع كاف إن قرأت "وحور عين" [الواقعة: ٢٢] لأن الخفض على أن تعطفه على ﴿فِي جَنَّٰتِ ٱلنَّعِيمِ ۝٩﴾ هذا قول أبي حاتم وقول أبي إسحاق أنه معطوف على المعنى أي وينعمون، وقول الفراء: إنه معطوف على ما قبله لأن الشيء عنده قد يعطف على الشيء، وإن كان في غير معناه .كما قال: (من الرجز)

عَلفتُها تبناً وماءً بارداً حتى شتَت همالةً عَيناها[1]

وعلى ما روي عن أبيّ بن كعب أنه قرأ ﴿ وَحُورٌ عِينٞ ۝٢٢﴾ يوقف على ﴿مِّمَّا يَشۡتَهُونَ ۝٢١﴾ [الواقعة: ٢١] والتقدير عند أبي حاتم: ويزوجون حورا عينا"»[2].

رأي الفراء من كتابه "معاني القرآن :

قال الفراء: «قال: ﴿وَفَٰكِهَةٖ مِّمَّا يَتَخَيَّرُونَ ۝٢٠ وَلَحۡمِ طَيۡرٖ مِّمَّا يَشۡتَهُونَ ۝٢١ وَحُورٌ عِينٞ ﴾ فخفض بعض القراء، ورفع بعضهم الحور العين.

قال الذين رفعوا: "الحور العين" لا يطاف بهن فرفعوا على معنى قولهم: وعندهم حُورٌ عينٌ، أو مع ذلك حور عينٌ، فقيل: الفاكهة واللحم لا يطاف بهما إنما يطاف بالخمر وحدها -والله أعلم- ثم أُتبع آخر الكلام أوله. وهو كثير في كلام العرب وأشعارهم، وأنشدني بعض بني أسد يصف فرسه:

---

(١)شرح ابن عقيل ص٣٠٥؛ ٣/ ٣٦٧ "قلد"؛ ٩/ ٢٥٥ "علف"؛ ومغني اللبيب ٢/ ٦٣٢؛ والمقاصد النحوية ٣/ ١٠١؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٣٠.

(٢)القطع والائتناف- النحاس – ص: ٧٠٢-٧٠٣.

عَلَفْتُهَا تِبْنًا وماءً باردًا   حتَّى شَتَتْ هَمَّالةً عَيْنَاهَا

والكتاب أعرب وأقوى في الحجة من الشعر. وأمّا ما لا يحسن فيه الضمير لقلة اجتماعه، فقولك: قد أعتقت مباركا أمس وآخر اليوم يا هذا وأنت تريد: واشتريت آخر اليوم لأن هذا مختلف لا يعرف أنك أردت ابتعت. ولا يجوز أن تقول:

ضربت فلانا وفلانا وأنت تريد بالآخر: وقتلت فلانا لأنه ليس هاهنا دليل، ففي هذين الوجهين ما تعرف به ما ورد عليك إن شاء الله»(1).

تحليل رأي الفراء :

رصد الفراء وجهين قرائيين في الآية ، وهما: قراءة الجر وقراءة الرفع، وجعل الرفع في الآية على معنى: و عندهم حور عين، أو على تقدير: مع ذلك حور عين، والجر عطفا على قوله تعالى: "وفاكهة"، مستشهدا بقول الشاعر :

عَلَفْتُهَا تِبْنًا وماءً باردًا   حتَّى شَتَتْ هَمَّالةً عَيْنَاهَا

فيه قوله: "وماء" حيث لا يصح أن يكون مفعولا به، لأنه لا يصح أن يشترك مع لفظة "التبن" بعامل واحد، وهو قوله: "علفتها"، لأن الماء لا يعلف، وإنما يسقى، فلا بد من تقدير عامل، والتقدير: "سقيتها". وقيل: "الماء" مفعول معه. وقيل إنه معطوف على "تبنا" لأن الشاعر ضمن الفعل "علفتها" معنى الفعل "أنلتها"، أو "قدمت لها".

رأي الفراء بين مؤيد ومعارض :

قال **الطبري**: «اختلف القرّاء في قراءة قوله: (وَحُورٌ عِينٌ) فقرأته عامة قراء الكوفة وبعض المدنيين (وحُورٍ عِينٍ) بالخفض إتباعا لإعرابها إعراب ما قبلها من الفاكهة واللحم، وإن كان ذلك مما لا يُطاف به، ولكن لما كان معروفا معناه المراد أتبع الآخر الأوّل في الإعراب، كما قال بعض الشعراء.

إذَا ما الغانِياتُ بَرَزْنَ يَوْما   وَزَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ والعُيُونا[1]

(1)معاني القرآن للفراء 1/ 14.

فالعيون تكَحَّل. ولا تزجَّج إلا الحواجب، فردّها في الإعراب على الحواجب، لمعرفة السامع معنى ذلك وكما قال الآخر:

تَسْمَعُ لِلأَحَشْاءِ مِنْهُ لَغَطًا ولِلْيَدَيْنِ جُسأَةً وَبَدَدَا[٢]

والجسأة: غلظ في اليد، وهي لا تُسمع»[٣].

اتفق الطبري مع الفراء فيما أورده في نصه السابق حول القراءات القرآنية التي تناولها الفراء وركز عليها، كما اتفق مع الفراء حول التوجيه الإعرابي لكل قراءة من القراءتين، فتناول قراءة الجر في الآية أولا، ووجه الجر في الآية اتباعا لقوله تعالى: {لحم} و{وفاكهة}، وكلاهما مجرور، والعطف يوجب للمعطوف ما للمعطوف عليه من أحكام إعراب. ثم تناول الطبري قراءة الرفع في الآية، فعدّ أن "حور عين" مرتفعة بالابتداء، على تقدير: ولهم حور عين أو عندهم حور عين، وهو عين ما ذهب إليه الفراء في قدمناه من نصه.

وقد سار في النهج نفسه **البغوي** فجعل الجر عطفا على قوله تعالى: {بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَفَاكِهَةٍ وَلَحْمِ طَيْرٍ} ، وجعل العطف هنا على ماليس متحدا في العامل جائزا، واستشهد ببيت الشعر نفسه الذي ذكره الفراء والطبري[٤].

وقد أصّل **القرطبي** رأي الخفض كذلك ، فقال : «قَوْلُهُ تَعَالَى: (وَحُورٌ عِينٌ) قُرِئَ بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَالْجَرِّ، فَمَنْ جَرَّ وَهُوَ حَمْزَةُ وَالْكِسَائِيُّ وَغَيْرُهُمَا جَازَ أَنْ يَكُونَ مَعْطُوفًا عَلَى (بِأَكْوابٍ)، وَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى الْمَعْنَى، لِأَنَّ الْمَعْنَى يَتَنَعَّمُونَ بِأَكْوَابٍ

(١) البيت من بحر الوافر ، للراعي النميري في ديوانه ص٢٦٩؛ والدرر ٣/ ١٥٨؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٧٥؛ ولسان العرب ٢/ ٢٨٧ "زجج"؛ والمقاصد النحوية ٣/ ١٩؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ٢١٢، ٧/ ٢٣٣؛ = =والإنصاف ٢/ ٦١٠؛ وأوضح المسالك ٢/ ٢٤٧؛ وتذكرة النحاة ص٦١٧؛ والخصائص ٢/ ٤٣٢؛ والدرر ٦/ ٨٠؛ وشرح التصريح ١/ ٣٤٦؛ وشرح ابن عقيل ص٥٠٤؛ وشرح عمدة الحافظ ص٦٣٥؛ وكتاب الصناعتين ص١٨٢؛ ولسان العرب ١/ ٤٢٢ ومغني اللبيب ١/ ٣٥٧؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٢٢.

(٢)البيت من الرجز، ولم أقف على قائلة، المنتخب من كلام العرب، لكراع النمل ٦٥٣/١. والزاهر في معاني كلمات الناس، لابن الأنباري، ٥٢/١..

(٣)تفسير الطبري: ٢٣/ ١٠٥- ١٠٦.

(٤)انظر تفسير البغوي - طيبة (٨/ ١٠- ١١).

وَفَاكِهَةٍ وَلَحْمٍ وَحُورٍ، قَالَهُ الزَّجَّاجُ. وَجَازَ أَنْ يَكُونَ مَعْطُوفًا عَلَى (جَنَّاتٍ) أَيْ هُمْ فِي (جَنَّاتِ النَّعِيمِ)، وَفِي حُورٌ عَلَى تَقْدِيرِ حَذْفِ المضاف، كأنه قال: وفي معاشرة حُورٍ. الْفَرَّاءُ: الْجَرُّ عَلَى الْإِتْبَاعِ فِي اللَّفْظِ وَإِنِ اخْتَلَفَا فِي الْمَعْنَى، لِأَنَّ الْحُورَ لَا يُطَافُ بِهِنَّ، قَالَ الشَّاعِرُ:

إِذَا مَا الْغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا ... وَزَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا

وَالْعَيْنُ لَا تُزَجَّجُ وَإِنَّمَا تُكَحَّلُ. وَقَالَ آخَرُ:

وَرَأَيْتُ زَوْجَكِ فِي الْوَغَى ... مُتَقَلِّدًا سَيْفًا وَرُمْحَا

وَقَالَ قُطْرُبٌ: هُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى الْأَكْوَابِ وَالْأَبَارِيقِ مِنْ غَيْرِ حَمْلٍ عَلَى الْمَعْنَى. قَالَ: وَلَا يُنْكَرُ أَنْ يُطَافَ عَلَيْهِمْ بِالْحُورِ وَيَكُونُ لَهُمْ فِي ذَلِكَ لَذَّةٌ.....»[1].

ذكر القرطبي قراءة الجر والرفع في الآية على نحو ما ذكره الفراء وكذلك الطبري والبغوي وغيرهم، وزاد على ذلك قراءة النصب ووجّه كل قراءة من هذه القراءات على الوجه الذي ارتآه صالحا والمعنى في الآية الكريمة.

فأما الجر فنسبه للكوفيين حمزة والكسائي ووجهه عنده العطف على قوله تعالى: {بأكوابٍ} والعطف على المجرور يوجب الجر.

وأما قراءة الرفع فقد نسبها إلى جمهور القراء، وجعل وجهها أنها مبتدأ وخبره محذوف، وإنما جاز الابتداء بالنكرة لأنه نكرة مخصصة بالوصف، والتخصيص بالوصف من الأوجه المجيزة للابتداء بالنكرة، وفي هاتين القراءتين اتفق القرطبي في توجيه القرائتين القرآنيتين على العطف والابتداء.

وأما قراءة النصب التي خالف في ذكرها الفراء، فقد نسبها إلى الْأَشْهَب الْعُقَيْلِيّ وَالنَّخَعِيّ وَعِيسَى بْن عُمَرَ الثَّقَفِيّ، وجعل النصب على تقدير فعل محذوف ناصب لقوله تعالى: «وحورا عينا»، وتقدير الفعل عنده: ويُزَوَّجُونَ حورا عينا.

وقد تناول **ابن كثير** في تفسيره القراءات القرآنية في الآية الكريمة وخرّجها على نحو ما خرّجها به الفراء والطبري وغيرهما فقال: « وَقِرَاءَةُ الْجَرِّ تَحْتَمِلُ مَعْنَيَيْنِ: **أَحَدُهُمَا** أَنْ يَكُونَ الْإِعْرَابُ على الإتباع بما قبله كقوله تعالى: {يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ

---

(١)تفسير القرطبي (١٧/ ٢٠٤- ٢٠٥).

مُخَلَّدُونَ بِأَكْوابٍ وَأَبارِيقَ وَكَأْسٍ مِنْ مَعِينٍ لا يُصَدَّعُونَ عَنْها وَلا يُنْزِفُونَ وَفاكِهَةٍ مِمَّا يَتَخَيَّرُونَ وَلَحْمِ طَيْرٍ مِمَّا يَشْتَهُونَ وَحُورٍ عِينٍ} كما قال تعالى: {وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ} [المائدة: ٦] وكما قال تَعَالَى: {عالِيَهُمْ ثِيابُ سُنْدُسٍ خُضْرٌ وَإِسْتَبْرَقٌ} [الْإِنْسَانِ: ٢١]، **وَالِاحْتِمَالُ الثَّانِي** أَنْ يَكُونَ مِمَّا يَطُوفُ بِهِ الْوِلْدَانُ الْمُخَلَّدُونَ عَلَيْهِمُ الْحُورُ الْعِينُ، وَلَكِنْ يَكُونُ ذَلِكَ فِي الْقُصُورِ لَا بَيْنَ بَعْضِهِمْ بَعْضًا، بَلْ فِي الْخِيَامِ يَطُوفُ عَلَيْهِمُ الْخُدَّامُ بِالْحُورِ الْعِينِ، والله أعلم»[(١)].

وعلى المنوال نفسه سار **البيضاوي** في تفسيره، فذكر فيها ثلاثة قراءات، وجّه كلا منها على الوجه الذي رآه صالحا، فقال: ((قرأ حمزة والكسائي بالجر عطفًا على جَنَّاتِ بتقدير مضاف؛ أي : هم في جنات ومصاحبة حور، أو على أكواب؛ لأن معنى يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدانٌ مُخَلَّدُونَ بِأَكْوابٍ ينعمون بأكواب»[(٢)].

ويأتي أبو حيان **الغرناطي** بوجه للجر ، لم يرد عند غيره ؛ فيقول: «والجر عطف على المجرور، أي: يطوف عليهم ولدان بكذا وكذا وحور عين. وقيل: هو على معنى: وينعمون بهذا كله وبحور عين. وقال الزمخشري: عطفاً على {جَنّاتِ النَّعِيمِ} ، كأنه قال: هم في جنات وفاكهة ولحم وحور. انتهى، وهذا فيه بعد وتفكيك كلام مرتبط بعضه ببعض، وهو فهم أعجمي»[(٣)].

فيذكر وجه الجر مخالفا بها الفراء فيما ذهب إليه، حيث جعلها في محل جر بحرف جر محذوف، تقديره : وبحور عين .

كما نقل **صاحب روح المعاني قراءة الجر** ، فقال: «وقرأ السلمي والحسن وعمرو بن عبيد وأبو جعفر وشيبة والأعمش وطلحة والمفضل وأبان وعصمة عن عاصم وحمزة والكسائي "وحور عين" بالجر، وقرأ النخعي كذلك ....وذهب إلى العطف المذكور الزمخشري، وتعقبه أبو حيان فقال: فيه بعد وتفكيك كلام مرتبط بعضه ببعض، وهو فهم أعجمي -وليس كما قال كما لا يخفى-أو على (أكواب) ويجعل

(١)تفسير ابن كثير ط العلمية ٨/ ١٤.

(٢)أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ٥/ ١٧٨.

(٣)تفسير البحر المحيط (٨/ ١٥٥-١٥٦).

من باب -متقلدا سيفا ورمحا-كما سمعت آنفا فكأنه قيل: ينعمون بأكواب وبحور، وجوز أن يبقى على ظاهره المعروف، وأن الولدان يطوفون عليهم بالحور أيضا لعرض أنواع اللذات عليهم من المأكول والمشروب والمنكوح كما تأتي الخدام بالسراري للملوك ويعرضوهن عليهم....»[1].

فعرض الاحتمالات الثلاث في جر الحور، فكان:

الأول: مجرورا بمضاف محذوف، وتقديره : ومصاحبة حور.

الثاني: مجرورا بحرف جر محذوف، وتقديره: وبحور. من باب العطف على الشيء، وإن كان في غير معناه.

الثالث: مجرورا معطوفا على ما قبله ، وتقديره: وبحور(على ظاهره المعروف).

توجيه أبي جعفر النحاس لرأي الفراء :

ذكر **النحاس** أن الوقف عند قوله تعالى: ﴿وَلَحْمِ طَيْرٍ مِّمَّا يَشْتَهُونَ ۝٢١﴾[2] ليس بوقف كافٍ إن جعلت "حور عين" مخفوضة ؛ لأن الخفض على العطف والعطف اتصال والوقف يعارض ذلك.

الخلاصة والترجيح :

اتفق عدد من النحاة والمفسرين وعلى رأسهم الفرّاء في تخريج قراءة الجرّ فمنعوا الوقف فيها على قوله تعالى: ﴿مِّمَّا يَشْتَهُونَ ۝٢١﴾ والابتداء بحور عين؛ لأن وجه الجرّ العطف على ما قبلها وهو قوله: ﴿بِأَكْوَابٍ﴾ والعطف على المختلف في العامل، والمعنى جائز عند النحاة، وقد احتجوا عليه بعدد من الشواهد لا داعي لتكرارها.

وخلاصة قراءة الجر في قوله تعالى﴿وَحُورٌ عِينٌ ۝٢٢﴾أنها على ثلاثة أوجه اختلف فيها المفسرون والنحاة:

أحدها: أنها عطف على "جنَّات النَّعيم" كأنه قيل: هم في جنات وفاكهة ولحم وحور؛ قاله الزمخشري.

(١)روح المعاني الألوسي ١٤/ ١٣٧- ١٣٨.

(٢) [الواقعة: ٢١]

وقال الفرَّاء: الجرّ على الإتباع في اللفظ، وإن اختلفا في المعنى؛ لأن الحور لا يُطاف بهنّ.

الثاني: أنها معطوفة على "بِأَكْوَابٍ"، وذلك بتجوّز في قوله: "يَطُوفُ"؛ إذ معناه ينعمون فيها بأكواب، وبكذا، وبحور. قاله الزمخشري.

الثالث: أنها معطوف عليه حقيقة، وأن الولدان يطوفون عليهم بالحور أيضاً فإن فيه لذة لهم إذا طافوا عليهم بالمأكول؛ والمشروب، والمتفكّه به، والمنكوح، وإلى هذا ذهب أبو عمرو بن العلاء وقطرب.

ولا التفات إلى قول أبي البقاء بأن الجر عطف على "أَكْوَاب" في اللَّفظ دون المعنى؛ لأن الحور لا يُطافُ بها[1].

والراجح ما رآه الفرّاء من الجرّ على الإتباع في اللفظ، وإن اختلفا في المعنى؛ لأن في ذلك تأييد المعنى الظاهر للآية، والمؤيد للمنطق العقلي في أن " الحور " لا يطاف بهن كما يطاف بالأكواب والفاكهة واللحم وغيره .

كما أن فيه بعدا عن التجوّز والكناية، و تكلّف تقدير محذوف، كما في تقدير مضاف محذوف.

ومما يؤكد العطف على اللفظ ويقويه؛ ما جاء عن العرب في شعرهم، والشعر "ديوان العرب وخزانه حكمتها ومستنبط آدابها ومستودع علومها "[2]، فهو حجة على جواز العطف على اللفظ .

---

(١)انظر اللباب في علوم الكتاب، ١٨/ ٣٨٩-٣٩٣.

(٢)كتاب الصناعتين ، أبوهلال العسكري، ص ١٠٤.

المسألة الثامنة : الواو بين العطف والاستئناف.

في قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ۝١٢ وَأُخْرَىٰ تُحِبُّونَهَا ۖ نَصْرٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ ۗ وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۝١٣﴾ **[الصف: ١٢- ١٣]**

رأي الفراء من كتاب "القطع والائتناف" للنحاس :

قال النحاس: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ تمام على قول الفرّاء، والتقدير عنده: ولكم أخرى، وليس بتمام على قول الأخفش: لأن "وأخرى" [الصف: ١٣] عنده في موضع خفض بعطفها على "تجارة".

"وأخرى تحبونها" قطع كاف على قول الأخفش، والتقدير عنده: "هي نصر من الله"، وليس بكاف على قول الفراء؛ لأن "نصرا " تبيين لـ"أخرى"»[١].

رأي الفراء من كتابه " معاني القرآن " :

قال الفراء: «وقوله: (وَأُخْرَىٰ تُحِبُّونَهَا) فِي موضع رفع؛ أي: ولكم أخرى فِي العاجل مَعَ ثواب الآخرة، ثُمَّ قَالَ: "نَصْرٌ مِنَ اللَّهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ": مفسّر للأخرى، ولو كَانَ نصرًا من اللَّه، لكان صوابًا، ولو قيل: وآخر تحبونه -يريد: الفتح، والنصر- كَانَ صوابًا»[٢].

تحليل رأي الفراء :

جعل الفرّاء "أخرى" في موضع رفع بالابتداء؛ والخبر محذوف تقديره: لكم أخرى، وقدّره قبل المبتدأ؛ لأن المبتدأ هنا نكرة ولا يجوز الابتداء بالنكرة مالم يكن هناك مسوغ، فلما لم يكن هناك مسوّغ؛ وجب تقديم الخبر إذا كان شبه جملة، ولذلك قدّره قبل كلمة "أخرى"، وجعل قوله تعالى {نَصْرٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ ۗ} مفسر لقوله تعالى: {أخرى} وأجاز أن يقال في غير القرآن في مثل هذه الجملة: وآخر تحبونه، لأن الفتح والنصر مذكر.

(١)القطع والائتناف للنحاس- صـ٧٢٣.

(٢)معاني القرآن للفراء (٣/ ١٥٤).

رأي الفراء بين مؤيد ومعارض :

قال **الأخفش** في معانيه: «وقال {وَأُخْرَى تُحِبُّونَهَا} يقول: وتجارة أُخْرَى»[1].

جعل الوصل في الآية هو الوجه القرائي الأصلح، وجعل "أخرى" صفة لموصوف محذوف ، وهما معطوفان على "تجارة" المتقدّمة، وكأن التقدير عنده: وتجارة أخرى، فكلمة "أخرى" عنده معطوفة على تجارة في قوله تعالى: {هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ} ، فكأنه قال: هل أدلكم على تجارة تنجيكم وتجارة أخرى تحبونها ؟والوصل إنما يسوغ إذا كان مع العطف؛ لارتباط العطف بالمعطوف .

هذا واتفق **البغوي** مع ما ذهب إليه الفرّاء في توجيه الآية الكريمة من جعل "أخرى" مبتدأ وما بعدها خبر عنها، واختلف معه في تقدير الخبر ؛ حيث قدّره الفراء بـ"لكم" ،في حين قدّره البغويبـ"تحبونها"، يقول: «{وَأُخْرَى تُحِبُّونَهَا}، أَيْ: وَلَكُمْ خَصْلَةٌ أُخْرَى فِي الْعَاجِلِ مَعَ ثَوَابِ الْآخِرَةِ تُحِبُّونَهَا»[2].

وتبنى رأي الفرّاء أيضا **الزجاج** في كتابه (معاني القرآن) عندما قال: «وقوله: (وَأُخْرَى تُحِبُّونَهَا نَصْرٌ مِنَ اللَّهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ) المعنى: ولكم تجارة أخرى تحبونها، وهي نصر من الله وفتح قريب»[3].

وقد أورد **ابن عطية** الوجهين اللذين ذكرهما الفراء والأخفش في تفسيره وزاد عليهما وجها آخر فقال: «قوله تعالى: (وَأُخْرى)، قال الأخفش: هي في موضع خفض على تِجارَةٍ، وهذا قول قلق، قد رد عليه ناس، واحتج له آخرون، والصحيح ضعفه، لأن هذه (الأخرى)، ليست مما دل عليه إنما هي مما أعطى ثمنا وجزاء على الإيمان والجهاد بالنفس والمال، وقال الفراء: وَأُخْرى في موضع رفع، وقال قوم: إنّ أُخْرى، في موضع نصب بإضمار فعل، كأنه قال: (يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّاتٍ)

(١)معانى القرآن للأخفش (٢/ ٥٤١).

(٢)تفسير البغوي - طيبة (٨/ ١١٠).

(٣)معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٥/ ١٦٦).

[الصف: ١٢] ويمنحكم أخرى، وهي النصر والفتح القريب، وقرأ ابن أبي عبلة: (نصرا من الله وفتحا)، بالنصب فيهما»(١).

فذكر ابن عطية الرفع على الابتداء كما هو رأي الفراء، كما أشار إلى الجر عطفا على قوله تعالى في الآيات السابقة: ﴿تِجَٰرَةٖ تُنجِيكُم﴾ وأنكر هذا الوجه ابن عطية، وعده خطأ من الأخفش، وزاد على هذين الوجهين وجها ثالثا، وهو النصب بتقدير فعل محذوف، وقدّره ابن عطية: بـ "يمنحكم أخرى"، وجعل النصب والفتح تفسيرا لذلك، وقد احتج على هذا القول بقراءة ابن أبي عبلة ﴿نَصۡرٞ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَتۡحٞ﴾.

ولم يتوقف الأمر عند هؤلاء العلماء بل إن كثيرا ممن عرض للآية الكريمة بالتفسير والإعراب قد تناول كلام الفراء والأخفش في الآية الكريمة، فها هو **القيسي** يتوقف أمام كلام الفراء والأخفش ويهمل وجه النصب، فيقول: «قَوْله:

﴿وَأُخۡرَىٰ تُحِبُّونَهَاۖ﴾ "أُخْرَى" فِي مَوضِع خفض على الْعَطف على "تِجَارَة"؛ أَي هَل أدلكم على خلة أُخْرَى تحبونها هَذَا مَذْهَب الْأَخْفَش، وترفع "نصر" على إضمار مُبْتَدأ؛ أَي: ذَلِك نصر، أَو هِيَ نصر، وَقَالَ الْفراء: "أخرى" فِي مَوضِع رفع على الِابْتِدَاء، وَالتَّقْدِير عِنْده: وَلكم خلة أُخْرَى، وَهُوَ اخْتِيَار الطَّبَرِيّ وَاسْتدلَّ على هَذَا بقوله: نصر وَفتح، بِالرَّفْع على الْبَدَل من أُخْرَى»(٢).

فجعل الجر عطفا ونقله عن الأخفش، وجعل الرفع ابتداء، ونسبه للفراء.

وقد توقف **القرطبي** أمام هذه الآية فقال: « (وَأُخْرى تُحِبُّونَها) قَالَ الْفَرَّاءُ وَالْأَخْفَشُ: أُخْرى مَعْطُوفَةٌ عَلَى تِجارَةٍ فَهِيَ فِي مَحَلِّ خَفْضٍ. وَقِيلَ: مَحَلُّهَا رَفْعٌ أَيْ وَلَكُمْ خَصْلَةٌ أُخْرَى وَتِجَارَةٌ أُخْرَى تُحِبُّونَهَا (نَصْرٌ مِنَ اللَّهِ) أَيْ هُوَ نَصْرٌ مِنَ اللَّهِ، فـ "نَصْرٌ" على هذا تفسيرُ "وَأُخْرى". وَقِيلَ: رَفْعٌ عَلَى الْبَدَلِ مِنْ "أُخْرى": أَيْ وَلَكُمْ نَصْرٌ مِنَ اللَّهِ»(٣).

(١)المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٥/ ٣٠٤).

(٢)مشكل إعراب القرآن لمكي (٢/ ٧٣٢)..

(٣)تفسير القرطبي ١٨/ ٨٨- ٨٩.

فذكر القرطبي كلام الفراء والأخفش، حول إعراب "أخرى " في الآية ،ولم يتعرض إلى وجه النصب فيها بل اقتصر على وجهي الجر والرفع، وعدّ ما بعد ﴿وَأُخْرَىٰ تُحِبُّونَهَا﴾ تفسيرا لمضمون أخرى.

ويأتي **العكبريّ** من النحاة ؛ليذكر ثلاثة أوجه تنحصر في حالتين إعرابيتين هما النصب والرفع، فذكر للنصب علتين؛ **إحداهما:** منهما هي النصب بتقدير فعل محذوف تقديره عنده: يعطيكم، وهو رأي جميع من سبقه في توجيه النصب في الآية الكريمة. **والأخرى:** أن تكون منصوبة بفعل محذوف مدلول عليه بقوله تعالى: {تحبونها} فجعلها من باب الاشتغال.

وأما الرفع فعلته عنده أن كلمة "أخرى" مبتدأ وخبره محذوف تقديره: ثَمَّ، وهو رأي الفراء غير أنه اختلف مع الفراء في تقدير الخبر؛ حيث قدره الفراء بـ"لكم"، وقدره العكبري بـ "ثَمَّ"[1].

وكان من المفسرين من اختار ما وافق رأي الفراء ، دون أن يتعرض إلى غيره، ومن هؤلاء **صاحب روح المعاني**[2] **وصاحب تفسير السراج المنير**؛ حيث نقلا رأي الفراء القائل برفع "أخرى " مبتدأ لخبر محذوف، واستقرا عليه وكأنهما يرفضان ما عداه[3].

وممن أسهب من المتأخرين في تفصيل الآراء وبيانها **ابن عادل** في تفسيره حيث قال: «قوله: {وأخرى تُحِبُّونَهَا} . فيها أوجه:

أحدها: أنها في موضع رفع على الابتداء وخبرها مقدر، أي: ولكم أو وثمَّ أو عنده خصلة أخرى أو مثوبة أخرى، و"تُحِبُّونهَا" : نعت له.

الثاني: أن الخبر جملة حذف مبتدؤها، تقديره: هي نصر، والجملة خبر "أخرى". قاله أبو البقاء.

---

(١)انظرالتبيان في إعراب القرآن (٢/ ١٢٢١)..

(٢)انظر روح المعاني .١٤/٢٨٤..

(٣)انظر تفسير السراج المنير (٤/ ١٩٩).

الثالث: أنها منصوبة بفعل محذوف للدلالة عليه بالسِّياق، أي: ويعطيكم، أو يمنحكم مثوبة أخرى، و"تُحِبُّونهَا": نعت لها أيضاً.

الرابع: أنها منصوبة بفعل مضمر يفسره "تُحِبُّونهَا" فيكون من الاشتغال، وحينئذٍ لا يكون "تحبونها" نعتاً؛ لأنه مفسر للعامل فيه.

الخامس: أنها مجرورة عطفاً على "تجارة".

وضُعف هذا بأنها ليست مما دلَّ عليه إنما هي ثواب من عند الله. قال القرطبي: "هذا الوجه منقول عن الأخفش والفراء"»[(١)].

فجعل الرفع إما على تقدير خبر محذوف أو تقدير مبتدأ محذوف؛ لأن كلمة "أخرى" نكرة وهو وصف، فالأصلح فيها أن تكون خبرا من أن تكون مبتدأ.

توجيه أبي جعفر النحاس لرأي الفراء :

تناول النحاس في نصه السابق رأيين نحويين في قراءة الآيات الكريمة:

أحدهما: وهو أن تكون القراءة موصولة في الآية الكريمة، وعلى هذا يكون إعراب أخرى عطفا على قوله في الآيات السابقة تجارة تنجيكم، ونسب هذا الرأي للأخفش.

والآخر: أن الوقف واقع قبل قوله تعالى: ﴿وَأُخْرَىٰ تُحِبُّونَهَا﴾ وإعراب أخرى على هذا القول مبتدأ وخبره محذوف تقديره: لكم، ونسب هذا الرأي للفراء.

ولم يقدم النحاس في النص السابق اجتهادا شخصيا في الترجيح بين هذين الرأيين أو تقديم رأي نحوي يخالف به ما ذكره العالمان.

(١)اللباب في علوم الكتاب (١٩/ ٦٣)..

الخلاصة والترجيح :

تحصل مما ذكره النحاة والمفسرون -المتقدمون منهم والمتأخرون -في الآية خمسة أوجه نحوية:

الأول: أن "أخرى " في موضع رفع على الابتداء وخبرها مقدر، أي: ولكم أو وثمَّ أو عنده خصلة أخرى. وهذا الرأي للفراء.

الثاني: أن الخبر جملة حذف مبتدؤها، تقديره: هي نصر، والجملة خبر «أخرى».

الثالث: أنها منصوبة بفعل محذوف للدلالة عليه بالسِّياق، أي: ويعطيكم، أو يمنحكم مثوبة أخرى، و"تُحِبُّونهَا" نعت لها أيضاً.

الرابع: أنها منصوبة بفعل مضمر يفسره: " تُحِبُّونهَا" فيكون من الاشتغال.

الخامس: أنها مجرورة عطفاً على "تجارة". وهذا هو رأي الأخفش.

والواضح: أن إعراب "أخرى" على أنها مبتدأ وما بعدها خبر على ما في الرأي الثاني، قول فيه كثير من البعد؛ لأن " أخرى" نكرة، والنكرة لا يبتدأ بها متقدمة مالم تخصص.

وكذلك الأمر في قول الأخفش باعتبارها مخفوضة عطفا على ما قبلها، لما فيه من بعد في معنى الآية ؛ لأن "الأخرى" من نصر وفتح تعد جوائز ومكافآت، وليست من ضمن التجارة التي تقدم لله، فهي من قبيل العطاء لا الأخذ، وشتان ما بينهما .

وأما النصب فهو بفعل محذوف تقديره : ويمنحكم أو يعطيكم، إذ المعنى أقرب وأجدر؛ حيث يتضمن هبة من الله تدفعهم للإيمان والجهاد بالمال والنفس، بمضمون ما تقدم من آيات. والله أعلم وأجل.

المسألة التاسعة:

أثر الحذف في النصب على نزع الخافض أو النصب على الإغراء.

في قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ﴾ **[الحج: ٧٨]**

رأي الفراء من كتاب "القطع والائتناف" للنحاس :

قال النحاس : «قال أحمد بن موسى :﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ تمام، وكذا على قول أبي إسحاق؛ لأن التقدير عنده: اتبعوا ملة أبيكم إبراهيم، وليس هو هكذا ، على قو ل الفراء؛ لأن التقدير عند الفراء: كملة أبيكم، ثم حذف الكاف، لأن معنى "﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ وسّع عليكم كملة أبيكم، والقول الأول أولى؛ لأن حذف الكاف لا يوجب النصب، وقد أجمع النحويون: أنه إذا قيل: زيد كالأسد ، ثم حذف الكاف لم يجز النصب وأيضا فإن قبله: "اركعوا واسجدوا" فالظاهر أن يكون هذا على الأمر، أي اتبعوا ملة أبيكم إبراهيم، وهذا التمام عند يعقوب وأبي جعفر»(١).

رأي الفراء من كتابه "معاني القرآن":

قال الفراء : «وقوله: (مِلَّةَ أَبِيكُمْ) نصبتها عَلَى: وسَّع عَليكم كملَّة أبيكم إِبْرَاهِيم لأن قوله: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ يقول: وسّعه وسمَّحه كملة إِبْرَاهِيم، فإذا ألقيت الكاف نصبت. وقد تنصب (ملَّة إِبْرَاهِيمَ) عَلَى الأمر بهَا لأن أول الكلام أمر كأنه، قَالَ: اركعوا والزموا مِلّة إِبْرَاهِيم»(٢).

تحليل رأي الفراء :

يرى الفراء أن النصب في قوله تعالى: {ملّة} على نزع الخافض، والتقدير عنده: كملة أبيكم إبراهيم. ونزع الخافض من عوامل النصب الشائعة في المذهب

(١)القطع والائتناف، ص: ٤٩٦ – ٤٩٧.

(٢)معاني القرآن للفراء (٢/ ٢٣١).

الكوفي في النحو، فأصحاب هذا المذهب يرون أن ما عمل النصب في أغلب المنصوبات ما هو إلا نزع الخافض، فنصب الظرف والتمييز والمفعول لأجله وغير ذلك منصوب عندهم على نزع الخافض. فكان اتساق الفراء مع مذهبه هنا سمة مميزة له في كتابه.

ولم يكن النصب على نزع الخافض عند الفراء هو التوجيه الوحيد للنصب في الآية، فقد وجّه النصب أيضًا توجيها آخر، حيث أنه حمله على ما أطلق عليه: الأمر، بما يصطلح عليه البصريون بـ(الإغراء)؛ وذلك بفعل محذوف تقديره: الزم.

رأي الفراء بين مؤيد ومعارض :

إن أول من عنّي ببيان وجه النصب في بالآية ؛ هو أبو الحسن **الأخفش الأوسط** حينما قال: «وقال﴿مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَٰهِيمَ﴾نص بعلى الأمر»[(١)].

فجعل أبو الحسن الأخفش النصب في الآية الكريمة على تقدير فعل محذوف تقديره : الزم، وهو ما عناه بتعبيره الأمر، وهو ما فسره الفراء في نصه السابق، ويبدو أن إيراد الفراء للتوجيه الثاني كان تماشيا مع ما ذكره الأخفش في كتابه معاني القرآن.

وقد جاء **الطبري** لينطلق من المنظور نفسه الذي طرحه الفراء في الآية الكريمة، ويذكر عين الوجهين اللذين ذكرهما الفراء في توجيه الآية[(٢)].

ويأتي **الزجاج** ليتفق مع الفراء في أحد الوجهين اللذين طرحهما في كتابه، ويقدّم توجيها جديدا يختلف عمّا قدّمه الفرّاء من النصب في الآية بتقدير فعل محذوف، غير أنه يطرح توجيها جديدا لم يذكره الفراء وهو أن النصب جائز بالفعل: ابعدوا أو افعلوا، ويكون التقدير عنده على هذا النحو: اعبدوا ربكم

(١)معانى القرآن للأخفش ٢/ ٤٥٣.

(٢)انظر تفسير الطبري (١٨/ ٦٩١).

وافعلوا الخير فعل أبيكم إبراهيم، ثم حذف المضاف؛ وهو قوله: عبادة أو فعل وأقام المضاف إليه مقامه وأجرى عليه أحكامه[1].

وقد اتفق **الثعالبي** أيضا مع الفراء في توجيه النصب في الآية بتقدير فعل محذوف فقال: « و"مِلَّةَ " نصب بفعل مضمر من أفعال الإغراء»[2].

واتفق صاحب **السراج المنير** مع الفراء في الوجهين اللذين ذكرهما لإعراب قوله تعالى: {ملة} وأضاف النصب على الاختصاص ، فقال: «وقوله تعالى: {ملة أبيكم} نصب بنزع الخافض وهو الكاف، أو على المصدر بفعلٍ دل عليه مضمون ما قبله بحذف المضاف؛ أي: وسّع دينكم توسعة ملة أبيكم، أو على الإغراء أي: اتبعوا ملة أبيكم، أو على الاختصاص أي: أعني بالدين ملة أبيكم »[3].

وكذلك أورد **السيوطي والمحلي** في تفسيرهما الجلالين وجها نحويا يتفق مع ما ذكره الفراء من النصب على نزع الخافض فقالا: «{مِلَّة أَبِيكُمْ} مَنْصُوب بِنَزْعِ الْخَافِض الْكَاف»[4].

وقد ذهب **أبو البقاء العكبري** في إعراب الآية الكريمة إلى أن النصب فيها على الإغراء فقال: «{ملة أبيكم} أي: اتبعوا ملة أبيكم، وقيل: تقديره مثل "ملة" لأن المعنى سهل عليكم الدين مثل ملة إبراهيم فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه»[5].

و وجه الآية توجيها آخر باعتبار أن النصب على تقدير حذف مضاف وإقامة "ملة" المضاف إليه مقامه وإجراء النصب عليه.

---

(١)انظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٣/ ٤٤٠).

(٢)الجواهر الحسان في تفسير القرآن (٤/ ١٣٩).

(٣)السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير (٢/ ٥٦٨).

(٤)تفسير الجلالين (ص: ٤٤٥).

(٥)التبيان في إعراب القرآن (٢/ ٩٤٩).

وذهب **القاسمي** أيضا في تفسيره إلى النصب على الإغراء بتقدير فعل محذوف وذهب فيه إلى وجه يختلف فيه عما سبقوه، فقال: ﴿مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ﴾ منصوب على المصدرية، بفعل دل عليه ما قبله من نفي الحرج. بعد حذف مضاف أي وسع دينكم توسيع ملة أبيكم إبراهيم. أو على الإغراء بتقدير (اتبعوا أو الزموا) أو الاختصاص بتقدير (أعني) ونحوه. أو هو بدل أو عطف بيان مما قبله»[1].

فجعل النصب على الإغراء متفقا بذلك مع الفراء ، ولكنه انفرد بوجه آخر وهو النصب على المصدرية وقدر ذلك بفعل دل عليه نفي الحرج.

واتفق مع القاسمي في ذلك بعض المفسرين من أمثال: **صاحب روح البيان** الذي ذكر النصب على المصدرية في تفسيره فقال: ﴿مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ﴾ نصب على المصدر بفعل دل عليه مضمون ما قبله بحذف المضاف ، أي : وسّع عليكم دينكم توسعة ملة أبيكم إبراهيم أو اتبعوا ملة أبيكم»[2].

وكذلك **أبي السعود**؛ الذي أقر بالنصب على المصدرية؛ فقال: «{مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إبراهيم} نُصب على المصدرِ بفعلٍ دلَّ عليه مضمونُ ما قبلَه بحذفِ المضافِ؛ أي: وسع عليكم دينَكم توسعةَ ملَّةِ أبيكم أو على الإغراءِ أو على الاختصاصِ»[3].

وذهب **الزمخشري** في إعراب الآية مذهبين:

أحدهما: النصب بمضمون ما تقدم وذلك على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه.

والآخر: على الاختصاص وليس الإغراء، وفي ذلك مخالفة لما طرحه الفراء من النصب على نزع الخافض أو على الإغراء، فقال:

(١)محاسن التأويل (٧/ ٢٧٩)..

(٢)روح البيان (٦/ ٦٥)..

(٣)إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم (٦/ ١٢٢).

«نصب الملة بمضمون ما تقدّمها، كأنه قيل: وسع دينكم توسعة ملة أبيكم، ثم حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه. أو على الاختصاص، أي: أعني بالدين ملة أبيكم كقولك: الحمد لله الحميد»[١].

واتفق **الرازي** مع الفراء في الوجه الأول، وهو النصب على نزع الخافض غير أنه خالفه في الوجه الثاني وهو النصب على الإغراء، فقدر النصب في الآية على المدح والتعظيم وليس الإغراء فقال: «قَوْلُهُ: مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْراهِيمَ هُوَ سَمَّاكُمُ الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلُ وَفِي نَصْبِ الْمِلَّةِ وَجْهَانِ:

أَحَدُهُمَا: وَهُوَ قَوْلُ الْفَرَّاءِ أَنَّهَا مَنْصُوبَةٌ بِمَضْمُونِ مَا تَقَدَّمَهَا كَأَنَّهُ قِيلَ وَسَّعَ دِينَكُمْ تَوْسِعَةَ مِلَّةِ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ، ثُمَّ حَذَفَ الْمُضَافَ وَأَقَامَ الْمُضَافَ إِلَيْهِ مَقَامَهُ.

وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا عَلَى الْمَدْحِ وَالتَّعْظِيمِ أَيْ أَعْنِي بِالدِّينِ مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ»[٢].

وإذا كان بعض النحاة قد خالف الفراء في وجه أو أكثر من الأوجه التي ذكرها في إعراب الآية الكريمة دون أن يضعّفوا قوله، فإن **القيسي** قد صرح تصريحا واضحا بضعف كلام الفراء وعدم اعتداده به فقال في مشكله: «قَوْله {مِلَّة أبيكم} مله نصب على إضمار اتبعُوا مِلَّة أبيكم، وَقَالَ الْفراء هُوَ مَنْصُوب على حذف حرف الْجَرّ وَتَقْدِيره كملة أبيكم فَلَمَّا حذف حرف الْجَرّ نصب وَتَقْدِيره عِنْده وسع عَلَيْكُم فِي الدّين كملة أبيكم لِأَن ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيۡكُمۡ فِي ٱلدِّينِ مِنۡ حَرَجٖۚ﴾ يدل على وسع عَلَيْكُم وَهُوَ قَول بعيد»[٣]

ويأتي **أبو حيان** فيذكر عددا من الأوجه النحوية التي أوردها النحاة والمفسرون في توجيه الآية، وهذه الأوجه على النحو التالي:

الأول: النصب بفعل محذوف تقديره : جعل

(١)الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (٣/ ١٧٣).

(٢)مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (٢٣/ ٢٥٦)..

(٣)مشكل إعراب القرآن لمكي (٢/ ٤٩٤).

الثاني: النصب على الاختصاص بفعل محذوف تقديره : أخص.

الثالث: النصب بفعل محذوف تقديره : اتبعوا.

الرابع: النصب على نزع الخافض ونقله عن الفراء(١).

وإذا عدّد أبو حيان الأوجه النحوية التي ذكرها من سبقه من مفسرين ونحاة في توجيه النصب في الآية، فإن **ابن عادل** قد توسّع في تفسيره كل الأوجه النحوية المحتملة والواردة عند النحاة السابقين في توجيه النصب في قوله تعالى: {ملة} فقال: «قوله: «مِلَّةَ أَبِيكُمْ» فيه أوجه:

أحدها: أنها منصوبة باتبعوا مضمراً. قاله الحوفي وتبعه أبو البقاء.

الثاني: أنها منصوبة على الاختصاص، أي: أعني بالدين ملة أبيكم.

الثالث: أنها منصوبة بمضمون ما تقدمها، كأنه قال: وسع دينكم توسعة ملة أبيكم، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه. قاله الزمخشري. وهذا أظهرها.

الرابع: أنها منصوبة بجعلها مقدراً. قاله ابن عطية.

الخامس: أنها منصوبة على حذف كاف الجر، أي: كملة أبيكم. قاله الفراء، وقال أبو البقاء قريباً منه، فإنه قال: وقيل تقديره: مثل ملة، لأن المعنى سهل عليكم الدين مثل ملة أبيكم، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه»(٢).

توجيه أبي جعفر النحاس لرأي الفراء :

عدّد **النحاس**آراء النحاة في الوقف والابتداء في الآية الكريمة، فذكر رأي من قال بالوقف على قوله تعالى: {حرج}، ثم ذكر رأي من أنكر الوقف عليه وهو الفراء الذي ذهب في إعراب الآية إلى نصب "ملة" على نزع الخافض، وهو ما يتناقض مع الوقف هنا. ورجّح القول الأول، وردّ على الفراء قوله في توجيه النصب في الآية على نزع الخافض، وذكر أن نزع الخافض لا يوجب النصب، واستدل على ذلك بقولهم

---

(١) انظر البحر المحيط في التفسير (٧/ ٥٣٩).

(٢)اللباب في علوم الكتاب (١٤/ ١٥٨- ١٥٩).

زيد كالأسد، وذلك أن الخافض في هذا المثال لو حذف لم ينصب الأسد بل يعطى حكم الرفع، ومن هنا يتبين أن نزع الخافض لا يوجب النصب على الإطلاق.

الخلاصة والترجيح :

تحصّل مما سبق أنه قد وقعت توجيهات متعددة للنصب في "ملّة" في الآية الكريمة وصلت إلى ستة توجيهات أوجزها فيما يلي:

الأول: أنها منصوبة باتبعوا مضمراً. قاله الحوفي وتبعه أبو البقاء.

الثاني: أنها منصوبة على الاختصاص، أي: أعني بالدين ملة أبيكم.

الثالث: أنها منصوبة بمضمون ما تقدمها، كأنه قال: وسع دينكم توسعة ملة أبيكم، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه. قاله الزمخشري.

الرابع: أنها منصوبة بجعلها مقدراً. قاله ابن عطية.

الخامس: أنها منصوبة على الإغراء بتقدير الفعل أغري أو الزم. قاله الفراء و وافقه القرطبي والأخفش والطبري وغيرهم.

السادس: أنها منصوبة على حذف كاف الجر، أي: كملة أبيكم. قاله الفراء.

ويظهر مما ذكره النحاة أن أضعف هذه الوجوه هو النصب على نزع الخافض الذي ذكره الفراء، وقد رد عليه النحاس كما تقدم فلا داعي لتكرار الكلام، ولا أعلم تبريرا للتشبيه في مضمون الآية يستدعي من الفراء –رحمه الله- تقدير حرف جر للتشبيه تحديدا .

وأما ما أورده **ابن عطية** من النصب بفعل محذوف تقديره: جعل، فمعنى الآية عليه بعيد.

وأما رأي **الزمخشري** الذي رجّحه ابن عادل على غيره من الآراء فقال:

«أنها منصوبة بمضمون ما تقدمها، كأنه قال: وسع دينكم توسعة ملة أبيكم، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه. قاله الزمخشري. وهذا أظهرها»[1]، فذلك مما لا أميل له؛ لأن استبعاد النصب بحذف الخافض" حرف الجر" يجعل استبعاده بحذف "المضاف" أولى وأدعى، ناهيك عن تكلف المعنى وإثقال الجملة بتكلف فعل لا يضيف جديدا للمعنى.

ويتبين من ذلك أن أظهر الأوجه النحوية الواردة في الآية هو النصب على الاختصاص أو الإغراء ؛ فهو المحتمل في الآية الكريمة اتساقا مع المعنى الوارد فيها ، من خلال تقدير فعل محذوف نصب قوله تعالى: {ملة}، وإن اختلف النحاة في تقديره، وذكروا فيه تقديرات مختلفة من نحو: الزم - أمدح - أخص - أعني - اتبعوا .. إلى آخر ذلك ، إلا أنه الأجدر والأليق بالمعنى و الصنعة النحوية، والأكثر تأييدا لدى المفسرين والنحاة كما سيق في الدراسة.

(١)اللباب في علوم الكتاب (١٤/ ١٥٨).

المسألة العاشرة:

تعدد المعنى بين النصب على الحالية والنصب على الذم.

قوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْتُونَ ٱلْبَأْسَ إِلَّا قَلِيلًا ۝١٨ أَشِحَّةً عَلَيْكُمْ﴾ **[الأحزاب: ١٨-١٩]**

رأي الفراء من كتاب "القطع والائتناف" للنحاس:

قال النحاس: ﴿وَلَا يَأْتُونَ ٱلْبَأْسَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ قطع كافٍ إن نصبت "أشحّة" على الذم، وقال أبو إسحاق منصوب على الحال، وقال محمد بن جرير: هلم إلينا أشحة، وأجاز الفراء أن يكون المعنى: المعوقين منكم أشحة، وأن يكون المعنى والقائلين أشحة، وأن يكون المعنى: لا يأتون البأس إلا أشحة، فعلى هذه الأقوال لا يكفي الوقوف على "إلا قليلا" ويكفي "أشحة عليكم"»[(١)].

رأي الفراء من كتابه "معاني القرآن":

قال الفراء: «وقوله: أَشِحَّةً عَلَيْكُمْ منصوب عَلَى القطع، أي: مِنَ الأسماء التي ذُكِرت ذكر منهم. وإن شئت من قوله: يعوِّقون هاهنا عند القتال ويشحون عَن الإنفاق عَلَى فقراء المسلمين.

وإن شئت من القائلين لإخوانهم (هَلُمَّ) وهم هكذا. وإن شئت من قوله: ﴿وَلَا يَأْتُونَ ٱلْبَأْسَ إِلَّا قَلِيلًا ۝١٨ أَشِحَّةً﴾ يقول: جُبَنَاء عند الْبَأس أشِحَّةً عند الإنفاق عَلَى فقراء المسلمين. وهو أحبها إليّ.

والرفعُ جائز عَلَى الائتنَاف ولم أسمع أحدًا قرأ به و (أَشِحَّةً) يكون عَلَى الذم، مثل ما تنصب من الممدوح عَلَى المدح مثل قوله: (مَلْعُونِينَ)»[(٢)].

(١)القطع والائتناف - النحاس - ص: ٥٧٤.

(٢)معاني القرآن - للفراء، ٢/ ٣٣٨.

تحليل رأي الفراء :

حمل الفراء النصب في قوله تعالى: "أشحة" على القطع، يعني: النعت المقطوع للذم، وهو من الأوجه التي يخالف النعت فيها ما سبقه ويقطع النعت للرفع بمبتدأ محذوف أو للنصب بفعل محذوف، وذكر الفراء هنا أن النعت مقطوع للنصب بتقدير: أعني أو أخص، وقد حمل الفراء النصب في الآية على ذلك، و علّق الكلمة بعدة كلمات. فقد علّقه بيُعَوّقُون، كما علقه بهلم وأيضا علقه بقوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْتُونَ ٱلْبَأْسَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾وغير ذلك، وقد جاءت توجيهه في الآية الكريمة على قراءة النصب.

رأي الفراء بين مؤيد ومعارض :

علّق بعض النحاة والمفسرين على قراءة النصب في قوله تعالى: "أشحةً"، فقال **الزمخشري**: «ونصب أَشِحَّةً على الحال أو على الذمّ »[(١)].

فجعل علة النصب الحال، وخالف في رأيه هذا الفراء فيما ذهب إليه من النصب على أنه نعت مقطوع للذم .

وأما **الشوكاني** فيقدّم توجيهين نحويين؛ **أحدهما**: وافق فيه الزمخشري ، **والآخر**: نقل فيه كلام الفراء في جعل النصب في الآية على الحال موافقة للزمخشري في الآية، ووجهه أيضا بأنه منصوب على الذم، ناقلا كلام الفراء فيما تقدّم من النصب[(٢)].

وقد أشار إلى وجه النصب على الحال أيضا **صاحب زاد المسير**[(٣)]، **والزجاج**[(٤)] **والعكبري**[(٥)]، و اختاره كذلك أبو حيان **الغرناطي**[(١)].

(١)الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ، الزمخشري ، ٣/ ٥٣٠ .

(٢)فتح القدير ، الشوكاني ، ٤/ ٣١٠.

(٣)زاد المسير في علم التفسير ، أبو الفرج الجوزي ، ٣/ ٤٥٤.

(٤).معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق الزجاج ، ٤/ ٢٢٠ .

(٥).التبيان في إعراب القرآن ، أبو البقاء العكبري ،٢/ ١٠٥٤.

كما جوّز **البيضاوي** النصب على الحال أو النصب على الذم فقال: «أَشِحَّةً عَلَى الْخَيْرِ نصب على الحال أو الذم، ويؤيده قراءة الرفع وليس بتكرير؛ لأن كلا منهما مقيد من وجه. "أُولَئِكَ لَمْ يُؤْمِنُوا" إخلاصاً " فَأَحْبَطَ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ" فأظهر بطلانها إذ لم تثبت لهم أعمال فتبطل أو أبطل تصنعهم ونفاقهم. وَ"كَانَ ذَلِكَ" الإحباط "عَلَى اللَّهِ يَسِيراً" هيناً لتعلق الإرادة به وعدم ما يمنعه عنه»[٢].

و اتفق مع البيضاوي في هذا التجويز **ابن جزي** في تفسيره حيث قال: « ونصب" أشحة" على الحال من القائلين، أو على المعوقين، أو من الضمير في يأتون، أو نصب على الذم»[٣]

وممن جوز الوجهين دون تقديم أحدهما على الآخر **القرطبي**[٤] وكذا **ابن عادل** في تفسيره حيث قال: «قوله: "أَشِحّةً" العامة على نصبه؛ وفيه وجهان: **أحدهما**: أنه منصوب على الشّتْمِ.

والثاني: على الحال، وفي العامل فيه أوجه: أحدها: "وَلاَ يَأْتُونَ" قاله الزجاج»[٥].

والكلام نفسه نقله **السمين الحلبي**، فقال: «قوله: {أَشِحَّةً}: العامَّةُ على نصبه. وفيه وجهان، **أحدهما**: أنَّه منصوبٌ على الشتم. **والثاني**: على الحال»[٦].

توجيه أبي جعفر النحاس لرأي الفراء:

ربط **النحاس** بين الوقف والوصل في الآية وبين الإعراب والتوجيه الإعرابي لكلمة "أشحة " وتناول فيها النصب، ولم يعرض إلى قراءة الرفع، فرأى أن الوقف

---

(١).البحر المحيط في التفسير ،أبو حيان الأندلسي ،٨/ ٤٦٤.

(٢)أنوار التنزيل وأسرار التأويل ،ناصر الدين البيضاوي ٤/ ٢٢٨.

(٣)التسهيل لعلوم التنزيل ، أبو القاسم بن جزي ٢/ ١٤٨ .

(٤) الجامع لأحكام القرآن ،١٥٣/١٤.

(٥)تفسير اللباب ، ابن عادل ، ٥٢١/١٥ - ٥٢٢ .

(٦)الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، السمين الحلبي، ٩/ ١٠٥ .

حاصل عند قوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْتُونَ ٱلْبَأْسَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾، ثم عرض إلى نصب كلمة "أشحة " على أي وجه نصبت في الآية، فقدّم لإعرابها وجهين إعرابيين:

أحدهما : أن "أشحة" منصوب على الذم، وقد ذكر هذا الفراء، ويعني بالنصب على الذم ؛ كون "أشحة" صفة مقطوعة عما قبلها نصبت بفعل محذوف تقديره "أذم"، والتقدير: أذم أشحة.

والآخر: أن تكون منصوبة على الحال ونقل ذلك عن أبي إسحاق الزجاج ،وقد سبق ذكر كلامه.

وما لبث أن بيّن رأي الفرّاء الذي ذهب إلى أن قوله تعالى: "أشحة"، متعلقة بالقائلين، والتقدير عنده: القائلين أشحة.

وقد فصّل **النحاس** كلام الفراء في كتابه (إعراب القرآن)؛ فقال: «أَشِحَّةً نصب على الحال. قال أبو إسحاق: ونصبه عند الفراء من أربع جهات: إحداهما أن يكون على الذمّ، ويجوز عنده أن يكون نصبا يعوّقون أشحّة، ويجوز عنده أن يكون التقدير: والقائلين أشحّة، ويجوز عنده ولا يأتون البأس إلّا قليلا يأتونه أشحّة أي: أشحّة على الفقراء بالغنيمة جبناء. قال أبو جعفر: لا يجوز أن يكون العامل فيه المعوّقين ولا القائلين لئلّا يفرّق بين الصلة والموصول فَإِذا جاءَ الْخَوْفُ رَأَيْتَهُمْ يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَالَّذِي يُغْشى عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ وصفهم بالجبن، وكذا سبيل الجبان ينظر يمينا وشمالا محدّدا بصره وربّما غشي عليه فَإِذا ذَهَبَ الْخَوْفُ سَلَقُوكُمْ بِأَلْسِنَةٍ حِدادٍ ، وحكى الفراء صلقوكم بالصاد»[(١)].

فقد نقل النحاس في النص السابق كلام الزجاج، كما ذكر أربعة توجيهات ذكرها الفراء انطلقت كلها من أن النصب بتقدير فعل محذوف تقديره أذم، وذكر تعقيبا على ذلك أربعة توجيهات لاحتمالات تعلّق "أشحة" بما قبلها: فقد علّقها بقوله: قائلين – ويعوقون - وهلم إلينا - ولا يأتون.

(١)إعراب القرآن ،أبو جعفر النحاس ، ٣/ ٢١١.

وذلك ما ذهب إليه النحاس في ضوء ربطه بين الوقف والوصل في الآية وبين التوجيه الإعرابي لقوله تعالى "أشحة"، وفي ضوء تأصيله لمذهب الفراء في توجيه الآية الكريمة.

الخلاصة والترجيح :

ومما سبق يتضح أن للنحاة في توجيه إعراب الآية مذهبين:

الأول: أن يكون النصب في الآية على الذم بتقدير فعل محذوف تقديره: "أذم"، وقد ذكر هذا القول الفراء في كتابه معاني القرآن. وأجاز الفراء أوجها مختلفة في تعلق "أشحة" بما قبلها.

و الثاني: وهو مذهب الزجاج والزمخشري وغيرهما، وهو أن النصب في الآية على الحال وليس على الذم.

والحق: أن المعنى في الآية محتمل للوجهين النحويين اللذين ذكرهما النحاة، حيث يجوز النصب فيها بتقدير فعل محذوف تقديره: "أذم"، أو أن تكون منصوبة حالا مما قبلها.

والأولى مع استواء التوجيهين: تقديم النصب على الحال على النصب على الذم؛ لما فيه من الالتزام بالمذكور وعدم تقدير محذوف ليستقيم الإعراب، ولا شك أن عدم التقدير والتأويل أولى، كما أن حمل الآية على ظاهرها أولى من حملها على غير الظاهر، لاسيما والحال : وصف يذكر لبيان هيئة صاحبه عند وقوع الفعل، فإذا أبان الحال صاحبه ،فقد شمل مدحه أو ذمه، وبذلك أدى المراد دون تكلف تقدير محذوف في الكلام، مع إبقاء حال الإعراب على ما هو عليه .

المسألة الحادية عشرة:

تعدد المنعوت.

في قوله تعالى: ﴿وَأَوْرَثْنَا ٱلْقَوْمَ ٱلَّذِينَ كَانُوا۟ يُسْتَضْعَفُونَ مَشَٰرِقَ ٱلْأَرْضِ وَمَغَٰرِبَهَا﴾ **(سورة الأعراف ١٣٧)**

رأي الفراء من كتاب "القطع والائتناف" للنحاس:

قال النحاس: ﴿وَأَوْرَثْنَا ٱلْقَوْمَ ٱلَّذِينَ كَانُوا۟ يُسْتَضْعَفُونَ مَشَٰرِقَ ٱلْأَرْضِ وَمَغَٰرِبَهَا﴾ ، قال الأخفش: فهذا تمام الكلام، والمعنى: وأورثنا مشارق الأرض ومغاربها التي باركنا فيها، قال أبو حاتم: نصبت ﴿مَشَٰرِقَ ٱلْأَرْضِ وَمَغَٰرِبَهَا﴾ " بقوله: ﴿وَأَوْرَثْنَا﴾ " لا بظرف، وقال الكسائي والفراء: المعنى يستضعفون في مشارق الأرض ومغاربها، ثم حذفت "في" فنصبت، وقول الفراء: إن "أورثنا" وقع على "التي"، وله قول ثالث: أن تكون "التي" نعتًا لـ"الأرض"»[1].

رأي الفراء من كتابه "معاني القرآن":

قال الفراء: «وقوله: ﴿وَأَوْرَثْنَا ٱلْقَوْمَ ٱلَّذِينَ كَانُوا۟ يُسْتَضْعَفُونَ مَشَٰرِقَ ٱلْأَرْضِ وَمَغَٰرِبَهَا﴾ فتنصب مشارق ومغارب تريد: في مشارق الأرض وفى مغاربها، وتوقع (وأورثنا) على قوله:(الَّتِي بارَكْنا فِيها). ولو جعلت (وأورثنا) واقعة على المشارق والمغارب -لأنهم قد أورثوها -وتجعل (التي) من نعت المشارق والمغارب فيكون نصبا، وإن شئت جعلت (التي) نعتا للأرض فيكون خفضًا»[2].

تحليل رأي الفراء:

يقدّم الفراء في نصه السابق توجيهه للنصب في قوله تعالى: ﴿مَشَٰرِقَ ٱلْأَرْضِ وَمَغَٰرِبَهَا﴾ وهو توجيه بناء على ما فهمه من معنى الآية الكريمة، حيث رأى أن مشارق الأرض ومغاربها منصوبة على الظرفية، وذلك بنزع الخافض (في)، ونزع

(١)القطع والائتناف ، النحاس ، ص: ٣٤٠ - ٣٤١.

(٢)معاني القرآن للفراء ،١/ ٣٩٧.

الخافض من العوامل الشائعة عندهم، فالنزع علة نصب الظرف عندهم، وأصله: أن يحذف حرف الجر -وهو مراد في الكلام-فيبقى معناه أثرا ويتغير إعرابه؛ إذ الإعراب لا يبقى بعد حذف حرف الجر، وما روي:

إذا قيل أي الناس شر قبيلة أشارت كليبٍ بالأكف الأصابعُ[1]

فشاذ لا يقاس عليه، حيث حذف حرف الجر وأبقى أثره بعد حذفه، والأصل في العامل غير العمدة أنه إذا حذف لا يبقى عمله بعد الحذف، بخلاف العمدة، فإنه إذا حذف يبقى عمله ويبقى تأثيره فيما يأتي بعده.

والحق أن النصب على نزع الخافض من الأمور التي اختلف التعاطي معها بين المدرستين النحويتين، ففي حين توسع الكوفيون في العمل به في توجيه الإعراب، وشرح الأبواب، وعدوه من العوامل التي تحدث الإعراب، ونصبه به كثيرا من المنصوبات؛ فنصبوا به المفعول له والظرف والمفعول معه وغير ذلك، وعدوا كل ذلك منصوبا على نزع الخافض، فإن البصريين رأوا رأيا مختلفا؛ فقد اقتصروا في تحديد المنصوب على نزع الخافض فيما هو مسموع عن العرب فقط دون أن يقيسوا عليه.[2]

وقد بلور **سيبويه** هذه النظرة في "الكتاب" حينما قال: «وقال: هو مني معقد الإزار، فأجرى هذا مجرى قولك: هو مني مكان السارية، وذلك لأنها أماكن، ومعناها هو مني في المكان الذي يقعد فيه الضرباء، وفي المكان الذي نيط به الثريا، وبالمكان الذي ينزل به الولد، وأنت مني في المكان الذي تقعد فيه القابلة، وبالمكان الذي يعقد عليه الإزار، فإنما أراد هذا المعنى ولكنه حذف الكلام. وجاز ذلك كما جاز دخلت البيت وذهبت الشأم؛ لأنها أماكن وإن لم تكن كالمكان.

(١) البيت من بحر الطويل، للفرزدق، خزانة الأدب / للحموي ٣/٣١٢.

(٢) انظر النحو الوافي، عباس حسن، ٢-١٧٢.

وليس يجوز هذا في كل شيء، لو قلت: هو مني مجلسك أو متكأ زيد، أو مربط الفرس، لم يجز. فاستعمل من هذا ما استعملت العرب، وأجز منه ما أجازوا»[1].

فنص سيبويه على أنه مما يقتصر فيه على السماع دون أن يقاس عليه غيره من النظائر.

والفرّاء في النص السابق جعل النصب في مشارق الأرض ومغاربها على نزع الخافض والتقدير عنده: في مشارق الأرض وفي مغاربها، فلما حذف في نصب ما بعدها بهذا النزع، وعد ذلك سبب النصب. ثم أثنى ذلك بالحديث عن متعلق الفعل" أورثنا"، فذهب إلى أن النصب في "مشارقَ ومغاربَ" على نزع الخافض ؛ وأن الفعل "أورثنا" إنما وقع على لفظ ﴿ٱلَّتِى بَٰرَكۡنَا فِيهَا﴾ ، وإن كان لم يمنع أن تكون "﴿ٱلَّتِى بَٰرَكۡنَا فِيهَا﴾ " نعتا لـ"الأرض".

رأي الفراء بين مؤيد ومعارض :

عارض **الطبري** الفراء فيما ذهب إليه، فقال : «وكان بعض أهل العربية يزع مأن ﴿مَشَٰرِقَ ٱلۡأَرۡضِ وَمَغَٰرِبَهَا﴾ ، نصب على المحلّ، بمعنى: وأورثنا القوم الذين كانوا يستضعفون في مشارق في الأرض ومغاربها وأن قوله: "وأورثنا" إنما وقع على قوله: ﴿ٱلَّتِى بَٰرَكۡنَا فِيهَا﴾ .

وذلك قول لا معنى له، لأن بني إسرائيل لم يكن يستضعفهم أيام فرعون غير فرعون وقومه، ولم يكن له سلطان إلا بمصر، فغير جائز والأمر كذلك أن يقال: الذين يستضعفون في مشارق الأرض ومغاربها[2].

(١)الكتاب لسيبويه، ١/ ٤١٤.

(٢)تفسير الطبري (١٣/ ٧٧).

فا**الطبري** يرى الرأي القائل بالنصب على الظرفية ؛ التي عبر عنها بلفظ "المحل"؛ أي محل الميراث هو مشارق الأرض ومغاربها، والظرفية والمحل من الألفاظ المتقاربة في الدلالة، وانتقد رأي من قال بذلك وعدّ رأيه غير سديد.

وعرض **السمين الحلبي** الوجهين النحويين في الآية، فقال: «وفي قوله تعالى: ﴿مَشَٰرِقَ ٱلۡأَرۡضِ وَمَغَٰرِبَهَا﴾ وجهان؛ أحدهما: هو منصوب على الظرف بـ "يُسْتَضْعفون". والثاني: أن تقديره: يُستضعفون في مشارق الأرض ومغاربها، فلمَّا حُذِفَ الحرف وصلَ الفعلُ بنفسه فنصب. هكذا قال أبو البقاء»[(١)].

وقد ورد هذا عند أبي **البقاء العكبري** في كتابه "التبيان" نصا ؛ و الذي قال فيه: «في المشارق والمغارب وجهان؛ أحدهما: هو ظرف لـ"يستضعفون". والثاني: أن تقديره: يستضعفون في مشارق الأرض ومغاربها، فلما حذف الحرف وصلَ الفعلُ بنفسه فنصب»[(٢)].

وقد صرّح **الشوكاني** بمعارضة رأي الفراء في الآية الكريمة، وعده قولا غير سديد، فقال: «{مَشارِقَ الْأَرْضِ وَمَغارِبَهَا} مَنْصُوبَانِ بِـ{أَوْرَثْنَا}. وَقَالَ الْكِسَائِيُّ وَالْفَرَّاءُ: إِنَّ الْأَصْلَ: فِي مَشَارِقِ الْأَرْضِ وَمَغَارِبِهَا، ثُمَّ حُذِفَتْ "فِي" فَنُصِبَا، وَالْأَوَّلُ أَظْهَرُ؛ لأنه يقال: أورثته المال»[(٣)].

ومما يلحظ على النقول السابقة أنها وغيرها تدور في فلكين نحويين، يتفقان في تحقق النصب، ويختلفان في علته في أحد أمرين:

الأول: نزع الخافض وهو رأي الفراء والكسائي.

الثاني: الظرفية وهو رأي جمهور النحاة والمفسرين بالتوجيه والإعراب.

وبرز رأي ثالث عند **القرطبي** الذي انفرد به عن المفسرين ،وهذا الرأي يقول فيه: إن النصب تحقق في الآية لعلة أخرى غير النزع والظرفية في : «(مَشارِقَ الْأَرْضِ

---

(١)الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٥/ ٤٣٨).

(٢)التبيان في إعراب القرآن (١/ ٥٩١)..

(٣)فتح القدير للشوكاني (٢/ ٢٧٣).

وَمَغارِبَهَا) زَعَمَ الْكِسَائِيُّ وَالْفَرَّاءُ أَنَّ الْأَصْلَ "فِي مَشَارِقِ الْأَرْضِ وَمَغَارِبِهَا" ثُمَّ حُذِفَ "فِي" فَنُصِبَ. وَالظَّاهِرُ أَنَّهُمْ وَرِثُوا أَرْضَ الْقِبْطِ. فَهُمَا نَصْبٌ عَلَى الْمَفْعُولِ الصَّرِيحِ، يُقَالُ: وَرِثْتُ الْمَالَ وَأَوْرَثْتُهُ الْمَالَ، فَلَمَّا تَعَدَّى الْفِعْلُ بِالْهَمْزَةِ نَصَبَ مَفْعُولَيْنِ»[1].

فذهب إلى أن النصب قد تحقق في الآية لعلة أخرى غير النزع والظرفية ؛ فـ﴿مَشَٰرِقَ ٱلۡأَرۡضِ وَمَغَٰرِبَهَا﴾ " منصوبة عنده على أنها المفعول الثاني للفعل "أورث" الذي يتعدى إلى مفعولين.

وساق الرأي نفسه **ابن عادل** في تفسيره، فقال: «قوله: "وَأَوْرَثْنَا" يتعدى لاثنين؛ لأنَّه قبل النَّقلِ بالهمزة متعدٍّ لواحد نحو: وَرِثْتُ أبي، فبالنَّقْلِ اكتسب آخَرَ. فأولهما: القومَ والَّذينَ وصلتُه في محل نصب نعتاً له.

وأما المفعولُ الثَّانِي ففيه ثلاثةُ أوجهٍ، أظهرها: أنَّهُ "مشارِقَ الأرضِ ومغَارِبَهَا"......»[2].

توجيه أبي جعفر النحاس لرأي الفراء :

بدأ **النحاس** في تناول الآية بالكلام على مواضع الوقف والابتداء فيها، حيث أعقب ذلك الحديث عن توجيه الإعراب ، والتعليق على كلام الفراء الذي رآه مجانبا للصواب ، وذلك أنه يرى النصب في الآية واقعا بـ "أورثنا"، دون أن يبيّن علة النصب ؛ هل هي المفعولية على النحو الذي صرّح به القرطبي في تفسيره أو الظرفية ؟ إذ العامل في الظرف في مذهب النحاس هو الفعل. فعبارته في هذا الجانب موهمة، لا يتبيّن منها ماذا أراد من ذلك؟

(١)تفسير القرطبي (٧/ ٢٧٢).

(٢)اللباب في علوم الكتاب- ٩/ ٢٨٩.

الخلاصة والترجيح :

لقد ذهب الفراء إلى أن النصب واقع في الآية في قوله تعالى: ﴿مَشَٰرِقَ ٱلْأَرْضِ وَمَغَٰرِبَهَا﴾ مكرر بسبب نزع الخافض وهو (في) فلما حذف نصب.

وذهب غير الفراء إلى أن النصب واقع بسبب الظرفية فالنصب في (مشارق الأرض ومغاربها) على الظرفية.

وذهب القرطبي إلى أن النصب على المفعولية والتقدير عند من قال ذلك: «أورثنا الذين يستضعفون في الأرض المشارق والمغارب» فالموروث المشارق والمغارب، وليس ما في المشارق والمغارب.

والحق أن الرأي الأول والثاني، لا تعارض فيهما إلا في الأساس الفكري الذي بنيت عليه مذاهب قائليه، حيث إن الكوفيين الذين يمثلهم الفراء يجعلون نصب الظرف على نزع الخافض، وكل ظرف عندهم منصوب بنزع في الظرفية، ولذلك فقوله هو والكوفيون: إن "مشارق الأرض ومغاربها" منصوب على نزع الخافض، هو نفسه رأي الجمهور أنه منصوب على الظرفية، فلا خلاف بين الرأيين، وقد صرّح بهذا السمين الحلبي في الدر المصون فقال: «ولا أدري كيف يكونان وجهَيْن؛ فإن القولَ بالظرفية هو عينُ القول بكونه على تقدير «في»؛ لأن كل ظرف مقدَّرٌ بـ «في» فكيف يَجعل شيئًا واحدًا شيئين؟»[1].

أما القول بأنه منصوب على المفعولية باعتبار التقدير على أن المشارق والمغارب هو عين الموروث وليس ظرفه، فإن ذلك من الأوجه المستحسنة ،ويحتملها المعنى، وبالأخص إذا أخذنا في الاعتبار أن الفعل أورث من الأفعال التي تتعدى لمفعولين، تقول: «أورث زيد عليًّا مالًا» فعليٌّ: المفعول الأول، ومالا: المفعول الثاني.

---

(١)الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٥/ ٤٣٨).

المسألة الثانية عشرة:

بناء الاسم بين الرفع والنصب.

في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَسۡبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ﴾ **{الأنفال : ٤٦}**

رأي الفراء من كتاب "القطع والائتناف" للنحاس :

قال **النحاس**: «قال يعقوب: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَسۡبُكَ ٱللَّهُ﴾ فهذا الكافي من الوقف، ثم قال مخبرا: "ومن اتبعك من المؤمنين" قال أبو جعفر: فهذا صحيح على قول الفراء؛ لأنه أجاز كلمت زيدا (وعمرو) أي وعمرو كذلك، كما قال:

وعضُّ زمان يا ابن مروان لم يَدَعْ من المال إلّا مُسحَتًا أَو مجلّفُ[1]

قال أبو جعفر: قرأت على علي بن سليمان: قلبت الفرو، وكذلك الثوب بالرفع، فأما على قول الكسائي والأخفش فالتمام ﴿وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴿٦٤﴾﴾ ، وللكسائي فيه تقديران: **أحدهما** أن يكون معطوفا على تأويل الكاف، ويكون "من" في موضع نصب، أي يكفيك الله، وتكفي من اتبعك من المؤمنين، كما قال:

إذا كانت الهيجاء وانشقَّت العصا فَحسبُك والضَّحّاكُ سيفٌ مهند[2]

والتقدير الآخر: فحسبك الله وحسبك من اتبعك من المؤمنين، وقال الكسائي:: والله (جل وعز) أعلم بما أراد»[3].

---

(١)من الطويل ،للفرزدق في الخزانة "٢/ ٣٤٧ "، وفي لسان العربلابن منظور "س ح ت - ج ل ف" ، و في الخصائص لابن جني "١/ ٩٩".

(٢)البيت من الطويل، نُسب لجرير في ذيل الأمالي (ص ١٤٠)، وبلا نسبة في خزانة الأدب (٧-٥٨١)، وشرح المفصل ٥١/٢.

❖ الهيجا : الحرب الطاحنة الشرسة . ❖ انشقت العصا : تفرّق القوم.

ويقصد في البيت أنه في حال اشتد اللقاء وابتدأت الغارة ؛ فيكفيه أن يتقلد السيف بيمينه.

(٣)القطع والائتناف، النحاس،ص: ٣٥٥.

رأي الفراء من كتابه "معاني القرآن" :

قال **الفراء**: «وقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَسۡبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ﴾ جاء التفسير: يكفيكَ الله ويكفي من اتّبعك، فموضع الكاف فِي (حَسْبُكَ) خفض. و (مَنْ) فِي موضع نصب عَلَى التفسير كما قَالَ الشاعر:

إِذَا كانت الهيجاء وانشقّتِ العصا فحسبُك والضَّحاكَ سيفٌ مُهَنَّد

وليس بكثير من كلامهم أن يقولوا: حسبك وأخاك، حَتَّى يقولوا: حسبك وحسب أخيك، ولكنا أجزناهُ لأن فِي (حسبك) معنى واقعا من الفعل، رددناهُ عَلَى تأويل الكاف لا عَلَى لفظها كقوله: {إِنَّا مُنَجُّوكَ وَأَهْلَكَ} فردّ الأهل عَلَى تأويل الكاف.

وإن شئت جعلت (من) في موضع رفع، وهو أحبّ الوجهين إليّ؛ لأن التلاوة تدلّ عَلَى معنى الرفع ألا ترى أَنَّهُ قَالَ: ﴿إِن يَكُن مِّنكُمۡ عِشۡرُونَ صَٰبِرُونَ يَغۡلِبُواْ مِاْئَتَيۡنِۚ﴾ ، فكان النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُغْزِي أصحابه عَلَى أنَّ العشرة للمائة، والواحد للعشرة، فكانوا كذلك، ثُمَّ شقّ عليهم أن يُقْرن الواحد للعشرة فنزل: ﴿ٱلۡـَٰٔنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمۡ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمۡ ضَعۡفٗاۚ فَإِن يَكُن مِّنكُم مِّاْئَةٞ صَابِرَةٞ يَغۡلِبُواْ مِاْئَتَيۡنِۚ وَإِن يَكُن مِّنكُمۡ أَلۡفٞ يَغۡلِبُوٓاْ أَلۡفَيۡنِ﴾ فبين الله قوّتهم أولًا وآخرًا. وقد قَالَ هَذَا القول الْكِسَائي ورفع (من)» [1].

تحليل رأي الفراء :

حاول **الفراء** الربط فيها بين المعنى والإعراب، فذكر ما يحتمله المعنى، ثم علّق على كل معنى من المعاني بالإعراب الذي يتلاءم معه، معززا رأيه بما جاء في تفسير الآية : «يكفيكَ الله ويكفي من اتبعك» وعلى هذا المعنى تكون الكاف في قوله: ﴿حَسۡبُكَ ٱللَّهُ﴾ في موضع جر ويكون محل "من "هنا نصب. واستدل عليه بقول الشاعر:

إِذَا كانت الهيجاء وانشقّتِ العصا فحسبُك والضَّحاكَ سيفٌ مُهَنَّد

(١)معاني القرآن للفراء (١/ ٤١٧)..

وعليه ؛ فالشاهد في قول الشاعر: "الضحاك" حيث انتصب على أنه مفعول معه، والعامل فيه: اسم يشبه الفعل، وهو: "حسبك"[(١)].

فكأن الفراء لما عطف على الضمير المتصل في "حسبك"، راعى المعنى فنصب المعطوف. ولكنه يعود ليؤكد ؛ أن الأفضل إذا ما عطف على "حسب " فيكون العطف بتكرار كلمة حسب وليس بالعطف على الضمير المجرور، لأن ذلك لا يجوزه جمهور النحاة، وقد جوزه بعض الكوفيين. ولكن إنما جاز ذلك في الآية ؛ لأن لفظ " حسب " يتضمن معنى الفعل "يكفي"، فلما عطف عليه حمل على المعنى، ولم يحمل على اللفظ.

ولم يكتف الفراء بهذا الوجه النحوي ؛ بل ذكر وجها آخر وهو اعتبار "مَنْ" في محل رفع، ونسب هذا القول للكسائي، ولكنه لم يبين ما علة الرفع هنا ؟ هل هي الاستئناف أم العطف على لفظ الجلالة أم لعلة أخرى؟ واستدل على هذا القول بسياق الآيات الكريمة كما وردت في القرآن الكريم. وكأنه يريد بها تأييد رأيه في رفع "من" يعطفها على لفظ الجلالة "الله" ، حيث يكفيه الله بهما ، وهو بذلك يخالف ما فسّر به شيخ الإسلام ابن تيمية "رحمه الله " في كتابه (مجموع الفتاوى) حيث يقول: "أي حسبك وحسب من اتبعك من المؤمنين هو الله، فهو كافيكم كلكم، وليس المراد أن الله والمؤمنين حسبك ، كما يظنه بعض الغالطين ، إذ هو وحده كاف نبيه، وهو حسبه، ليس معه من يكون هو وإياه حسبًا للرسول ...."[(٢)]، وعاد في نفس الموقف ليؤيد المعنى بقوله:" ثم قال تعالى" وقالوا حسبنا الله "، ولم يقل : "ورسوله " فإن الحسب هو الكافي، والله وحده كاف عباده المؤمنين، كما قال تعالى ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَسۡبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴿٦٤﴾ ﴾ أي: هو وحده حسبك وحسب من اتبعك من المؤمنين، هذا هو القول الصواب الذي قاله جمهور السلف والخلف كما بُيّن في موضع آخر " [(٣)].

---

(١) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (٤٩٣/١).

(٢)مجموع فتاوى شيخ الإسلام (أحمد بن تيمية) (١٠٧/٣).

(٣) المرجع السابق.

وهو المعنى نفسه عند ابن كثير في تفسيره إذ قال: "يحرّض تعالى نبيه -صلى الله عليه وسلم -على القتال ومناجزة الأعداء ومبارزة الأقران، ويخبرهم أنه حسبهم - أي كافيهم وناصرهم ومؤيدهم على عدوهم – وإن كثرت أعدادهم وترادفت أمدادهم، ولو قلّ عدد المؤمنين ... .قال: حسبك اللّه وحسب من شهد معك"(١).

ويؤكد ابن تيمية في غير موضع على المعنى، فيقول: "المراد أن اللّه كاف للرسول ولمن اتبعه، فكل من اتبع الرسول فاللّه كافيه وهاديه وناصره ورازقه"(٢). وعليه فمحصّلة ما ذكره الفراء أنه ذكر في موضع "مَنْ" توجيهين:

الأول: أنها تكون في محل نصب عطفا على موضع الضمير المتصل في قوله: "حسبك"، وإنما جاز ذلك حملا على المعنى، والحمل على المعنى كثير في كلام العرب.

الثاني: أنها تكون في موضع رفع، وليست معطوفة على "حسبك".

رأي الفراء بين مؤيد ومعارض :

ذكر **العكبري** في " التبيان" ثلاثة أعاريب في الآية الكريمة فقال: ﴿وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ﴾ في "من" ثلاثة أوجه:

أحدها: الجر عطفا على الكاف في "حسبك"، وهذا لا يجوز عند البصريين؛ لأن العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار لا يجوز.

والثاني: موضعه نصب بفعل محذوف، دل عليه الكلام . تقديره: ويكفي من اتبعك.

والثالث: موضعه رفع على ثلاثة أوجه:

أحدها : هو معطوف على اسم اللّه، فيكون خبرا آخر، كقولك : القائمان زيد وعمر، ولم يُثَنِّ "حسبك"؛ لأنه مصدر.

(١)انظر تفسير ابن كثير (٢/ ٤٢٧).

(٢)مجموع فتاوى شيخ الإسلام (١/٢٩٣).

وقال قوم: هذا ضعيف؛ لأن الواو للجمع، ولا يحسن هاهنا كما لم يحسن في قولهم: ما شاء الله وشئت ...

الثاني أن يكون خبر مبتدأ محذوف تقديره: وحسبك من اتبعك»[1]، وأما الوجه **الثالث**: فأن يكون في موضع رفع على الابتداء ويُضمر الخبر؛ أي: ومن اتبعك من المؤمنين كذلك [2].

فأجاز العكبري الرفع والنصب والجر في الآية الكريمة، أما الرفع على تقدير العطف على لفظ الجلالة، أو بتقدير مبتدأ محذوف، وقدّره: وحسب من تبعك، ووافق بهذا الوجه الفراء، غير أن الفراء لم يقدم تفسيرا محددا لوجه الرفع، وأما النصب فوافق فيه الفراء أيضا، وذلك بأن قدره مفعولا به ولكنه اختلف مع الفراء حيث إن العكبري قدر هذا الفعل محذوفا دل عليه حسب، أما الفراء فظاهر كلامه أنه أراد أنه معطوف على معنى "حسب" إذ تؤول بفعل. وانفرد العكبري عن الفراء بذكر وجه آخر لم يذكره الفراء ؛ وهو العطف على الضمير المجرور في قوله: "حسبك" .

وإذا كان العكبري قد أجاز في الآية ثلاثة أوجه ؛ وهي: الرفع والنصب والجر، فإن **البغويّ** أهمل وجه النصب في الآية ، فقال: «وَاخْتَلَفُوا فِي مَحَلِّ "مَنِ" فَقَالَ أَكْثَرُ الْمُفَسِّرِينَ مَحَلُّهُ خَفْضٌ، عَطْفًا عَلَى الْكَافِ فِي قَوْلِهِ: "حَسْبُكَ اللَّهُ" وَحَسْبُ مَنِ اتَّبَعَكَ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: هُوَ رَفْعٌ عَطْفًا عَلَى اسْمِ اللَّهِ مَعْنَاهُ: حَسْبُكَ اللَّهُ وَمُتَّبِعُوكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ»[3].

فلم يذكر **البغوي** وجه النصب لا من قريب ولا من بعيد وكأنه لم يره وجها، وهو بذلك يتعارض مع ما ذكره الفراء في الآية حيث نص على أنه يجوز فيها النصب.

(١)التبيان في إعراب القرآن (٢/ ٦٣١).

(٢)هذا الرأي : لم يذكر في البيان، وقد ذُكر في مشكل إعراب القرآن.

(٣)تفسير البغوي – طيبة (٣/ ٣٧٤).

وقد اتفق مع الفراء في هذا القول **ابن عطية** فيما نقله عنه أبو حيان حيث قال: «قَالَ ابْنَ عَطِيَّةَ: فَمَنْ فِي هَذَا التَّأْوِيلِ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَطْفًا عَلَى مَوْضِعِ الْكَافِ، لِأَنَّ مَوْضِعَهَا نَصْبٌ عَلَى الْمَعْنَى بِيَكْفِيكَ الَّذِي سَدَّتْ حَسْبُكَ مَسَدَّهَا انْتَهَى»(١).

وإذا كان البغوي قد أهمل وجه النصب الذي ذكره الفراء فإن **الزمخشري** ذكره ولكنه اختلف مع الفراء في علة النصب حيث عدّ الزمخشري علة النصب مباينة لكون "من" مفعولا به فقال: «وَمَنِ اتَّبَعَكَ الواو بمعنى مع وما بعده منصوب، تقول: حسبك وزيدًا درهم، ولا تجرّ، لأنّ عطف الظاهر المجرور على المكنى ممتنع قال:

فَحَسْبُكَ وَالضَّحَّاكَ عَضْبٌ مُهَنَّدُ»(٢).

فجعل النصب ليس لكون "مَن" مفعولا به، أو معطوفة على ما كان حقه النصب، وإنما جعل النصب لكون "الواو" السابقة عليها بمعنى "مع" فهو منصوب على المعية، والحق أن الزمخشري لم يكن أول من أشار إلى هذا القول، فقد نقل **أبو حيان** عن **الزجاج** أنه قال القول نفسه، يقول أبو حيان: «وَقَالَ الزَّجَّاجُ: حَسْبُ اسْمُ فِعْلٍ وَالْكَافُ نَصْبٌ وَالْوَاوُ بِمَعْنَى مَعَ»(٣).

وقد فصّل أبو حيان كافة الأوجه النحوية الواردة في الآية وضعّف بعضها، وقوّى بعضها الآخر، والجدير بالذكر هو : تضعيفه لوجه النصب الذي ذكره الفراء؛ لأنه عطف على المعنى، ولا يجوز الحمل على المعنى هنا؛ لأن "حسب" اسم وليس مشتقا عاملا عمل الفعل، وعليه ؛ لا يجوز أن يجعله معطوفا على موضع الكاف؛ بل الأولى: أن يقدّر له فعل دلّ عليه قوله: "حسبك" ، وقوّى أبو حيان وجه الرفع والجر ورجحهما على النصب ، حيث قال معلّقا على رأي النصب :" وَهَذَا لَيْسَ بِجَيِّدٍ لِأَنَّ حَسْبَكَ لَيْسَ مِمَّا تَكُونُ الْكَافُ فِيهِ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ بَلْ هَذِهِ إِضَافَةٌ صَحِيحَةٌ لَيْسَتْ مِنْ نَصْبٍ وحَسْبُكَ مُبْتَدَأٌ مُضَافٌ إِلَى الضَّمِيرِ وَلَيْسَ مَصْدَرًا وَلَا اسْمَ

(١) البحر المحيط في التفسير- ٥/ ٣٤٨.

(٢)تفسير الكشاف- ٢/ ٢٣٤.

(٣)البحر المحيط في التفسير- ٥/ ٣٤٨.

فَاعِلٍ إِلَّا إِنْ قِيلَ إِنَّهُ عَطْفٌ عَلَى التَّوَهُّمِ كَأَنَّهُ تَوَهَّمَ أَنَّهُ قِيلَ يَكْفِيكَ اللَّهُ أَوْ كَفَاكَ اللَّهُ، وَلَكِنَّ الْعَطْفَ عَلَى التَّوَهُّمِ لَا يَنْقَاسُ فَلَا يُحْمَلُ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ مَا وُجِدَتْ مَنْدُوحَةٌ عَنْهُ"(١).

ولم يكن **ابن عادل** ببعيد عما فعل أبو حيان فقد تتبع الأقوال النحوية الواردة في الآية هو الآخر تتبعا مفصلا؛ ذاكرا ثلاثة الأوجه الواردة: الرفع والنصب والجر، وضعّف النصب على المعية وعلى العطف، وغلّب الرفع والخفض عليه(٢).

توجيه أبي جعفر النحاس لرأي الفراء :

وأما النّحاس فذكر موضع الوقف ، وهو قوله تعالى: ﴿حَسْبُكَ ٱللَّهُ﴾ وعلى هذا؛ تكون "ومن اتبعك" في محل رفع على الاستئناف، أما على الوصل فتكون في موضع رفع عطفا على لفظ الجلالة، وإما في موضع نصب على تقدير العطف على الكاف.

الخلاصة والترجيح :

انتهى الفراء في نصه السابق إلى أنه يجوز في الآية إعرابان؛ **الأول**: أن تكون (من) في موضع رفع، و**الثاني**: أن تكون معطوفة على محل الكاف وهو النصب في رأيه، وقد خالفه فيما ذهب إليه أكثر النحاة والمفسرين أيما اختلاف، فأجازوا أوجه الإعراب الثلاثة: الرفع والنصب والجر، وقد سكت الفراء عن علة الرفع؛ وذكرها النحاة فجعلوه إما معطوفا على لفظ الجلالة، ويكون المعنى على هذا النحو: حسبك اللّه والذين اتبعوك، أو يكون خبر لمبتدأ محذوف وتقدير الكلام: وحسبك من اتبعك.

وأما النصب فقد جعله الفرّاء عطفا على موضع الكاف، وقد ضعّفه غير نحوي، وقالوا لا يجوز فيه ذلك ؛ لأنه من قبيل لزوم ما لايلزم، يقول أبو حيان: «وَهَذَا لَيْسَ بِجَيِّدٍ لِأَنَّ حَسْبُكَ لَيْسَ مِمَّا تَكُونُ الْكَافُ فِيهِ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ بَلْ هَذِهِ إِضَافَةٌ

---

(١)انظر البحر المحيط في التفسير ٣٤٨/٥- ٣٤٩.

(٢)انظر اللباب في علوم الكتاب (٩/ ٥٦٠- ٥٦٢).

صَحِيحَةٌ لَيْسَتْ مِنْ نَصْبٍ وحَسْبُكَ مُبْتَدأٌ مُضَافٌ إِلَى الضَّمِيرِ وَلَيْسَ مَصْدَرًا وَلَا اسْمَ فَاعِلٍ»(١).

وأما وجه النصب فقد أهمله الفراء على قوّته، في المعنى والإعراب، حيث إن المعنى: الله حسبك وحسب من اتبعك، وهو أليق في الإعراب لما لا يلزم معه تقدير محذوف أو تكلف تقدير، ناهيك عن موافقته لمن فسّر الآية من كبار المفسرين أمثال ابن تيمية " رحمه الله " وابن كثير وغيرهما ، وتأدبا مع الله في أنه – سبحانه - الكافي وحده للنبي ولمن تبعه ، و لا يشاركه في ذلك أحد .

هذا؛ ومن قدّم من النحاة الرفع والجر على وجه النصب في الآية ، ، فعليه يلزم الائتناف .

(١)البحر المحيط في التفسير ٣٤٩/٥.

الفصل الثالث

آراء الفراء المتعلقة

بتوجيه الإعراب

وأثرها في الوقف والابتداء

وموقف النحاس منها

آراء الفراء المتعلقة بتوجيه الإعراب

لقد أرسى الفراء قواعدا نحوية في معالجة إعراب آيات القرآن الكريم، فكانت المصطلحات الممكنة التي استخدمها في توجيه الأوجه المختلفة، و التي كانت تتسق مع مصطلحات مدرسته -المدرسة الكوفية- وتختلف في كثير منها عن المصطلحات البصرية في إطار اختلاف منظومة المفاهيم بين المدرستين .

فهناك الكثير من القواعد والتوجيهات الإعرابية التي رآها الفراء، وكان منها :-

حذف الفاعل :-

حيث نسب للكوفيين جواز حذف الفاعل مطلقاً [(١)].

وهذا يشير إلى أن الفراء ممن أجازوا حذف الفاعل ، وقد نسب جوازها للكسائي في كتاب معانى القرآن [(٢)].

إقامة غير المفعول به مقام الفاعل :-

فقد نسب النحويين للفراء أنه أجاز إقامة غير المفعول به من مصدر، أو ظرف، أو جار ومجرور مقام الفاعل، مع وجود المفعول به [(٣)].

وهناك مصادر نحوية عممت النسبة للكوفيين [(٤)].

عدم تقديم الفاعل : -

ذكر الكثير من النحويين أن الكوفيين يجيزون أن يتقدم الفاعل أو نائبه على فعله في سعة الكلام واختياره، مخالفين في ذلك البصريين، الذين يمنعون ذلك[(٥)]

(١)النكت الحسان ، لأبي حيان ، ص٥١.

(٢)معانى القرآن، للفراء، ١ / ٢٦٨ .

(٣)التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، للعكبري ، ص٢٧١.

(٤)البيان في غريب إعراب القرآن، للأنباري ،٣٦٥/٢ .

(٥)أسرار العربية، للأنباري، ص ٧٩ .

وعلى الرغم من ذلك فنجد الفراء صرّح أكثر من مرة بمنع تقديم الفاعل، أو نائبه على فعله، وأنه لا يصح أن يخلوا الفعل من كناية الاسم المتقدّم، ويلحّ على ذلك، فالفعل إذا أتى بعد الاسم كان فيه مكني من الاسم [١].

الفصل بين فعل الشرط وجوابه بمعمول جواب الشرط : -

الفراء في هذا لا يجيز جزم جواب الشرط، إذا تقدم عليه معموله المنصوب، وعلل الفراء ذلك بأن الجزاء له جواب بالفاء، فإذا لم يستقبل بالفاء استقبل بجزم مثله، ولم يلق باسم، إلا أن يضمر في ذلك الاسم الفاء، فإذا أضمرت الفاء ارتفع الجواب، في منصوب الأسماء و مرفوعها لا غير[٢].

منع تقديم جواب الشرط على أداة الشرط وفعل الشرط : -

رأى الفراء جواز تقديم جواب الشرط على أداة الشرط وفعل الشرط، وهذا ما نسبه إليه ابن السراج [٣].

عدم تقديم معمول اسم الفعل عليه : -

منع الفراء تقديم معمول اسم الفعل عليه[٤]؛ بينما نقل البغدادي عن الفراء أنه أجاز

تقديم معمول اسم الفعل عليه وهذا خطأ نسب للفراء [٥].

وقال: والعرب تأمر من الصفات بـ : عليك، وعندك، ودونك، .... ، ولا تقدمن ما نصبته هذه الحروف قبلها لأنها أسماء، والاسم لا ينصب شيئاً قبله [٦].

---

(١)معاني القرآن، للفراء، ١ / ١٢٨ .

(٢)معاني القرآن ١، للفراء ،٤٢٢/، البغدادي: خزانة الأدب، ٦٤٢/٣ .

(٣)الأصول في النحو، لابن السراج، ١٨٧/٢ .

(٤)خزانة الأدب ،للبغدادي ، ١٥/٣ .

(٥) المرجع السابق ، ١٦/٣ .

(٦)معاني القرآن ،للفراء، ٣٢٢/١ ، ٢٦٠/١ ، ٤١٤/٢ .

عدم تقديم التمييز على عامله : -

منع الفراء تقديم التمييز على عامله على خلاف ما نقله ونسبه ابن السراج عن الفراء في جواز تقديم التمييز على عامله.

عدم الفصل بين حرف العطف وما عطف : -

نسب بعض النحويين إلى الفراء أنه أجاز الفصل بشبه الجملة بين حرف العطف وما عطف [1].

عدم مطابقة النعت المنعوت : -

منع الفراء نعت النكرة بالمعرفة، وأوجب المطابقة بين النعت والمنعوت (تعريفاً وتنكيراً)، علماً بأن جمهور النحويين اشترط أن يطابق النعت المنعوت (تعريفاً وتنكيراً)، وقد نسب إلى الكوفيين جواز نعت النكرة بالمعرفة فيما فيه مدح أو ذم[2].

عدم نعت المكني :

نقل أبو جعفر النحاس عن الفراء أنه يجيز نعت المكني، وهذا يخالف ما يراه الفراء في أنه لا يجيز ذلك، ولأنه يسمي التوكيد أحياناً نعتاً، والكوفيون يسمون التأكيد نعتاً [3].

عدم إتباع الاسم الموصول : -

نسب إلى الفراء جواز نعت الاسم الموصول (من)، لكونه معرفة، و يُنفى أن يكون الفراء قد أجاز نعت (من)، لأنها قد تكون غير معرفة، كما منع أن تقع صفة للمعرفة [4].

عدم إبدال النكرة من المعرفة والعكس : -

---

(١)إعراب القرآن ، أبو جعفر النحاس ،٢/٢٩٣ .

(٢)حاشية الصبان على شرح الأشموني، ١/١٥٨ .

(٣)مشكل إعراب القرآن ،مكي، ٢/٦٣٧ .

(٤)معاني القرآن ، للفراء،١/ ٤٢٧ .

نسب إلى الكوفيين منع إبدال المعرفة من النكرة إلا أن توصف [1].

وأن يتحد البدل والمبدل منه [2].

وهذا مخالف لما جاء نسبة للفراء ، فأجاز الفراء إبدال النكرة من المعرفة والمعرفة من النكرة، من دون أن يشترط وصفها ، كما نقل عن الكوفيين [3].

عدم نصب المستثنى إذا حذف المستثنى منه : -

نقل بعض النحاة عن الفراء أنه أجاز حذف المستثنى، ونصب ما بعد إلا في الاستثناء المفرغ[4].بينما الفراء منع ذلك ولا يجيزه، لأن الاستثناء ينبغي أن يكون بعد التمام[5].

(١) السيوطي : الهمع ، ٢١٨/٥ .

(٢) البغدادي : خزانة الأدب ، ٣٦٦/٢ .

(٣) الفراء : معانى القرآن ، ٣٨٢/٢ .

(٤) أبو حيان : النكت الحسان ، ص ١٠٥ .

(٥) الفراء : معانى القرآن ، ٢٨٣/١ .

نماذج من توجيه الفراء للإعراب من كتاب " القطع والائتناف "

المسألة الأولى:

أثر حذف (أن) الناصبة في نصب الفعل المضارع أو جزمه.

في قوله تعالى: ﴿لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرْهًا وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ﴾ **(سورة النساء-٩)**

رأي الفراء من كتاب " القطع والائتناف " للنحاس :

قال النحاس : ﴿لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرْهًا﴾ هذا التمام عند الأخفش، وهو أحد قولي الفراء على أن يجعل ﴿ وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ ﴾ نهيًا، والقول الآخر: أن يكون "كرها" تماما إذا جعلت ﴿وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ﴾ في موضع نصب عطفا على "ترثوا" فيكون التقدير : ولا أن تعضلوهن، وكذا هو في بعض القراءات»[١]

رأي الفراء من كتابه "معاني القرآن" :

قال الفراء: «وقوله: {لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّساءَ كَرْها... (١٩)}.

كان الرجل إذا مات عن امرأته وله ولد من غيرها وثب الولد فألقى ثوبه عليها، فتزوّجها بغير مهر إلا مهر الأول، ثم أضرّ بها ليرثها ما ورثت من أبيه، فأنزل اللّه تبارك وتعالى: ﴿لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرْهًا وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ﴾ (تعضلوهن) في موضع نصب بأن. وهي في قراءة عبد اللّه (ولا أن تعضلوهنّ) ولو كانت جزما على النهى كان صوابا»[٢].

تحليل رأي الفراء :

ذهب الفراء إلى أن في الآية وجهين:

أحدهما: النصب، وذلك أن قوله: (تعضلوهن) منصوب على إضمار أن الناصبة للفعل المضارع ،والدليل عليه ظهوره في قراءة عبد الله بن مسعود.

---

(١)القطع والائتناف- النحاس- ص: ٢٤٨..

(٢)معاني القرآن للفراء -(١/ ٢٥٩).

الوجه الثاني: الجزم، وذلك على اعتبار لفظ لا الناهية التي تجزم الفعل القائم بعدها، وأشار أن ذلك جائز أيضا.

رأي الفراء بين مؤيد ومعارض :

أجمع النحاة ما خلا **الزمخشري** في وجه النصب، وأما الجزم فأقروا أنه طارئ بسبب دخول حرف النهي عليه. وأهمل هذا الوجه الزمخشري بل إنه جعل النصب لعلة العطف على "ترثوا" فقط، دون الإشارة إلى أي وجه آخر؛ فقال: «فإن قلت: تعضلوهن، ما وجه إعرابه؟ قلت: النصب عطفا على أن ترثوا. و(لا) لتأكيد النفي. أي لا يحل لكم أن ترثوا النساء ولا أن تعضلوهن»(١).

لم يكن توجيه الفراء الثاني في الآية على نفس المستوى من القبول ، فقد عارضه كثير من النحاة والتمسوا وجها آخر، فالفراء أقرّب أن عامل النصب هو إضمار " أنْ "، وقوله هنا إنما يفيد أن علة النصب العامل المحذوف، والعطف الواقع قبل لا الناهية؛ إنما هو من قبيل عطف الجملة على الجملة، وليس عطف لفظ المضارع على المضارع السابق عليه وهو "ترثوا". وهو الأمر الذي خالفه معظم المفسرين والنحاة، حيث ذهبوا في قراءة النصب إلى أن النصب بالعطف على (ترثوا) قبلها.

وقد قوّى **الطبري** أن تكون (تعضلوهن) معطوفة على قوله: (أن ترثوا)، والمعنى عنده : أنه لا يحل لكم أن ترثوا النساء كرها ولا أن تعضلوهن كرها .

ولم يمنع الطبري وجها آخر، وهو إعرابها جزما بلا الناهية، حيث قال: «{وَلاَ تَعْضُلُوهُنَّ} فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَطْفًا عَلَى قَوْلِهِ: ﴿ لَا أَن تَرِثُواْ ٱلنِّسَآءَ كَرۡهٗاۖ وَلَا تَعۡضُلُوهُنَّ ﴾ [النساء: ١٩] وَمَعْنَاهُ: لاَ يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرْهًا، وَلاَ تَعْضُلُوهُنَّ، وَكَذَلِكَ هِيَ فِيمَا ذُكِرَ فِي حَرْفِ ابْنِ مَسْعُودٍ وَلَوْ قِيلَ: هُوَ فِي مَوْضِعِ جَزْمٍ عَلَى وَجْهِ النَّهْيِ لَمْ يَكُنْ خَطَأً»(٢).

---

(١)تفسير الكشاف - ١/ ٤٩٣.

(٢)تفسير الطبري. ١١٤/٨.

وقد سار في هذا الدرب **العكبري** ، فذكر عين الوجهين اللذين ذكرهما الطبري، من الجزم بلا الناهية، والعطف على ترثوا[1] .

وقد جاء **أبو حيان** ليفصّل وجهيّ الإعراب؛ حيث قال: «وظاهر قوله: "ولا تعضلوهن"، أن لا نهي، فالفعل مجزوم بها، والواو عاطفة جملة طلبية على جملة خبرية، فإن قلنا: شرط عطف الجمل المناسبة، فالمناسبة أن تلك الخبرية تضمنت معنى النهي، كأنه قال: لا ترثوا النساء كرها فإنه غير حلال لكم ولا تعضلوهن. وإن قلنا: لا يشترط في العطف المناسبة وهو مذهب سيبويه، فظاهر»[2] .

قوّى أبو حيان الوجه الأول، وهو الجزم لمباشرة "لا الناهية" الفعل بغير فاصل، ورد على من أجاز النصب عطفا على "ترث"، وذكر أن هذا الوجه خطأ ؛ لأن العطف على نية تكرار العامل، والعامل هنا تكرر قبل "لا"، والأولى أن يأتي بعدها. يقول أبو حيان في نصه السابق: «وذلك أنك إذا عطفت فعلا منفيا بلا على مثبت وكانا منصوبين، فإنّ الناصب لا يقدّر إلا بعد حرف العطف، لا بعد لا».

ولم يتوقف أبو حيان عند نقد هذا القول ؛ بل حمل أيضا على الوجه الآخر، وعده خطأ أيضا، وهذا الرأي أورده الفراء في كتابه.

توجيه أبي جعفر النحاس لرأي الفراء :

أبرز **النحاس** آثار الوقف والائتناف على إعراب قوله: ﴿تَعْضُلُوهُنَّ﴾ ، و ذكر أن في الآية وجهين قرائيين:

أحدهما: أن يوقف على قوله: ﴿ لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَرِثُوا۟ ٱلنِّسَآءَ كَرْهًا ۖ وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ ﴾ ، ويبتدأ بعدها بقوله :(ولا تعضلوهن).

والآخر: أن لا يوقف على قوله: ﴿ لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَرِثُوا۟ ٱلنِّسَآءَ كَرْهًا ۖ ﴾ ولا يبتدأ بعدها بقوله: (ولا تعضلوهن). بل تقرأ الآية نسقا بدون وقف.

---

(١)انظر التبيان في إعراب القرآن - ١/ ٣٤٠.

(٢)البحر المحيط - (٣/ ٥٦٩).

ولكل من هذه الوجهين بنى النحاة وجها إعرابيا :

في الوقف: ذكر النحاة لهذه القراءة وجها نحويا ، وهو عدّ أن "لا ناهية " ، و الفعل بعدها مجزوم بلا النهاية. ولم يصرح بهذا النحاس في هذا النص، وإنما اكتفى بالإشارة إلى أن في الآية تماما ، وفعل الشيء نفسه في كتابه إعراب القرآن فقال: « (ولا تعضلوهن)...ويجوز أن يكون كرها تمام الكلام ثم ابتدأ النهي، فقال: ولا تعضلوهن »[1].

في الوصل: بنى النحاس الوجه الثاني على أن يكون قوله: ﴿ تَعۡضُلُوهُنَّ ﴾ معطوف على قوله: ﴿أَن تَرِثُواْ﴾ ويكون على ذلك إعرابها نصب عطفا على (ترثوا)، وذكر ذلك أيضا في كتابه إعراب القرآن فقال: ﴿ وَلَا تَعۡضُلُوهُنَّ ﴾ يجوز أن يكون معطوفا. وفي قراءة عبد الله (ولا أن تعضلوهن)» [2].

فذكر هنا في هذا الموضع الوجه الثاني، وهو النصب عطفا على لفظ (ترثوا).

الخلاصة والترجيح :

المحصلة مما ذكره النحاة في إعراب : " ﴿وَلَا تَعۡضُلُوهُنَّ﴾ ثلاثة أقوال، هي:

الوجه **الأول**: الجزم إعمالا لـ"لا" الناهية التي تجزم الفعل المضارع بعدها.

الوجه **الثاني**: النصب عطفا على (ترثوا) .

الوجه **الثالث**: النصب بـ"أن" مضمرة، وذهب إليه الفراء.

والحق أن هذه الأوجه كلها ليست على القدر نفسه من القوة، بل قل ليست على القدر نفسه من الصحة. وسوف أقفأمام كلام الفراء فيما ذكر من الوجهين النحويين:

---

(١)إعراب القرآن ، للنحاس (١/ ٤٤٣).

(٢)المرجع السابق ، (١/ ٤٤٣).

الوجه الأول: الجزم، وهذا الوجه ذكره كل من تناول الآية من النحاة والمفسرين وكأنه إجماع، وقد صرّح بعضهم بأن الفراء صاحب هذا القول، ومنهم النحاس في قوله: «وهو أحد قولي الفراء». ولم يعترض على هذا لا النحاة ولا غير النحاة.

الوجه الثاني: وهو النصب بإضمار " أن الناصبة " للفعل المضارع، وذلك في عرف النحاة لا يجوز؛ لأن "أن" لا تعمل مضمرة بعد "لا الناهية"، وإنما تعمل ذلك بعد أدوات عدها النحاة من الأدوات التي ينصب بعدها الفعل المضارع، وهي أدوات غير عاملة النصب بنفسها، ويكثر مجيء "أن" بعدها، فتعمل " أن " النصب ظاهرة أو مضمرة، لأنها داخلة بعد عامل مختلف عمله عن عمل " أن "، حتى لا يقع التنازع بين الحرف الذي فيه الأحكام النحوية المرتبطة، وتقدير "أن" بعد " لا الناهية "، إذ "لا الناهية" تقتضي الفعل المضارع للجزم، و"أن" المضمرة تقتضيه للنصب، فورودها بين لا الناهية والفعل، تمسكا بالتنازع، الذي لا وجه له في الحروف، وعليه يتبين أن رأي الفراء في النصب بأن مضمرة بعد "لا الناهية" غير سديد.

وقد ذكر أبو حيان وجها يضعّف ما ذهب إليه الفراء في الآية، وذلك أنه قال: «وأما أن تقدّر "أن" بعد "لا الناهية" فلا يصح، وإذا قدرت "أنّ" بعد "لا "كان من باب عطف المصدر المقدّر على المصدر المقدّر، لا من باب عطف الفعل على الفعل»[1] وذلك لأن تقديرها هنا يوقعنا في محظور، وهو عطف المصدر المؤول على مصدر مؤول، وهذا لا يصح.

(١)البحر المحيط ، (٣/ ٥٦٩).

المسألة الثانية:

دلالة فتح همزة (إن) وكسرها على الإثبات والنفي .

في قوله تعالى : ﴿وَلَا تُؤْمِنُوٓاْ إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ مِّثْلَ مَآ أُوتِيتُمْ أَوْ يُحَآجُّوكُمْ عِندَ رَبِّكُمْ﴾**[آل عمران: ٧٣]**

رأي الفراء من كتاب " القطع والائتناف " للنحاس :

قال النحاس: «وقال يعقوب: الوقف ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ﴾ ونافع والأخفش على غير هذين القولين، والتمام عندهما ﴿أَوْ يُحَآجُّوكُمْ عِندَ رَبِّكُمْ﴾ وهو أحد قولي الفراء، ومذهب جماعة من النحويين، والتقدير عندهم: "ولا تؤمنوا أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم إلا من اتبع دينكم، واللام عندهم زائدة أو متعلقة بمصدر.

ومذهب يعقوب أحد قولي الفراء ؛ أي : قل إن البيان بيان الله قد بين ألا يؤتى أحد مثل ما أوتيتم ثم حذف "لا" ، وهو قول السدّي، قال: قالت اليهود لضعفائهم: اذهبوا فآمنوا بمحمد (صلى الله عليه وسلم) أول النهار، فإذا كان العشي فارجعوا فقولوا: قد عرفنا علماؤنا أنكم لستم على شيء لعلكم إذا فعلتم هذا يرجعون عن دينهم، قال الله (جل وعز): "قل إنّ الهدى هدى الله أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم" أيها المسلمون. وعلى قراءة مجاهد وعيسى بن عمر ﴿أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ مِّثْلَ مَآ أُوتِيتُمْ﴾ فالوقف "هدى الله" وكذا على قراءة الأعمش "إن" بكسر الهمزة بمعنى ما»(١).

رأي الفراء من كتابه "معاني القرآن" :

قال الفراء : «قوله:{ أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ مِّثْلَ مَآ أُوتِيتُمْ } يقول: لا تصدّقوا أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم. أوقعت تُؤْمِنُوا على أَنْ يُؤْتى كأنه قال: ولا تؤمنوا أن يعطى أحد مثل ما أعطيتم، فهذا وجه.

---

(١)القطع والائتناف ، ص: ٢٢٧ – ٢٢٨.

ويقال: قد انقطع كلام اليهود عند قوله: { وَلَا تُؤْمِنُوٓاْ إِلَّا لِمَن تَبِعَ } ، ثم صار الكلام من قوله: "قل يا محمد: "إن الهدى هدى الله أن يؤتى أحد" مثل ما أوتي أهل الإسلام، وجاءت (أن) لأنّ في قوله: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ﴾ مثل قوله: إن البيان بيان الله، فقد بيّن أنه لا يؤتى أحد مثل ما أوتي أهل الإسلام. وصلحت (أحد) لأن معنى "أن" معنى "لا" كما قال تبارك وتعالى: ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّواْ﴾ معناه: لا تضلّون. وقال تبارك وتعالى: ﴿كَذَٰلِكَ سَلَكْنَٰهُ فِي قُلُوبِ ٱلْمُجْرِمِينَ ۝٢٠٠ لَا يُؤْمِنُونَ بِهِۦ﴾ أن تصلح في موضع "لا".

وقوله ﴿أَوْ يُحَآجُّوكُمْ عِندَ رَبِّكُمْ﴾ في معنى "حتّى" وفي معنى "إلّا"، كما تقول في الكلام: تعلّق به أبدا أو يعطيك حقّك، فتصلح حتّى وإلّا في موضع" أو" »[1].

تحليل رأي الفراء :

توقف الفراء أمام أكثر من قضية في الآية :

القضية الأولى: الوقف والابتداء في الآية:

جعل الفراء الوقف عند قوله تعالى: ﴿وَلَا تُؤْمِنُوٓاْ إِلَّا لِمَن تَبِعَ﴾[آل عمران: ٧٣] وجعل الابتداء بعد ذلك، إذ الجزء الأول في الآية خطاب من الله تبارك وتعالى لليهود، وهو قوله تعالى: ﴿وَلَا تُؤْمِنُوٓاْ إِلَّا لِمَن تَبِعَ﴾وجعل ما بعد ذلك خطاب من الله تبارك وتعالى لرسوله الكريم محمد صلى الله عليه وسلم، وقد وافق الشوكاني الفراء في ذلك فقال: «وقال الفراء: انقطع الكلام عند قوله دينكم. ثم قال لمحمد وقد انتهى الشوكاني إلى عين ما انتهى إليه الفراء؛ حيث رأى أن قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ﴾ اعتراض، وأنه من خطاب الله عز وجل لمحمد صلى الله عليه وسلم فقال: «وقوله: ﴿إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ﴾ جملة اعتراضية»[2].

---

(١)معاني القرآن ،للفراء ، ١/ ٢٢٢ -٢٢٣.

(٢)فتح القدير للشوكاني ، ١/ ٤٧٩.

القضية الثانية: "أن":

جعل الفراء "أن" في الآية نافية، ورشّح ذلك عنده مجيء "أحد" بعدها، وذلك أن "أحد" غالبا ما تأتي في سياق النفي. واستشهد على ذلك بقوله تعالى في الآية الأخرى: ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمۡ أَن تَضِلُّواْۗ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمُۢ﴾ [النساء: ١٧٦]، وجعل معنى "أن" في الآية معنى "لا". وقد نسب إلى الفراء هذا القول عدد من النحاة منهم **أبو حيان** الذي نقل رأي الفراء، ولم يعترض عليه بل أشعرت عبارته بأنه يوافق الفراء فيما ذهب إليه، حيث قال في" البحر المحيط" : «وقال بعض النحويين: "إن"، هنا للنفي بمعنى: "لا"، التقدير: لا يؤتى أحد مثل ما أوتيتم، ونقل ذلك أيضًا عن الفراء، وتكون: أو، بمعنى إلاَّ، والمعنى إذ ذاك: لا يؤتى أحد مثل ما أوتيتم إلاَّ أن يحاجوكم، فإن إيتاءه ما أوتيتم مقرون بمغالبتكم ومحاجتكم عند ربكم، لأن من آتاه الله الوحي لا بد أن يحاجهم عند ربهم في كونهم لا يتبعونه، فقوله: "أو يحاجوكم"، حال من جهة المعنى لازمة، إذ لا يوحي الله إلى رسول إلاَّ وهو محاج مخالفيه. وفي هذا القول يكون، أحد، هو الذي للعموم. لتقدّم النفي عليه، وجمع الضمير في: يحاجوكم، حملاً على معنى: أحد، كقوله تعالى ﴿فَمَا مِنكُم مِّنۡ أَحَدٍ عَنۡهُ حَٰجِزِينَ ٤٧﴾ [الحاقة: ٤٧] جمع حاجزين حملاً على معنى: أحد، لا على لفظه، إذ لو حمل على لفظه لأفرد»(١).

نقل **أبو حيان** عبارة الفراء دون أن يعلّق عليها بالرفض، وربما يعني ذلك اتفاقه مع الفراء فيما ذهب إليه.

وقد قوّى **القرطبي** هذا المعنى في تفسيره، واستدل عليه بقراءة سعيد بن جبير فقال: «وقرأ سعيد بن جبير "إن يؤتى" بكسر الهمزة، على معنى النفي، ويكون من كلام الله تعالى كما قال الفراء»(٢).

وإذا كان بعض المفسرين قد اتفق مع الفراء في توجيهه هذا فإن هذا الاتفاق لم يلبث أن يتوارى إذا ما تطرقنا لأقوال بعض النحاة حول " أن " في الآية الكريم، فنجد أن **المرادي** قد أشار إلى رأي الفراء، ولكنه اعترض على هذا الرأي حيث قال:

---

(١)تفسير البحر المحيط ، ٢/ ٣٧٧.

(٢)تفسير القرطبي ، ٤/ ١١٤.

«قوله تعالى ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ﴾ أي: لا يؤتى أحد. قلت: ونقله بعضهم في الآية، عن الفراء. والصحيح أنها لا تفيد النفي، وأن في الآية مصدرية»[1]، فنقل المرادي كلام الفراء، واعترض عليه اعتراضا صريحا.

وممن خالف الفراء كذلك **الأخفش**؛ حيث يرى الأخفش أنّ " أن" في الآية باقية على معناها ؛ فهي مصدرية وليست نافية ، وفسر المعنى على ذلك فقال: «قال تعالى ﴿أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ مِّثْلَ مَآ أُوتِيتُمْ﴾ [آل عمران: ٧٣] يقول "لا تُؤْمِنُوا أَنْ يُؤْتى أَحَدٌ مِثْلَ ما أُوتِيتُم وأَنْ يُحَاجُّوكُمْ بِهِ عِنْدَ رَبِّكُمْ" أي: وَلا تُؤْمِنُوا أَنْ يُحَاجُّوكُمْ»[2].

توجيه أبي جعفر النحاس لرأي الفراء:

تناول **النحاس** في نصه السابق الآية القرآنية، وبدأ كلامه بالنص على موضع الوقف وهو قوله ﴿هُدَى ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ٧٣]، واتفق في ذلك مع الفراء الذي أقر الوقف في الموضع نفسه، بل إنه نسبه إلى الفراء صراحة، فقال: «ومذهب يعقوب - يعني في الوقف على (هدى الله)-أحد قولي الفراء»[3]، وعضد هذا الرأي بنسبته إلى السدي، ولكن النحاس لم ينس أن يشير إلى رأي آخر في الوقف وهو رأي نافع القارئ المشهور والأخفش الأوسط، وأوضح أن الوقف عندهما ليس في هذا الموضع، حيث إنهما يجعلان الوقف عند قوله تعالى: ﴿أَوْ يُحَآجُّوكُمْ عِندَ رَبِّكُمْ﴾[4]،ونسب هذا الرأي أيضا للفراء، فقال: «وهو أحد قولي الفراء» .

وفي نص الفرّاء ما يلمح إلى هذين النوعين من الوقف؛ حيث أشار إلى أن الوقف عند قوله تعالى: ﴿أَوْ يُحَآجُّوكُمْ عِندَ رَبِّكُمْ﴾ ، وجعل ما بعده من كلام الرسول

---

(١)الجنى الداني في حروف المعاني ، ص: ٢٢٤.

(٢)معاني القرآن ـ للأخفش - ١/ ١٧٤.

(٣)القطع والائتناف ، للنحاس / ص ٢٢٨- ٢٢٨.

(٤)سورة آل عمران -٧٣.

صلى الله عليه وسلم وهو قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ﴾ ، ثم وقف وعاد لخطاب الله لليهود مرة أخرى.

ثم خرج النحاس من الكلام عن الوقف والابتداء إلى بيان أثر ذلك على معنى الآية، فقدّم تفسيره للآية بناء على الوقف فيها، وجعل المعنى: أن البيان بيان الله أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم أي بين أن لا يؤتى أحد مثل ما أوتيتم.

ولكن النحاس يذهب مذهبا مختلفا بعض الشيء عن الفراء؛ إذ جعل الخطاب في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ﴾ (1) لعامة المسلمين وليس للنبي صلى الله عليه وسلم.

وقد فصّل النحاس الأوجه النحوية التي ارتآها في الآية في كتابه إعراب القرآن، فقال: «وقال الفراء: يجوز أن يكون قد انقطع كلام اليهود عند قوله إلا لمن تبع دينكم ثم قال لمحمد صلى الله عليه وسلم ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ٧٣] أي إن البيان بيان الله أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم أي بين أن لا يؤتى أحد مثل ما أوتيتم وصلحت "أحد" ؛ لأن "أن" بمعنى "لا" مثل: يبين الله لكم أن تضلوا، أي : أن لا تضلوا.

قال أبو جعفر: في قوله : ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ﴾ ، قولان:

أحدهما: أن الهدى إلى الخير والدلالة على الله بيد الله -جل وعز -يؤتيه أنبياءه فلا تنكروا أن يؤتى أحد سواكم مثل ما أوتيتم ، فإن أنكروا ذلك، فقل: إن الفضل بيد الله يؤتيه من يشاء.

والقول الآخر: قل إن الهدى هدى الله الذي أتاه المؤمنين من التصديق بمحمد صلى الله عليه وسلم لا غيره أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم من البراهين والحجج والأخبار بما في كتبهم أو يحاجوكم عند ربكم. قال الأخفش: أي ولا يؤمنوا أن

(1) سورة آل عمران -٧٣.

يؤتى أحد مثل ما أوتيتم ولا تصدقوا أن يحاجوكم يذهب إلى أنه معطوف، وقال الفراء أو بمعنى حتى»[1] .

فنقل رأي الفراء في حمل "أن" في الآية على النفي، كما نقل عنه حمل "أو" بمعنى انتهاء الغاية ، ولم يفته أن ينقل تأويل الأخفش للمعنى.

لم يقدم النحاس في نصيه السابقين ما يشعر أنه خالف الفراء في شيء مما طرح في القضية من جهة النحو، وأيضا على مستوى الوقف والابتداء.

الخلاصة والترجيح :

الراجح أن " أنّ" للنفي، بدليل تفسير الفراء لقوله تعالى: {إن الهدى هدى الله} على أنه خطاب من الله للمسلمين؛ إذ المعنى به أجدر والسياق به أليق، والله أعلم وأجل .

(١) إعراب القرآن للنحاس (١/ ٣٨٧).

المسألة الثالثة:

وقوع المبتدأ نكرة بلامسوغ .

في قوله تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ سَمَّٰعُونَ لِلۡكَذِبِ سَمَّٰعُونَ لِقَوۡمٍ ءَاخَرِينَ ﴾ **[المائدة: ٤١]**

رأي الفراء من كتاب " القطع والائتناف " للنحاس :

قال النحاس: ((فالتمام فيه ﴿ وَمِنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ ﴾ "٤١" لأن المعنى فيه: لا يحزنك الذين يسارعون في الكفر من هؤلاء ومن هؤلاء ، قال أبو جعفر : وهذا أحد قولي الفراء، وزعم أن " ﴿سَمَّٰعُونَ﴾ مرفوع بالابتداء، وهذا كلام فيه تساهل، وهو مرفوع على إضمار مبتدأ ، أي هم سماعون، وقد شبهه الفراء بقوله (جل وعز): " ﴿طَوَّٰفُونَ عَلَيۡكُم﴾ " [١] ، وللفراء في الآية قول آخر يجعله مثل قوله " ﴿فَمِنۡهُمۡ ظَالِمٞ لِّنَفۡسِهِۦ﴾ " [٢] (٣٥- فاطر) فيكون التمام على هذا القول ﴿ وَلَمۡ تُؤۡمِن قُلُوبُهُمۡۛ ﴾"٤١" ثم ابتدأ فقال ﴿ وَمِنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْۛ سَمَّٰعُونَ لِلۡكَذِبِ ﴾ "٤١" قال يعقوب: ومن الوقف" سماعون لقوم آخرين لم يأتوك" "٤١" فهذا الوقف التمام . قال أبو جعفر: وهذا مذهب الأخفش ونافع وأحمد بن موسى وأبي حاتم)). [٣]

رأي الفراء من كتابه " معاني القرآن " :

توقف **الفراء** أمام قوله تعالى: ﴿سَمَّٰعُونَ لِلۡكَذِبِ ﴾ فقال: «إن شئت رفعت قوله ﴿سَمَّٰعُونَ لِلۡكَذِبِ ﴾ بمن ولم تجعل (من) في المعنى متصلة بما قبلها، كما قال الله: ﴿فَمِنۡهُمۡ ظَالِمٞ لِّنَفۡسِهِۦ وَمِنۡهُم مُّقۡتَصِدٞ﴾ [٤] ، وإن شئت كان لمعنى: لا يحزنك الذين يسارعون في الكفر من هؤلاء ولا ﴿ وَمِنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ﴾ فترفع حينئذٍ

---

(١) سورة النور -٣٣.

(٢) سورة فاطر- ٣٥.

(٣)القطع والائتناف ص : ٢٨٧-٢٨٨ .

(٤) سورة فاطر-٣٢.

﴿سَمَّعُونَ﴾ على الاستئناف، فيكون مثل قوله: ﴿لِيَسۡتَـٔۡذِنكُمُ ٱلَّذِينَ مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُكُمۡ وَٱلَّذِينَ لَمۡ يَبۡلُغُواْ ٱلۡحُلُمَ مِنكُمۡ﴾ [1] ثم قال تبارك وتعالى: ﴿طَوَّٰفُونَ عَلَيۡكُم﴾[2].

تحليل رأي الفراء :

لقد ذكر الفراء وجهين إعرابيين لقوله تعالى: ﴿سَمَّعُونَ﴾ ، وهما:

الأول: أن يكون مبتدأ مؤخرا وخبرها تقدم عليها وهو قوله ﴿مِنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ وعلى هذا يكون في الآية تقديم وتأخير.

الثاني: أن يكون مبتدأ على الاستئناف ويكون خبرها ما بعدها.

رأي الفراء بين مؤيد ومعارض :

اتفق مع الفراء فيما ذهب إليه **صاحب زاد المسير**؛ حيث أورد رأيين في القضية نسب أحدهما لسيبويه، والآخر للأخفش ، فقال: «{سَمَّاعُونَ لِلْكَذِبِ} قال سيبويه: هو مرفوعٌ بالابتداء. قال أبو الحسن الأخفش: ويجوز أن يكونَ رفعُه على معنى: ومن الذين هادوا سماعون للكذب»[3].

ولكنه لم يبين هل هو مبتدأ وخبره مقدّم عليه كما في الوجه الأول عند الفراء، أم مبتدأ وخبره تالٍ له، وربما يريد أنه مبتدأ، وما بعده خبره بدليل نقله نص الأخفش الذي يفهم منه أنه مبتدأ وما قبله الخبر، والتقدير عنده: منهم سماعون.

وخالف مكي بن أبي طالب **القيسي** الفراء في كتابه حيث قال: «قوله: "سماعون.. ويحرفون" صفتان لمحذوفين مرفوعين بالابتداء، وما قبلهما الخبر تقديره: فريق سماعون وفريق يحرفون الكلم ليكذبوا»[4]، فعدّ "سمّاعون" صفة لمبتدأ

(١) سورة النور-٥٨.

(٢)معاني القرآن للفراء ،(١/ ٣٠٨).

(٣)زاد المسير في علم التفسير (١/ ٥٤٨).

(٤)مشكل إعراب القرآن ، القيسي ١/ ٢٢٥.

محذوف، وما قبله خبر له مقدم عليه. وهو الوجه الأول من الأوجه التي ذكرها الفراء.

كما خالف بعض النحويين الفراء في إعراب ﴿سَمَّٰعُونَ﴾ فذكر بعضهم وجها ثالثا لم يذكره الفراء، وهو إعراب "سمّاعون" خبرا لمبتدأ محذوف، فها هو **الثعالبي** في تفسيره يقول: «{وَمِنَ الَّذِينَ هادُوا سَمَّاعُونَ} رفع الخبر بحرف الصفة يعني وَمِنَ الَّذِينَ هادُوا فهم سَمَّاعُونَ، وإن شئت جعلته خبر ابتداء مضمر؛ أي: فهم سَمَّاعُونَ لِلْكَذِبِ»[1].

فذكر الثعالبي هنا وجهًا مخالفا لما ذكره الفراء، وهو إعراب "سماعون" خبرا لمبتدأ محذوف تقديره: "هم" . وهو الأمر نفسه الذي نجده عند **الزمخشري** الذي يقول: «{وَمِنَ الَّذِينَ هادُوا} منقطع مما قبله خبر "لسمّاعون"، أي: ومن اليهود قوم سماعون. ويجوز أن يعطف على: (مِنَ الَّذِينَ قالُوا) ويرتفع "سماعون" على: هم سماعون. والضمير للفريقين. أو للذين هادوا»[2].

وذكر الزمخشري هنا وجهين لإعراب ﴿ سَمَّٰعُونَ ﴾ ؛ **أحدهما**: وافق فيه الفراء، وذلك بإعراب "﴿سَمَّٰعُونَ﴾ " مبتدأ ، والثاني : العطف على قوله تعالى :" «{وَمِنَ الَّذِينَ هادُوا }.

وفي معاني القرآن **للزجاج** كان التوجيه نفسه، حيث يقول: «ورفع (سَمَّاعُونَ) من جهتين: إحداهما هم (سَمَّاعُونَ) للكذب أي منافقون، واليهود سماعون للكذب. و(سَمَّاعُونَ)، فيه وجهان -واللَّه أعلم.

أحدهما: أنَّهم مسمعُونَ لِلكَذِبِ، أي قَابُلون للكَذب؛ لأن الِإنسان يسمع الحق والبَاطِلَ، ولكن يقال: لا تسمع من فلان قوله؛ أي: لا تقبل قوله، ومنه "سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَه"؛ أَي: تَقبَّل الله حمده، فتأويله أنهم يَقْبلُونَ الكذِبَ.

---

(١)الكشف والبيان عن تفسير القرآن (٤/ ٦٥).

(٢)الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (١/ ٦٣٣).

والوجه الآخر في (سَمَّاعُونَ) أَن معناه أنهم يسمعون منك لِيَكذِبُوا عليك، وذلك أَنهم إِذا جالسوه تهيأَ أن يقولوا سَمِعْنَا مِنْهُ كَذَا، وكَذَا. (سَمَّاعُونَ لِقَوْمٍ آخَرِينَ). أي هم مستمعون منك لقوم آخرين "لَمْ يأْتُوك" أي هم عُيُون لأولئكَ الغُيَّبِ، ويجوز أن يكون رفع "سماعون" على معنى : ومن الذين هادوا سماعون؛ فيكون الإِخبار أن السَّماعين مِنهم، ويرتفع منهم كما تقول: في قومك عقلاءُ. هذا مذهب الأخفش، وزعم سيبويه أن هذا يرتفع بالابتداء»[1].

و يتلخص مما تقدم: أن النحاة اتفقوا مع الفراء في وجه نحوي واحد؛ هو إعرابه لـ ﴿سَمَّٰعُونَ﴾ على أنها مبتدأ مؤخر {وَمِنَ الَّذِينَ هادُوا} خبر مقدم، وخالفه النحاة في إعرابهم ﴿سَمَّٰعُونَ﴾ " خبرا لمبتدأ محذوف تقديره: هم .

توجيه أبي جعفر النحاس لرأي الفراء :

عرض **النحاس** قولي الفراء اللذين سبق ذكرهما، واعترض على أحدهما ، وهو إعراب "سمّاعون" مبتدأ وما بعدها خبر، ووافق النحاسَ جمهورُ النحاة الذين أجازوا إعراب "سمّاعون" خبرا لمبتدأ محذوف، ويكون الوقف على قوله تعالى: "قلوبهم". وعلى غرار منهجه الذي أصّله النحاس في كتابه فإنه نسب كل الأقوال إلى قائليها. وناقش ما اعترض عليه ليثبت صحة ما ذهب إليه.

الخلاصة والترجيح:

يتبين مما تقدّم أن نقطة الخلاف بين الفراء والنحويين عامة والنحاس بخاصة، ليس في الرفع ولا الابتداء وإنما في إعراب " سماعون " باعتبار الوقف، فإذا وقف قبلها جعلها الفراء مبتدأ وخبره مذكور بعده ، وجعلها النحاة خبرا لمبتدأ محذوف.

(١)معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٢/ ١٧٤).

والرأي ما ذهب إليه الفراء في قوله الثاني: إلى أن " سماعون " مرتفعة على أنها مبتدأ وللكذب خبر، فهذا يخالف ما عليه قياس النحاة من عدم جواز الابتداء بالنكرة إلا بمسوغ، يقول ابن مالك في ألفيته :

ولا يجوز الابتدا بالنكرة   مالم تفد كعند زيد نمرة[(١)]

وقد منع النحاة الابتداء بالنكرة متقدمة ما لم يسبقها أو يلحقها ما يسوغ الابتداء بها؛ لأن الابتداء بالمجهول لا يجوز، والقول بأن " سماعون " منفردة مبتدأ و" للكذب "لاحقتها خبر؛ فهذا يعارض القياس النحوي في المسألة. وإنما جاز على القول الأول كونها مبتدأ ، أنها متأخرة عن خبرها و" للكذب" متعلق بها؛ فعلى الوجه الأول الجار والمجرور للكذب متعلق بـ"﴿سَمَّٰعُونَ﴾ .

وقد عدّ النحاة من جواز الابتداء بالنكرة ؛ أن يتعلق بها جار ومجرور ، وهو متحقق على هذا الوجه، فاجتمع بذلك مسوغان للابتداء بالنكرة هو التأخر والتعلق. أما على الوجه الثاني، فلا مسوغ للابتداء بـ" سماعون" لأن ﴿سَمَّٰعُونَ﴾ على هذا التقدير: غير مقترنة بمسوغ يسمح للابتداء بها.

إن لفظ ﴿سَمَّٰعُونَ﴾ من الألفاظ التي يغلب الإخبار بها؛ فالمبتدأ الغالب أن يكون اسما محضا ؛ أما الخبر فالغالب عليه أن يكون وصفا، و﴿سَمَّٰعُونَ﴾ هنا وصفا، فإذا اشتبه كونها مبتدأ أو خبرا مقدما اعتبرت خبرا، ولما تعذّر اعتبارها خبرا لما قبلها بسبب الوقف ؛ حيث سبقت بجار ومجرور، وجب تقدير مبتدأ يعود على "أهل الكتاب " فقدر لها الضمير "هم".

وفي محاولة الترجيح بين الفراء وجمهور النحاة في الوجه المختلف فيه، فإن الوجهين النحويين المعتبرين في ذلك هما :

الأول: "سماعون" مبتدأ مؤخر، "من أهل الكتاب" خبر مقدم.

الثاني: "سماعون" خبر لمبتدأ محذوف.

---

(١)الكافية الشافية ،ابن مالك ،ص: ١٧- دار التعاون.

كلا الوجهين جائز، ولكن الوجه الأول هو الأليق ؛ إذ أنه على الوجه الثاني لا يكون لـ" من أهل الكتاب " محل إلا بأحد وجهين:

الأول: تعلقها بمبتدأ محذوف، أو تعلقها بـ" سماعون" ، ولا يجوز أن تتعلق بـ" سماعون" ، لأن جملة " هم سماعون " على هذا الوجه حال من " أهل الكتاب" ؛ فلا يجوز أن يتعلق كل منهما بالآخر.

الثاني: أنه إذا عدّ" سمّاعون " خبرا لمبتدأ محذوف، بقيت " من أهل الكتاب " بلا محل إعرابي وهو ممتنع عند النحاة.

وعليه، فالأولى الأخذ بالوجه الأول ؛ وهو عدّ" سماعون " مبتدأ مؤخرا ، و" من أهل الكتاب " خبرا مقدما.

المسألة الرابعة:

(الواو) بين العطف على التبعية أو القطع على الاستئناف.

في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّخۡلِ مِن طَلۡعِهَا قِنۡوَانٞ دَانِيَةٞ وَجَنَّٰتٖ مِّنۡ أَعۡنَابٖ وَٱلزَّيۡتُونَ وَٱلرُّمَّانَ مُشۡتَبِهٗا وَغَيۡرَ مُتَشَٰبِهٍۗ ٱنظُرُوٓاْ إِلَىٰ ثَمَرِهِۦٓ إِذَآ أَثۡمَرَ﴾ **[الأنعام: ٩٩]**

رأي الفراء من كتاب "القطع والائتناف" للنحاس:

قال النحاس: ..قال (جل وعز) ﴿وَجَنَّٰتٖ مِّنۡ أَعۡنَابٖ﴾ "٩٩" ...

وممن قرأ "وجنات" بالرفع محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى والأعمش وهي الصحيحة من قراءة عاصم، وزعم القتيبي: أنها لحن وأنها لا تجوز، لأن المعنى عنده لا يكون ومن النخل جنات، وقد تقدمه إلى هذا القول أبو حاتم وأبو عبيد، قال أبو جعفر: والقراءة بالرفع جائزة وفيها تقديران: أحدهما أن تكون مرفوعة بالابتداء ويكون التقدير: ولهم جنات، والتقدير الآخر: أن تكون معطوفة على المعنى، أجاز ذلك سيبويه والفراء، فأما الفراء فقال: ولو قرىء " وجنات " بالرفع لجاز، ولم يذكر أحدا قرأ بها، وأما سيبويه فيحمل مثل هذا على المعنى، وأنشد: (من الكامل)

بادت وغيّر أيهن مع البلى … إلا رواكدُ جمرُهُنَّ هَباءُ[1]

ثم عطف على معنى: رواكد؛ فقال:

ومشجّجٌ أما سواءُ قذاله … فبدا وغيّر ساره المعزاءُ "[2]))[3]

رأي الفراء من كتابه "معاني القرآن":

قال الفراء: «وقوله: وَجَنَّاتٍ مِنْ أَعْنابٍ نصب، إلا أن جَمْع المؤنث بالتاء يَخفض فِي موضع النصب، ولو رفعت " الجنات " تتبع القنوان كان صوابا»[4].

(١)البيت من الكامل، ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني، ص٤٩٧.

(٢)البيت من الكامل، ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني، ص٤٩٧.

(٣)القطع والائتناف للنحاس ص: ٣١٦ - ٣١٧- ٣١٨..

(٤)معاني القرآن للفراء: ١/ ٣٤٧.

تحليل رأي الفراء :

ذكر الفراء في نصّه وجهين لإعراب (جنات):

أحدهما: أنها منصوبة، ولم يصرّح الفرّاء بعلّة النصب، والظاهر أنها منصوبة بالعطف على قوله:" حبّا " أو "﴿نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ﴾ .

والآخر :أن تكون مرفوعة عطفا على "قنوان".

وجه الرفع:

ذهب الفراء إلى أن الرفع علته العطف على " قنوان "، وقنوان قبلها مرفوعة، والعطف عندهم من أوجه الجوار؛ لما تلت " جنات " "قنوان" حملت عليها جوارا .

رأي الفراء بين مؤيد ومعارض :

لم يكن هذا الوجه من الوجوه التي عوّل النحاة عليها في توجيه الآية ؛ بل إن بعض المفسرين صرّح تصريحا واضحا بأن هذا العطف خطأ، يقول **مكي بن أبي طالب**: «ولا يجوز عطفه على "قنوان " لِأَن الجنات لَا تكون من النّخل»[1].

وذهب غيره إلى مذاهب أخرى في الرفع في الآية، فها هو **الشوكاني** يقدّر أنّ" جنات" بالرفع معطوفة على قوله تعالى: ﴿قِطَعٌ مُّتَجَاوِرَاتٌ﴾ ، أو على تقدير مبتدأ وخبر محذوف . قال: «وقرأ الْجُمْهُورُ بِرَفْعِ "جَنَّاتٌ" عَلَى تَقْدِيرِ: وَفِي الْأَرْضِ جَنَّاتٌ، فَهُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى "قِطَعٌ مُتَجَاوِرَاتٌ"، أَوْ عَلَى تَقْدِيرِ: وَبَيْنَهَا جَنَّاتٌ»[2].

وقد فصّل **أبو حيان** ، فقال: «وَقَرَأَ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي لَيْلَى وَالْأَعْمَشُ وَأَبُو بَكْرٍ - فِي رِوَايَةٍ عَنْهُ عَنْ عَاصِمٍ-"وَجَنَّاتٌ" بِالرَّفْعِ وَأَنْكَرَ أَبُو عُبَيْدٍ وَأَبُو حَاتِمٍ هَذِهِ الْقِرَاءَةَ، حَتَّى قَالَ أَبُو حَاتِمٍ: هِيَ مُحَالٌ لِأَنَّ الْجَنَّاتِ مِنَ الْأَعْنَابِ لَا تَكُونُ مِنَ النَّخْلِ. وَلَا يَسُوغُ إِنْكَارُ هَذِهِ الْقِرَاءَةِ وَلَهَا التَّوْجِيهُ الْجَيِّدُ فِي الْعَرَبِيَّةِ وُجِّهَتْ عَلَى أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفُ الْخَبَرِ، ....

(١)مشكل إعراب القرآن لمكي- ١/ ٢٦٤.

(٢)فتح القدير للشوكاني: ٣/ ٧٨ .

ووجهها الطبري على أن "وَجَنَّاتٍ" عطف على "قِنْوانٌ"[1]، قال ابن عطية: وقوله ضعيف[2]. وقال أبو البقاء[3]: ولا يجوز أن يكون معطوفا على "قِنْوانٌ" لأن العنب لا يخرج من النخل. وقال الزمخشري[4]: وقد ذكر أن في رفعه وجهين؛ أحدهما: أن يكون مبتدأ محذوف الخبر تقديره "وثَمَّ جنات" -وتقدّم ذكر هذا التقدير عنه-قال: والثاني أن يعطف على "قِنْوانٌ" على معنى وحاصله أو ومخرجه من النخل قنوان وَجَنَّاتٍ مِنْ أَعْنابٍ أي من نبات أعناب انتهى.

وهذا العطف هو على أن لا يلاحظ فيه قيد من النخل، فكأنه قال: من النخل قنوان دانية جَنَّاتٌ مِنْ أَعْنابٍ حاصلة، كما تقول: من بني تميم رجل عاقل ورجل من قريش منطلقان»[(٥)].

وقد أمسك **السمين** بلباب أبي حيان وسار في نهجه وزاد عليه فقال: «"وجنات" بالرفع وفيها ثلاثة أوجه، **أحدها**: أنها مرفوعة بالابتداء، والخبر محذوف. واختلفت عبارة المعربين في تقديره: فمنهم مَنْ قَدَّره متقدِّمًا، ومنهم من قَدَّره متأخرًا

الوجه الثاني: أن يرتفع عطفًا على «قنوان»، تغليبًا للجوار، كما قال الشاعر:

❖ وزجَّجْنَ الحواجبَ والعيونا[6]

فنسق "العيون" على "الحواجب" تغليبًا للمجاورة، والعيونُ لا تُزَجَّج، كما أن الجنات من الأعناب لا يَكُنَّ من الطَّلْع، هذا نصُّ مذهب ابن الأنباري أيضًا، فتحصَّل له في الآية مذهبان، وفي الجملة فالجواب ضعيف، وقد تقدم أنه من خصائص النعت.

والثالث: أن يعطف على "قنوان"... »[(٧)].

(١)جامع البيان ، للطبري ، ١١/٥٧٤-٥٧٦.

(٢) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، لابن عطية ، ٢/ ٣٢٧.

(٣) التبيان في إعراب القرآن ، للعكبري ، ١/٥٢٤.

(٤) الكشاف عن حقائق التنزيل، للزمخشري ، ٢/٥١.

(٥)البحر المحيط في التفسير ٤/ ٥٩٨ – ٥٩٩.

٦) البيت من الوافر ، للراعي النميري ، في ديوانه ٢٦٩، ولسان العرب ،٢/٢٨٧، والإنصاف في مسائل الخلاف ، ٢/٦١٠، وأوضح المسالك ، ٢/ ٢٤٧، والخصائص ، ٢/٤٣٢، ومغني اللبيب، ١/٣٥٧، وهمع الهوامع ، ١/٢، ٢٢٢/١٣٠.

(٧)الدر المصون في علوم الكتاب المكنون- ٥/ ٧٦- ٧٧.

توجيه أبي جعفر النحاس لرأي الفراء :

فصّل **النحاس** أوجه القراءات الواردة في الآية ، وذكر أوجه الإعراب المختلفة فيها ، واحتجّ على ما ذهب إليه بكلام العرب الفصيح، وناقش أقوال العلماء الواردة في توجيهها.

ونقل **النحاس** الخلاف في إعراب الآية الكريمة فقال: « (وجنات من أعناب) قراءة العامة بالنصب عطفا؛ أي: فأخرجنا جنات. وقرأ محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى والأعمش وهو الصحيح من قراءة عاصم (وجناتٌ) بالرفع، وأنكر هذه القراءة أبو عبيد وأبو حاتم حتى قال أبو حاتم: هي محال؛ لأن الجنات لا تكون من النخل. قال أبو جعفر: والقراءة جائزة وليس التأويل على هذا ولكنه رفع بالابتداء والخبر محذوف؛ أي: ولهم جنات. كما قرأ جماعة من القراء: (وحورٌ عينٌ) وأجاز مثل هذا سيبويه والكسائي والفراء ومثله كثير، وعلى هذا أيضا: (وحورًا عينًا) حكاه سيبويه وأنشد[1] :

جئني بمثل بني بدر لقومهم ... أو مثل أسرة منظور بن سيار»[2].

فذكر الخلاف في الاعتداد بالقراءة من عدمه، وانتهى إلى أن القراءة صحيحة، وجعل علة الرفع الابتداء والخبر محذوف .

الخلاصة والترجيح :

ذكر الفراء وجهين نحويين يمثل كل منهما وجها من الأوجه التي تأتي عليها الآية الكريمة، **أحدهما**: النصب وجعل النصب عطفا ولم يذكر المعطوف عليه ولم يحدده، وجعل العطف مفتوحا؛ ولعل ذلك لوضوح المعطوف عليه من قبل، لاسيما وقد تعدد الموقف النحوي للنحاة في تحديد هذا المعطوف عليه.

(١)البيت من البسيط، ديوان جَرير ، ص ٢٤٢ .

(٢)إعراب القرآن للنحاس، ٢/ ٨٦.

أما **الآخر:** فالرفع ؛ حيث إن الفراء ذهب في ضوئه إلى أنه: بالعطف على "قنوان" المرفوعة، وهذا الوجه خالفه فيه جمهور النحاة ؛ بل صرّحوا بعدم جواز هذا الوجه .

والواضح أنّما رآه الفراء قد لا يحتمل الصواب، لسببين:

أحدهما: فساد المعنى؛ حيث إن المعنى لا يستقيم باعتبار "جنات" معطوفة على "قنوان"؛ لأن من شرط العطف : أن يصح أن يحل المعطوف محل المعطوف عليه مع تمام المعنى وعدم نقصه، وفي هذا السياق لا يصح أن يحل المعطوف، وهو قوله :"جنات"، محل المعطوف عليه، وهو "قنوان"، وفي هذا فساد للمعنى.

والآخر: فساد الوقف؛ فقد ذكر النحّاس في نصه: أن الوقف يستقيم على قوله تعالى ﴿قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ﴾، وتصبح "جنات" وكأنها استئناف، وعلى ذلك وجّه النحاة الرفع على أنها مبتدأ مرفوع والخبر محذوف تقديره لهما أو بينهما على اختلاف التقدير النحوي.

فثبت بذلك أن كلا التوجيهين اللذين ذكرهما الفرّاء غير سديد، **فالأول:** نظرا للقصور في التوجيه؛ لأنه لم يذكر على أي شيء عطف، **والثاني**: لحمله الرفع حملا على الجوار وهو خطأ.والله أعلم وأجلّ.

المسألة الخامسة:

ناصب المفعول بعد الفعل "كَتَبَ".

في قوله تعالى: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ﴾ { الأنعام : ٥٤}.

- رأي الفراء من كتاب " القطع والائتناف " للنحاس :

قال النحاس :"...قطع كاف وكذا ، ﴿كَتَبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ﴾ "١٢" وفي قول أبي حاتم، وهو أحد قولي الفراء لأنه قال: إن شئت جعلت " ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ﴾ " غاية الكلام ثم استأنفت " ليجمعنكم إلى يوم القيامة لاريب فيه " "١٢" قال: وإن شئت جعلته مثل ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ﴾ "[1] قال أبو جعفر : يجعل التقدير كتب ربكم ليجمعنكم، كما أن التقدير: كتب ربكم أنه من عمل منكم سوءا بجهالة، وهذا القول من مذاهب سيبويه، لأنه قال في قول الله (عز وجل) " ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّن بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ﴾ "[2]، معناه أن يسجنوه وكذا على قوله : كتب ربكم على نفسه الرحمة أن يجمعكم إلى يوم القيامة ".[3]

-رأي الفراء من كتابه " معاني القرآن " :

قال الفرّاء: «وقوله: "كَتَبَ عَلى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ"، إن شئت جعلت (الرحمة) غاية كلام، ثُمَّ استأنفت بعدها "لَيَجْمَعَنَّكُمْ"، وإن شئت جعلته في موضع نصب»[4].

-تحليل رأي الفرّاء :

ذكر الفرّاء في الآية وجهين قرائيين:

أحدهما: وهو الوقف على كلمة " الرحمة " وجعل ما بعدها استئناف.

---

(١) سورة الأنعام-٨.

(٢) سورة يوسف- ٣٥.

(٣)القطع والائتناف .لأبي جعفر النحاس (٣٠٢) .

(٤)معاني القرآن للفراء (١/ ٣٢٨.

الآخر: وهو عدم الوقف على لفظ " الرحمة " والوصل.

ورتّب على الوجه الثاني حكم النصب، ولم يبين ما علة النصب في الآية ولا كُنْهُ المنصوب ؟ هل المنصوب "الرحمة" أم المنصوب "ليجمعنكم" ؟ فجاءت عبارته موهمة غير مبينة للمقصود بالنصب.

رأي الفراء بين مؤيد ومعارض:

حدّد بعض المفسرين موضع الوقف والابتداء في الآية، وتأثيره على الإعراب فيها. فقال **محمد الطاهر بن عاشور** في تفسيره: «وَجُمْلَةُ "كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ" مُسْتَأْنَفَةٌ اسْتِئْنَافًا ابْتِدَائِيًّا وَهِيَ أَوَّلُ الْمَقْصُودِ مِنَ الْمَقُولِ »[1].

ولم يتطرق إلى تأثير ذلك على الإعراب ، غير أن **أبا حيان الغرناطي** ذكر أنه يجوز في الرحمة وجهان:

أحدهما: أن تنصب على أنها مفعول لأجله ويكون " ليجمعنكم " هو المفعول به في الآية ويصير المعنى: كتب ربكم ليجمعنكم لأجل الرحمة.

والآخر: أن تكون " الرحمة " مفعول به للفعل " كتب " ، وقد رجح هذا الوجه على غيره من الوجوه نظرا لاتصال " الرحمة " بالفعل والفاعل والأولى عند احتمال كونها مفعولا لأجله أو مفعولا به أن يقدم المفعول به لأنه متقدّم على المفعول لأجله في الرتبة[2].

وقد ذهب غير أبي حيان إلى أن قوله تعالى: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ﴾ معترضة بين كلامين، وذكر ذلك **ابن عاشور** في موضع آخر من كتابه فقال: «وَجُمْلَةُ: كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ مُعْتَرِضَةٌ، وَهِيَ مِنَ الْمَقُولِ الَّذِي أُمِرَ الرَّسُولُ بِأَنْ يَقُولَهُ»[3].

(١)التحرير والتنوير (٧/ ٢٥٨).

(٢) ينظر البحر المحيط ، ٤/ ٥٢٩.

(٣)التحرير والتنوير (٧/ ١٥١).

توجيه أبي جعفر النحاس لرأي الفراء :

نقل **النحاس** قول أبي حاتم ونسبه إلى الفراء في أحد قوليه، ثم ذكر قول الفراء الآخر، فبيّن من خلال رأييهما موضع الوقف والابتداء في الآية الكريمة، فذكر أنه يجوز أن يكون المعنى: كتب ربكم ليجمعنكم، وتكون "رحمة "على هذا التقدير: مفعولا له، واستشهد عليه بكلام سيبويه في نصب قريب الشبه من الآية الكريمة وهو ما ورد في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ﴾ [يوسف: ٣٥].

وفي هذا يقول سيبويه: «وقد يستقيم في الكلام إن زيداً ليضرب وليذهب ولم يقع ضرب والأكثر على ألسنتهم كما خبرتك في اليمين فمن ثم ألزموا النون في اليمين لئلا يلتبس بما هو واقعٌ قال الله عز وجل: ﴿إِنَّمَا جُعِلَ ٱلسَّبۡتُ عَلَى ٱلَّذِينَ ٱخۡتَلَفُواْ فِيهِۚ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحۡكُمُ بَيۡنَهُمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾[1]. وقال لبيد[2]:

ولقد علمتُ لَتَأْتِيَن مَنِيَّتي ... إنَّ المَنايا لا تَطيشُ سِهامُهَا

كأنه قال: واللهِ لَتَأْتِيَنَّ، كما قال: قَدْ عَلِمْت لَعبدُ اللهِ خيرٌ منك، وقال: أظنُّ لتسبقنَّنِي، وأظنُّ ليَقُومُنَّ، لأنه بمنزلة علمت وقال عز وجل: {ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه} لأنه موضع ابتداء، ألا ترى أنك لو قلت بدا لهم أيهم أفضل لحسن كحسنه في علمت كأنك قلت ظهر لهم أهذا أفضل أم هذا»[3].

(١)سورة النحل -١٢٤.

(٢) البيت من الكامل ، للبيد بن ربيعة في ديوانه ص٣٠٨ ؛ وخزانة الأدب ٩/ ١٥٩-١٦١؛ والكتاب ٣/ ١١٠؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٦١؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٣٣٤ ؛ وشرح قطر الندى ص١٧٦؛ ومغني اللبيب ٢/ ٤٠١، ٤٠٧؛ وهمع الهوامع ١/ ١٥٤.

(٣)كتاب سيبويه - ٣/ ١١٩ - ١١٠.

الخلاصة والترجيح :

يتلخص مما سبق : أن الفراء في هذه المسألة لم يخالفه أحد من النحاة حول موضع الوقف والابتداء في الآية، وذلك فيما يبدو اتفاق بين علماء التفسير والنحو، وكذلك لم يخالفه أحد منهم في إعراب" الرحمة " و" ليجمعنكم"، ولعل السبب في أنه لم يوضح وجه النصب في الآية، ولم يبين هل النصب ليجمعنكم أو للرحمة؟ ولم يتضح ما إذا كان النصب فيها على أنها مفعول به أو على أنها مفعول له أو لعلة أخرى؟ وحكم النصب فيما يبدو لم يعترض عليه أحد من النحاة، ويبدو أن عبارة الفراء هنا موهمة وليست محددة، وربما أطلق الحكم ولم يطلق العلّة خروجا من الخلاف.

المسألة السادسة:

أثر الابتداء بالنكرة في تحديد نوع الخبر.

في قوله تعالى: ﴿ مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ ۖ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ﴾ { الرعد : ٣٥}

رأي الفراء من كتاب "القطع والائتناف" للنحاس :

قال النحاس: ﴿ مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ ﴾ تمام عند الأخفش (و) المعنى عنده: ومما وصف لكم مثل الجنة التي وعد المتقون، وعلى قول الفراء: ليس بتمام لأن الخبر بعده وهو ﴿ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ﴾ ، قال: كما تقول: حلية فلان أسمر، وكذا على قول من قال: المعنى مثل الجنة التي وعد المتقون جنة تجري من تحتها الأنهار»[(١)].

رأي الفراء من كتابه "معاني القرآن" :

قال الفراء : «وقوله: ﴿مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ﴾ [٣٥] يقول: صفات الجنة. قال الفراء: وحدّثني بعض المشيخة عن الكلبيّ عن أبي عبد الرحمن السّلميّ أن عليّا قرأها: (أمثال الجنّة) قال الفراء: أظن دون أبي عبد الرحمن رجلا قال: وجاء عن أبي عبد الرحمن ذلك والجماعة على كتاب المصحف.

وقوله: ﴿ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ﴾ هو الرافع. وإن شئت للمثل الأمثال في المعنى كقولك: حلية فلان أسمر وكذا وكذا. فليس الأسمر بمرفوع بالحلية، إنما هو ابتداء أي هو أحمر أسمر، هو كذا. ولو دخل فى مثل هذا أن كان صوابا»[(٢)].

تحليل رأي الفراء:

ذهب الفراء في هذا النص إلى أن قوله: ﴿ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ﴾ هو الخبر، وهو الرافع لقوله "مثل"، وعندهم في مذاهبهم أن كلا من المبتدأ والخبر يرفع

---

(١)القطع والائتناف، النحاس، ص: ٤١٢.

(٢)معاني القرآن ، للفراء ،٢/ ٦٥.

صاحبه، وعلى هذا يكون قوله ﴿ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ﴾ ، هي التي رفعت -في الآية التي تسبقها -قوله: ﴿ مَّثَلُ ٱلۡجَنَّةِ﴾.

رأي الفراء بين مؤيد ومعارض:

يقول **الزجاج** في إعراب القرآن يقول: «قال سيبويه[1] : المعنى فيما يقص عليكم مَثَلُ الْجنَّةِ، أو مَثَلُ الْجنَّةِ فيما يُقصُّ عليكم، فرفعه عنده على الابتداء. وقال غيره: ﴿مَّثَلُ ٱلۡجَنَّةِ ٱلَّتِي وُعِدَ ٱلۡمُتَّقُونَ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ﴾ مرفوع على الابتداء. وخبره : ﴿تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ﴾ كما تقول: صفةُ فُلانٍ أسْمَرُ كقولك: فلان أسمر.

وقالوا: معناها صفة الجنة التي وعد المتقون.

وكلا القولين حسن جميل. والذي عندي -واللّه أعلم- أن اللّه عزَّ وجلَّ، عَرفنا أُمُورَ الجنة التي لم نَرَهَا. ولم نُشَاهِدْهَا بما شَاهِدناه مِن أمور الدنيا وعايَنَّاه.

فالمعنى ﴿ مَّثَلُ ٱلۡجَنَّةِ ٱلَّتِي وُعِدَ ٱلۡمُتَّقُونَ ﴾ جَنة ﴿ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ أُكُلُهَا دَآئِمٞ وَظِلُّهَا﴾ »[2].

فالزجاج جعل المعنى هنا على الإخبار، أي : إخبار الله سبحانه وتعالى عن ما في الجنة من نعم لعباده المتقين، وهو بذلك يتماس مع قول الفراء الذي عدّ ﴿تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ﴾ جملة في محل رفع خبر.

وإذا كان الزجاج قد اتفق مع الفراء في الرأي، فإن **الثعلبي** نقل كلام الفراء عينه[3] ،و اكتفى بعرضه دون تحليل أو نقد ودون تعليق بالموافقة أو الرفض.

وإن كان التوافق والاتفاق يعد السمة الغالبة في موقف الزجاج والثعلبي مع ما ذكره الفراء، فإن **العكبري** قد ذهب إلى غير ما ذهب إليه الفراء ،حيث جعل أبو البقاء العكبري جملة ﴿تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ﴾ في محل نصب حال من "الجنة"، وهو ما

---

(١) الكتاب ، لسيبويه ، ١٤٣/١.

(٢)معاني القرآن وإعرابه المنسوب للزجاج ٣/ ١٤٩- ١٥٠.

(٣)الكشف والبيان عن تفسير القرآن، للثعلبي، ٥/ ٢٩٥.

خالف فيه الفراء مخالفة صريحة، بل إنه نقل عن الفراء بأن قوله: ﴿تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ خبر وخطأه؛ لأنه لا يجوز الإخبار بتجري من تحتها الأنهار عن قوله:" مثل" .

وأجاز العكبري في الآية وجهًا آخر باعتبار أن قوله: ﴿تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ﴾ مستأنف، ويكون الوقف واقعا قبلها، وعلى هذا التقدير تكون جملة ﴿تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ لا محل لها من الإعراب(١).

كما خالفه -من المتأخرين- **أبو حيان الذي** يقول بأن: "مثل "قد ارتفع على الابتداء في مذهب سيبويه، والخبر محذوف أي: فيما قصصنا عليكم مثل الجنة، و" تجري من تحتها الأنهار " تفسير لذلك المثل. تقول: مثلت الشيء ؛ إذا وصفته وقرّبته للفهم، وليس هنا ضَرْب مَثَل لها ، فهو كقوله تعالى: ﴿وَلَهُ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾٢ أي: الصفة العليا، ثم يذكر سبب إنكار أبي علي لأن يكون "مثل" بمعنى صفة .قال: إنما معناه التنبيه. ثم يعرض رأي الفراء القائل بأنها بمعنى الصفة، أي: صفتها أنها تجري من تحتها الأنهار، ونحو هذا موجود في كلام العرب انتهى. ولا يمكن حذف "أنّها"، وإنما فسر المعنى ولم يذكرالإعراب. وتأوّل قوم على القرآن :"مثل " مقحم، وأنّ التقدير: الجنة التي وعد المتقون تجري، وإقحام الأسماء لا يجوز. وحكوا عن الفراء: أنّ العرب تقحم كثيرًا المثل والمثل، وخرج على ذلك: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَىْءٌ} أي: كهو شيء. فقال غيرهما: الخبر "تجري" ، كما تقول: صفة زيد أسمر، وهذا أيضًا لا يصح أن يكون "تجري" خبرًا عن الصفة، وإنما يتأوّل تجري على إسقاط "أنْ" ورفع الفعل، والتقدير: أنْ "تجري" خبر ثان "الأنهار"»(٣).

لم يفُتْ أبو حيان انتقاد رأي الفراء، فعدّ القول بأن جملة "تجري" خبر من الخطأ، الذي لا يجيزه المعنى.

(١)التبيان في إعراب القرآن، ٢/ ٧٥٩- ٧٦٠.

(٢) سورة الروم-٢٧.

(٣)تفسير البحر المحيط،٥/ ٣٢٢- ٣٢٣.

-توجيه أبي جعفر النحاس لرأي الفراء :

ذكر النحاس رأي الأخفش الذي قال فيه بأن الوقف عند قوله تعالى:{التي وعد المتقون} وأن ما بعدها استئناف وهو ما يتماشى مع ما ذكره العكبري في الوجه الثاني، حيث عدّ جملة: ﴿تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُۖ﴾ استئنافية.

وعلى هذا النحو يعرض النحاس الرأي الآخر؛ وهو الرأي القائل: بأن القراءة موصولة، على رأي الفراء في الآية؛ وهو عدّ جملة "تجري" خبرا ، وقد سبقت الإشارة إليه .

كما قدّم النحّاس تفسيره للمعنى بإضمار كلمة "جنة" قبل كلمة "تجري"، وتكون هذه الكلمة هي المبتدأ بعد جملة :"تجري" خبرا لمبتدأ محذوف يفسرّه قوله: "الجنة"، ويكون التقدير: الجنةُ التي وُعِدَ المتقون جنَّةٌ تَجْرِي من تحتِها الأنهارُ.

الخلاصة والترجيح :

اتفق النحاة على اعتبار جملة: "تجري" استئنافية، وعلى ذلك يتحتم الوقف على ما قبلهما، ولكنهم اختلفوا في الوصل على أقوال مختلفة:

الأول: رأي الفراء ؛حيث عدّ جملة "تجري" جملة في محل رفع خبر.

الثاني: رأي سيبويه؛ حيث عدّ جملة "تجري" جملة خبرية، ولكنها خبر عن مبتدأ محذوف.

والثالث: رأي العكبري؛ حيث عدّ جملة "تجري" جملة في محل نصب حال من قوله :"الجنة".

وأولى هذه الآراء الثلاثة بالصواب ؛ هو رأي الفراء لسببين:

أحدهما: لأنه أليق بالمعنى؛ حيث يصف – تعالى-جنته بأن الأنهار تجري من تحتها وعليه؛ فالأنهار شيء من أوصافها، وهذا على عكس ما ذكره غيره، وفيه تكلف معنى محذوف، وإغفال معنى مطروح.

الآخر: لأن فيه بُعدا عن تقدير محذوف كما هو الحال في رأي سيبويه، حيث من المقرر في القواعد عند النحاة أن عدم التقدير أولى، فإذا كان هناك سبيل إلى حمل الآية على ظاهرها كان أولى من تقدير محذوف .

المسألة السابعة:

تبادل الإعراب بين العطف بالنصب والرفع على الاستئناف.

في قوله تعالى: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ﴾ **[النحل: ٥٧]**

رأي الفراء من كتاب "القطع والائتناف" للنحاس :

قال النحاس: «والتمام ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ﴾ إلا على قول الفراء؛ فإنه أجاز أن يكون معطوفا على ما قبله بمعنى: ويجعلون لهم ما يشتهون، وهذا عند أبي إسحاق خطأ، ولو كان كما قال عنده: لكان: ويجعلون لأنفسهم لأن العرب لا تقول: جعل فلان له كذا، وإنما تقول: جعلَ فلانٌ لنفسِهِ كذا، ويقولون: أكرمْتُ نَفْسِي، ولا يقولون أكرمْتَنِي»[1].

رأي الفراء من كتابه :" معاني القرآن" :

قال الفراء: «وقوله: ﴿وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ﴾ (ما) فِي موضع رفع، ولو كانت نصبًا عَلَى: (ويَجعلونَ لأنفسهم... ما يشتهونَ) لكان ذَلِكَ صوابًا. وإنمَّا اخترت الرفع لأن مثل ذا من الكلام يجعل مكان (لهم) لأنفسهم ، ألا ترى أنك تَقُولُ: قد جعلت لنفسك كذا وكذا ، ولا تَقُولُ: قد جعلت لك. وكل فعل أو خافض ذكرته من مكني عائد عَلَيْهِ مكنيًّا فاجعل مخفوضه الثاني بالنفس، فنقول: أنت لنفسك لا لغيرك، ثُمَّ تَقُولُ فِي المنصوب: أنت قتلت نفسك، وَفِي المرفوع: أهلكتْكَ نفسك، ولا تَقُولُ أهلَكتك.

وإنَّما أراد بإدخال النفس تفرقة ما بين نفس المتكلم وغيره. فإذا كَانَ الفعل واقعًا من مكنيّ عَلَى مكنيّ سواه لَمْ تُدخل النفس. تَقُولُ: غلامك أهلك مالك، ثُمَّ تكني عَن الغلام والمال فتقول: هُوَ أهلكه، ولا تَقُولُ: هُوَ أهلك نفسه، وأنت تريدُ المال، وقد تقوله العرب فِي ظننت وأخواتها من رأيت وعلمت وحسبت، فيقولون: أظنُّني قائِمًا، ووجدتُني صالِحًا لنقصانِهما وحاجتهما إلى خبر سوى الاسم. وربما

(١)القطع والائتناف- النحاس- ص: ٤٣٠- ٤٣١.

اضطر الشاعر فقال: عدمتُني وفقدتُني فهو جائز، وإن كَانَ قليلًا قَالَ الشاعر -وهو جِرَان الْعَوْد[١]:

لقد كَانَ بي عَن ضَرَّتين عدِمتُني ... وعمَا ألاقي منهما متَزحَزَح

هي الْغُول والسعلاة حَلْقي منهما ... مُخَدَّشُ ما فوق التراقي مكدَّح»[٢]

تحليل رأي الفراء :

أجاز الفراء في قوله تعالى ﴿مَّا يَشْتَهُونَ﴾ في الآية وجهين من أوجه الإعراب:

أحدهما: أن تكون "ما" في موضع رفع مبتدأ مؤخر وتكون على هذا "لهم" جارا ومجرورا في محل رفع خبر مقدم ، وهذا ليس موضع الدراسة.

الثاني: أن تكون "ما" في محل نصب معطوفة على مفعول "يجعلون" في الجملة السابقة عليها.

وعلى ذلك ؛ فالوجه الأول :يكون باعتبار الوقف عند قوله تعالى: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ ٱلْبَنَٰتِ﴾ ،ويجري ما بعدها على الاستئناف ؛لتمام المعنى.

وأما الوجه الثاني: فباعتبار الوصل ؛ إذ به تتحقق الصلة بين جملة "ولهم ما يشتهون "والجملة التي تسبقها ،حيث لا يجوز الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه ، كما هو معلوم في عرف النحو .

رأي الفراء بين مؤيد ومعارض:

كان ممن وافق الفراء في نقل الوجهين دون أن يعزوهما له: **الثعلبي**[٣] و **الزمخشري**[٤]، و **البيضاوي**[١]، و **النيسابوري**[٢]، **والجلالان** (السيوطي والمحلي)[٣]،وذلك في توجيه الرفع على الابتداء، أو النصب عطفا على "البنات".

---

(١)البيتان من الطويل ، ديوان جران العود النميري ، ص٤.

(٢)معاني القرآن للفراء، ٢/ ١٠٥- ١٠٦.

(٣)انظرالكشف والبيان عن تفسير القرآن،٦/ ٢٣.

(٤)انظر الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ٢/ ٦١٢.

وأما ابن المظفر **الرازي** فقد كان ممن وافق الفراء كغيره؛ إلا أنه جعل النصب أقوى الوجهين، ورجحه على الرفع، دون أن يقدم تفسيرا وتعليلا لتقديمه النصب على الرفع ، ولعله المعنى(٤).

وإذا كان رأي الفراء قد نال قبول عدد من العلماء وأيدوه ؛ فإن طائفة لم يرقهم ذلك بل اعترضوا على ما ذكره ، فكان منهم **الشوكاني**، حيث قال: «وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ أَيْ: وَيَجْعَلُونَ لِأَنْفُسِهِمْ مَا يَشْتَهُونَهُ مِنَ الْبَنِينِ عَلَى أَنَّ "مَا" فِي مَحَلِّ نَصْبٍ بِالْفِعْلِ الْمُقَدَّرِ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ عَلَى الِابْتِدَاءِ. وَأَنْكَرَ النَّصْبَ الزَّجَّاجُ قَالَ: لِأَنَّ الْعَرَبَ لَا يَقُولُونَ جَعَلَ لَهُ كَذَا وَهُوَ يَعْنِي نَفْسَهُ، وَإِنَّمَا يَقُولُونَ جَعَلَ لِنَفْسِهِ كَذَا ، فَلَوْ كَانَ مَنْصُوبًا لَقَالَ وَلِأَنْفُسِهِمْ مَا يَشْتَهُونَ. وَقَدْ أَجَازَ النَّصْبَ الْفَرَّاءُ»(٥) .

فالشوكاني أجاز الرفع متفقا مع الفراء في علته، كما أنه أجاز في الآية النصب أيضا ، ولكن لعلة مغايرة للعلة التي ذكرها الفراء، ذلك أن الفراء قد نصب (ما) عطفا على "بنات"، ولكن الشوكاني جعل علة النصب فيفعل محذوف يفسره الفعل المذكور، فجاءت مخالفته للفراء ليست في وجه النصب وإنما في علة النصب، وهو موقف من أقل المواقف حدة في التعامل مع الوجه الثاني الذي ذكره الفراء.

ومن هؤلاء العلماء فريق اقتصر في توجيه الآية إعرابيا على الوجه الأول فقط، ولم يشر لا من قريب ولا من بعيد إلى الوجه الثاني، ومن هؤلاء صاحب روح البيان حيث قال: «وَلَهُمْ ما يَشْتَهُونَ من البنين أي: يختارون لأنفسهم الأولاد الذكور، (ما) مرفوعة المحل على أنها: مبتدأ ، والظرف المقدّم: خبره، والجملة: حالية، ثم وصف كراهتهم البنات لأنفسهم»(٦) .

---

(١)انظر أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ٣/ ٢٣٠ .

(٢)انظر غرائب القرآن ورغائب الفرقان: ٤/ ٢٧١.

(٣)انظر تفسير الجلالين: صـ ٣٥٣.

(٤)انظر مباحث التفسير لابن المظفر الرازي: صـ ١٩٦ .

(٥)فتح القدير للشوكاني :(٣/ ٢٠٤).

(٦)روح البيان : ٥/ ٤٣.

فغاية ما ذكره هو رفع (ما) على الاستئناف، وأن الوقف واقع قبلها فلما وقف قبلها استأنفت (ما) الكلام وقدّم الجار والمجرور عليها وهو من أوجه التقديم الجائزة.

ولكن فريقا آخر من العلماء لم يرتض ذلك فانتقدوا ما ذكره الفراء في كتابه وجعلوا من الوجه الثاني محل نقد شديد للفراء، ومن هؤلاء العكبري في التبيان حيث قال: «وقيل (ما) في موضع نصب عطفا على "نصيبا" أي : ويجعلون ما يشتهون لهم، وضعف قوم هذا الوجه، وقالوا: لو كان كذلك لقال: ولأنفسهم. وفيه نظر»[1].

فرفض هذا الوجه لما فيه من فساد المعنى، وهو عين ما فعله **أبو حيان الغرناطي** بعد أن عزا هذا القول للفراء والزمخشري فقال: «وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ: وَهُمُ الذُّكُورُ، وَهَذِهِ الْجُمْلَةُ مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ. وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: وَيَجُوزُ فِي"مَا يَشْتَهُونَ" الرَّفْعُ عَلَى الِابْتِدَاءِ، وَالنَّصْبُ عَلَى أَنْ يَكُونَ مَعْطُوفًا عَلَى الْبَنَاتِ أَيْ: وَجَعَلُوا لِأَنْفُسِهِمْ مَا يَشْتَهُونَ مِنَ الذُّكُورِ. انْتَهَى. وَهَذَا الَّذِي أَجَازَهُ مِنَ النَّصْبِ تَبِعَ فِيهِ الْفَرَّاءَ وَالْحَوْفِيَّ. وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: وَقَدْ حَكَاهُ، وَفِيهِ نَظَرٌ، وَذَهِلَ هَؤُلَاءِ عَنْ قَاعِدَةٍ فِي النَّحْوِ: وَهُوَ أَنَّ الْفِعْلِ الرَّافِعِ لِضَمِيرِ الِاسْمِ الْمُتَّصِلِ لَا يَتَعَدَّى إِلَى ضَمِيرِهِ الْمُتَّصِلِ الْمَنْصُوبِ، فَلَا يَجُوزُ زَيْدٌ ضَرَبَهُ زَيْدٌ، تُرِيدُ ضَرَبَ نَفْسِهِ إِلَّا فِي بَابِ ظَنَّ وَأَخَوَاتِهَا مِنَ الْأَفْعَالِ الْقَلْبِيَّةِ»[2].

فقد نقل أبو حيان الغرناطي كلام من ذهب إلى النصب في (ما) ونقل عن العكبري نقد ذلك، وقدّم علة مهمة في نقد هذا الرأي وهو امتناع أن يكون الْفِعْلِ الرَّافِعِ لِضَمِيرِ الِاسْمِ الْمُتَّصِلِ متعديا إِلَى ضَمِيرِهِ الْمُتَّصِلِ الْمَنْصُوبِ، لأن ذلك يؤدي إلى تكرار.

وعلى غرار أبي حيان يأتي **أبو السعود** لينتقد كلام الفراء ويعزوه إلى الخطأ والسهو فيقول: «{وَلَهُمْ مَّا يَشْتَهُونَ} من البنين، و"ما" مرفوعةُ المحلِّ على أنها مبتدأ، والظرف

---

(١)التبيان في إعراب القرآن- ٢/٧٩٩.

(٢)البحر المحيط في التفسير ٦/ ٥٤٧.

مقدّم خبرُه، والجملةُ حاليةٌ، و"سبحانه" اعتراضٌ في حق موقعِه، وجعلُها منصوبةً بالعطف على "البنات" أي: يجعلون لأنفسهم ما يشتهون من البنين يؤدّي إلى جعل الجعْلِ بمعنى يعمّ الزعمَ والاختيارَ»(١). والأمر نفسه فعله ابن عادل في اللباب (٢).

توجيه أبي جعفر النحاس لرأي الفراء:

وإذا ما عدتُ لـ**لنحاس** فهو يقدم رؤيته حول توجيه الآية الإعرابي، وينقل رأي الفراء ويسجل رأيه عليه، ولكنه لم يلبث أن ذكّر بكلام أبي إسحاق الذي عدّ كلام الفراء خطأ لا يجوز في القرآن الكريم، ثم ما لبث أن قدّم اعتراضه هو على رأي الفراء ، فذكر أن كلام الفراء كلام مرجوح لا يجوز حمل الآية عليه وقدّم تفسيره الذي ارتآه والموافق لما ذهب إليه جلّ النحاة.

الخلاصة والترجيح :

ذهب الفراء في توجيه الإعراب في قوله تعالى: {وَلَهُمْ مَّا يَشْتَهُونَ} إلى وجهين: أحدهما : رفع "ما" بالابتداء، على قراءة من وقف عند قوله: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ ٱلْبَنَٰتِ﴾ ، والآخر: نصبها عطفا على مفعول "يجعلون" وهو قوله "بنات".

وقد اتفق مع الفراء في هذين الوجهين عدد من العلماء وخالفه آخرون. وقدم المخالفون عللا قوية لمخالفتهم للفراء في الوجه الثاني الذي ذكره؛ لمخالفته المعنى المراد من الآية الكريمة، ولبنائه الرأي على قاعدة نحوية مرفوضة عند جمهور النحاة، وذلك لا يجوز، والمعلوم في عرف النحويين: أَنَّ الْفِعْلِ الرَّافِعِ لِضَمِيرِ الِاسْمِ الْمُتَّصِلِ لَا يَتَعَدَّى إِلَى ضَمِيرِهِ الْمُتَّصِلِ الْمَنْصُوبِ، فَلَا يَجُوزُ زَيْدٌ ضَرَبَهُ زيد أو إياه، يقول أبو حيان الغرناطي:" وَذَهِلَ هَؤُلَاءِ عَنْ قَاعِدَةٍ فِي النَّحْوِ: وَهُوَ أَنَّ الْفِعْلِ الرَّافِعِ لِضَمِيرِ الِاسْمِ الْمُتَّصِلِ لَا يَتَعَدَّى إِلَى ضَمِيرِهِ الْمُتَّصِلِ الْمَنْصُوبِ، فَلَا يَجُوزُ زَيْدٌ ضَرَبَهُ زَيْدٌ، تُرِيدُ ضَرْبَ نَفْسِهِ إِلَّا فِي بَابِ ظَنَّ وَأَخَوَاتِهَا مِنَ الْأَفْعَالِ الْقَلْبِيَّةِ، أَوْ فَقْدٍ، وَعَدَمٍ، فَيَجُوزُ: زَيْدٌ ظَنَّهُ قَائِمًا وَزَيْدٌ فَقَدَهُ، وَزَيْدٌ عَدِمَهُ. وَالضَّمِيرُ الْمَجْرُورُ بِالْحَرْفِ الْمَنْصُوبِ

(١)إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم : (٥/ ١٢١).

(٢)اللباب في علوم الكتاب : (١٢/ ٨٧).

الْمُتَّصِلِ، فَلَا يَجُوزُ زَيْدٌ غَضِبَ عَلَيْهِ تُرِيدُ غَضِبَ عَلَى نَفْسِهِ، فَعَلَى هَذَا الَّذِي تَقَرَّرَ لَا يَجُوزُ النَّصْبُ إِذْ يَكُونُ التَّقْدِيرُ: وَيَجْعَلُونَ لَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ»[1] وقد شرح هذا الكلام ابن عادل في اللباب فقال: «وهذا يحتاجُ إلى إيضاح أكثر من هذا، وهو أنَّه لا يجوز تعدي فعل الضمير المتصل، ولا فعل الظاهر إلى ضميرهما المتصل، إلا في باب «ظنَّ» وأخواتها من أفعال القلوب، وفي «فَقَد» و «عَدِمَ» فلا يجوز زيدٌ ضربهُ زيدٌ، أي: ضَربَ نفسه، ويجوز: زَيْدٌ ظنَّه قَائماً، وظنَّه زَيْدٌ قَائِماً، وزيْدٌ فقَدهُ وعدمهُ، وفقَدهُ وعَدمهُ زَيْدٌ، ولا يجوز تعدي فعل المضمر المتصل إلى ظاهر، في باب من الأبواب، لا يجوز: زيدٌ ضربَ نَفسَهُ، وفي قولنا «إلى ضميرها المتصل» قيدان:

أحدهما: كونه ضميراً، فلو كان ظاهراً كالنَّفس لم يمتنع، نحو: زَيْدٌ ضرب نفسهُ وضَرَب نفسه زيد.

والثاني: كونه متَّصلاً، فلو كان منفصلاً؛ جاز، نحو: زيدٌ ما ضرب إلاَّ إيَّاه، وما ضَربَ زَيْدٌ إلاَّ إياه، وأدلَّة هذه المسألة مذكورة في كتب النَّحو»[2].

ورغم كل ما سبق من اعتراضات على رأي الفراء، تصدّقها القواعد النحوية، ويقويها إجماع النحاة عليها، إلا أن الراجح رأي الفراء في العطف وضرورة الوصل، إذ أن خدمة النص القرآني ومراعاة المفهوم القرائي تتقدم على مراعاة القواعد النحوية .

وما تقدم من كلام العلماء يجدر توخيه لأمن اللبس في عبارات مشابهة، وأما في هذا الموضع من النص القرآني ففيه من الوضوح الدلالي ما يدفع اللبس ويأمنه، ولا يمكن أن يحمل إلا على العطف لتأييد المعنى من عدد كبير من المفسرين أمثال الجلالين[3] وغيرهم. والله أعلم وأجلّ.

---

(١)البحر المحيط في التفسير: ٦/ ٥٤٧، ٥٤٨.

(٢)اللباب في علوم الكتاب : (١٢/ ٨٧).

(٣)انظر تفسير الجلالين (٣ / ٢٣٧).

المسألة الثامنة:

ناصب التمييز بعد لفظ "المائة".

قال تعالى: ﴿ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ﴾ **{الكهف : ٢٥}**

رأي الفراء من كتاب "القطع والائتناف" للنحاس :

قال النحاس: «قال أحمد بن موسى: ﴿وَلَبِثُواْ فِي كَهْفِهِمْ ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ﴾ تمام، ثم قال الله جل وعز "سنين". قال أبو جعفر: وهذا غلط على قول النحويين؛ لأن قول الكسائي والفراء إنّ المعنى: ولبثوا في كفهم سنين ثلاثمائة، وعلى قول البصريين: أن "سنين" بدل من "ثلاث" أو من "مائة" لأن "مائة" بمعنى "مئتين"، وعلى قول من قال: إنّ المعنى: ويقولون : لبثوا في كهفهم هذا الوقت "وازدادوا تسعا"، ولا يتم على هذا القول الوقف على "رشدا" والقول بأن التمام "رشدا" أولى، ويكون هذا إخبارا من الله جل وعز بحقيقة ما لبثوا، فهذا أبلغ في الفائدة على أنهم أيضا مخالفون لهذا عند أنفسهم، ويزعمون في التوراة: أن أهل الكهف أقاموا ثلاثمائة وعشرين سنة، وإن كان هذا غير مبدل، وكانوا عرفوا في التوراة أنهم يلبثون ثلاثمائة وعشرين سنة، لأنه قد روى أن أصحاب الكهف بعد عيسى عليه السلام، على أن القتيبي قد ذكر: أن أصحاب الكهف كانوا قبل عيسى عليه السلام، فليس ما أنزله الله بمخالف لأنهم إن كانوا أقاموا ثلاثمائة وعشرين فثلاثمائة وتسع داخلة فيها، وليس هذا ناقضا له، ولم يقل الله جل وعز: لم يلبثوا إلا هذا، وأيضا فإن سني العرب مخالفة لسنيهم، فيجوز أن تكون ثلاثمائة وتسع كثلاثمائة وعشرين»[1].

رأي الفراء من كتابه "معاني القرآن" :

قال الفراء: «وقوله: {ثَلاثَ مِائَةٍ سِنِينَ} مضافة. وقد قرأ كَثِير من القراء (ثَلاثَ مِائَةٍ سِنِينَ)؛ يريدونَ : ولبثوا فِي كهفهم سنين ثلاثمائة فينصبونها بالفعل.

(١) القطع والائتناف- ص: ٤٤٦.

ومن العرب من يضع "السنين" فِي موضع "سنة"، فهي حينئذٍ في موضع خفض لمن أضاف. ومن نَوَّن عَلَى هَذَا المعنى يريدُ الإضافة نصب السنين بالتفسير للعدد كقول عنترة[1] :

فيها اثنتـان وأربعـونَ حَلُوبـــةً   سُودا كخافية الْغُرابِ الْأَسْحَمِ

فجعل (سودًا) وهي جمع مفسِّرة كما يفسّر الواحد»[2].

تحليل رأي الفراء :

الأصل في العدد الزائد على تسعة وتسعين ؛ أن يأتي تمييزه مفردا وحكمه الجر بالاتفاق، ولا يكون تمييز العدد في غير الأعداد من ثلاثة إلى عشرة إلا مفردا، وجاء في كتاب الله موضعان من المواضع التي خولفت فيها هذه القاعدة ، وهذان الموضعان هما قوله تعالى: ﴿وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا﴾ [الأعراف: ١٦٠]، حيث جاء تمييز العدد اثنتي عشرة جمعا منصوبا، وحق التمييز أن يأتي في مثل ذلك مفردا منصوبا، والآية الأخرى هي قوله تعالى: ﴿وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ﴾ [الكهف: ٢٥] حيث جاء المعدود في هذه الآية جمعا وحق نظائره الإفراد.

وقد توقف النحاة أمام هاتين الآيتين بكثير اهتمام، لأنهما قراءتان متواترتان، وقاعدة العدد من القواعد المتواترة الاسترسال في الكلام العربي الفصيح فكان حملهما لهاتين الآيتين على محامل كثيرة .

وها هو الفراء يذكر في الآية الأوجه المختلفة التي رآها اعتمادا على عدد من القراءات الواردة فيها ، فكانت الأوجه على النحو التالي:

الأول: من قرأ بإضافة العدد إلى "السنين"، قد جعل "السنين" في موضع سنة ، ومن العرب من كان يضع (السنين) في موضع (سنة) [3] ، فكأنه أوّل الجمع بالمفرد، وهو حمل على غير الظاهر.

---

(١) البيت من الوافر، لعنترة بن شداد ، جمهرة أشعار العرب ، ١/ ٣٥٢ ، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ،للبغدادي ،٧/٣٩٠-٣٩٢.

(٢)معاني القرآن للفراء (٢/ ١٣٨).

(٣) اللباب في علوم الكتاب، ١٢/٤٦٣.

الثاني: من قرأ بتنوين "ثلاث مائةٍ" -وهي قراءة الكثير من القراء على حد تعبيره-فهذه القراءة مخرجة على وجهين نحويين:

أحدهما : أن تكون "سنين" منصوبة بالفعل المذكور قبلها، وهو قوله تعالى: {ولبثوا} والتقدير على ذلك: ولبثوا في كهفهم سنين -ثلاثمائةٍ.

الآخر: أن تنصب "سنين" على التفسير، ويكون تقدير المعنى على هذا القول: ولبثوا في كهفهم ثلاثمائة –سنين، و(التفسير) عند الكوفيين من العوامل المعنوية التي تؤدي غالبا إلى نصب المفسر. أما (التفسير) عند البصريين: فله طبيعة مختلفة؛ حيث إن المفسر يكون منصوبا بفعل محذوف تقديره: أعني.

رأي الفراء بين مؤيد ومعارض :

جعل أبو بكر **القرطبي** ثلاثمائة" منصوبة على التفسير كما ذهب إليه الفراء في أحد قوليه، ثم أورد قراءة عبد الله بن مسعود على الأصل بالإفراد: {ثلاث مائة سنة}(١).

وقد رجّح أبو العلاء **الحنفي**(٢) قراءة التنوين على غيرها ونسب ذلك أيضا إلى الأخفش٣.

وأما**الشوكاني** فقد جعلها – بحسب قراءة الجمهور بتنوين "ثلاثمائة" -نصب "السنين" بعدها على البدل ، وفي هذا ما فيه من مخالفة الفراء فيما ذهب إليه، وأولها من جهة المعنى، ثم ما لبث أن نقل كلام الفراء والكسائي في قراءة التنوين؛ حيث نقل عنهما أن الآية على التقديم والتأخير، وأحسبه أشار بذلك إلى كلام الفراء من جعل "السنين" مفعول "لبثوا" ونصب "الثلاثمائة" على التفسير، ورجح البدلية على ما قدمه الفراء، ونقل الترجيح عن الفارسي ثم أشار إلى رأي الفراء الثاني من جعل "السنين" في موضع السنة. ثم نقل وجها آخر عن الفارسي، يضاف إلى ما ذكره الفراء

---

(١)تفسير القرطبي: ١٠/ ٣٨٦- ٣٨٧.

(٢)مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني صـ٢٥٦- ٢٥٧.

(٣) معاني القرآن ، للأخفش ، ٤٢٩/٢.

والشوكاني بجعل هذا العدد وما على شاكلته يضاف إلى المفرد وإلى الجمع ثم اعترض على ذلك الرأي بكلام الأخفش الذي نفى أن يكون ورد عن العرب إضافة المائة إلى الجمع .

ذكر الشوكاني مذاهب متعددة في تفسير مجيء المعدود جمعا بع لفظ "المائة"، وكان أولاها من وجهة نظره هو جعل السنين بدلا، وحق المبدل المطابق أن يساوي المبدل منه في العدد، ولما كانت "الثلاثمائة" معناها معنى الجمع جاءت بدلها جمعها، وفي ذلك إشارة إلى الكثرة[1].

ويعد موقف **ابن عادل** من أهم المحاولات التي بذلت في معالجة الآية-كما أرى - فبحكم تأخره استطاع أن يلم شتات الأقوال ويعرضها على نحو تأصيلي جيد ويستقصي الوارد في الآية على نحو دقيق فقال: «قوله: {ثَلاثَ مِئَةٍ سِنِينَ} : قرأ الأخوان بإضافة "مِئَةِ" إلى "سنين" والباقون بتنوين "مِئَةٍ".

فأمَّا الأولى: فأوقع فيها الجمع موقع المفرد؛ كقوله: {بالأخسرين أَعْمَالًا} [الكهف: ١٠٣] . قاله الزمخشريُّ يعني أنه أوقع "أعْمَالًا" موقع "عملًا" وقد أنحى أبو حاتمٍ على هذه القراءة ولا يلتفت إليه.......

وأمَّا الباقون، فلما لم يروا إضافة "مِئَة" إلى جمعٍ، نَوَّنُوا، وجعلوا «سِنِينَ» بدلًا من "ثَلاثمائةٍ" أو عطف بيان.

قال البغويُّ: فإن قيل لِمَ قال: "ثلاثمائة سنين" ولم يقل سنة؟ فالجواب، لمَّا نزل قوله تعالى: {وَلَبِثُواْ فِي كَهْفِهِمْ ثَلاثَ مِئَةٍ} فقالوا: أيَّامًا، أو شهورًا، أو سنين، فنزلت "سنين".

وقال الفراء: من العرب من يضع "سنين" موضع "سنة".

---

(١)فتح القدير للشوكاني- ٣/ ٣٣٠- ٣٣١.

ونقل أبو البقاء أنها بدل من "مِئَةٍ" لأنها في معنى الجمع. ولا يجوز أن يكون "سِنِينَ" في هذه القراءة تمييزًا؛ لأنَّ ذلك إنما يجيء في ضرورةٍ مع إفرادِ التمييز...»[(1)][2].

جعل ابن عادل من قرأ بعدم التنوين بأنه ربما حقق الإضافة، ونقل أقول النحاة الذين قالوا بصحة إضافة "المائة" إلى غير المفرد.

وأعقب ذلك بالحديث عن قراءة التنوين ، وأشار إلى أن من قرأ بها فكأنه قطع الإضافة بالتنوين، وأشار بهذا التنوين إلى أن موضعها إنما يكون على هذا: تفسير أو نصب على البدلية أو نصب بالفعل كما ذهب إليه الفراء وغيره، ثم ألمح إلى تفسير المعنى الذي قال به عدد من المفسرين .

توجيه أبي جعفر النحاس لرأي الفراء:

لم يشغل التوجيه النحوي في الآية مساحة كبيرة عند **النحاس** مثل ما كان الشأن في تفسير المعنى، و اكتفى بأن أشار إلى قول الفراء بتقديم "السنين" على الـ "ثلاثمائة"، وجعل "سنين" منصوبة بالفعل ونقل عن البصريين القول بأنها بدل، ولعل وضوح المسألة لديه، واستقرار الأمر عنده هو ما دفعه لمثل هذا.

الخلاصة والترجيح :

يتحصل مما سبق أن النحاة لهم في تفسير وقوع المعدود في الآية جمعا عدد من الآراء هي:

الأول: أن "سنين" منصوبة بالفعل "لبثوا" وهو أحد قولي الفراء، وقد نحا إلى هذا النحو على قراءة من قرأ بالتنوين ، وقدّم "السنين" على الـ "ثلاثمائة"، وفيه تقديم وتأخير بغير دليل. والأصل في التقديم والتأخير أن يقوم دليل يشير إلى إرادة الأصل وعدم امتناع ذلك، أما عند التساوي، فالمقدّم في الذكر هو الأصل، ولا يصح القول بعكس هذا الأصل.

(١)اللباب في علوم الكتاب (١٢/٤٦٣).
٢

الثاني: وهو إقامة "سنين" مقام "سنة"، ونقل ذلك الفراء ونقله عن العرب، وهذا الرأي أيضا مرجوح «وَقَالَ الْأَخْفَشُ: لَا تَكَادُ الْعَرَبُ تَقُولُ مائة سنين. وقرأ الضحّاك "ثلاثمائة سُنُونَ" بِالْوَاوِ»[1].

الثالث: وهو قول الفارسي، حيث قال: إن العدد "مائة" يضاف إلى الجمع مثلما يضاف إلى المفرد، ويرد عليه بنص الأخفش السابق؛ حيث إن هذا لا نظير له في كلام العرب، وما ليس له نظير في كلام العرب فهو في حكم المعدوم والممتنع.

الرابع: وهو جعل "السنين" منصوبة على التفسير للسنين ، ويكون التفسير على رأي الكوفيين ناصبا للسنين، وعلى كلام البصريين منصوب بفعل محذوف تقديره: "أعني"، وهذا القول محتمل وجائز، ولكن فيه تقدير حذف على كلام البصريين.

الخامس: هو جعل "السنين" بدلا من الثلاثمائة وهو رأي البصريين والأخفش؛ حيث قال في معاني القرآن: «ثَلاثَ مِئَةٍ سِنِينَ} على البدل»[2].

وهذا القول هو أولى الأقوال بالصواب لما فيه من خدمة للمعنى، وعدم تعارض مع المنطق النحوي؛ علاوة على عدم تقدير محذوف، ولما فيه من انسياق مع نص العبارة القرآنية الكريمة، وهو أيضا مفسّر لما جاء في سورة الأعراف في قوله تعالى: ﴿وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا﴾[3].

(١)فتح القدير للشوكاني- ٣/ ٣٣٠- ٣٣١.

(٢)معانى القرآن للأخفش- ٢/ ٤٢٩.

(٣) الأعراف: ١٦٠.

المسألة التاسعة :

تعدد أوجه الإعراب في الاسم الواقع بعد الأحرف المقطعة :

في قوله تعالى: "كهيعص ﴿ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدَهُۥ زَكَرِيَّآ ۝٢﴾ { مريم : ١-٢}

رأي الفراء من كتاب "القطع والائتناف" للنحاس :

قال النحاس: ﴿كٓهيعٓصٓ ۝١﴾ تمام على قول الأخفش، والمعنى عنده: وفيما نقصّ عليكم ذكر رحمة ربك، والتقدير عند غيره: هذا ذكر رحمة ربك، وعلى قول الفراء ليس "كهيعص" بتمام ولا كافٍ لأنه يرافع به ﴿ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدَهُۥ زَكَرِيَّآ ۝٢﴾ [(١)].

رأي الفراء من كتابه "معاني القرآن" :

قال الفراء : «وقد قيل في ﴿كٓهيعٓصٓ ۝١﴾: إنه مفسّر لأسماء الله. فقيل: الكاف من كريم، وَالْهَاء من هادٍ، والعين والياء من عليم، والصاد من صدوق. فإن يك كذلك (فالذّكْر) مرفوع بضمير لا بـ(كهيعص). وقد قيل في (طه) إنه: يا رجل، فإن يك كذلك فليس يَحتاج إلى مرافع؛ لأن المنادى يرفع بالنداء، وكذلك (يس) جاء فيها يا إنسان، وبعضهم: يا رجل، والتفسير فيها كالتفسير في طه»[(٢)].

تحليل رأي الفراء :

ذكر الفراء في الآية الكريمة وما ذُكر فيها من معانٍ، ثم توقف أمام إعراب قوله تعالى: {ذكر} وعلاقته الإعرابية بما قبله فنفى الصفة بينه وبين ما قبله، وعدّه خبرا لمبتدأ محذوف، وليس خبرا عن (كهيعص)، كما أنه تناول احتمالا ممكنا لمعنى "كهيعص"؛ وهو عدّ كل حرف منها مختصرا من كلمة؛ وعلى هذا: فإن الفراء لم يوقع (كهيعص) على قوله: "ذكر" في الإعراب، وأحسب أنه إنما فعل ذلك

(١)القطع والائتناف- النحاس- ص: ٤٥٢.

(٢)معاني القرآن للفراء: ١/ ٣٧٠.

؛ لأنه لا يعلم علم يقين معنى (كهيعص)، فهو وإن كان قد قدّم تفسيرا لهذا؛ فإنه لا يمكن أن يُعدّ هذا التفسير تفسيرا نهائيا، بل هو محاولة تقريبية منه.

رأي الفراء بين مؤيد ومعارض :

اتفق **الشوكاني** مع الفراء؛ حيث أورد الفراء في الآية الكريمة وجها إعرابيا واحدا لها وهو كون "ذكر" مرفوعة، على أنها خبر لمبتدأ محذوف، وهو عين ما ذكره الشوكاني في النص السابق وزاد على هذا وجها آخر، وذلك عدّ "ذكر" مبتدأ وخبره محذوفا وتقديره: فِيمَا يُتْلَى عَلَيْكَ ذِكْرُ رَحْمَةِ رَبِّكَ. فرتب على ما ذكره الفراء وجها آخر وإن لم يعارض الفراء في الوجه الذي ذكره(1).

وقد اتفق مع الشوكاني في هذا الطرح الذي ذكره، **القاسمي**(2)، **وصاحب التحرير والتنوير**(3)، واتفق **الثعلبي** أيضا مع الفراء فيما ذهب إليه في توجيه الآية الكريمة فعدّ الرفع على حذف المبتدأ وجهًا وخرّج الآية عليه، فقال: « "ذِكْرُ" رفع بـ "كهيعص"، وإن شئت قلت: هذا ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكَرِيَّا، وفيه تقديم وتأخير، معناه ذكر ربك عبده زكريا برحمته، و"زكريا" في موضع نصب»(4)، وزاد بأن جعل "ذكر" مرفوعة بـ "كهيعص"، ولكنه لم يبين في هذا الوجه ما علة الرفع ؟ هل الفاعلية أو الإخبار عن كهيعص؟ وهو إعراب يرتبط بمعرفة معنى هذه الأحرف المقطعة يقينا، على النحو الذي يمكننا من إخراج توجيه نحوي لها ولما بعدها، وهو الأمر الذي يُفتقد في هذا المقام .

وقد توقف الشيخ **أبو زهرة** في تفسيره أمام الآية الكريمة بمزيد من الاهتمام، ووجهها توجيهًا خالف فيه الفراء فيما ذهب إليه من عدّ "ذكر" خبرا لمبتدأ محذوف؛ فإن الشيخ أبو زهرة فيما يبدو لم يرض عن هذا الرأي، فذهب في توجيه الرفع في

---

(1)فتح القدير للشوكاني: ٣/ ٣٧٩.

(2)محاسن التأويل: ٧/ ٨٤.

(3)التحرير والتنوير: ١٦/ ٦١.

(4)الكشف والبيان عن تفسير القرآن- ٦/ ٢٠٦.

"ذكر" وجهة أخرى فقال: «(ذِكْرُ) خبر (كهيعص)، وهذا يشير إلى أنها الكتاب أو بعضه »[1].

جعل الشيخ أبو زهرة الآية محمولة على أن قوله: "ذكر" مرفوع بنفس "كهيعص"، وهو ما ذكره الثعلبي فيما جاء آنفا، ولم يُشر إلى الوجه الذي ذكره الفراء، وكأنه لم يره وجها يعتد به؛ فلذا لم يذكره.

توجيه أبي جعفر النحاس لرأي الفراء :

نقل **النحاس** عن الفراء قوله: إن "كهيعص" ليس وقفا ؛ لأنه يرفع "ذكر".

والأمر الملفت فيما ذكره النحاس أنه نقل عن الفراء ؛ القول بأن "ذكر" مرفوع بـ "كهيعص"، وهذا النقل غير دقيق ؛ فقد سبق ذكر نص الفراء في الآية الكريمة، وربما كان هذا وهما واضحا من النحاس فيما ذكره من الأوجه الإعرابية المحتملة في الآية، بل الأعجب من هذا أنه نسب كلام الفراء إلى غيره ولم يتحرّ الدقة في نقله عن الفراء، أو لعل هناك علة أخرى.

الخلاصة والترجيح :

تحصل مما ذُكر : أن في كلمة "ذكر" عددا من الأوجه؛ تتلخص في الآتي:

الأول: الرفع على أن كلمة "ذكر" خبر لمبتدأ محذوف، وقد تبنى هذا الوجه عدد من العلماء ويأتي في مقدمتهم الفراء والشوكاني والقاسمي وغيرهم.

الثاني: الرفع لكون "ذكر" مبتدأ وخبره محذوف، تقديره فيما يتلى عليكم، عند الشوكاني.

الثالث: الرفع بقوله "كهيعص"، وهذا أضعف الوجوه المحتملة في الرفع؛ لأنه يقتضي: أن نفهم المعنى في الآية على وجه الدقة.

الرابع: النصب وهو بعدّ "ذكر" المنصوبة مفعولا مطلقا لفعل محذوف، وذكره الشوكاني وصاحب التحرير والتنوير في نصيهما.

---

(١)زهرة التفاسير- ٩/ ٤٦٠٨.

إنّ أقوى هذه الوجوه هو الوجه الذي ذكره الفراء في الآية ؛وهو الرفع على أنه خبرا لمبتدأ محذوف ؛ لانسجامه مع معنى الآية من جهة، ولما فيعدّ "ذكر" مرفوعا من "كهيعص" من قصور واضح من جهة أخرى ؛إذ لم يُذكر في معناها أمر واضح ومؤكد، بل إن أغلب العلماء قد سكت عنها، ومن فسرها فقد كان على سبيل الاجتهاد فحسب..

هذا عن وجوه الرفع. أما عن وجوه النصب، فما ذُكر-آنفا-من وجوه يعد جيدا لحمل الآية عليه، ولا شيء يذكر حيال ذلك. والله أعلم .

المسألة العاشرة :

دلالة " أو"على العطف أو الاستئناف.

في قوله تعالى ﴿فَإِن يَشَإِ ٱللَّهُ يَخۡتِمۡ عَلَىٰ قَلۡبِكَۗ﴾ [الشورى-٢٤]

رأي الفراء من كتاب " القطع والائتناف " للنحاس :

قال النحاس : ﴿فَإِن يَشَإِ ٱللَّهُ يَخۡتِمۡ عَلَىٰ قَلۡبِكَۗ﴾ تمام على ما رُوي عن أبي عمرو بن العلاء كما حدثنا هارون بن عبدالعزيز عن العباس بن الفضل، قال: حدثنا أحمد بن يزيد، قال: حدثنا عبيد الله بن معاذ، قال: حدثنا أبي عن أبي عمرو: "فإن يشأ الله يختم على قلبك"، قال: ﴿وَيَمۡحُ ٱللَّهُ ٱلۡبَٰطِلَ﴾ مفصول مما قبله في موضع رفع، قال أبو جعفر: وهذا أيضا قول الفراء، قال يعقوب: ﴿فَإِن يَشَإِ ٱللَّهُ يَخۡتِمۡ عَلَىٰ قَلۡبِكَۗ﴾ تمام الكلام ﴿وَيَمۡحُ ٱللَّهُ ٱلۡبَٰطِلَ﴾ مرفوع، وحكي أنه يجوز أن يكون في موضع جزم، فيكون: ﴿فَإِن يَشَإِ ٱللَّهُ يَخۡتِمۡ عَلَىٰ قَلۡبِكَۗ وَيَمۡحُ ٱللَّهُ ٱلۡبَٰطِلَ﴾ يعني تماما-ثم يستأنف ﴿وَيُحِقُّ ٱلۡحَقَّ بِكَلِمَٰتِهِۦٓ﴾[1].

رأي الفراء من كتابه "معاني القرآن " :

قال الفراء : «وكذلك قوله ﴿فَإِن يَشَإِ ٱللَّهُ يَخۡتِمۡ عَلَىٰ قَلۡبِكَۗ﴾ ، ثم قال:{وَيَمْحُ اللَّهُ الْباطِلَ} "ويمح" فِي نية رفع مستأنفة، وإن لم تكن فيها واو حذفت منها الواو كما حذفت في قوله:{سَنَدْعُ الزَّبانِيَةَ} »[2].

تحليل رأي الفراء :

أوضح الفراء في نصه أثر الوقف والابتداء على رفع قوله تعالى: "ويَمْحُ"، حيث إن الوقف إن تم قبله كان مرفوعا على الاستئناف .

---

(١)القطع والائتناف ،النحاس: ٦٤٠- ٦٤١.

(٢)معاني القرآن للفراء (١/ ٢٠٦).

وقد تناول الآية أيضا في موضع آخر في سورة التوبة مقرا وجه الاستئناف؛ حيث قال: «ومثله قَوْل الله تبارك وتعالى: ﴿فَإِن يَشَإِ ٱللَّهُ يَخۡتِمۡ عَلَىٰ قَلۡبِكَۗ﴾ تمّ الجزاء هاهنا، ثُمَّ استأنفَ فقال: ﴿وَيَمۡحُ ٱللَّهُ ٱلۡبَٰطِلَ وَيُحِقُّ ٱلۡحَقَّ﴾ »[1].

ويبدو المشكل في الآية أن الفعل ناقص الآخر بالواو، والواو محذوفة، فأما علة الحذف فعلى وجه الوصل في الآية الكريمة؛ إذ هي معطوفة على جواب الشرط السابق عليها، وذلك لا غضاضة فيه فتكون "يمح" حينئذٍ مجزومة إتباعا لما قبلها.

فعلى قراءة الاستئناف- كما سبق- تنقطع الصلة وينعدم الإتباع فيبقى الرفع على الاستئناف، ولكن تبدو مشكلة حذف الواو في الآية، وهو ما خرّجه الفراء في النص الأول على أن الواو حذفت كما حذفت في قوله تعالى: ﴿سَنَدۡعُ ٱلزَّبَانِيَةَ ١٨﴾[2]؛ أي أن هذا الحذف حذف صوتي وليس حذفا نحويا.

رأي الفراء بين مؤيد ومعارض:

بالنظر إلى رأي عدد من المفسرين والنحاة يتضح أنّ**الطبري** في تفسيرهيرى الرأي نفسه فيقول: «قوله: ﴿وَيَمۡحُ ٱللَّهُ ٱلۡبَٰطِلَ﴾ في موضع رفع بالابتداء، ولكنه حُذفت منه الواو في المصحف، كما حُذفت من قوله: ﴿سَنَدۡعُ ٱلزَّبَانِيَةَ ١٨﴾ ومن قوله: ﴿وَيَدۡعُ ٱلۡإِنسَٰنُ بِٱلشَّرِّ﴾[3] وليس بجزم على العطف على يختم»[4].

فيحمل بذلك الطبري الوجه القرائي فيها على الرفع على الاستئناف ، ويجعل حذف الواو من الحذف الواقع في بعض آي القرآن ودلّل عليه بقوله تعالى: (سَنَدْعُ الزَّبَانِيَةَ) وهو نفس كلام الفراء وشاهده، ويضيف إليه قوله تعالى: (وَيَدْعُ الإنْسَانُ بِالشَّرِّ).

(١)معاني القرآن للفراء ، (١/ ٤٢٦)..

(٢) سورة العلق -١٨ .

(٣) سورة الإسراء -١١ .

(٤)تفسير الطبري، (٢١/ ٥٣٢).

ومثله **فعل ابن جزي**[١] ، و **ابن كثير**[٢] ، كما ذهب نفس المذهب **النيسابوري** في غرائب الفرقان[٣] ، وعلى المنوال نفسه نسج **صاحب روح البيان** رأيه مستفيضا في توجيه حذف الواو على غير الجزم بقوله: ﴿وَيَمْحُ ٱللَّهُ ٱلْبَٰطِلَ وَيُحِقُّ ٱلْحَقَّ بِكَلِمَٰتِهِۦٓ﴾ استئناف مقرر لنفي الافتراء؛ غير معطوف على "يختم" كما ينبئ عنه إظهار الاسم الجليل وصيغة المضارع للاستمرار، وكتبت "يمح" في المصحف بحاء مرسلة كما كتبوا ﴿وَيَدْعُ ٱلْإِنسَٰنُ﴾ و"يدع الداع" و"(سَنَدْعُ الزَّبَانِيَةَ)، مما ذهبوا فيه إلى الحذف والاختصار نظرا إلى اللفظ وحملا للوقف على الوصل؛ يعني أن سقوط الواو لفظًا لالتقاء الساكنين حال الوصل، وخطًّا أيضا حملا للخط على اللفظ»[٤].

توجيه أبي جعفر النحاس لرأي الفراء :

ذكر **النحاس** من خلال نصه السابق وجهين من أوجه القراءة؛ وهما :

الوجه الأول: القراءة بالوقف على قوله تعالى: ﴿فَإِن يَشَإِ ٱللَّهُ يَخْتِمْ عَلَىٰ قَلْبِكَ﴾ والابتداء بقوله تعالى: ﴿وَيَمْحُ ٱللَّهُ ٱلْبَٰطِلَ﴾ ، وعلى هذا الوجه يكون الإعراب في قوله تعالى: {ويمح} بالرفع ؛ على أن يكون هذا الفعل مُنْبَتّ الصلة عما قبله، ويكون مرتفعا لتجرده من الناصب والجازم، وتكون الواو محذوفة لرسم المصحف، ونقل النحاس هذا الوجه عن الفراء، كما ورد في كتابه معاني القرآن.

الوجه الثاني: القراءة بالوصل، وعلى هذا يكون إعراب قوله تعالى: {ويمح} مجزوما عطفا على ما قبله، وعلامة جزمه حذف الواو؛ لاعتلال آخره.

□

(١)التسهيل لعلوم التنزيل ،(٢/ ٢٤٨).

(٢) تفسير ابن كثير ،(٧/ ٢٠٤).

(٣)غرائب القرآن ورغائب الفرقان (٦/ ٧٧).

(٤)روح البيان (٨/ ٣١٣).

الخلاصة والترجيح :

يظهر مما تقدّم :أن الاستئناف هو الرأي لا رأي غيره في قوله تعالى: {ويمح} ، والوقف على ما قبلها وهو قوله تعالى: {فإن يشأ الله يختم على قلبك} ، ويكون الإعراب على هذا الوجه بجعل الفعل مرتفعا لتجرده من الناصب والجازم، وتكون الواو قبله ابتدائية لا عمل لها فيه، و قد حذفت الواو بآخره في الرسم كما حذفت في غير موضع من القرآن الكريم بما يثبت وجود النظير ؛ ناهيك عن مناسبته المعنى من جهة ؛ ولاجتماع أكثر النحاة والمفسرين عليه من جهة أخرى .والله أعلم وأجل .

المسألة الحادية عشرة :

همزة" إنّ بين الفتح والكسر.

في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ يُجۡزَىٰهُ ٱلۡجَزَآءَ ٱلۡأَوۡفَىٰ ۝٤١ وَأَنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ ٱلۡمُنتَهَىٰ﴾ **[النجم:٤١- ٤٢]**

رأي الفراء من كتابه "القطع والائتناف "للنحاس :

قال النحاس : ﴿ثُمَّ يُجۡزَىٰهُ ٱلۡجَزَآءَ ٱلۡأَوۡفَىٰ﴾ [النجم:٤١] قطع كافٍ على ماحُكي عن الفرّاء؛ لأنه حكى ﴿وَأَنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ ٱلۡمُنتَهَىٰ﴾ بكسر الهمزة..

وروى الأعمش عن إبراهيم عن علقمة أنه قرأ "وإنه" بكسر الهمزة، فعلى هذه القراءة يقف على "المنتهى" [النجم: ٤٢]، وعلى "وأبكى" [النجم: ٤٣]، وعلى "وأحيى" [النجم: ٤٤]؛ لأنه يقرؤهن كلهن بالكسر، فمن قرأ بالفتح، فالكلام متصل إلى ﴿وَقَوۡمَ نُوحٖ مِّن قَبۡلُۖ﴾ [النجم: ٥٢] فإن العباس بن الفضل قال: هذا تمام الكلام. ويتم الكلام على قول الفراء: " ﴿إِنَّهُمۡ كَانُواْ هُمۡ أَظۡلَمَ وَأَطۡغَىٰ ۝٥٢﴾ لأنه قال: "والمؤتفكةَ" [النجم: ٥٣] منصوب بـ"أهوى"»[(١)].

رأي الفراء من كتابه " معاني القرآن" :

قال الفراء : «وقوله: ﴿وَأَنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ ٱلۡمُنتَهَىٰ﴾. قراءة الناس: (وأنّ)، ولو قرئ"إنّ" بالكسر على الاستئناف كان صوابا.

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْجَهْمِ قَالَ: حَدَّثَنَا الْفَرَّاءُ قال: حدثني الحسنُ بْن عياشٍ عَنِ الْأَعْمَش عنْ إِبْرَاهِيم عنْ علقمة بْن قيس: أَنَّهُ قَرَأَ ما فِي النجم، وما فِي الجنّ، (وأنّ) بفتح أنّ.

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْجَهْمِ قَالَ: حَدَّثَنَا الْفَرَّاءُ قال: حدثني قيسٌ عَنِ الْأَعْمَش عنْ إِبْرَاهِيم عنْ علقمة بمثلِ ذَلِكَ»[(٢)].

---

(١)القطع والائتناف- النحاس- ص:٦٩٢-٦٩٣.

(٢)معاني القرآن للفراء (٣/ ١٠١).

تحليل رأي الفراء:

أجاز الفراء في همزة "إن" وجهين: الفتح والكسر، وجعل الفتح قراءة الجمهور، والكسر على الاستئناف؛ وذلك لأن الاستئناف والابتداء علة الكسر، وأما الفتح فلاتصال الكلام بما قبله.

رأي الفراء بين مؤيد ومعارض :

ذكر **الزمخشري** في همزة "إن" الوجهين: الكسر والفتح فقال: «{وَأَنَّ إِلَى رَبِّكَ الْمُنْتَهَى} قرئ بالفتح على معنى: أن هذا كله في الصحف، وبالكسر على الابتداء، وكذلك ما بعده»[(١)].

فجعل الفتح على اتصال جملة "أن" بما قبلها وإتمامها لمعنى ما قبلها، وجعل الكسر على الابتداء والاستئناف، وعلى هذا تنقطع الصلة بين جملة "إن" وما قبلها، وتصير كل جملة مصدرة بـ "إنّ" المكسورة على قراءة من قرأ بالكسر مستأنفة ومُنبتَّةَ الصّلة عما قبلها. وعلى هذا يتفق الزمخشري مع الفرّاء على مستوى العرض والمحتوى.

ومثله فعل **ابن عطية** فذهب إلى ما ذهب إليه الفراء[(٢)]، والأمر نفسه عند **الرازي**[(٣)]، و**البيضاوي**[(٤)].

وإلى ما ذهب إليه الفراء أيضا ذهب **أبو حيان**[(٥)]**وابن عادل**[(٦)] وصاحب **مراح لبيد لكشف معنى القرآن المجيد**[(٧)]؛ من أن الفتح في همزة "إن" على قراءة الجمهور،

(١)الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (٤/ ٤٢٨).
(٢)المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٥/ ٢٠٦).
(٣)مفاتيح الغيب - موافق للمطبوع (٢٩/ ١٦).
(٤)أنوار التنزيل وأسرار التأويل (٥/ ١٦١).
(٥)البحر المحيط في التفسير (١٠/ ٢٥).
(٦)اللباب في علوم الكتاب (١٨/ ٢٠٩).
(٧)مراح لبيد لكشف معنى القرآن المجيد (٢/ ٤٦٧).

وأما الكسر فقراءة معتبرة أيضا منسوبة إلى أبي السمال قعنب، وجعلوا علة الكسرة هي الاستئناف والابتداء؛ وعليه يتم الوقف سلفا، وأما الفتح فعلى اتصال الكلام بما قبله باعتبار عطف الجملة على ما قبلها.

توجيه أبي جعفر النحاس لرأي الفراء:

خصّ أبو جعفر النحاس كلامه هنا على كسر همزة "إن" وفتحها، ونقل عن الفراء إجازته للكسر في همزة "إن" مخالفا به جمهور القراء الذين قرأوا الآية بالفتح لا غير، وجعل علة الكسر الاستئناف، ووجّه النحاس المعنى على كلام الفراء أن تكون "إن" مكسورة في هذه الآية وفيما يليها من آيات وهي قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَىٰ ﴿٤٣﴾ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا ﴿٤٤﴾ وَأَنَّهُۥ خَلَقَ ٱلزَّوْجَيْنِ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰ ﴿٤٥﴾ مِن نُّطْفَةٍ إِذَا تُمْنَىٰ ﴿٤٦﴾ وَأَنَّ عَلَيْهِ ٱلنَّشْأَةَ ٱلْأُخْرَىٰ ﴿٤٧﴾ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَغْنَىٰ وَأَقْنَىٰ ﴿٤٨﴾ وَأَنَّهُۥ هُوَ رَبُّ ٱلشِّعْرَىٰ ﴿٤٩﴾ وَأَنَّهُۥٓ أَهْلَكَ عَادًا ٱلْأُولَىٰ ﴿٥٠﴾ وَثَمُودَاْ فَمَآ أَبْقَىٰ ﴿٥١﴾﴾ [النجم: ٤٣-٥١]، حيث يجوز في "إن" الكسر في كل منها على الاستئناف.

ومما يلاحظ في قوله أنه حمل نص الفراء على غير ما هو عليه في كتابه؛ إذ ذكر النحاس أن الفراء نقل عن إبراهيم بن علقمة في الآية الكسر ؛ يقول النحاس: «وروى الأعمش عن إبراهيم عن علقمة أنه قرأ "وإنه " بكسر الهمزة». وبالرجوع إلى نص الفراء نجد أنه نقل عن إبراهيم بن علقمة أنه قرأ الآية بالفتح وليس بالكسر، يقول الفراء: «حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْجَهْمِ قَالَ حَدَّثَنَا الْفَرَّاءُ قال: حدثني الحسنُ بْن عياشٍ عَنِ الْأَعْمَش عنْ إِبْرَاهيم عنْ علقمة بْن قيس: أَنَّهُ قَرَأَ ما فِي النجم، وما فِي الجنّ، (وأنّ) بفتح إنّ»[1].

وفي ذلك إشارة صريحة إلى خلاف ما ذكره النحاس عن الفراء حيث نص الفراء على قراءة إبراهيم بن علقمة بالفتح وليس بالكسر كما ذكر النحاس، وفي هذا خطأ واضح في النقل.

□

(١)معاني القرآن للفراء (٣/ ١٠١).

الخلاصة والترجيح :

إن النحاة والمفسرين قد اتفقوا فيما ورد من النصوص حول ما ذكره الفراء من قراءات في الآية الكريمة، وعليه يكون الوقف فيما نقله الفراء من أوجه لقراءة الكسر وكذلك قراءة الفتح جائزا ؛ فالفتح لاتصال جملة "أن" بما قبلها، وأما الكسر فلعلة الوقف على كل فاصلة من فواصل الآيات الكريمة، وتكون كل جملة مبدوءة بـ"إن" في الآيات الكريمة ابتدائية لا علاقة لها بما قبلها.

المسألة الثانية عشرة :

نعت النكرة بأكثر من جملة .

في قوله تعالى: ﴿مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًاۘ يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهۡدِي بِهِۦ كَثِيرًاۚ﴾ **{البقرة ٢٦}**

-رأي الفراء من كتاب "القطع والائتناف للنحاس :

قال النحاس : ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَيَقُولُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًاۘ﴾ ، قال أبو حاتم: هذا الوقف، وأما الفراء فليس هذا عنده تاما، والتمام عنده ﴿وَيَهۡدِي بِهِۦ كَثِيرًاۚ﴾ قال الفراء: وقوله (جل وعز): ﴿مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًاۘ يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهۡدِي بِهِۦ كَثِيرًاۚ﴾ ، فكأنه قال: والله أعلم ماذا أراد الله بمثل لايعرفه كل أحد يضل به هذا ويهدي به هذا ، قال الله (جل وعز): ﴿وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلۡفَٰسِقِينَ ٢٦﴾. قال أبو جعفر: الأولى في هذا ما قاله أبو حاتم، والدليل على ذلك قوله (جل وعز) في سورة المدثر: " ﴿وَلِيَقُولَ ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٞ وَٱلۡكَٰفِرُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلٗاۚ﴾ (المدثر/٣١) (ثم قال(جل وعز): ﴿كَذَٰلِكَ يُضِلُّ ٱللَّهُ مَن يَشَآءُ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُۚ﴾ " فهذا يبين ذلك»[(١)].

رأي الفراء من كتابه "معاني القرآن" :

قال الفراء: «وقوله: ﴿مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًاۘ يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهۡدِي بِهِۦ كَثِيرًاۚ﴾ كأنه قال -والله أعلم-ماذا أراد الله بمثل لا يعرفه كل أحد يضل به هذا ويهدي به هذا. قال الله: وَما يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفاسِقِينَ» [(٢)].

تحليل رأي الفراء :

يبين الفراء هنا تفسير الآية دون أن يتعرض إلى إعراب ما فيها من كلمات غير واضحة الإعراب، وهو ما يُعد نأياً عن المنهج الذي اختطه لكتابه ؛ من حيث تناول

---

(١)القطع والائتناف- النحاس- ص: ١٢٩.

(٢)معاني القرآن للفراء (١/ ٢٣).

الإعراب والنحو في القرآن الكريم، والربط بين ذلك وبين المعنى إنْ عنّ الربط، ولكن تناوله للآية هنا جاء من جهة تفسير المعنى ، فهو يبدو في هذه الآية كالمفسرين الذين يهتمون بالمعنى المتضمن في آيات القرآن الكريم ، على عكس النحاة الذين يتوقفون دائما أمام ما في الآية من أعاريب وقواعد نحوية محاولين ربطها بالدلالات المعنوية .

ويتضح مما ذكره الفراء أن الكلام في الآية متصل ولا محل للوقف فيها ، إذ أن قوله تعالى: ﴿وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا﴾ متصل بقوله تعالى: { ﴿مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا﴾ ، فالفراء على هذا ينكر وجود الوقف بين أجزاء الآية، لأن المعنى عنده متصل لا يكتمل إلا بنهاية الآية الكريمة.

رأي الفراء بين مؤيد ومعارض:

باستقراء عدد من **كتب** المفسرين أجدهم أمام الآية قد حاولوا أن يرصدوا المعنى المتضمن في الآية وقد اتفق معظمهم مع ما ذهب إليه الفراء من عدّ القراءة في الآية متصلة ولا وقف فيها ، جاعلون "يضل" و"يهدي" جملتين في محل نصب صفة لقوله تعالى: {مثلا} يقول **الخازن** في تفسيره: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا﴾ ؛أي :بهذا المثل { يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا }أي من الكفار؛ وذلك أنهم يكذبونه فيزدادون به ضلالا ، { وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا } يعني المؤمنين يصدقونه ويعلمون أنه حق {وَما يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفاسِقِينَ}يعني الكافرين، وقيل المنافقين. وقيل اليهود»[1] .

فالخازن جعل قوله تعالى: ﴿يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا﴾ من تمام قوله تعالى: ﴿مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا﴾ ، ويحتمل كلامه نفي الوقف في الآية الكريمة بل القراءة متصلة، ودليل ذلك اتصال المعنى فيها.

الأمر نفسه عالج به **السعدي** الآية حينما عرض لها في تفسيره؛ حيث قال: «{وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا} فيعترضون ويتحيرون، فيزدادون كفرا إلى كفرهم، كما ازداد المؤمنون إيمانا على إيمانهم، ولهذا قال:

(١)لباب التأويل في معاني التنزيل (١/ ٣٣).

{يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا} فهذه حال المؤمنين والكافرين عند نزول الآيات القرآنية»[1].

فجعل قوله تعالى: ﴿يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهْدِى بِهِۦ كَثِيرًاۚ﴾ نعتا لقوله تعالى: {مثلا}.

وإذا ما انتقلنا **للإيجي** نجده يقر ما ذهب إليه الفراء في الآية من عدّ القراءة متصلة ولا وقف في الآية الكريمة، يقول رحمه الله: «(فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أنهُ) المثل (الحَقُّ): الثابت الذي لا يسوغ إنكاره (مِنْ رَبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا): أي شيء (أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا): نصب علىَ التمييز أوَ الحال، (يُضِل به): بالمثل (كَثيرًا): من الكفار، أي: إضلال كثير وضع الفعل موضع المصدر جواب ماذا، (وَيَهْدِي به كَثيرًا): من المؤمنين، (وَمَا يُضِلِ بِهِ إِلا الفاسِقِينَ): الخارجين عن حد الإيمان»[2].

ويعرض **الطبري** في تفسيره إلى معنى الآية ، وينقل عن النحاس قوله في إيراد المعنى وهو الأمر الذي أكده بقوله: «القول في تأويل قوله جل ثناؤه: {يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا} قال أبو جعفر: يعني بقوله جل وعز: "يضلّ به كثيرًا"، يضلّ الله به كثيرًا من خلقه. والهاء في "به" من ذكر المثل. وهذا خبر من الله جل ثناؤه مبتدأٌ، ومعنى الكلام: أن الله يُضلّ بالمثل الذي يضربه كثيرًا من أهل النفاق والكفر...»[3].

ومن كل ما سبق؛ يتبين أن جمهور المفسرين اتفقوا مع الفراء فيما ذهب إليه من حمل القراءة على الوصل، وعدم الوقف على قوله تعالى: ﴿بِهَٰذَا مَثَلًاۘ﴾.

توجيه أبي جعفر النحاس لرأي الفراء :

اتجه **النحاس** نحو المعنى ليستوضح به الوقف والابتداء في الآية الكريمة، حيث إن الوقف والابتداء لا يقرّره إلا اكتمال المعنى أو عدم اكتماله، وحيث أن رأي الفراء الذي نقله النحاس يبرز اتصال المعنى، فقد خالفه النحاس فيما ذهب إليه،

(١)تيسير الكريم الرحمن (ص: ٤٧).

(٢)تفسير الإيجي جامع البيان في تفسير القرآن (١/ ٣٦).

(٣)تفسير الطبري: (١/ ٤٠٨).

ورأى أبو جعفر أن الوقف متحقق على قوله تعالى: ﴿ بِهَٰذَا مَثَلًا ﴾ وما بعده استئناف، واستدل النحاس على صحة ما ذهب إليه بقوله -جل وعز- في سورة المدثر: ﴿وَلِيَقُولَ ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَٱلْكَٰفِرُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا﴾ (المدثر/٣١)، فحمل كلام الله تعالى على هذا الآية الكريمة، وأثبت أن الوقف إنما يكون على قوله تعالى: {بهذا مثلا} ، ويكون ما بعده استئناف.

الخلاصة والترجيح:

الواضح مما تقدّم أن كلا من النحاس والفراء قد ذهبا في الآية من حيث الوقف والوصل إلى مذهبين مختلفين ؛ فمذهب الفراء عدم الوقف على أي كلمة في الآية حتى الفاصلة، أما مذهب النحاس فهو الوقف على قوله تعالى: ﴿مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا﴾ .

وقد تعرض أبو حيان الغرناطي للرأيين مُرجّحا بينهما، فقال: «وَاخْتَارَ بَعْضُ الْمُعْرِبِينَ وَالْمُفَسِّرِينَ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهْدِى بِهِۦ كَثِيرًا﴾ في موضع الصفة لمثل، وَكَانَ الْمَعْنَى: مَاذَا أَرادَ اللَّهُ بهذا مَثَلًا يُفَرِّقُ بِهِ النَّاسَ إِلَى ضَلَالٍ وَإِلَى هِدَايَةٍ، فَعَلَى هَذَا يَكُونُ مِنْ كَلَامِ الَّذِينَ كَفَرُوا. وَهَذَا الْوَجْهُ لَيْسَ بِظَاهِرٍ، لِأَنَّ الَّذِي ذَكَرَ إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي مِنْهُ هُوَ ضَرْبُ مَثَلٍ مَا، أَيُّ مَثَلٍ: كَانَ بَعُوضَةً، أَوْ مَا فَوْقَهَا، وَالَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّمَا سَأَلُوا سُؤَالَ اسْتِهْزَاءٍ وَلَيْسُوا مُعْتَرِفِينَ بِأَنَّ هَذَا الْمَثَلَ يُضِلُّ بِهِ كَثِيراً وَيَهْدِي بِهِ كَثِيراً، إِلَّا إِنْ ضُمِّنَ مَعْنَى الْكَلَامِ أَنَّ ذَلِكَ عَلَى حَسَبِ اعْتِقَادِكُمْ وَزَعْمِكُمْ أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ فَيُمْكِنُ ذَلِكَ، وَلَكِنْ كَوْنُهُ إِخْبَارًا مِنَ اللَّهِ تَعَالَى هُوَ الظَّاهِرُ، وَإِسْنَادُ الضَّلَالِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى إِسْنَادٌ حَقِيقِيٌّ كَمَا أَنَّ إِسْنَادَ الْهِدَايَةِ كَذَلِكَ، فَهُوَ خَالِقُ الضَّلَالِ وَالْهِدَايَةِ» [1].

اختار أبو حيان الغرناطي رأي النحاس مذهبا له، واقتصر عليه دون التعرض إلى غيره من الآراء الأخرى في الوقف والابتداء في الآية الكريمة.

(١)البحر المحيط في التفسير (١/ ٢٠٢).

وبهذا **يتبين** أن رأي الفراء مرجوحا وأن الراجح من الآراء هو رأي النحاس، لقوة الحجة التي ساقها أبو حيان رحمه الله، واتفاقها مع المعنى واتساقها مع المنطق العقلي والنحوي .

المسألة الثالثة عشرة :

أثر حذف همزة الاستفهام في توجيه نصب المصدر مفعولا لأجله أو على نزع الخافض.

في قوله تعالى: ﴿أَن كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ ﴿١٤﴾﴾ **{ القلم : ١٤ }**

رأي الفراء من كتاب " القطع والائتناف " للنحاس :

قال النحاس :﴿عُتُلٍّ بَعْدَ ذَٰلِكَ زَنِيمٍ ﴿١٣﴾﴾ "١٣" تمام على قراءة أبي جعفر وحمزة ؛ لأنهما يقرءان ﴿أَن كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ ﴿١٤﴾﴾"١٤" والتقدير: أان كان ذا مال وبنين يفعل هذا ، وقيل: المعنى: أن كان ذا مال وبنين يطيعه الناس. على التوبيخ، وعلى قراءة شيبة ونافع وأبي عمرو والكسائي لا يتم الكلام "على زنيم" لأنهم يقرؤن ﴿أَن كَانَ﴾ والمعنى: لأن كان فهو متصل بما قبله ، وزعم الفراء: أن في قراءة عبدالله ﴿وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ ﴿١٠﴾﴾ ﴿أَن كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ ﴿١٤﴾﴾ ، ﴿قَالَ أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾ "١٥" كاف، والتمام ﴿سَنَسِمُهُ عَلَى الْخُرْطُومِ ﴿١٦﴾﴾ "١٦" والأخفش يقول: والتمام ﴿وَلَا يَسْتَثْنُونَ ﴿١٨﴾﴾"١٨"»[1].

رأي الفراء من كتابه "معاني القرآن" :

قال الفراء : «وقوله: ﴿أَن كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ﴾ (١٤)".قرأها الحسن البصري وأبو جعفر المدني بالاستفهام. ﴿أَن كَانَ﴾ ، وبعضهم. "أَنْ كانَ" بألف واحدة بغير استفهام، وهي في قراءة عبد الله: ﴿وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ ﴿١٠﴾﴾ ﴿أَن كَانَ﴾: لا تطعه أن كان؛ لأن كان ذا مال»[2].

تحليل رأي الفراء :

تناول الفراء الآية الكريمة من حيث القراءات القرآنية الواردة فيها، ولكنه قدم توجيهين فقط لهذه القراءات القرآنية المتعددة التوجيه؛ الأول: أن قوله تعالى: ﴿أَن

(١)القطع والائتناف ، أبو جعفر النحاس،ص: ٧٣٦- ٧٣٧.

(٢)معاني القرآن للفراء (٣/ ١٧٣).

كَانَ﴾ متعلق بقوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِعۡ﴾ والتقدير عنده: لا تطعه أن كان، وكأن المصدر المؤول هنا في محل نصب مفعولا لأجله، أو على نزع الخافض؛ والتقدير عنده: لأن كان ذا مال.

رأي الفراء بين مؤيد ومعارض :

بالعودة لعدد من النحاة والمفسرين الذين تناولوا الآية الكريمة بالتوجيه والتحليل والربط بين القراءات المختلفة والمعنى المراد منها ؛ فإن أول من عرض القراءتين (أعني الفتح والكسر)**ابن مجاهد** الذي يقول في السبعة: «قَوْله ﴿أَن كَانَ ذَا مَالٖ وَبَنِينَ﴾ قَرَأَ ابْن كثير وَنَافِع وَأَبُو عَمْرو والكسائي وَحَفْص عَن عَاصِم والكسائى عَن أَبى بكر عَن عَاصِم {أَن كَانَ ذَا مَال} بِغَيْر اسْتِفْهَام.

وَقَرَأَ حَمْزَة "أأن كَانَ" بهمزتين، وَكَذَلِك روى يحيى بن آدم عَن أَبى بكر عَن عَاصِم

وروى أَبُو عبيد أَن حَمْزَة كَانَ يقْرَأ "آن كَانَ" بِهَمْزَة ممدودة وَهُوَ غلط»[1].

قدّم ابن مجاهد رواية أبي عبيد عن حمزة أنه كان يقرأ: "آن" بهمزة ممدودة واعتبر هذه الرواية خطأ.

ومثله فعل **البغوي** في تفسيره حيث وافق ابن مجاهد، تناول القراءات؛ دون توجيه أي منها في النحو أو الإعراب أو حتى دون إبراز معنى كل قراءة ،بل غاية ما فعله أنه سرد القراءات القرآنية الواردة في الآية الكريمة دون تعليق عليها أو توجيه لها، فقال: ﴿أَن كَانَ ذَا مَالٖ وَبَنِينَ﴾ قَرَأَ أَبُو جَعْفَرٍ وَابْنُ عَامِرٍ وَحَمْزَةُ وَأَبُو بَكْرٍ وَيَعْقُوبُ: "أَإِنْ" بِالِاسْتِفْهَامِ. ثُمَّ حَمْزَةُ وَأَبُو بَكْرٍ يُخَفِّفَانِ الْهَمْزَتَيْنِ بِلَا مَدٍّ، وَيَمُدُّ الْهَمْزَةَ الْأُولَى أَبُو جَعْفَرٍ وَابْنُ عَامِرٍ وَيَعْقُوبُ وَيُلَيِّنُونَ الثَّانِيَةَ. وَقَرَأَ الْآخَرُونَ بِلَا اسْتِفْهَامٍ عَلَى الْخَبَرِ، فَمَنْ قَرَأَ بِالِاسْتِفْهَامِ فَمَعْنَاهُ: أَلِإِنْ كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ؟»[2].

---

(١)السبعة في القراءات (ص: ٦٤٦).

(٢)تفسير البغوي - طيبة (٨/ ١٩٣)..

وقد حاول بعض المفسرين أن يربط هذه القراءات المتنوعة بالمعنى الذي تضمنته الآية الكريمة.

وممن التمس هذا الأمر **القرطبي**؛ فقدم توجيها أكثر عمقًا، واستقصى المعنى المتضمن في كل قراءة من القراءات القرآنية ولم ينس أن يطرح ما طرحه الفراء من توجيه ،فقال: «قَوْلُهُ تَعَالَى: (أَنْ كانَ ذَا مالٍ وَبَنِينَ) قَرَأَ أَبُو جَعْفَرٍ وَابْنُ عَامِرٍ وَأَبُو حَيْوَةَ وَالْمُغِيرَةُ وَالْأَعْرَجُ: "آنَ كَانَ" بِهَمْزَةٍ وَاحِدَةٍ مَمْدُودَةٍ عَلَى الِاسْتِفْهَامِ. وَقَرَأَ الْمُفَضَّلُ وَأَبُو بَكْرٍ وَحَمْزَةُ: "أَأَنْ كَانَ" بِهَمْزَتَيْنِ مُحَقَّقَتَيْنِ. وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِهَمْزَةٍ وَاحِدَةٍ عَلَى الْخَبَرِ.

فَمَنْ قَرَأَ بِهَمْزَةٍ مُطَوَّلَةٍ أَوْ بِهَمْزَتَيْنِ مُحَقَّقَتَيْنِ فَهُوَ اسْتِفْهَامٌ وَالْمُرَادُ بِهِ التَّوْبِيخُ، وَيَحْسُنُ لَهُ أَنْ يَقِفَ عَلَى ﴿زَنِيمٍ﴾ ، وَيَبْتَدِئَ ﴿أَن كَانَ﴾ عَلَى مَعْنَى أَلِأَنْ كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ تُطِيعُهُ.

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ: أَلِأَنْ كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ يَقُولُ إِذَا تُتْلَى عَلَيْهِ آيَاتُنَا: أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ!

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ: أَلِأَنْ كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ يَكْفُرُ وَيَسْتَكْبِرُ. وَدَلَّ عَلَيْهِ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْكَلَامِ فَصَارَ كَالْمَذْكُورِ بَعْدَ الِاسْتِفْهَامِ. وَمَنْ قَرَأَ أَنْ كانَ بِغَيْرِ اسْتِفْهَامٍ فَهُوَ مَفْعُولٌ مِنْ أَجْلِهِ وَالْعَامِلِ فِيهِ فِعْلٌ مُضْمَرٌ، وَالتَّقْدِيرُ: يَكْفُرُ لِأَنْ كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ. وَدَلَّ عَلَى هَذَا الْفِعْلِ: ﴿إِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِ ءَايَٰتُنَا قَالَ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ۝١٥﴾ ،وَلَا يَعْمَلُ فِي أَنْ: ﴿إِذَا تُتْلَىٰ﴾ وَلَا "﴿قَالَ﴾ لِأَنَّ مَا بَعْدَ "إِذا" لَا يَعْمَلُ فِيمَا قَبْلَهَا، لِأَنَّ "إِذا" تُضَافُ إِلَى الْجُمَلِ الَّتِي بَعْدَهَا، وَلَا يَعْمَلُ الْمُضَافُ إليه فيما قبل المضاف. و﴿قَالَ﴾ جَوَابُ الْجَزَاءِ وَلَا يَعْمَلُ فِيمَا قَبْلَ الْجَزَاءِ، إذا حُكْمُ الْعَامِلِ أَنْ يَكُونَ قَبْلَ الْمَعْمُولِ فِيهِ، وَحُكْمُ الْجَوَابِ أَنْ يَكُونَ بَعْدَ الشَّرْطِ فَيَصِيرُ مُقَدَّمًا مُؤَخَّرًا فِي حَالٍ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى لَا تُطِعْهُ لِأَنْ كَانَ ذَا يَسَارٍ وَعَدَدٍ»(١) .

(١)تفسير القرطبي (١٨/ ٢٣٦)..

ذكر القرطبي أثر كل قراءة في المعنى وربط بين ذلك وبين الوقف والابتداء في الآية الكريمة، فذكر أن القراءة بهمزتين محققتين هي مخرجة على الاستفهام الذي غرضه التوبيخ، وعلى هذه القراءة يكون الوقف على قوله تعالى: ﴿زَنِيمٍ﴾ ، وكأن الجملة مستأنفة.

وحمل القراءة بهمزة واحدة على أن قوله تعالى: ﴿أَن كَانَ﴾ وما بعده في محل نصب مفعول لأجله محذوف الفعل ؛ وعلى هذه القراءة لا يجوز أن يوقف على ﴿زَنِيمٍ﴾ ، وهو الأمر نفسه الذي ذكره النحاس على النحو الذي سوف يتضح.

و وافقه **صاحب السراج المنير** في تناول الآية، وانطلق من المنطلق نفسه الذي تناوله القرطبي في تفسيره ، بل إنه نقل كلام القرطبي نفسه[1].

ولا يختلف **الشوكاني** عنهما في تفسيره، غير أنه زاد وجه الكسر على الشرط؛ فقال: « ..قَالَ الْفَرَّاءُ وَالزَّجَّاجُ: أَيْ لِأَنْ كَانَ، وَالْمَعْنَى: لَا تُطِعْهُ لِمَالِهِ وَبَنِيهِ. قَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ وَأَبُو جَعْفَرٍ وَالْمُغِيرَةُ وَأَبُو حَيْوَةَ أَنْ كَانَ بِهَمْزَةٍ وَاحِدَةٍ مَمْدُودَةٍ عَلَى الِاسْتِفْهَامِ. وَقَرَأَ حَمْزَةُ وَأَبُو بَكْرٍ وَالْمُفَضَّلُ أَأَنْ كَانَ بِهَمْزَتَيْنِ مُخَفَّفَتَيْنِ. وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِهَمْزَةٍ وَاحِدَةٍ عَلَى الْخَبَرِ. وَعَلَى قِرَاءَةِ الِاسْتِفْهَامِ يَكُونُ الْمُرَادُ بِهِ التَّوْبِيخُ وَالتَّقْرِيعُ حَيْثُ جَعَلَ مُجَازَاةَ النِّعَمِ الَّتِي خَوَّلَهُ اللَّهُ مِنَ الْمَالِ وَالْبَنِينَ أَنْ كَفَرَ بِهِ وَبِرَسُولِهِ. وَقَرَأَ نَافِعٌ فِي رِوَايَةٍ عَنْهُ بِكَسْرِ الهمزة على الشرط، وجملة إِذا تُتْلى عَلَيْهِ آياتُنا قالَ أَساطِيرُ الْأَوَّلِينَ مُسْتَأْنَفَةٌ جَارِيَةٌ مَجْرَى التَّعْلِيلِ لِلنَّهْيِ»[2].

فجعل قراءة الاستفهام على التوبيخ والتقريع وقراءة نافع (بكسر الهمزة) على الشرط، ولم يكتف بهذا التوجيه فقط؛ بل اتفق مع الفراء فيما ذهب إليه من توجيهات حول تعليق ﴿أَن كَانَ﴾ بالفعل ﴿تُطِعْ﴾ أو بتقدير حرف جر محذوف نصب الكلام بعد حذفه.

---

(١)تفسير السراج المنير (٤/ ٢٥٩).

(٢)فتح القدير للشوكاني (٥/ ٣٢١).

ويأتي ابن عادل ليقدم استقصاء دقيقا للقراءات القرآنية في الآية، فقال رحمه الله: «.. وقرأ نافع في رواية اليزيدي عنه: "إن" بكسر الهمزة على الشرط.

فأما قراءة "أنْ"-بالفتح-على الخبر، ففيه أربعة أوجه:

أحدها: أنها "أن" المصدرية في موضع المفعول به مجرورة بلام مقدرة، واللام متعلقة بفعل النهي، أي: ولا تطع من هذه صفاته، لأن كان متمولاً وصاحب بنين.

الثاني: أنها متعلقة بـ "عُتُل"، وإن كان قد وصف. قاله الفارسي. وهذا لا يجوز عند البصريين، وكأن الفارسي اغتفره في الجار.

الثالث: أن يتعلق بـ "زَنِيمٍ"، ولا سيما عند من يفسره بقبيح الأفعال.

الرابع: أن يتعلق بمحذوف يدل عليه ما بعده من الجملة الشرطية تقديره لكونه متمولاً، مستظهراً بالبنين كذب بآياتنا، قاله الزمخشريُّ...

وأما قراءة "أأنْ كان" على الاستفهام، ففيها وجهان:

أحدهما: أن يتعلق بمقدر يدل عليه ما قبله، أي: أتطيعه لأن كان، أو الكون طواعية لأن كان.

والثاني: أن يتعلق بمقدر يدل عليه ما بعده، أي: لأن كان كذب وجحد.

وأما قراءة "إنْ كَانَ" -بالكسر- فعلى الشرط، وجوابه مقدر، تقديره: إن كان كذا يكفر ويجحد، دل عليه ما بعده...»[1]

توجيه أبي جعفر النحاس لرأي الفراء :

والواضح أن **النحاس** قد ربط بين القراءات القرآنية المختلفة ومعنى الآية على كل قراءة من هذه القراءات، ثم توقف أمام أثر القراءة القرآنية بما تتضمنه من معنى على الوقف والابتداء ، ونقل الخلاف عن العلماء في هذا الوقف والابتداء فقد وجّه قراءة أبي جعفر وحمزة على أن الهمزة الأول استفهامية والاستفهام هنا للتوبيخ

(١)اللباب في علوم الكتاب: ١٩/ ٢٨٠- ٢٨٣.

والتقريع، وليس على الخبر، وعلى هذه القراءة يكون الوقف على ﴿زَنِيمٍ﴾ ويبتدأ بعدها بقوله تعالى: {أَأَنْ كَانَ ذَا مَالٍ}. وأما على قراءة الخبر -وليس الاستفهام- بهمزة واحدة؛ فإن الوقف لا يتحقق في قوله تعالى: ﴿زَنِيمٍ﴾.

الخلاصة والترجيح :

يظهر مما تقدم: أن المسألة ذات طبيعة مختلفة عن المسائل ذات الطابع النحوي الغالب حيث إن أغلب من تناول الآية الكريمة ركز على الربط بين المعنى والقراءة القرآنية، ولم يشغل نفسه كثيرا بتناول ما فيها من إعراب، وحتى من حاول أن يربط بين المعنى والقراءة وبين التوجيه الإعرابي لكل قراءة منها ؛ فإن الخلاف في ذلك محدود جدا حيث قدّم الفراء توجيها للنصب على المفعول ؛ دون أن يصرّح بهذا الإعراب وعلّقه بالفعل "تطع" المتقدم، ولكن القرطبي جعل الناصب محذوفا دل عليه سياق الكلام.

والحق أن كل توجيه من هذين التوجيهين محتمل في الآية الكريمة، وليس خلافا يوجب تقديم أحد الرأيين على الآخر؛ إذ المعنى الإعرابي واحد وهو التفسير، وبيان السبب.

المسألة الرابعة عشرة :

أثر حذف اللام في متعلق الفعل المضارع.

في قوله تعالى: ﴿ إِنَّا خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَّبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَٰهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ﴿٢﴾ ﴾ **[الإنسان: ٢]**

رأي الفراء من كتاب "القطع والائتناف" للنحاس :

قال النحاس: «التمام عند أبي حاتم ﴿ إِنَّا خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَّبْتَلِيهِ ﴾ [الإنسان: ٢] و﴿ نَّبْتَلِيهِ ﴾ عنده في موضع الحال، وهذا عند الفراء ليس بتمام؛ لأن المعنى على التقديم والتأخير أي: فجعلناه سميعا بصيرا لنبتليه، وغلط في هذا لأنه ليس في القرآن "لام" ولا المعنى على ما قال: إنه لم يبتل ويختبر لأنه سميع بصير، وقد يبتلي ويختبر إذا كان صحيح الفهم مميزا ، وإن لم يكن سميعا بصيرا»[(١)].

رأي الفراء من كتابه "معاني القرآن" :

قال الفراء: «وقوله: ﴿ نَّبْتَلِيهِ ﴾ [الإنسان: ٢] والمعنى والله أعلم: جعلناه سميعًا بصيرًا لنبتليه، فهذه مقدَّمة معناها التأخير. إنَّما المعنى: خلقناه وجعلناه سميعًا بصيرًا لنبتليه»[(٢)].

تحليل رأي الفراء:

حمل الفراء الآية على التقديم والتأخير وجعل قوله تعالى: ﴿ نَّبْتَلِيهِ ﴾ مقدمة ومعناها التأخير، وجعل ما بعدها مقدما عليها في المعنى، وقدّر المعنى على هذا النحو: خلقناه وجعلناه سميعًا بصيرًا لنبتليه. فجعل نبتليه مؤخَّرة عن قوله تعالى:

﴿ فَجَعَلْنَٰهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ﴾ وجعل ﴿ نَّبْتَلِيهِ ﴾ جملة مفسّرة لهذا.

---

(١)القطع والائتناف، النحاس، ص: ٧٥٣.

(٢)معاني القرآن للفراء (٣/ ٢١٤).

رأي الفراء بين مؤيد ومعارض:

خالف الفراء في هذا التوجيه عددا من المفسرين والنحاة الذين عرضوا للآية الكريمة بالتوجيه والتفسير والإعراب، و وافقه بعضهم، **فالإمام** المفسر المؤرخ الكبير محمد بن جرير **الطبري**؛ حين تناول الآية الكريمة في تفسيره ، قال: «وقوله: ﴿نَّبۡتَلِيهِ﴾ نختبره.

وكان بعض أهل العربية يقول: المعنى: جعلناه سميعًا بصيرا لنبتليه، فهي مقدَّمة معناها التأخير، إنما المعنى خلقناه وجعلناه سميعًا بصيرا لنبتليه، ولا وجه عندي لما قال يصحّ، وذلك أن الابتلاء إنما هو بصحة الآلات وسلامة العقل من الآفات، وإن عدم السمع والبصر، وأما إخباره إيانا أنه جعل لنا أسماعا وأبصارا»(١).

ومن النص السابق يتضح أن الطبري يقدّم التوجيه المعنوي الذي قدمه الفراء من عدّ الآية تتضمن تقديما وتأخيرا ، وينقل هذا الكلام عن بعض أهل العربية، وأحسبه يقصد بذلك الفراء حيث إنه نقل مضمون كلامه كما ورد عند الفراء في معاني القرآن كما تقدم، وهو بذلك يتفق مع الفراء فيما أورده من عدّ قوله تعالى: {نبتليه} مُقدّمَة في الذّكر مؤخرة في المعنى، والمعنى عندهم: وجعلناه سميعا بصيرا لنبتليه.

وقد اتفق مع ما جاء عن الفراء أيضا **الزجاج** في معاني القرآن وإعرابه حيث حمل المعنى على ما حمله عليه الفراء دون أن يصرّح بنسبة هذا الكلام للفراء فقال: «ومعنى "نبتليه" نختبره، يدل عليه: ﴿ فَجَعَلۡنَٰهُ سَمِيعَۢا بَصِيرًا ﴾ أي جعلناه كذلك لنختبره»(٢).

وعلى الرغم من أن نصّ الزجاج هنا لا يشير إشارة مباشرة إلى موافقة كلام الفراء في توجيه الآية الكريمة بل إنه لا يصرح بأن في الآية تقديما وتأخيرا ، ولكن ربطه {نبتليه} بقوله تعالى: {فجعلناه سميعا بصيرا} واستدلاله بهذا على أن "نبتليه"

(١)تفسير الطبري (٢٤/ ٩١).

(٢)معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٥/ ٢٥٧).

معناها نختبره ، فكأن المعنى عنده أن السمع والبصر علة للاختبار، وهذا يتفق مع ما طرحه الفراء من توجيه في الآية، وهو الأمر الذي أوضحه عندما قال: أي جعلناه كذلك لنختبره.

وقد أشار **البغوي** في تفسيره إلى توجيه الفراء ولم يصرّح بنسبته إليه بل نحا في نسبة هذا الرأي طريق الطبري في تفسيره، فنسبه إلى بعض أهل العربية، يقول البغوي: ﴿نَّبْتَلِيهِ﴾ نَخْتَبِرُهُ بِالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ، {فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا} قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ: فِيهِ تَقْدِيمٌ وَتَأْخِيرٌ، مَجَازُهُ: فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا لِنَبْتَلِيَهُ؛ لِأَنَّ الِابْتِلَاءَ لَا يَقَعُ إِلَّا بَعْدَ تَمَامِ الْخِلْقَةِ» [(١)].

فهنا يتفق البغوي مع الفراء فيما أورده الفراء من توجيه المعنى للآية ويجعل قوله تعالى: {نبتليه} علّة لقوله تعالى: {فجعلناه سميعا بصيرا} لأن الإنعام سبب الاختبار.

وقد اتفق **ابن عطية** أيضا مع ما طرحه الفراء في توجيه الآية الكريمة، فنحا في التوجيه إلى أن نبتليه علة لما قبله من الإنعام بالسمع والبصر فقال: «و{نَبْتَلِيهِ} معناه نختبره بالإيجاد والكون في الدنيا، هو حال من الضمير في {خَلَقْنَا} كأنه قال: مختبرين له بذلك، وقوله تعالى: {فَجَعَلْنَاهُ} عطف جملة تعم على جملة تعم، وقال بعض النحويين إنما المعنى فنبتليه جعلناه سَمِيعًا بَصِيرًا، ثم ترتب اللفظ موجزا متداخلا كأنه قال نَبْتَلِيهِ فلذلك جعلناه، والابتلاء على هذا إنما هو بالإسماع والإبصار لا بالإيجاب وليس نَبْتَلِيهِ حالا» [(٢)].

صرّح ابن عطية في النص السابق أن يكون "نبتليه" في موضع نصب حال مما تقدم عليها بل إن "نبتليه" متعلق بما بعده، وعلة له.

وعلى الرغم من موافقة كثير من العلماء مع ما طرحه الفراء من توجيه في الآية ؛ فإن عددا من النحاة والمفسرين اختلفوا معه، فقد حمل بعض النحاة والمفسرين

(١)تفسير البغوي. طيبة (٨/ ٢٩٢)..

(٢)تفسير ابن عطية .المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٥/ ٤٠٩).

"نبتليه" على الحالية، وأنها حال مما تقدم عليها. يقول الرازي: «أَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: نَبْتَلِيهِ فَفِيهِ مَسَائِلُ:

الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: "نَبْتَلِيهِ" مَعْنَاهُ لِنَبْتَلِيَهُ، وَهُوَ كَقَوْلِ الرَّجُلِ: جِئْتُكَ أَقْضِي حَقَّكَ، أَيْ لِأَقْضِيَ حَقَّكَ، وَأَتَيْتُكَ أَسْتَمْنِحُكَ، أَيْ لِأَسْتَمْنِحَكَ، كَذَا قَوْلُهُ: "نَبْتَلِيهِ"؛ أَيْ: لِنَبْتَلِيَهُ، وَنَظِيرُهُ قَوْلُهُ: {وَلا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ} [الْمُدَّثِّرِ: ٦]؛ أَيْ: لِتَسْتَكْثِرَ.

الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَةُ: "نَبْتَلِيهِ" فِي مَوْضِعِ الْحَالِ؛ أَيْ خَلَقْنَاهُ مُبْتَلِينَ لَهُ، يَعْنِي مُرِيدِينَ ابتلاءه»[١]

فحمل الرازي -بعد أن أوضح معنى الآية- ﴿نَّبۡتَلِيهِ﴾ على الحالية ، وعدها حالا من الضمير المتقدم عليها. وهو الأمر نفسه الذي صرّح به **العكبري**[٢]، وتبناه عدد من المفسرين الآخرين، ومنهم **الثعالبي**[٣]، **وأبو السعود**[٤].

ويتضح من هذا أن العلماء الذين توقفوا أمام الآية ، كان منهم من وافق الفراء ومنهم من خالفه مخالفة صريحة، وأخذ بالقولين عدد من العلماء حيث ذكر التوجيهين في كتابه متجاورين ، ومن هؤلاء **ابن عادل** حيث نقل التوجيهين فيها فقال رحمه الله: «قوله: "نبتليه"، يجوز في هذه الجملة وجهان:

أحدهما: أنها حال من فاعل خلقنا، أي: خلقناه حال كوننا مبتلين له.

والثاني: أنها حال من الإنسان، وصح ذلك لأن في الجملة ضميرين كل منهما يعود على ذي الحال، ثم هذه الحال أن تكون مقارنة إن كان معنى "نبتليه" نصرفه في بطن أمه نطفة ثم علقة كما قال ابن عباس، وأن تكون مقدرة إن كان المعنى نبتليه نختبره بالتكليف؛ لأنه وقت خلقه غير مكلف ..»[٥].

---

(١)مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (٣٠/ ٧٤٠).

(٢)التبيان في إعراب القرآن، ٢/ ١٢٥٧..

(٣)الجواهر الحسان في تفسير القرآن (٥/ ٥٢٨)..

(٤)إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم (٩/ ٧٠).

(٥)اللباب في علوم الكتاب (٢٠/ ٩)..

فذكر بأنها حال ، وهو بذلك يرى أن هذا الوجه أولى مما ذكره الفراء من التقديم والتأخير .

والأمر نفسه عند **السمين الحلبي**(١) ، و **القنوجي**(٢) .

توجيه أبي جعفر النحاس لرأي الفراء :

نقل **النحاس** التوجيهين اللذين صرّح بهما النحاة والمفسرون في الآية الكريمة، وعليهما عُوّل الوقف والابتداء في الآية ، فجعل توجيه الحالية في ﴿نَّبۡتَلِيهِ﴾ حال مسوغا للوقف قبله، أما على القول بأن في الآية تقديما وتأخيرا في المعنى، فلا يصح أن يكون في هذه الآية وقف على ما قبل "نبتليه"، وهو بهذا يربط بين المعنى النحوي والمعنى التفسيري من جهة وبين الوقف والابتداء من جهة أخرى، وهذا الأمر سمة منهجية تميز بها منهجه في التعاطي مع آي الذكر الحكيم من حيث الوقف والابتداء ؛ اعتمادا على الإعراب وأثره في المعنى.

الخلاصة والترجيح:

يتبين مما سبق أن هناك رأيين في توجيه الإعراب في قوله تعالى: {نبتليه} :

أحدهما: عدّها هذا من قبيل التقديم والتأخير ، والمعنى على هذا الرأي: فجعلناه سميعا بصيرا لنبتليه. وهذا الرأي ذكره الفراء وتبناه عدد من النحاة والمفسرين.

الآخر: عدّ هذا حالا مما تقدمها، وإن اختلفوا في تقدير صاحب الحال، وينسب هذا القول لعدد كبير من المفسرين تقدمت أقوالهم فيما مر.

والحق أن عددا من النحاة والمفسرين قد شغل نفسه بالترجيح بين هذين القولين، والغالب عليهم تقديم رأي من قال بالحالية على رأي الفراء في الآية الكريمة، ومن هؤلاء الذين رجحوا هذا الرأي أبو حيان النحوي الذي قال في تفسيره:

---

(١)الدر المصون في علم الكتاب المكنون (ص: ٥٥٥٠)..

(٢)فتح البيان في مقاصد القرآن (١٤/ ٤٥٧)..

«"نَبْتَلِيهِ" : نَخْتَبِرُهُ بِالتَّكْلِيفِ فِي الدُّنْيَا ، وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: نُصَرِّفُهُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ نُطْفَةً ثُمَّ عَلَقَةً ، فَعَلَى هَذَا هِيَ حَالٌ مُصَاحِبَةٌ ، وَعَلَى أَنَّ الْمَعْنَى نَخْتَبِرُهُ بِالتَّكْلِيفِ، فَهِيَ حَالٌ مُقَدَّرَةٌ؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى حِينَ خَلَقَهُ مِنْ نُطْفَةٍ لَمْ يَكُنْ مُبْتَلِيًا لَهُ بِالتَّكْلِيفِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ. وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: "وَيَجُوزُ أَنْ يُرَادَ نَاقِلِينَ لَهُ مِنْ حَالٍ إِلَى حَالٍ فَسُمِّيَ ذَلِكَ الِابْتِلَاءُ عَلَى طَرِيقِ الِاسْتِعَارَةِ". انْتَهَى. وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ.

وقِيلَ: نبتليه بالإيجاد وَالْكَوْنِ فِي الدُّنْيَا ، فَهِيَ حَالٌ مُقَارِنَةٌ. وَقِيلَ: فِي الْكَلَامِ تَقْدِيمٌ وَتَأْخِيرٌ الْأَصْلُ. فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا نَبْتَلِيهِ، أَيْ جَعْلُهُ سَمِيعًا بَصِيرًا هُوَ الِابْتِلَاءُ، وَلَا حَاجَةَ إِلَى ادِّعَاءِ التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ، وَالْمَعْنَى يَصِحُّ بِخِلَافِهِ، وَامْتَنَّ تَعَالَى عَلَيْهِ بِجَعْلِهِ بِهَاتَيْنِ الصِّفَتَيْنِ، وَهُمَا كِنَايَةٌ عَنِ التَّمْيِيزِ وَالْفَهْمِ، إِذْ آلَتُهُمَا سَبَبٌ لِذَلِكَ، وَهُمَا أَشْرَفُ الْحَوَاسِّ، تُدْرَكُ بِهِمَا أَعْظَمُ الْمُدْرَكَاتِ»[1].

فقد نقل أبو حيان في النص السابق الرأيين كليهما، ولكنه اختار الرأي بالحالية وردّ الرأي الثاني بالحجج النحوية التي ارتآها صالحة لنقد هذا القول.

والراجح عدّ هذا من قبيل التقديم والتأخير، والمعنى على هذا الرأي: فجعلناه سميعا بصيرا لنبتليه، وهو رأي الفراء، إذ أن الابتلاء قد يعني الاختبار والامتحان، ولا يكون إلا بعد سن الرشد والتكليف، ولا يبتلى في مرحلة النطفة والأمشاج إذ لم تتحقق فيه شروط التكليف بعد فالفقهاء يرون التكليف بالإجماع بعد سن البلوغ لا قبله، وتصدّق ذلك كتب الفقه .والله أعلم وأجل .

---

(١)البحر المحيط في التفسير (١٠/ ٣٥٩).

المسألة الخامسة عشرة:

دلالة فتح الهمزة في "أن" وكسرها على التوكيد أو الشرط. .

في قوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ﴾ **(سورة الالبقرة-٢٨٢)**

رأي الفراء من كتاب "القطع والائتناف" للنحاس:

قال النحاس: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ﴾ (ومن قرأ : ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ﴾ وقف هاهنا، قال أبو جعفر: فهذه القراءة الحسنة المخرج في العربية، لأن أذكرته إذا نسي أكثر من ذكّرته، وأكثر ما يأتي ذكرته إذا وعظته، على أن الفراء قد زعم أن "أن" وإن كانت مفتوحة بمعنى المكسورة وأنها للشرط وأن المعنى إن نسيت ذكرتها، أي واستشهدوا كي تذكر إحداهما الأخرى إن نسيت فلما قدم فتحها، وهذا قول لا يعرج عليه...»[١].

رأي الفراء من كتابه "معاني القرآن":

قال الفراء : «وقوله مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَداءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْداهُما تفتح "أن" وتكسر، فمن كسرها نوى بها الابتداء فجعلها منقطعة مما قبلها ، ومن فتحها فهو أيضا على سبيل الجزاء إلا أنه نوى أن يكون فيه تقديم وتأخير. فصار الجزاء وجوابه كالكلمة الواحدة. ومعناه -واللّه أعلم- استشهدوا امرأتين مكان الرجل كيما تذكّر الذاكرة الناسية إن نسيت فلمّا تقدّم الجزاء اتّصل بما قبله، وصار جوابه مردودا عليه.

ومثله في الكلام قولك: (إِنَّهُ لَيُعْجِبُنِي أَنْ يَسْأَلَ السَّائِلَ فَيُعْطَى) فالذي يعجبك الإعطاء إن يُسأل، ولا يعجبك المسألةَ ولا الافتقار. ومثله: استظهرت بخمسة أجمال أن يسقط مسلم فأحمله، إنما استظهرتَ بها لتحمل الساقط، لا لأن يسقط مسلم. فهذا دليل على التقديم والتأخير»[٢].

---

(١)يعني إعراب القرآن انظر صـ ١/ ٤٦٦، وسيأتي بيان قول سيبويه.

(٢)معاني القرآن للفراء ، ١/ ١٨٤.

تحليل رأي الفراء :

تناول الفراء وجهين من أوجه القراءات الواردة في الآية ؛ أحدهما : (إِنْ تَضِلّ) بكسر همزة "إن" ، ووجّه ذلك على أن من قرأ بهذا الوجه إنما وقف على ما قبلها، وقطع الصلة بما قبلها فساغ بذلك الكسر.

والوجه الآخر هو: (أَنْ تَضِلَّ) بفتح همزة "أن"، ووجه ذلك على أن من قرأ بهذه القراءة أراد بها الجزاء ، غير أنه قدّم الجزاء على فعل الشرط، ووجه المعنى عنده: استشهدوا امرأتين مكان الرجل كيما تذكّر الذاكرةُ الناسيةَ إن نسيت، فلمّا تقدّم الجزاء اتّصل بما قبله، وصار جوابه مردودا عليه. واستشهد على هذا الوجه بقولهم: (إِنَّهُ لَيُعْجِبُنِي أَنْ يَسْأَلَ السَّائِلَ فَيُعْطَى) ، فالذي يعجبك الإعطاءُ إن يُسأل، ولا يعجبك المسألةُ ولا الافتقار.

واحتج على هذا الوجه أيضا بقولهم: استظهرت بخمسة أجمال أن يسقط مسلم فأحمله، إنما استظهرت بها لتحمل الساقط، لا لأن يسقط مسلم".

رأي الفراء بين مؤيد ومعارض :

من المفسرين والنحاة من وافق الفراء فيما ذهب إليه من رأي ، ومنهم من خالفه؛ فا**لطبري** قد عرض إلى القراءتين في الآية ، وركّز اهتمامه بتوجيه قراءة الفتح (أعني : فتح همزة "إنّ") متفقا بذلك مع الفرّاء ، حتى أنّه نقل أمثلته عينها التي أوردها ، محتجا بها على صحة تقديره وتوجيهه، فعدّ أن قراءة الفتح تعتمد على التقديم والتأخير في الآية حين قال : «قرأ عامة أهل الحجاز والمدينة وبعض أهل العراق: (أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الأُخْرَى) بفتح "الألف" من "أنْ"، ونصب "تَضلَّ"، و "تذكرَ"، بمعنى: فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان، كي تذكر إحداهما الأخرى إن ضلّت. وهو عندهم من المقدّم الذي معناه التأخير ؛ لأن "التذكير" عندهم هو الذي يجب أن يكون مكان "تضلّ" ؛ لأن المعنى ما وصفنا في قولهم. وقالوا : إنما نصبنا "تذكّر"، لأن الجزاء لما تقدم اتصلَ بما قبله، فصار جوابه مردودًا عليه، كما تقول في الكلام:(إِنَّهُ لَيُعْجِبُنِي أَنْ يَسْأَلَ السَّائِلَ فَيُعْطَى) ، بمعنى: إنه ليعجبني أن يُعطى السائل إن سأل - أو: إذا سأل ، فالذي يعجبك هو الإعطاء دون

المسألة ، ولكن قوله: "أنْ يسأل" لما تقدم، اتصل بما قبله وهو قوله: "ليعجبني"، ففتح "أنْ" ونصب بها، ثم أتبع ذلك قوله: "يعطى"، فنصبه بنصب قوله: "ليعجبني أن يسأل"، نسقًا عليه، وإن كان في معنى الجزاء»[1].

وأما ابن عادل فذكر أن في الآية وجهين قرائيين؛ أحدهما: هو قراءة (إن تضل) بكسر الهمزة ونسب القراءة إلى حمزة، ووجّه الكسر على الشرط باعتبار "إن" شرطية جازمة ، و"تذكر" جملة جواب الشرط، وعلّل ذلك بأن حمزة قرأ الآية بتشديد الكاف في تذكر، وهي عنده خبر لمبتدأ محذوف والتقدير عنده: هي تذكر، ولذلك صح دخول الفاء عليها، ثم نقل كلام ابن عطية في محل جملة الشرط، حيث جعل ابن عطية الجملة في محل رفع نعتا لقوله تعالى: {امرأتان}، ووجه هذا أن ابن عطية لم ير الوقف قبل قوله: {إن تضل} فتوجيه ابن عطية مبني على قراءة الوصل. ولم يكن هذا التوجيه مرضيا عند ابن عادل الذي أنكر ذلك ووافق الفراء في الآية على اعتبار أن قوله: {إن تضل} استئناف؛ وهذا ما جاء مفصَلا في كتابه؛[2] حيث ذكر عددا من التوجيهات التي وجّه بها النحاة هذه الآية، فجاءت التوجيهات على النحو التالي:

التوجيه الأول: أن فتح الهمزة سببه حذف لام الجر، والتقدير عندهم لئلا تضل، وأنكر ذلك ابن عادل.

التوجيه الثاني: أن الفتح جاء نتيجة إضمار لفظ (كراهة) قبل أن والتقدير عندهم كراهة أن تضل وهذا فيه ما فيه من التكلف والتمحل، دع عنك ما يؤدي إليه من فساد المعنى.

التوجيه الثالث: وقد نسبه ابن عادل إلى الفراء، حيث عدّ الفتح جائزا ؛ لأن الجزاء تقدم على فعل الشرط ، وتقدير المعنى عند الفراء: كي تذكر إحداهما الأخرى إن ضلت، ورد هذا الرأي أيضا ابن عادل لافتقاده إلى الأدلة النحوية القوية المؤيدة لذلك، وساق رد البصريين على رأي الفراء وحججهم ؛ فقال: "وذهب الفرّاء إلى

---

(١)جامع البيان: ٦/ ٦٢- ٦٣.

(٢)انظر اللباب لابن عادل. ٣/ ٤٨٩- ٤٩٠.

أَن تقدير الآيةِ الكريمة: "كي تذكِّر إِحْدَاهُمَا الأخرى إِنْ ضَلَّت"، فلمّا قُدِّم الجزاءُ اتّصَل بما قبلَه ففُتِحَتْ "أَنْ"، قال: ومثلُه من الكلام: "إنه ليعجبُني أَنْ يسأل السّائلُ فيُعْطى" معناه: إنه ليعجبني أَنْ يُعْطَى السّائلُ إن سَأَلَ؛ لأَنّه إنما يُعجِبُ الإِعطاءُ لا السؤالُ، فلمّا قدّموا السُّؤالَ على العطيّة أصحبوه "أن" المفتوحة لينكشِفَ المعنى، فعنده "أنْ" في "أَنْ تَضِلّ" للجزاءِ، إلاَّ أَنّهُ قُدِّم وفُتِح، وأصله التأخير. وردّ البصريُّون هذا القول أبلغَ ردٍّقال الزّجَّاج: «لَسْتُ أدري لِمَ صارَ الجَزَاءُ [إذا تقدَّم] وهو في مكانهِ وغير مكانه يوجب فتح أن» . وقال الفارسيُّ: ما ذكره الفرَّاءُ دَعوى لا دلالةَ عليها، والقياسُ يُفْسِدها، أَلاَ ترى أنَّا نَجِدُ الحرفَ العامل، إذا تغيَّرت حركته؛ لم يُوْجِبْ ذلك تغيُّراً في عملِهِ ولا معناه، كما روى أبو الحسن من فتح اللام الجارَّةِ مع المُظْهر عن يونس، وأبي عُبيدة، وخلف الأَحمرِ، فكما أنَّ هذه اللامَ لَمَّا فُتِحَتْ لم يتغيَّر من عملها ومعناها شيءٌ، كذلك «إِنْ» الجزائيّة ينبغي، إذا فُتِحت أَلاَّ يتغيَّر عملُها ولا معناها، ومِمَّا يُبْعِدُه أيضاً أنَّا نجدُ الحرفَ العاملَ لا يتغيَّر عملُه بالتقديم و [لا] بالتأخيرِ، تقول «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ» وتقول: «بزيدٍ مَرَرْتُ» فلم يتغيَّر عملُ الباءِ بتقديمه".[1]

توجيه أبي جعفر النحاس لرأي الفراء:

يذكر أبو جعفر النحاس أوجه القراءة المختلفة في الآية الكريمة، ويرجّح قراءة الفتح -أعني فتح همزة "أن"- وقوّى هذه القراءة بحجة أن قراءة الكسر جاءت بتشديد الكاف في تذكر وهو مرجوح بل الأولى أن يكون الوجه {فتُذكر} من الإذكار؛ لأن الإذكار في اللغة أكثر من التذكير الذي غالبا ما يأتي بمعنى الوعظ. ثم ما لبث النحاس أن تطرق إلى كلام الفراء ، ثم اعترض عليه اعتراضا صريحا ونقد ما قاله بشأن التقديم والتأخير في ترتيب الآية.

ولم يكتف بهذا بل تراه في كتابه إعراب القرآن يقدم تفصيلا أكثر مما ذكره هنا في هذا الكتاب ، فقال: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ﴾ هذه قراءة الحسن وأبي عمرو بن العلاء وعيسى وابن كثير وحميد بفتح أن ونصب تذكر

(١)اللباب لابن عادل ـ ٣/ ٤٨٩- ٤٩٠.

وتخفيفه وقرأ أهل المدينة ﴿أَن تَضِلَّ إِحۡدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ﴾ بفتح أن ونصب تذكر وتشديده، وقرأ أبان بن تغلب والأعمش وحمزة ﴿أَن تَضِلَّ إِحۡدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحۡدَىٰهُمَا ٱلۡأُخۡرَىٰۚ﴾ بكسر إن ورفع تذكر وتشديده، قال أبو جعفر: ويجوز "تضل" بفتح التاء والضاد، ويجوز "تضل" بكسر التاء وفتح الضاد، والقراءة الأولى حسنة؛ .... قال الفراء: هو في مذهب الجزاء وإن جزاء مقدم أصله التأخير؛ أي: استشهدوا امرأتين مكان الرجل، كما تذكر الذاكرة الناسية إن نسيت، فلما تقدم الجزاء اتصل بما قبله ففتحت أن فصار جوابه مردودا عليه، قال: ومثله: إني ليعجبني أن يسأل السائل فيعطى. المعنى : أنه يعجبه الإعطاء وإن سأل السائل. قال أبو جعفر: وهذا القول خطأ عند البصريين؛ لأن "إن" المجازاة لو فتحت انقلب المعنى، وقال سيبويه ﴿أَن تَضِلَّ إِحۡدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحۡدَىٰهُمَا ٱلۡأُخۡرَىٰۚ﴾ انتصب لأنه أمر بالإشهاد لأن تذكر، ومن أجل أن تذكر. قال: فإن قال إنسان:كيف جاز أن تقول أن تضل ولم يعد هذا للإضلال والالتباس؟ فإنما ذكر أن تضل لأنه سبب الإذكار، كما يقول الرجل: أعددته أن يميل الحائط فأدغمه وهو لا يطلب بإعداده ذلك ميلان الحائط، ولكنه أخبر بعلة الدعم وبسببه. قال أبو جعفر: وسمعت علي بن سليمان يحكي عن أبي العباس محمد بن يزيد أن التقدير: ممن ترضون من الشهداء كراهة أن تضل إحداهما، وكراهة أن تذكر إحداهما الأخرى. قال أبو جعفر: وهذا القول غلط، وأبو العباس يجل عن قول مثله؛ لأن المعنى على خلافه وذلك أنه يصير المعنى كراهة أن تضل إحداهما وكراهة أن تذكر إحداهما الأخرى، وهذا محال. وأصح الأقوال قول سيبويه، ومن قال "تضل" جاء به على لغة من قال ضللت تضل، وعلى هذا تقول تضل بكسر التاء لتدل على أن الماضي فعلت»[1].

فصل النحاس هنا أوجه الرد على الفراء فيما ذهب إليه، وذكر إلى جانب ذلك أوجها أخرى عند غيره ؛ على نحو: تقدير لفظ الكراهة قبل أن الناصبة، ثم عاد مرة أخرى وأنكرها.

---

(١)إعراب القرآن للنحاس- ١/ ٣٤٥ - ٣٤٦.

الخلاصة والترجيح :

خلاصة القول : أن الفراء قدم توجيهين للآية الكريمة بحسب الوجه القرائي الذي ذكره، وهما على النحو التالي:

التوجيه الأول: وذكره الفراء لتعليل قراءة الكسر، وذلك على اعتبار أن الكلام تم قبل قوله إن تضل، وعد "إن تضل استئناف" ، وقد وافقه على ذلك ابن عادل(١)كما سبق بيانه ، ولم يعترض عليه من تناولوا الآية كريمة.

التوجيه الثاني: وذكره الفراء في تناوله لقراءة الفتح، حيث قال: إن الأسلوب شرط فلما تقدم الجواب انفتحت إن، وقد عارضه في هذا طائفة من النحاة المتقدمين والمتأخرين، وذلك لما فيه من أوجه قصور بيانها في التالي:

١- أن كلام الفراء في الآية يعتمد على تقديم وتأخير، وذلك ليس بصحيح في الآية إذ في الفتح إخلال بالمعنى، إذ بفتح "أن" ينقلب المعنى تماما، إذ تكون حينئذ مصدرة لا شرطية

٢- أن قوله إن الجزاء لما تقدم على الفعل اتصلت "إن" بما قبلها ففتحت لذلك، ليس بصحيح لافتقاره إلى النظير وإلى عدم القياس فيه يقول الفارسيُّ: «ما ذكره الفرّاءُ دَعوى لا دلالةَ عليها، والقياسُ يُفْسِدها، أَلاَ ترى أنّا نَجِدُ الحرفَ العامل، إذا تغيّرت حركته؛ لم يُوْجِبْ ذلك تغيُّراً في عملِهِ ولا معناه، كما روى أبو الحسن من فتح اللام الجارّةِ مع المُظْهر عن يونس، وأبي عُبيدة، وخلف الأَحمرِ، فكما أنّ هذه اللامَ لمَّا فُتِحَتْ لم يتغيّر من عملها ومعناها شيءٌ، كذلك "إنْ" الجزائيّة ينبغي، إذا فُتِحت أَلاَ يتغيّر عملُها ولا معناها، ومِمّا يُبْعِدُه أيضاً أنّا نجدُ الحرفَ العاملَ لا يتغيّر عملُه بالتقديم و [الا] بالتأخيرِ، تقول "مَرَرْتُ بزَيْدٍ" وتقول: "بزيدٍ مَرَرْتُ" فلم يتغيّر عملُ الباءِ بتقديمها»(٢).

فقد أشار الفارسي إلى أن التقدم ليس علة لفتح الهمزة بل إن الأصل أن اللفظ إن تقدم بقي على حاله ثم ضرب مثلا على ذلك بقولهم: "مَرَرْتُ بزَيْدٍ" وتقول: "بزيدٍ

(١)انظر: تفسير اللباب لابن عادل - ٣/ ٤٨٩.

(٢)تفسير اللباب لابن عادل - ٣/ ٤٩١.

مَرَرْتُ" فلما تغير الترتيب بقي (بزيد) على حاله ولم يتغير شكله ولا حكمه النحوي...

واستنكر الزجاج هو الآخر ذلك أيما استنكار، فقال: «لَسْتُ أدري لِمَ صارَ الجَزَاءُ [إذا تقدّم] وهو في مكانهِ وغير مكانه يوجب فتح " أن "»[1].

حمل الزجاج على الفراء في قراءة الفتح، وعدّ ذلك خطأ بينا لأن التقديم والتأخير ليس على تحول الحكم النحوي من حكم إلى حكم، فضلا عن أن يؤدي إلى تغيير مفردات.

وبالرغم من غرابة ما رآه الفراء من رأي خالف فيه تقعيد جمهور النحاة ؛ وذلك بتبدل الحركة إثر تبدل المكان (تقديما وتأخيرا) ،إلا أنه الأصوب؛ لأنه يخدم المعنى للآية ،فالجملة شرطية لا محالة ، تدل على أن تذكير إحداهما للأخرى -في حال الشهادة- يكون عند ضلالها ، قياسا على ما استشهد به الفراء آنفا....

والله أعلم وأجل.

(١)المرجع السابق - ٣/ ٤٩١.

الخاتمة

خاتمة البحث

الحمد للّه وحده، لا شريك له، حمدا توجبه سوابغ نعمه، وصلاة وسلاما أتمين على المبلغ عن ربه، محمد عبده ورسوله التواب ،– صلى الله عليه وسلم تسليما كثيرا - وصلى على آله و سائر الأنبياء والمرسلين ما هبت رياح وجرى بالخير السحاب. وبعد :

فقد آن الأوان-بفضل رب كريم - أن أحط رحلي بعد رحلة ماتعة شاقة أتفيأ بين وُريقات هذه الدراسة و أحلق بين سطور علمائنا ...

أولئك الذين اجتهدوا اجتهادا أحسنوا فيه غاية الإحسان، وأجادوا فيه أسمى إجادة، مبحرة في فكر ذلك العالم اللغوي النحوي الملقّب بالفراء، في محاولة مني للغوص في غمار علمه، أجني شيئا من آرائه المبثوثة في كتاب: " القطع والائتناف " لعالمنا اللغوي النحوي الجليل " أبي جعفر النحاس " ، متلمسة منبعها في " معاني القرآن " للفراء، باحثة عن جذورها في مآثره الأخرى أو مآثر غيره، متقصية ما يوافقها أو ينافيها لدى بعض المفسرين والنحاة، ومتعقبة أثرها على وقف القرآن الكريم وابتدائه.

وبعد محاولاتي الفقيرة، ووقفاتي المتواضعة خلصت إلى التالي:

١- كان للفراء آراء تفرّد بها مخالفا غيره من النحاة بصريين وكوفيين ، وله آراء تبع فيها البصريين مع أنه كوفيّ المذهب .كالنصب على نزع الخافض ، وترافع المبتدأ والخبر.

٢- نسب النحاس للفراء من الآراء مالم ترد في كتابه :" معاني القرآن " المطبوع ، وذلك يحتمل أن يكون الرأي قد نُقل من مؤلف آخر للفراء، أو يكون النحاس-رحمه الله – متوهما، كما جاء ص١٠٦.

٣- نسب النحاس رأي الفراء إلى غيره في موضع، ونسب رأي غيره إليه ، ص٢٧٠.

٤- لم يلتزم الفراء بثبات المصطلحات، إذ يستخدم المفهوم النحوي الواحد بأكثر من مصطلح، فمرّة يذكر الكوفيّ وأخرى يذكر البصري:

كمصطلح "العطف" البصري الذي يقابله "الرد" في الكوفي. وقس على ذلك.

٥- الموضوعية كانت تسيطر على موقف النحاس تجاه رأي الفراء، فكان يقبل منها ما يقبل ويرد منها ما يرد معللا لكليهما.

٦- كان الفرّاء يستقصي الأوجه المحتملة لإعراب اللفظة في الآية ولا يصرح بأن هذه الأوجه أوجه قرائية، فباشر التوجيه للممكنات في اللفظة دون التوقف طويلا أمام التفصيلات القرائية من نسبة القراءة والترجيح بين القراءات وفق منطق التواتر و الشذوذ الذي لم يكن واضحا في هذا الوقت خصوصا في أذهان النحاة، ودون الخوض في تضعيف قراءة، بل إنه قام بتضعيف وجه إعرابي أو بالأحرى قام بترجيح غيره عليه.

٧- المصطلحات التي استخدمها الفراء في توجيه الأوجه الممكنة كانت متسقة مع مصطلحات مدرسته -المدرسة الكوفية-التي تختلف في كثير منها عن المصطلحات البصرية في إطار اختلاف منظومة المفاهيم بين المدرستين؛ فالفراء استخدم مصطلح الرد بدلا من العطف فقال: «لأنها مردودة على أخاف» وهو مصطلح من المصطلحات الراسخة في الفكر الكوفي، التفسير ص١٦٢، التبيين ص١٧٩، القطع ص١٩٣.

٨- ترجيح الفراء بين وجهي القراءة تأسس على أدلة نحوية قوية، فقد اعتمد الفراء في بعض المواضع على دليل الحمل على المعنى حتى يُثْبِت قوة القراءة، فعدّ التفصيل المعنوي مرجحًا ودليلا، والحمل على المعنى من الأدلة المعتبرة عندهم بل والمسترسلة في الفكر النحوي عامة والفكر الكوفي بخاصة.

١٠-استلهم الفراء كثيرا من شعر العرب لإثبات رأيه ، وتأييد موقفه في بعض المواضع التي تضمنها كتابه " معاني القرآن " .

التوصيات:

- أن يُدثّر تراثنا اللغوي الأصيل بالعباءة الوسائلية المعاصرة؛ ليخترق الآذان، ويهيمن على الألباب.
- ضرورة تكثيف الجهود في النظر في الخلاف القائم بين المدرستين (الكوفية والبصرية) والنظر فيه بدقة أكثر، وموضوعية أكبر، فيما يحقق الهدف المنشود لا التعصّب المبغوض.
- فتح الباب على مصراعيه لتقديم الشروح المستفيضة لكتب التراث الوارفة من أمثال : كتب النّحاس والفراء وغيرهما ، ويتولّى تشكيلها والقيام عليها لجان منتخبة موثوقة تخضع لأدق معايير الانتخاب لتقوم على ذلك .
- إعادة دراسة وتحقيق كتاب الفراء " معاني القرآن " لشرح نصوصه، وفهم مصطلحاته ؛ للوقوف على مراد الفراء في كل نص ، ومن كل موقف .
- دراسة الشواهد المبثوثة في كتاب " معاني القرآن الكريم " للفراء-شعرية كانت أم نثرية - دراسة مستفيضة ومتعمقة لتثري وتعود على الدراسات والدارسين بالخير، وتعين في تخفيف عبء البحث والتمحيص، وتجلي الحقيقة عن منهج الفراء في الاستشهاد والتثبت ودقة التحري.
- تكثيف الدراسات المعنية بكتاب " القطع والائتناف " لأبي جعفر النحاس؛ لما له من ثقل علمي ، واتساع معرفي، فهو جامع لكثير من آراء العلماء و رافد لشتى الآراء، التي من شأنها أن تثري أي باحث لغوي أو نحوي، ومثله من يختص بالتفسير والقراءات والوقوف والابتداء.
- تخصيص أبحاث مستقلة لرأي كل من لاحت آراؤهم بين طيات كتاب" القطع والائتناف" للنحاس، لأنه جمع جهابذة النحاة واستأنس بآرائهم، لتتحقق فوائد علمية لغوية جمة، ويُعطى حق الموجز مزيدا من الإيضاح والاستفاضة.
- إفراد مؤلف خاص بآراء الفراء في كل الاتجاهات ومن كافة المؤلفات، ليتمكن القارئ من الإلمام بفكره والغوص في بحر علمه.

- تقديم دراسة موضوعية رأسية لكل قضية من القضايا التي أوردها النحاس في كتابه:" القطع والائتناف"، ومحاولة الوصول إلى رأي فيصل في كل منها.
- التنقيب عن كتب الفراء التي لم يسعف الحظ في العثور عليها، لتضاف للمكتبات العربية من جهة و لتنجلي الغمّة عن كثير من آرائه ويتكشّف كنهها من جهة أخرى، لاسيما وقد كان يشير هو إليها في مصنفات له أخرى، أو يشير إليها غيره في مصنفاتهم.

إن تشرفي بالوقوف على هذا العلم واطلاعي على جهود علمائنا الأكفاء، أشبه بوقوف قزم على أكتاف عمالقة ، فلله درهم من أسود ! خلّفوا أشبال فكر وأورثونا كنوز رؤى ؛ سيبقوا بها بيارق شموخ وألوية رفعة في ميادين العلم وأروقة المعرفة، أقف لهم احتراما، وأصفق لهم امتنانا ، وأدعو لهم إجلالا، مطأطئة رأسي خجلا لتجرئي على مد البصر في مؤلفاتهم ، ثم الرد أو الترجيح. راجية العفو من الله أولا ، ثم من أرواحهم العطرة. وهم بلا شك الدليل الهادي لكل من يخلفهم ممن يوفقه الله للسير على دربهم .

ثم أستغفر الله العلي العظيم لكل ما تفوهت به في حق كتابه العزيز الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، ولا يحق لي أن أقول فيه إلا بعلم، لكن عذري في ذلك تعلقي بحبه، وانبهاري بإعجازه ، فلا جمال إلا فيه، ولا علم إلا به، ولا رفعة إلا بالنظر إليه .

وفي ختام مقامي هذا؛ أسأله تبارك وتعالى أن يتقبل مني ما قدمت، ويغفر لي ما قصرت ، ويعفو عني فيما أسرفت، ويجزي شيخي عني ومن ناقش وتابع وأدلى في هذا العمل بدلو كل خير ، إنه ولي ذلك والقادر عليه ..

" وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

المصادر والمراجع:

١. القرآن الكريم.

٢. **أبحاث في اللغة والأدب الجزائري،** (تقدير الحذف والإضمار في ضوء نظرية العامل العربي)، مجلة المخبر. الأستاذ : ملاوي صلاح الدين، العدد الثاني ، ٢٠٠٥م.

٣. **أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة** (عرض ونقد) ، مهدي المخزومي، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، تشرين الأول، المجلد السابع والأربعون ، ١٩٢٧م.

٤. **إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر،** تأليف: أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الدمياطيّ شهاب الدين الشهير بالبناء (المتوفى: ١١١٧هـ)، تحقيق: أنس مهرة، الناشر: دار الكتب العلمية – لبنان، الطبعة: الثالثة، ٢٠٠٦م - ١٤٢٧هـ.

٥. **الإتقان في علوم القرآن** ، جلال الدين السيوطي (٩١١ هـ) ، تحقيق : سعيد المندوب ، دار الفكر – لبنان ، ط١، ١٩٩٦ م .

٦. **أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي (أبو عمرو بن العلاء)** ، عبدالصبور شاهين، طبعة مكتبة الخانجي، ط١ ، ١٩٨٧م.

٧. **الإحكام في أصول الأحكام،** أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (المتوفى : ٤٥٦هـ) ، تحقيق : الشيخ: أحمد محمد شاكر، دار الآفاق الجديدة ، بيروت .

٨. **ارتشاف الضرب من لسان العرب** ، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي(المتوفى : ٧٤٥هـ) ، تحقيق : رجب عثمان محمد ، مراجعة رمضان عبدالتواب ، ط١ ، ١٤١٨ هـ- ١٩٩٨م.

٩. **إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم**، أو **تفسير أبي السعود**، القاضي: أبو السعود بن محمد العمادي الحنفي (المتوفى : ٩٠٠هـ)، تحقيق: عبدالقادر أحمد عطا، مكتبة الرياض الحديثة .

١٠. **إرشاد المريد إلى مقصود لقصد** ، الشيخ : علي محمد لضباع ، مطبعة مصطفى الحلبي ، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.

١١. **أسرار البلاغة** ، أبو بكر عبد القاهر بن عبدالرحمن بن محمد الفارسي **الجرجاني** (المتوفى : ٤٧١هـ) ، تحقيق : محمود محمد شاكر. مطبعة المدني بالقاهرة .

١٢. **أسرار العربية**، عبدالرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد بيطار، دمشق، ١٩٥٧م .

١٣. **الأشباه والنظائر**، عبد الرحمن بن الكمال أبي بكر بن محمد سابق الدين خن الخضيري الأسيوطي المشهور باسم جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، طبعة دار الكتب العلمية، ط١ ، ١٤٠٥ هـ– ١٩٨٤م .

١٤. **الأصول في النحو**، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (المتوفى: ٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.

١٥. **الإضاءة في أصول القراءة**، محمد علي **الضبّاع** (المتوفى : ١٣٨٠هـ)، قرأه وأذن بتدريسه الأستاذ الجليل صاحب الفضيلة الشيخ: محمد خلف الحسيني، المكتبة الأزهرية للتراث، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ-١٩٩٩م .

١٦. **إعراب القرآن المنسوب للزجاج** ، لعلي بن الحسين بن علي، أبو الحسن نور الدين جامع العلوم الأَصْفهاني الباقولي (المتوفى: نحو ٥٤٣هـ)، تحقيق ودراسة: إبراهيم الإبياري ، دار الكتاب المصري – القاهرة ودار الكتب اللبنانية - بيروت - القاهرة / بيروت - الطبعة: الرابعة - ١٤٢٠ هـ.

١٧. **إعراب القرآن،** تأليف: أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (المتوفى: ٣٣٨هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ.

١٨. **الإعراب والاحتجاج للقراءات في تفسير القرطبي** ، عبدالقادر بن محمد بن محمود الطفيل ، ط ١٩٢٦/١ ، منشورات كلية الدعوة الإسلامية ، الجماهيرية العظمى ، طرابلس.

١٩. **الآمال النحوية** ، للعلامة : جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر بن الحاجب المالكي (المتوفى : ٦٤٦هـ) ، تحقيق عدنان صالح مصطفى، دار الثقافة، الدوحة، ١٩٨٦، ط١.

٢٠. **الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين،** عبدالرحمن بن محمد بن عبدالله الأنصاري أبو البركات كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .

٢١. **أنوار التنزيل وأسرار التأويل،** ناصر الدين : أبوسعيد عبدالله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (المتوفى : ٦٨٥ هـ)، تحقيق: محمد عبدالله المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

٢٢. **إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل،** عبدالرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ)، تحقيق: عبدالرحيم الطرهوني، طبعة دار الحديث، ٢٠٠٧ م.

٢٣. **البحر المحيط،** لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، ط: دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م .

٢٤.**البحر المديد في تفسير القرآن المجيد** ، أبو العباس : أحمد بن محمد بن المهدي بن عجيبة الحسني الأنجي الفاسي الصوفي (المتوفى ١٢٢٤هـ)، تحقيق: أحمد عبدالله القرشي رسلان، الناشر الدكتور: حسن عباس زكي، القاهرة، الطبعة: ١٤١٩هـ .

٢٥.**البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة** ، عبدالفتاح القاضي ، دار الكتاب العربي ، بيروت –لبنان ، ١٤٠١هـ ، ١٩٨١م.

٢٦.**البرهان في علوم القرآن**، أبو عبد اللّه، بدر الدين، محمد بن بن بهادر بن عبد اللّه الزركشي المصري(المتوفى : ٧٩٤هـ)، قدّمه وعلّق عليه: ابن عبدالقادر عطا، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت ، ط١ ، ١٤٠٨هـ– ١٩٨٨م.

٢٧.**البرهان في علوم القرآن**، بدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي (المتوفى:٨٣١هـ)، تحقيق : يوسف عبدالرحمن المرعشلي، دار المعرفة، ط١، ١٩٩٠م .

٢٨.**البيان في غريب إعراب القرآن**، عبدالرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ)، تحقيق: طه عبدالحميد طه، مصر، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٨٠ م.

٢٩.**تاج العروس من جواهر القاموس،** محمّد بن محمّد بن عبدالرزّاق الحسيني، أبوالفيض، الملقّب بمرتضى ،الزَّبيدي (المتوفى: ١٢٠٥هـ)،تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.

٣٠.**تاريخ الأدب العربي، للمستشرق كارل بروكلمان** (المتوفى : ١٣٧٥هـ)، تحقيق: عبدالحليم النجار، ورمضان عبدالتواب، دار المعارف، الطبعة الخامسة: ١٩٧٧م .

٣١.**تأويل مشكل القرآن** ، أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة (المتوفى: ٢٧٦هـ)، تحقيق السيد: أحمد صقر، مكتبة دار التراث : القاهرة، الطبعة الثانية ١٣٩٣هـ- ١٩٧٣م .

٣٢.**التبيان في إعراب القرآن**، تأليف: أبي البقاء عبد اللّه بن الحسين بن عبد اللّه العكبري (المتوفى : ٦١٦هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر : عيسى البابي الحلبي وشركاه .د.ت- د.ط.

٣٣.**التبيين في مذاهب النحويين** " البصريين والكوفيين "، أبو البقاء العكبري (المتوفى : ٦١٦هـ) ،تحقيق الدكتور: عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، بيروت – دار الغرب، الطبعة الأولى : ١٤٨٦هـ – ١٩٨٦م .

٣٤.**التحرير والتنوير**«تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (المتوفى: ١٣٩٣هـ)، الدار التونسية للنشر – تونس ، ١٩٨٤ هـ.

٣٥.**تذكرة النحاة**، لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ)، تحقيق الدكتور: عفيف عبدالرحمن، دار الرسالة، الطبعة الأولى: ١٤٠٦ هـ– ١٩٨٦م .

٣٦.**التسهيل لعلوم التنزيل**، أبو القاسم: محمد بن أحمد بن محمد بن عبداللّه بن الجزري الكلبي الغرناطي (المتوفى ٧٤١هـ)، تحقيق الدكتور: عبداللّه الخالدي، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ.

٣٧.**تفسير الجلالين** ،جلال الدين محمد بن أحمد المحلي (المتوفى: ٨٦٤هـ) وجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، دار الحديث – القاهرة ، الطبعة: الأولى.

٣٨.**تفسير الراغب الأصفهاني**، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهانى (المتوفى: ٥٠٢هـ)، تحقيق ودراسة: د. محمد عبد العزيز بسيوني، كلية الآداب – جامعة طنطا، الطبعة الأولى: ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.

٣٩.**تفسير القرآن العزيز** أو **تفسير ابن أبي زمنين** .أبو عبدالله محمد بن عبد الله ابن عيسى بن محمد المري، الإلبيري المعروف بابن أبيزَمَنِين المالكي (المتوفى: ٣٩٩هـ)، تحقيق: أبي عبد الله حسين بن عكاشة –محمد بن مصطفى الكنز، الفاروق الحديثة -مصر/ القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م

٤٠.**تفسير القرآن العظيم**، (ابن كثير) : أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون – بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤١٩ هـ.

٤١.**تفسير القرآن** أو **تفسير السمعاني**، لأبي المظفر منصور بن محمد بن عبدالجبار بن أحمد المروزي السمعاني التميمي الحنفي ثم الشافعي (المتوفى: ٤٨٩هـ)، تحقيق: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم، دار الوطن: الرياض – المملكة العربية السعودية ، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.

٤٢.**تهذيب اللغة**، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (المتوفى: ٣٧٠هـ)،تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي–بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م

٤٣.**توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك** ، أبو محمد بدر الدين حسن ابن قاسم بن عبدالله بن علي المرادي المصري المالكي (المتوفى : ٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق: عبدالرحمن علي سليمان ، دار الفكر العربي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٨م .

٤٤.**تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان**، عبدالرحمن بن ناصر بن عبدالله السعدي (المتوفى: ١٣٧٦هـ)، **تحقيق:** عبد الرحمن بن معلا اللويحق، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ -٢٠٠٠ م.

٤٥.**جامع البيان في تأويل القرآن**، تأليف: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي أبو جعفر الطبري (المتوفى: ٣١٠هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
٤٦.**جامع البيان في تفسير القرآن** ، محمد بن عبدالرحمن بن محمد بن عبدالله الحسني الحسيني الإيجي (المتوفى : ٩٠٥هـ) ، دار الكتب العلمية : بيروت – لبنان، الطبعة الأولى :١٤٢٤هـ -٢٠٠٤م .
٤٧.**جامع الدروس العربية**، الشيخ: مصطفى الغلاييني (المتوفى: ١٣٠٢هـ)،راجعه الدكتور : عبدالمنعم خفاجه، المكتبة العصرية : صيدا – بيروت، الطبعة الثلاثون ١٤١٤هـ-١٩٩٤م .
٤٨.**الجامع لأحكام القرآن** المشهور بتفسير القرطبي، تأليف: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (المتوفى: ٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، الناشر: دار الكتب المصرية -القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
٤٩.**الجمل في النحو،** الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي الأزدي اليحمدي، أبو عبد الرحمن (المتوفى : ١٧٠هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٨٥ م.
٥٠.**الجنى الداني في حروف المعاني**، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى: ٧٤٩هـ)،تحقيق: د فخر الدين قباوة –الأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.
٥١.**الجواهر الحسان في تفسير القرآن**، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي (المتوفى: ٨٧٥هـ)، المحقق: الشيخ محمد علي معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤١٨ هـ .

٥٢.**حاشية السجاعي على شرح ابن عقيل** ،لأحمد بن أحمد بن محمد السجاعي البدراوي الأزهري(المتوفى : ١١٩٧ه)، طبعة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة .

٥٣.**حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك،** أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (المتوفى: ١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ -١٩٩٧م.

٥٤.**حجة القراءات**، عبدالرحمن بن محمد أبو زرعة بن زنجلة (المتوفى: ٤٠٣هـ)، تحقيق: سعيد الأفغاني .دار الرسالة .

٥٥.**الحجة في القراءات السبع** ، الحسين بن أحمد بن خالويه أبو عبدالله (المتوفى: ٣٧٠هـ)، تحقيق الدكتور: عبدالعال سالم مكرم، دار الشرق : بيروت – لبنان، الطبعة الرابعة، ١٤٠١هـ .

٥٦.**الحذف والتقدير في صحيح البخاري"** دراسة نحوية دلالية "، سهام رمضان محمد ، غزة .

٥٧.**خزانة الأدب** وغاية الأرب، ابن حجة الحموي، تقي الدين أبو بكر بن علي بن عبد الله الحموي الأزراري (المتوفى: ٨٣٧هـ)، تحقيق : عصام شقيو، دار ومكتبة الهلال-بيروت، دار البحار-بيروت، الطبعة: الطبعة الأخيرة ٢٠٠٤م .

٥٨.**خزانة الأدب**، ولب لباب العرب، عبدالقادر بن عمر البغدادي (المتوفى ١٠٩٣هـ) ، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الرابعة ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م .

٥٩.**الخصائص**، أبو الفتح عثمان بن جني (المتوفى : ٣٩٢هـ)، تحقيق : عبدالحليم النجار ، طبعة الهيئة العامة للكتب، ٢٠٠٣م .

٦٠.**الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، أبو العباس: شهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبد الدائم، المعروف بالسمين الحلبي (المتوفى : ٧٥٦هـ)، تحقيق الدكتور: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق .

٦١.**دراسات في علم اللغة**، كمال بشر، دار المعارف بمصر، الطبعة التاسعة ١٩٨٦م.

٦٢.**الدراسة اللغوية والنحوية في مصر** " منذ نشأتها حتى نهاية القرن الرابع عشر الهجري "، أحمد نصيف الجناني ،طبعة دار التراث .

٦٣.**دلائل الإعجاز**، أبو بكر عبد القاهر بن عبدالرحمن بن محمد الفارسي **الجرجاني** (المتوفى : ٤٧١هـ)، تحقيق : الدكتور عبدالحميد الهنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م .

٦٤.**دلالة الألفاظ**، إبراهيم أنيس ، الطبعة الخامسة ،١٩٨٤، مكتبة الأنجلو المصرية .

٦٥.**ديوان الهذليين،** للشعراء الهذليين (١٣٦٩ هـ)، تحقيق: أحمد الزين ومحمود أبو الوفا ، الدار القومية للطباعة والنشر – القاهرة: ١٣٨٥هـ– ١٩٦٥ م .

٦٦.**روح البيان** ، إسماعيل حقي بن مصطفى الإستانبولي الحنفي الخلوتي (المتوفى: ١١٢٧هـ)، دار إحياء التراث العربي ، د.ت-د.ط.

٦٧.**روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، شهاب الدين محمود بن عبدالله الحسيني الألوسي (المتوفى: ١٢٧٠هـ)، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ .

٦٨.**زاد المسير في علم التفسير**، لجمال الدين أبو الفرج عبدالرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى : ٥٩٧هـ)، تحقيق : عبدالرزاق المهدي، دار الكتاب العربي: بيروت –لبنان، الطبعة الأولى : ١٤٢٢هـ.

٦٩.**زهرة التفاسير**، محمد بن أحمد بن مصطفى بن أحمد المعروف بأبي زهرة (المتوفى : ١٣٩٤هـ)، دار الفكر العربي .

٧٠.**سر صناعة الإعراب**، أبو الفتح عثمان بن جني المشهور بابن جني(المتوفى: ٣٩٢هـ)، تحقيق: عبدالحميد هنداوي، طبعة دار الكتب العلمية، ٢٠٠١ م.

٧١.**السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير** ، شمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي (المتوفى: ٩٧٧هـ)، مطبعة بولاق (الأميرية) – القاهرة، ١٢٨٥ هـ.

٧٢.**سنن أبي داود** (المتوفى ٢٧٥هـ)، إعداد وتعليق : عزت عبيد **الدعاس**، طبعة مطبعة : محمد علي السيد حمص، ط١ ، ١٣٨٨هـ.

٧٣.**سنن الترمذي** ،لمحمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحّاك **الترمذي** أبو عيسى(المتوفى : ٢٧٩هـ) ، تحقيق الشيخ : أحمد محمد شاكر، طبعة دار إحياء التراث العربي، بيروت .

٧٤.**سير أعلام النبلاء**، شمس الدين أبو عبدالله بن أحمد بن عثمان بن قايماز **الذهبي** (المتوفى : ٧٤٨هـ)، دار الحديث. القاهرة : ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م .

٧٥.**شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك،** ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (المتوفى : ٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث -القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، الطبعة: العشرون ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.

٧٦.**شرح الكافية الشافية** ،محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ)، دار التعاون .

٧٧.**شرح كافية** ابن الحاجب ،للشيخ: رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي (المتوفى: ٦٨٦ هـ)، تحقيق: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبدالحميد، دار الكتب العلمية: بيروت –لبنان ١٤٠٢هـ -١٩٨٢م .

٧٨.**شرح المفصل**، علي بن يعيش النحوي (المتوفى : ٦٤٣هـ)، إدارة الطباعة المنيرية.

٧٩.**شرح المقرب**، لعلي بن مؤمن، المعروف بابن عصفور (المتوفى :٦٦٩ هـ)، لعلي محمد فاخر (د . ن)، مصر ١٩٩٠، ط (١).

٨٠.**شرح قطر الندى وبل الصدى** ، لعبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن يوسف، أبو محمد جمال الدين بن هشام(المتوفى : ٧٦١هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية، القاهرة، ١٩٥٢.

٨١.**صبح الأعشى في صناعة الإنشا**، القلقشندي :أحمد بن علي بن أحمد (المتوفى : ٨٢١هـ)، تحقيق: الدكتور يوسف علي طويل، دار الفكر – دمشق ١٩٨٧م.

٨٢.**الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)** ، أبو نصر إسماعيل بن حمّاد الجوهري الفارابي (المتوفى: ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين، القاهرة، الطبعة الأولى : ١٣٧٦هـ- ١٩٥٦م.

٨٣.**الصناعتين**، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (المتوفى: نحو ٣٩٥هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العنصرية – بيروت ، ١٤١٩ هـ.

٨٤.**طبقات المفسرين**، أحمد بن محمد الأدنه وي (المتوفى : ق ١١م) الأدنوري. تحقيق: سليمان بن صالح الخزي، مكتبة العلوم والحكم ،المدينة المنورة، ط١، ١٤١٧ – ١٩٩٧.

٨٥.**العذب النمير في مجالس الشنقيطي في التفسير**، الشيخ العلامة: محمد الأمين ابن محمد المختار الجكني الشنقيطي (المتوفى: ١٣٩٣هـ)، تحقيق: خالد عثمان السبت، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية: ١٤٢٦هـ.

٨٦.**علل الوقوف** ، لسراج الدين أبو طاهر محمد بن محمد بن عبد الرشيد بن طيفور **السجاوندي** (المتوفى: ٦٠٠هـ) ، دراسة وتحقيق: محمد العيدي، طبعة مكتبة الرش، الرياض، ط٢، ١٤٢٧ هـ– ٢٠٠٦م .

٨٧.**علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي،** الدكتور: هادي نهر، دار الأمل للنشر والتوزيع: إربد – الأردن ، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ -٢٠٠٧م .

٨٨.**العوامل المئة النحوية في أصول علم العربية،** أبو بكر عبد القاهر بن عبدالرحمن بن محمد الفارسي **الجرجاني** الشافعي (المتوفى: ٤٧١هـ أو ٤٧٤هـ)، عني به: أنور بن أبي بمر الشيخي الداغستاني، دار المنهاج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى : ١٤٣٠هـ– ٢٠٠٩م .

٨٩.**غاية النهاية في طبقات القراء**، شمس الدين أبو الخير بن الجزري: محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى : ٨٣٣هـ)، مكتبة ابن تيمية، برجستراسر ١٣٥١هـ.

٩٠.**غرائب التفسير وعجائب التأويل** ، محمود بن حمزة بن نصر، أبو القاسم برهان الدين الكرماني، ويعرف بتاج القراء (المتوفى: نحو ٥٠٥هـ)، دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدة، مؤسسة علوم القرآن – بيروت.

٩١.**غرائب القرآن ورغائب الفرقان** ، نظام الدين الحسن بن محمد بن حسين القمي النيسابوري (المتوفى: ٨٥٠هـ) ، تحقيق الشيخ: زكريا عمران، دار الكتب العلمية : بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى: ١٤١٦هـ.

٩٢.**فتح البيان في مقاصد القرآن ، أبو الطيب** محمد صديق خان بن حسن بن علي الحسين القنوجي البخاري (المتوفى : ١٣٥٧هـ)، تحقيق: عبدالله بن إبراهيم الأنصاري، المكتبة العصرية : بيروت-لبنان.

٩٣.**فتح القدير**، محمد بن علي بن محمد الشوكاني (المتوفى : ١٢٥٠هـ)، اعتنى به وراجعه: يوسف الغُوش، دار المعرفة: بيروت –لبنان ، الطبعة الرابعة: ١٤٨٨هـ- ٢٠٠٧م .

٩٤. **القطع والائتناف**، تأليف: الإمام أبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (المتوفى : ٣٣٨هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن بن إبراهيم المطرودي، الناشر: دار عالم الكتب - الرياض. الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.

٩٥.**الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها** ، يوسف بن علي بن جبارة ابن محمد بن عقيل بن سواده ، أبو القاسم الهذلي اليشكري الجزائري (٤٦٥هـ)، تحقيق: جمال بن السيد رفاعي الشايب، مؤسسة سما للنشر والتوزيع، ط١ ، ٢٠٠٧ م .

٩٦.**الكتاب**، لعمرو بن عثمان بن قنير الحارثي أبو بشر، الملقب بـ سيبويه (المتوفى ١٨٠هـ) ، تحقيق عبد السلام هارون، المصرية العامة للكتب، الطبعة الأولى.

٩٧.**الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل** ، أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد ابن عمر الخوارزمي الزمخشري (المتوفى : ٥٣٨هـ)، القاهرة ١٣٦٧ه — ١٩٤٨م، و بيروت الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ .

٩٨.**الكشف والبيان عن تفسير القرآن**، أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، أبو إسحاق (المتوفى: ٤٢٧هـ)، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: الأستاذ نظير الساعدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت — لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م.

٩٩.**لباب التأويل في معاني التنزيل أو تفسير الخازن** ، علاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم بن عمر الشيحي أبو الحسن، المعروف بالخازن (المتوفى: ٧٤١هـ) ، تصحيح: محمد علي شاهين، دار الكتب العلمية — بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ.

١٠٠. **اللباب في علوم الكتاب**، أبو حفص: سراج الدين عمر بن علي بن عادل الدمشقي الحنبلي (المتوفى : ٨٨٠هـ)، تحقيق : عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية : بيروت-لبنان، الطبعة :١٤١٩هـ-١٩٩٨م .

١٠١. **لسان العرب**، لمحمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين بن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (المتوفى ٧١١هـ) ،تحقيق : الأساتذة: عبدالله علي الكبير ومحمد أحمد حسب الله ، هاشم محمد الشاذلي، دار المعارف. القاهرة ١١١٩ .

١٠٢. **لطائف الإشارات لفنون القراءات**، أحمد بن محمد بن أبي بكر **القسطلاني** (المتوفى ٩٢٣هـ)، تحقيق: مركز الدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف ١٤٣٤هـ.

١٠٣. **اللغة العربية معناها ومبناها**، الأستاذ الدكتور: **تمّام حسّان** (المتوفى: ٢٠١١م)، عالم الكتب، الطبعة السادسة ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م .

١٠٤. **مباحث التفسير** (استدركات وتعليقات على تفسير الكشف والبيان للثعلبي)، لابن المظفَّر أحمد بن محمد بن أحمد المظفر بن المختار، أبو العباس بدر الدين الرازيّ الحنفي (المتوفى: بعد ٦٣٠هـ)، تحقيق: حاتم بن عابد بن عبد الله القرشي، كنوز إشبيليا -المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.

١٠٥. **مجموع فتاوى شيخ الإسلام** ، أحمد بن تيمية (المتوفى : ٧٢٨هـ)، جمع وترتيب : عبدالرحمن بن محمد بن قاسم ، وساعده ابنه : محمد، طبع بأمر خادم الحرمين الشريفين؛ الملك : فهد بن عبدالعزيز آل سعود "رحمه الله".

١٠٦. **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، أبو محمد عبدالحق بن عطية الأندلسي (المتوفى : ٥٤١هـ)، تحقيق: عبدالسلام عبدالشافي محمد، دار الكتب العلمية : بيروت – لبنان .

١٠٧. **المدارس النحوية** ، شوقي ضيف ،دار المعارف، الطبعة السابعة .

١٠٨. **مدارك التنزيل وحقائق التأويل أو تفسير النسفي** ، لأبي البركات :عبدالله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي (المتوفى : ٧١٠هـ)، تحقيق: يوسف علي بديوي، دار الكلم الطيب: بيروت-لبنان، الطبعة الأولى: ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

١٠٩. **المدخل إلى علم اللغة**، رمضان عبد التواب، طبعة مكتبة الخانجي، ١٩٨٨ م.

١١٠. **مراح لبيد لكشف معنى القرآن المجيد**، محمد بن عمر نووي الجاوي البنتني إقليما، التناري بلدا (المتوفى: ١٣١٦هـ)، تحقيق: محمد أمين الصناوي، دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة: الأولى - ١٤١٧ هـ.

١١١. **مشكل إعراب القرآن**، أبو محمد مكي بن أبي طالب حمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني الأندلسي القرطبي المالكي (المتوفى : ٤٣٧هـ)، تحقيق الدكتور: حاتم صالح الضامن ، مؤسسة الرسالة : بيروت – لبنان، الطبعة الثانية :١٤٠٥ هـ.

١١٢. **معالم التنزيل في تفسير القرآن أو تفسير البغوي** ، محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (المتوفى : ٥١٠هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي –بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ.

١١٣. **معانى القرآن** ،لأبي الحسن المجاشعي بالولاء البلخي ثم البصري ، المعروف بالأخفش الأوسط (المتوفى : ٢١٥هـ) ، تحقيق : الدكتور: فائز فارس ،دار البشير ، الطبعة الأولى : ١٤٠٠هـ-١٩٧٩م.

١١٤. **معاني القراءات** ،محمد بن أحمد الأزهري الهروي أبو منصور (المتوفى ٣٧٠هـ)، مركز البحوث في كلية الآداب – جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى :١٤١٢هـ-١٩٩١م.

١١٥. **معاني القرآن**، تأليف: أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء، (المتوفى : ٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي-محمد علي النجار -عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، نشر: الدار المصرية للتأليف والترجمة - مصر، الطبعة: الأولى.

١١٦. **معاني القرآن**، لإبراهيم بن السري بن سهل: أبو إسحاق الزجاج (المتوفى: ٣١١هـ)، تحقيق: عبدالجليل عبده شلبي، عالم الكتب : بيروت –لبنان، الطبعة الأولى : ١٤٠٨هـ -١٩٨٨م .

١١٧. **معترك الأقران في إعجاز القرآن**، ويسمى (إعجاز القرآن ومعترك الأقران)، تأليف: عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

١١٨. **معجم الأدباء** "إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب "، شهاب الدين أبوعبدالله ياقوت بن عبدالله الرومي الحموي (المتوفى ٦٢٦هـ)، تحقيق : إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي : بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى:١٤١٤هـ– ١٩٩٣م .

١١٩. **معجم ألفاظ القرآن الكريم**، مجمع اللغة العربية، ١٤٠٩ هـ– ١٩٨٩م .

١٢٠. **معجم مصطلحات علم القراءات القرآنية**، عبد العلي المسؤول ، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة الأولى ١٤٢٨ هـ-٢٠٠٧ م.

١٢١. **مغني اللبيب** عن كتب الأعاريب ، عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن يوسف أبو محمد جمال الدين بن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، تحقيق الدكتور: مازن المبارك و محمد علي ،دار الفكر: دمشق، طبعة ١٩٨٥م .

١٢٢. **مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني**، أبو العلاء الكرماني(المتوفى: ٥٦٣ هـ)، تحقيق الدكتور: عبد الكريم مصطفى مدلج ، دار ابن حزم: ١٤٢٢هـ -٢٠٠١م .

١٢٣. **مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير**، لأبي عبدالله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي ،الملقب بفخر الدين الرازي (المتوفى : ٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي : بيروت-لبنان، الطبعة الثالثة : ١٤٢٠هـ.

١٢٤. **المفضليات لأبي العباس المفضّل بن محمد الضبّيّ**، شرح: أبي محمد القاسم بن محمد بن بشار الأنباري (المتوفى: ٣٢٨هـ)، تحقيق: كارلوس يعقوب لايل، الآباء اليسوعيين، بيروت – لبنان : ١٩٣٠م .

١٢٥. **المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء**، تأليف: زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، زين الدين أبو يحيى السنيكي (المتوفى: ٩٢٦هـ)، الناشر: دار المصحف، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

١٢٦. **المكتفى في الوقف والابتدا**، أبو عمرو **الداني** : عثمان بن سعيد بن عثمان (المتوفى: ٤٤٤هـ)، تحقيق وتعليق: الدكتور: محيي الدين عبدالرحمن رمضان، دار عمار ،الطبعة : الثانية، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.

١٢٧. **منار الهدى في بيان الوقف والابتدا** ومعه المقصد لتلخيص ما في المرشد، تأليف: أحمد بن عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم الأشموني المصري الشافعي (المتوفى: نحو ١١٠٠هـ)، تحقيق: شريف أبو العلا العدوي، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م .

١٢٨. **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، لأبي البركات (، تحقيق الدكتور: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار: الأردن – الزرقاء ، الطبعة الثالثة : ١٤٠٥هـ–١٩٨٥م .

١٢٩. **النشر في القراءات العشر**، تأليف: شمس الدين أبو الخير بن الجزري، محمد ابن محمد بن يوسف (المتوفى: ٨٣٣ هـ)، تحقيق: علي محمد الضباع (المتوفى: ١٣٨٠ هـ)، الناشر: المطبعة التجارية الكبرى .

١٣٠. **نظرية العامل في النحو العربي ودراسته التراكيب** (العامل وحقيقته)، الدكتور: عبدالحميد مصطفى السيد، مجلة جامعة دمشق –المجلد الثامن عشر – العدد الثالث والرابع -٢٠٠٢م .

١٣١. **نظرية النظم النحوي** ،لأحمد نصيف الجنابي ، مجلة : مجمع اللغة العربية، دمشق، المجلد الثالث والخمسون .

١٣٢. **النكت الحسان** في شرح غاية الإحسان ، أبو حيان الأندلسي الغرناطي (المتوفى : ٧٤٥هـ)، تحقيق : عبد المحسن الفتلي ،مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥م .

١٣٣. **نهايات الآيات القرآنية** بين إعجاز المعنى وروعة الموسيقى، أحمد عبدالمجيد محمد خليفة، القاهرة ، مكتبة الآداب للطباعة والنشر ،١٤٢٦هـ– ٢٠٠٦م.

١٣٤. **نواهد الأبكار وشوارد الأفكار أو حاشية السيوطي على تفسير البيضاوي،** عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ) ، جامعة أم القرى – كلية الدعوة وأصول الدين، المملكة العربية السعودية (٣ رسائل دكتوراة)، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٥ م.

١٣٥. **الهداية إلى بلوغ النهاية،** أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (المتوفى: ٤٣٧هـ)، المحقق: مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي - جامعة الشارقة، بإشراف أ. د: الشاهد البوشيخي، جامعة الشارقة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.

١٣٦. **همع الهوامع** ، عبد الرحمن بن الكمال أبي بكر بن محمد سابق الدين خن الخضيري الأسيوطي المشهور باسم جلال الدين السيوطي (المتوفى : ٩١١هـ)، تصحيح: محمد بدر الدين النعساني ، طبعة مكتبة الكليات الأزهرية، ط١٣٢٧.

١٣٧. **الوسيط في تفسير القرآن المجيد،** أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (المتوفى: ٤٦٨هـ)، تحقيق وتعليق: الشيخعادلأحمدعبدالموجود، الشيخعليمحمدمعوض، الدكتورأحمدمحمدصيرة، الدكتورأحمدعبدالغنيالجمل، الدكتورعبدالرحمنعويس، قدم هو قرظه: الأستاذ الدكتور عبد الحي الفرماوي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.

١٣٨. **وفيات الأعيان** " وأنباء أبناء الزمان " ، أبو العباس : شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر بن الخلكان البرمكي الأربلي (٦٨١هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر : بيروت –لبنان ، طبعة: ١٩٠٠م .

١٣٩. **الوقف على آخر الكلمة في العربية الفصحى واللهجات العربية القديمة،** دراسة تاريخية، نوال إسماعيل خليل فرحات، رسالة ماجستير ، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٤٠٧هـ– ١٩٨٦م .

١٤٠. **الوقف والابتداء في ضوء علم اللسانيات الحديث**، للأستاذ الدكتور: أحمد عارف حجازي، دار فرحة للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٨م .

١٤١. **الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل** ، أبو جعفر محمد **بن سعدان** المقري النحوي الكوفي الضرير (المتوفى ٢٣١هـ) ، تحقيق : أبو بشر محمد خليل الزروق ، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث ، ١٤٢٤هـ– ٢٠٠٢م .

١٤٢. **الوقف والابتداء وصلتهما بالمعنى في القرآن الكريم**، الأستاذ الدكتور: **عبد الكريم إبراهيم** عوض صالح، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة.

فهـرس المحتويـات

الموضـوع	الصفحة
ملخص الدراسة	د
المقدمة	١
التمهيد	٧
الفصل الأول: آراء الفراء المتعلقة بالعامل النحوي، وأثرها في الوقف والابتداء، وموقف النحاس منها.	٤٥
• العامل	٤٥
• العامل عند الفراء	٥٠
• نماذج من أثر العامل عند الفراء من كتاب " القطع والائتناف " للنحاس:	٥٣
- **المسألة الأولى**: عطف الفعل على الفعل منصوبا أو القطع إلى الرفع إثر الواو، في قوله تعالى: "قال رب إني أخاف أن يكذبون ...."	٥٣
- **المسألة الثانية**: تعدد الخبر أو تقدير مبتدأ، في قوله تعالى :"صم بكم عمي .فهم لا يرجعون"	٦٠
- **المسألة الثالثة**: أثر فتح همزة (إن) وكسرها في تغير مفعول "رأى" القلبية.	٦٨
- **المسألة الرابعة**: أثر فتح همزة (إن) وكسرها في تحديد دلالة الفعل المضارع، في قوله تعالى: "وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون "	٧٤
- **المسألة الخامسة** : أثر فتح همزة (إن) وكسرها في الوصل أو الفصل، في قوله تعالى : "إليه مرجعكم جميعا وعد الله حقا..."	٨٤
- **المسألة السادسة** : أثر حرف العطف (أو) في دلالة عطف الفعل المضارع ، في قوله تعالى :" أصلاتك تأمرك أن نترك في ما يعبد آباؤنا أو أن نفعل في أمولنا ما نشاء "	٩١

الموضـوع	الصفحة
- **المسألة السابعة** : اختلاف المعنى بين النصب على الحالية والنصب على الذم، في قوله تعالى :" ثم لا يجاورونك فيها إلا قليلا"	٩٦
- **المسألة الثامنة** : الأوجه الإعرابية الجائزة في المبدل من اسم "كان" في قوله تعالى: "لقد كان لسبأ في مسكنهم آية جنتان ..."	١٠٣
- **المسألة التاسعة** : أثر حذف المبتدأ في تعدد المعنى ، في قوله تعالى : " قال فالحق والحق أقول لأملأن... "	١١٠
- **المسألة العاشرة** : أثر الفاء في تحديد جواب الشرط ، في قوله :"وإذ اعتزلتموهم وما يعبدون إلا الله فأووا إلى الكهف..."	١١٨
- **المسألة الحادية عشرة** : أثر الرفع في تبادل الوظيفة النحوية بين نائب الفاعل والمبتدأ ، في قوله تعالى :" الوصية للوالدين "	١٢١
- **المسألة الثانية عشرة** : أثر حذف الفعل في فتح همزة "أن" المشددة وكسرها ، في قوله تعالى :" وأن هذا صراطي مستقيما فاتبعوه..."	١٢٦
الفصل الثاني : آراء الفراء المتعلقة بالحذف والتقدير ، وأثرها في الوقف والابتداء ، وموقف النحاس منها.	١٣١
- الحذف والتقدير .	١٣٢
- الحذف والتقدير عند الفراء.	١٣٥
• **نماذج من الحذف والتقدير عند الفراء من كتاب "القطع والائتناف" للنحاس.**	١٣٧
- **المسألة الأولى** : حرف العطف بين الإتباع والاستئناف ، في قوله تعالى :" يسألونك عن الشهر الحرام ..."	١٣٧
- **المسألة الثانية** : تعدد اسم (ليس)، في قوله تعالى :"ليسوا سواء من أهل الكتاب..."	١٤١
- **المسألة الثالثة** :عطف (ما) الموصولة على الضمير المتصل المجرور من غير إعادة الجار، في قوله تعالى :ط قل الله يفتيكم فيهن وما يتلى عليكم.	١٤٨

الموضوع	الصفحة
- **المسألة الرابعة**: أثر كسر همزة "إن" وفتحها في تقدير الإعراب، في قوله تعالى:" وأن الله مع المؤمنين "	١٥٨
- المسألة الخامسة : (ما) بين الموصولية والحرفية، في قوله تعالى:" إنا آمنا بربنا ليغفر لنا خطايانا ..."	١٦٢
- **المسألة السادسة**: تبادل خبر (إن) بين الجملة الاسمية المجردة، والجملة الاسمية المنسوخة، في قوله تعالى:" إن الذين كفروا بالذكر لما جاءهم ..."	١٦٧
- **المسألة السابعة** : العطف على التبعية أو القطع على الخبرية ، في قوله تعالى :" وفاكهة مما يتخيرون ...."	١٧٢
- **المسألة الثامنة** : (الواو) بين العطف والاستئناف ، في قوله تعالى :" ذلك الفوز العظيم ..."	١٧٩
- **المسألة التاسعة**: أثر الحذف في النصب على نزع الخافض، أو النصب على الإغراء، في قوله تعالى:" و ما جعل عليكم في الدين من حرج....."	١٨٥
- **المسألة العاشرة** : تعدد المعنى بين النصب على الحالية ، والنصب على الذم ، في قوله تعالى :" ولا يأتون البأس إلا قليلا .."	١٩٣
- **المسألة الحادية عشرة** : تعدد المنعوت ، في قوله تعالى : " وأورثنا الذين كانوا يستضعفون مشارق الأرض ومغاربها ..."	١٩٩
- **المسألة الثانية عشرة** : بناء الاسم بين الرفع والنصب ، في قوله تعالى :" يا أيها النبي حسبك الله .."	٢٠٥
الفصل الثالث : آراء الفراء المتعلقة بتوجيه الإعراب. وأثرها في الوقف والابتداء ، وموقف النحاس منها.	٢١٣
• **آراء الفراء المتعلقة بتوجيه الإعراب .**	٢١٤
• **الفراء وبعض التوجيهات الإعرابية في كتابه "معاني القرآن ".**	٢١٧
• **نماذج من توجيه الفراء للإعراب من كتاب " القطع والائتناف" للنحاس .**	٢١٩

الموضـوع	الصفحة
- **المسألة الأولى**: أثر حذف (أن) الناصبة في نصب الفعل المضارع ؛ أو جزمه ، في قوله تعالى: " لا يحل لكم أن ترثوا النساء كرها .."	٢١٩
- **المسألة الثانية** : دلالة فتح همزة "إنّ" وكسرها على الإثبات والنفي، في قوله تعالى : " ولا تؤمنوا إلا لمن تبع دينكم ..."	٢٢٣
- **المسألة الثالثة**: وقوع المبتدأ نكرة بلامسوّغ، في قوله تعالى :" ومن الذين هادوا سماعون للكذب ...."	٢٣١
- **المسألة الرابعة**: (الواو) بين العطف على التبعية أو القطع على الاستئناف، في قوله تعالى:" ومن النخل من طلعها قنوان ...."	٢٣٦
- **المسألة الخامسة** : ناصب المفعول بعد "كُتِبَ" ، في قوله تعالى :" كتب ربكم على نفسه الرحمة .."	٢٤٢
- **المسألة السادسة** : أثر الابتداء بالنكرة في تحديد نوع الخبر ، في قوله تعالى :" مثل الجنة التي وعد المتقون ..."	٢٤٥
- **المسألة السابعة** : تبادل الإعراب بين العطف بالنصب والرفع على الاستئناف، في قوله تعالى :" ويجعلون لله البنات سبحانه..."	٢٤٩
- **المسألة الثامنة** :ناصب التمييز بعد لفظ "المائة"، في قوله تعالى :"ثلاث مئة سنين ..."	٢٥٥
- **المسألة التاسعة**: تعدد أوجه الإعراب في الاسم الواقع بعد الأحرف المتقطّعة ، في قوله تعالى :" كهيعص .."	٢٦١
- **المسألة العاشرة**: دلالة "أو" على العطف أو الاستئناف ، في قوله تعالى :" فإن يشإ الله يختم على قلبك ..."	٢٦٦
- **المسألة الحادية عشرة** :" همزة (إن) بين الفتح والكسر، في قوله تعالى:" ثم يجزاه الجزاء الأوفى .."	٢٧٠
- **المسألة الثانية عشرة**: نعت النكرة بأكثر من جملة ، في قوله تعالى: ماذا أراد الله بهذا مثلا ...."	٢٧٣
- **المسألة الثالثة عشرة**: أثر حذف الهمزة في توجيه نصب المصدر مفعولا لأجله أو على نزع الخافض ، في قوله تعالى :" أن كان ذا مال وبنين .."	٢٧٨

الموضـــوع	الصفحة
- **المسألة الرابعة عشرة:** أثر حذف اللام في متعلق الفعل المضارع، في قوله تعالى:" إنا خلقنا الإنسان من نطفة أمشاج ...."	٢٨٥
- **المسألة الخامسة عشرة:** دلالة فتح الهمزة في "أن" وكسرها على التوكيد أوالشرط. في قوله تعالى: {فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى} (سورة الالبقرة-٢٨٢)	٢٩٥
• **الخاتمة**	٣٠٣
• **قائمة المصادر والمراجع**	٣١٠

وآخر دعوانا

أن الحمد لله رب العالمين